جامعـــــة دمشـــــــق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قســـم اللغة العربية وآدابهـــا

القرائن في علم المعاني

رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في علوم اللغة العربية

بإشراف الدكتور

أحمد محمد نتّوف

إعداد الطالب

ضياء الدين القالش

العام الدراسي

2011-2010

بسم الله الرحمن الرحيم

الـمُقدِّمَة

الحمد لله الذي أعزَّ العربيَّةَ بالقرآنِ، وحفظَها بذلكَ الكتابِ المُنْزَلِ بلسانٍ عربيٍّ مُبينٍ، والصَّلاة والسَّلام على أفصح العربِ محمدٍ وعلى آله وصحبِه الطَّيِّبينَ الطَّاهرين، ومَنْ تبِعهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين؛ أمَّا بَعْدُ:

فهذا بحثٌ يَسْعَى إلى تأصيلِ نظريَّةٍ عربيَّةٍ في فَهْمِ النَّصِّ وتذوُّق بلاغته، وهي **نظريَّة القرائن**، وذلك باستجماعِ أجزائها المُفرَّقةِ في كُتبِ البلاغةِ وما يتَّصِلُ بها من علومٍ تَضرِبُ إليها بجذورِها، أو تمتدُّ إليها أفنانُها، أو تجري إليها روافِدُها؛ ثُمَّ بيانِ أثرِ تلك النَّظريَّةِ في علم المعاني، لتعميق مضمونِها، والبُرهان على أنَّها صالحةٌ للتَّطْبيق على مُختلِف صُوَر النَّظْمِ في الكلام البليغ.

ولاختيارِ هذا البحثِ أسبابٌ: منها: أنَّ ما كُتِبَ عن القرائن لا يكادُ يَسْعَى إلى ذلك التَّأْصيل الدَّقيق، والنَّظَرِ الشَّاملِ الذي يحلُّ ما يعرِضُ لجوانبِ هذه النَّظريَّةِ من مُشكلاتٍ، وأنَّ تلك البحوث خلَتْ من دراسةٍ تعرِضُ لعلم المعاني الذي يتجلَّى فيه أثرُ القرائنِ غايةَ التجلِّي.

ومنها: حاجةُ دارسي البلاغةِ إلى منهج عربيٍّ أصيلٍ يُمكِنُ به تحليلُ الكلام العربيِّ، وتطويرُ علم البلاغةِ بفَحْصِ أمثلةِ البلاغيين في فنونِها، وتحليلِ تلكَ الأمثلةِ باستحضارِ سياقاتِها وما يحتفُّ بها من مقاماتٍ وأحوالٍ، ليكونَ ذلكَ أعونَ على إدراك الأسرار البلاغيَّة المُودَعةِ فيها؛ ويمكنُ به الاستزادةُ من أمثلةِ بعضِ الفنونِ التي شحَّتْ أمثلتُها في كُتُب البلاغة، أو افتقرَتْ إلى أمثلةٍ من فصيح الكلامِ؛ ومتابعةُ الطَّريق التي رسمَها أئمة البلاغةِ في تتبُّع كلام البلغاء لاستخراجِ فنونٍ بلاغيَّةٍ جديدةٍ مُستنبطَةٍ من كلامِ العرب وأساليبهم، جاريةٍ على منهج علمائِنا في التَّتبُّع والتَّهَدِّي إلى الأسرارِ البلاغيَّة، لإتمامِ ما بنوا وتشييد ما امتهدوا.

ومنها: أنَّ نظريَّةَ القرائن تُقدِّمُ منهجًا مُتكامِلًا في فهم الكلامِ وتحليله، لا يُهمل النَّصَّ نفسَه في سياقه الضَّيِّقِ والواسعِ ليتعلَّقَ بأهدابِ ما يُحيطُ به، ولا يُسْقِطُ المُتكلِّمَ أو المُبْدِعَ وأثرَه في الدِّلالة على المقصودِ، ولا يُغْفِلُ السَّامِعَ أو المُتلقيَ وأثره في فهم الخِطاب، ولا ينسى ما يحتفُّ بهما من الأحوالِ.

ومنها: بيانُ وَجْهِ الاستفادةِ من كُلِّ مَرْحلةٍ من مراحل التَّأْليف البلاغيِّ، وحدودِ الانتفاعِ بكتُب ذلك التُّراث البلاغيِّ، ولا سيَّما المرحلةِ المتأخِّرةِ منه، وهي ما باتَ يُعْرَفُ بالمدرسة السَّكَّاكيَّةِ، وذلكَ لرفعِ ما نالها من الأَذى والضَّيْم ممَّن لم يتبصَّر بمؤلفاتها، ولم يدرِ غاياتِ تأليفها، فتطلَّبَ منها ما لَيْسَ فيها، وهي كُتُبٌ أخصُّ ما يُميِّزُها تفسيرُ المصطلحاتِ البلاغيَّةِ الواردةِ في كلامِ الأقدمين وتحليلُها، تلك المصطلحات التي يكتفي المُتقدِّمون بالإشارة إليها بالرَّمز والإيماء دون التَّفْصيل والبيان.

واعترضَتْني في هذا البحثِ صُعوباتٌ: **أبرزُها**: تفلُّتُ مصطلحِ القرائنِ من التَّقْييد وتأبِّيه على التَّحْديد؛ لأنَّ دلالته عقليَّةٌ لا تنضبط كالدِّلالاتِ الوضعيَّةِ، والتَّعْبيرُ عنه بمرادفاتٍ كثيرةٍ جعلَتِ الإمساك به صَعْبًا في كثيرٍ من مواضع الاستفادةِ منه، ولاسيَّما في كلامِ الأقدمين، فأحوجَ ذلكَ إلى الكشفِ عن معنى كُلِّ مُرادِفٍ له؛ لبيانِ صلتِه به ووَجْهِ استعمالِه في موضعِه والفَرْقِ بينهما بالزِّيادة والنَّقْصِ فيما يدلُّ عليه، وفيما يدخل تحت مفهومه من جوانب القرائن.

ومنها: اتِّساع المجالاتِ التي ظهرَتْ فيها آثارُ القرائنِ، كالنَّحْو والبلاغةِ والنَّقْدِ والأدبِ والتَّفْسيرِ والفقهِ وأصولِه، فكان لا بُدَّ من النَّظَرِ في تلك المجالات، للوقوفِ على المفهوم الصَّحيح لهذه النَّظَريَّة، ومعرفةِ وجوه عملِها في هذه الميادين، لبيانِ مدى استفادةِ البلاغة منها، ويَقْوى ذلك إذا عُرِفَ أنَّ مُصطلَح القرينةِ يغلِبُ أنَّه دخل إلى البلاغةِ من تلك الميادين.

ومن تلكَ الصُّعوباتِ: مصادِرُ تحريرِ تلك المصطلحاتِ، أعني بذلكَ كُتُبَ متأخِّري البلاغيين لما فيها من علومٍ غيرِ علمِ البلاغةِ، وهي ضروريَّةٌ للضَّبْطِ والتَّحْديد، لكنَّها مُحْوِجةٌ

إلى ثقافةٍ متنوعةٍ وعلومٍ مختلفةٍ، وطَبَعاتُ أكثرِها قديمةٌ محتاجةٌ إلى ضبطٍ وتحقيقٍ وزيادةِ تأمُّلٍ وصبرٍ لاستخراج ما فيها.

وجرى البحثُ على **المَنْهَج الوصفيِّ التَّحْليليِّ** في استقراءِ المادَّةِ من مصادرِها، ودراستها دراسةً تحليليَّةً، تقوم على مناقشتِها ونقدِها ببيان ما فيها من وُجوهِ الصِّحَّة والخطلِ، واعتُمِد على **المنهج التاريخيِّ** في تتبُّع تعريفاتِ القرينة، وبيان استفادةِ اللَّاحق من السَّابق، والبحثِ عن جذور هذا المصطلحِ، والمراحل التي مرَّ بها، وتاريخ كل لفظٍ استُعمل كنايةً عنه، وكذلك في كُلِّ تفصيلٍ لجانبٍ من جوانب هذه النَّظريَّةِ، والوقوف على السَّابقِ في تطبيقٍ من تطبيقاتها، وكذلك استفيد منه في تحقيق الآراء ومعرفةِ أصلها الذي صدرَتْ عنه أوَّلَ ما صدرَتْ، وعُوِّل على **منهجِ القرائن** في تحليل الأمثلةِ البلاغيَّةِ، واستخراجِ أمثلةٍ من كلامِ الفُصحاء على بعض ما لم يُمثِّل له البلاغيون في كتبهم.

ومن منهج البحثِ التَّوسُّع في المصادر إلى غير البلاغةِ من علوم العربيَّةِ كالنحو والأدب، وإلى كتب التَّفْسير وعلوم القرآن؛ لأنَّها جذورٌ وامتدادٌ لعلمِ البلاغة، ولأنَّ ارتيادَ تلك الميادين يقِفُ الباحثَ على تطبيقات لنظريَّة القرائن لا يكاد البلاغيون يُلمُّون بها، فتكون روافدَ لهذه النظريَّة، وفوائد لهذا العلم، تفتحُ حدودَه وتوسِّعُ آفاقَه؛ لأنَّ ابتناء النَّظريَّة على تلك الجوانبِ الواسعةِ، سيجعلُ منها أداةً تنقلُ معطيات تلكَ العلوم وتطبيقاتِها إلى علم البلاغةِ، ولا سيَّما إذا كانَتْ تلك التَّطْبيقاتُ قائمةً على أُسسٍ بلاغيَّةٍ في أوَّلِ أمرِها، ثمَّ نمَتْ وأينعَتْ، فمن حَقِّ البلاغةِ أنَّ يُعاد إليها من جنى ما أعطَتْ.

ومن منهج البحث تحقيقُ الأقوال وردُّها إلى أصحابها، ما مكَّنتِ المصادر من ذلك، وتحريرُ النُّصوص المُعوَّل عليها في الدِّراسة، والاعتمادُ على الأقدم منها سعياً للتأصيل في كُلِّ مسألة، إلَّا أن تكون عبارة المُتأخِّر أجلى وأكشفَ عمَّا يُستشهَد بها عليه، فإنها تُقدَّم، مع الحوالة على المُتقدِّم؛ للتَّنبيه على الأصل الذي صدر عنه.

والدِّراساتُ السَّابقة في هذا البابِ على ثلاثةِ أضرُبٍ: **دراساتٌ** في ميدان العلوم الشَّرعيَّة كأصولِ الفقهِ، وتلك لها تطبيقاتُها المُختلفةُ عن هذا البحث، لاختلاف الغايةِ، وتلتقيه في بعضِ المادَّة النَّظريَّةِ كالتَّعْريف والتَّقْسيم مع شيءٍ من خصوصيتها فيهما، وقد أفدْتُ منها ما وجدْتُ الإفادة مُمكنةً، وأشرْتُ إلى ذلك في موضعِه؛ **ودراساتٌ** استعملَتِ القرينةَ في غير ما نحن فيه، كمؤلَّفات الدكتور تمَّام حسَّان ومن تابَعه، وخُصَّ الكلامُ عليها بمبحثٍ من هذه الدِّراسةِ؛ **ودراسةٌ واحدةٌ** في ميدان البلاغةِ العربية، وعنوانُها: «**العلاقاتُ والقرائنُ في التَّعْبيرِ البيانيِّ**»، **أُفْرِدَ البابُ الثَّاني** منها للكلام على القرائن في علم البيان، وجُعِلَ في فصلين: **الأوَّلُ** للقرينةِ ووظيفتِها البيانيَّة، تعرَّض فيه صاحبها لبعضِ تعريفاتِ القرينة، ووظائفها في فنونِ علم البيان؛ **والثَّاني** لأنواعها، واختار أن تكون لفظيَّةً ومعنويَّةً. والكلام في الفصلين مقتضَبٌ جدًّا، يستعرِض فيه ما جاء عن ذلك في علم البيان، مع بعض المناقشات الحسنةِ، مُقتصرًا على أمثلةِ مصادره، لا يكادُ يخرج عما كُتبَ عن القرينةِ في ذلك العلم، لذا فاتته تعريفاتُ القرينةِ المذكورةُ في غيرِ علم البيان، ولم يتعرَّض لتاريخ هذا المصطلح ولا لما يُرادفُه من ألفاظٍ، ولم يتعرَّض لقرينةِ السِّياق وأثرها في مباحث علم البيان، وقلَّما شارك في تحليل مِثالٍ أو الزِّيادة على كلام القدماء في تحليله أو استدراك بعض قرائنه عليهم.

وأمَّا هذا البحثُ فجاء في بابين، سُبِقا بمقدمةٍ، وأُلحِقا بخاتمة: جُعِلَ **البابُ الأوَّل** لنظريَّةِ القرائن وتأصيلها في تراثنا، وجاء في ثلاثةِ فصولٍ: أُفرِدَ **فصلُه الأوَّلُ** لتعريف مصطلح القرينةِ، بتتبُّع تعريفاته من أوَّلِ تعريفٍ ظهر في كتب العربيَّة إلى عصرنا، ومناقشتها للانتهاء إلى تعريفٍ جامعٍ مانعٍ لهذا المصطلح؛ وخُصَّ **فصلُه الثَّاني** بأنواع القرائن، وقسِّمَتْ إلى مقاليَّةٍ دالَّةٍ بلفظِها أو بمعناها، وقرينةِ السِّياق الدَّالَّةِ بالغرضِ المفهوم من جملةِ الكلام، وحاليَّةٍ قُسِّمَتْ على أركانِ الخطاب، **وأُخْلِصَ الثَّالثُ** للكلام على عملِ القرائن: وجوهِه وسماته.

وفُتِحَ **البابُ الثَّاني** لإجراء تطبيقاتِ تلك النَّظريَّةِ على علم المعاني الذي ينهَضُ بالنَّصيبِ الأَوْفى من نظريَّةِ النَّظْم، ببيان أثرِ القرائن فيه، وذلك بالوقوفِ على أبرز مسائلِ هذا العلم، مما لا يكاد يَسعُه الحصر؛ لتكون دالَّةً على دراسة غيرها، ومُغنيةً عن ذِكْرِها.

وانتُهِج في قِسْمة هذا البابِ أقربُ صورةٍ إلى البُعْدِ عن تكرار مباحِث هذا العلم، وتكونُ أقربَ إلى تقسيم عبد القاهر، وأَعْوَنَ على ضَمِّ ما يتَّصل بكُلِّ فَصْلٍ من مادَّةٍ بلاغيَّةٍ تُذْكَرُ في كُتُبِ البلاغة على اختلافِ مناهجها، وفي غيرها من الكُتب المُشتمِلة على ما يدخل في علم المعاني؛ فجاء في ستةِ فُصولٍ: جُعِلَ **فصلُه الأوَّلُ** لأحوالِ الإسنادِ الخبريِّ والإنشائيِّ وأثر القرائن فيها؛ وأُفْرِدَ **فصلُه الثَّاني** لأثر القرائن في التَّعْريفِ والتَّنكير، وضُمَّ إلى التَّعْريف بعض ظواهر خروج هذا الأسلوبِ على خلافِ مقتضى الحال كالالتفاتِ الذي جُعِلَ مع التعريف بالإضمار؛ وأُخْلِصَ **فصلُه الرَّابع** لأثر القرائنِ في التَّقْديمِ والتَّأْخير، وقُسِم قسمين: نحويّ يعتمد على الرُّتبة، ومعنويّ يعوِّل على مقاييس أُخرى؛ وجاء **فصله الخامس** بيانًا لأثر القرائن في أسلوب القَصْرِ أقسامِه وطرقه، وضمَّ **فصلُه السَّادسُ** الكلامَ على الإيجاز والإطناب، وأثر القرائن في مسائلهما، جاعلًا فيه الكلام على الذِّكر والحَذْفِ؛ لأنهما قسيماهما.

واختِير من أمثلةِ البلاغيين أحسنُها وأوضحُها في الإبانة عن أغراضِه البلاغيَّة، وما كثُر فيه كلامهم على القرائن الهادية إلى أغراضِه، ولاسيَّما الأمثلةِ التي تعدَّدتْ أغراضُها، أو اختلفوا وتنازعوا في النُّكتة البلاغيَّةِ المُشتملةِ عليها؛ لأنَّها مجالٌ خِصْبٌ للكلام على القرائن.

ولما كانَ من أهدافِ هذا البابِ الاستدراكُ على علماءِ المعاني، والإسهامُ في الإضافة إلى هذا العِلْم، لم يقتصرِ البحثُ على رَصْدِ كلامهم وتحليله، والكشفِ عمَّا غمَض منه، وبيانِ ما خفي من منهجهم فيه، بل تجاوز ذلك إلى التوسُّع في تطبيق منهج القرائنِ في المواطن التي طبقوه فيها، ولاسيما مواضعِ الخلافِ والنِّزاعِ، وتعدُّدِ الأغراضِ في المثال الواحد: وذلك بتوسيع الاستعانةِ بالسِّياق السَّابق واللاحق، باستحضارِ جُملةٍ منَ الآياتِ أو الأبياتِ المحتفَّةِ بالآية والبيتِ موضعِ التَّمْثيلِ، والبحثِ عن قرائنَ حاليَّةٍ تُسعِفُ في الاستدلالِ على الأغراضِ، من

أحوال المُتكلِّمين وأسبابِ النُّزول ومناسبات الأبيات وغيرها، وذلك باستقصاء الكلامِ على المثال البلاغيِّ في كُتبِ البلاغة والنَّقْدِ، وغيرها من كتب التَّفْسير والأدب واللُّغة، من أجلِ هذا توخَّى البحث من الأمثلةِ ما كان الوقوفُ على سياقِه الواردِ فيه مُمْكِنًا، فقَلَّ أن يعرِض لبيتٍ لا يُعرَفُ قائله، أو رُوِيَ فَرْدًا مُنبتًّا.

ولم يقتصرِ البحثُ على ما حلَّله البلاغيون من الأمثلةِ على منهج القرائن، بل حلَّلَ كثيرًا من الأمثلة التي اكتفى البلاغيون بذكر غرضها البلاغيِّ، من غير بيانٍ لطريقةِ التَّهدِّي إليه، والاستدلالِ عليه.

واستدرك عليهم أمثلةً في بعض الأغراض التي قلَّتْ أمثلتهم عليها، ووقعَتْ في غير كُتب البلاغة موقوفًا على أغراضها بالقرائن؛ وزادَ عليهم أمثلةً من فصيح الكلامِ، لقضايا بلاغيَّةٍ لم يُمثِّلوا لها، تكميلًا لجهدهم، مُحلِّلًا ذلك كُلَّه على منهج القرائن لبيان صلاحه في كُلِّ موضعٍ أُتيح فيه ما يُعين على تطبيقِهِ.

وافتُتح كُلُّ فصلٍ من فصول البابين بتمهيدٍ، فيه بيانٌ للغايةِ التي يسعى إليها، وتنبيهٌ على منهج تقسيمه، وتعريفُ ما ورد في عنوانه من مُصطلحاتٍ؛ وجُعِلَتْ في آخر كُلِّ فصلٍ خاتمةٌ تُلخِّصُ نتائجه. وخُتِمَ البحث بأبرز النتائج التي انتهى إليها، وأعقب ذلك الفهارس.

وأخيرًا أتوجَّه بالشُّكْرِ أعظمِه وأجزلِه إلى أستاذي المُشْرِف الدكتور أحمد نتُّوف الذي رعى هذا البحثَ من أوَّلِ يومٍ عرضْتُ فكرته عليه، فلاقى في نفسه رِضًى، حتى كأنَّهما كانا على ميعادٍ، وبقي يحُثُّني على إنجازه على أحسن وجهٍ ممكنٍ، وأبهى صورة مُستطاعة، ويرسم أمامي طريقه، ويخطُّ لي حدوده، ويدفُعني إلى مضايقه، ويُشير لي إلى آفاقه، ثم راح يدفعُ الخطل ويُقيل العِثار، ويستنهض الهمَّةَ كلَّما فترتْ أو كادَتْ، ويستدعي الصَّبر كُلَّما عزبَ، فالله يتولَّى عني جزاءه، إنَّه أكرم مسؤول.

وإلى أعضاء لجنةِ الحُكْمِ على هذا البحث خالصُ الشُّكْرِ؛ لما سيبذلونه من الجُهد في قراءته وتقويمه وإرشاد صاحبه بملاحظاتٍ ترتقي به.

والشكر لأساتذتي الدكتور محمد أحمد الدَّالي الذي ما فتئ ينفحني بطارف علمه، ونفائس مكتبته، والدكتور محمد شفيق البيطار على ما بذل من نُصحٍ وتعليمٍ وإرشادٍ، والدكتور علي أبو زيد لِما له عليَّ من أيادٍ لا أُعَدِّدُها.

ولا أنسى شُكْر أخي الدكتور زكريا قصاب الذي فتح لي مكتبته أتخيَّر من دُررها ما أشاء. وأما الأخ الصَّديق الدكتور خليل أيوب فقد جعلَ مكتبات القاهرةِ منِّي مدَّ اليد ومطمحَ النَّظر؛ ما احتجْتُ منها كتابًا، مُدَّةَ إقامته فيها، إلَّا أَبْرَدَ به نَحْوي، وما وقعَتْ عينه هناك على مؤلَّفٍ يرى أنَّ فيه فائدة لبحثي هذا إلَّا اقتنى لي منه نُسخةً، حتَّى آثرني على نفسه في بعض ما وَقَف عليه من نوادر الكُتب، فباركَ الله فيه وأَعظمَ مثُوبته.

والشكر لكُلِّ أساتذتي وإخواني الذين أفدْتُ منهم نصيحة، أو وقفوني على كتابٍ، أو شاركوني الرأي ومناقشة بعض المسائل، فالله يجزي الجميع عني خير الجزاء.

﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨]

السبت ٢٩ ذو القعدة ١٤٣١هـ

الموافق ٦ تشرين الثاني ٢٠١٠م

البابُ الأوَّل

نظريَّةُ القرائنِ

الفَصْلُ الأوَّلُ: مصطلحُ القرينةِ

الفَصْلُ الثَّاني: أنواعُ القرائنِ

الفَصْلُ الثَّالثُ: عَمَلُ القرائنِ

الفَصْلُ الأوَّلُ

مصطلحُ القرينةِ

المَبْحَثُ الأوَّلُ: تعريف القرينة

المَبْحَثُ الثَّاني: مراحل ظهور مصطلح القرينة

المَبْحَثُ الثَّالث: مصطلح القرينة عند المعاصرين

تمهيد:

يسعى هذا الفَصْل إلى الكشف عن معنى مصطلح القرينة عند علماء العربيَّة، باستخراج تعريفاته المذكورة في كتبهم ومناقشتها بالاعتماد على الأسس النَّظرية والإجرائيَّة التي عوّلوا عليها في صُنْعِ تلك التَّعْريفات؛ وذلك للانتهاء إلى تعريفٍ شاملٍ لجوانب معناه، يهدي إلى حقيقته عندهم.

وسيُتناولُ ذلك بشيءٍ من التَّفْصيلِ لِما يقتضيه الحال؛ إذ وقع خلط غير قليلٍ في فهم هذا المصطلح عند عدد من المُعاصرين، فيكون هذا التَّفْصيلُ أساسًا يبنى عليه تصحيحُ فهمِه عند أولئك.

ويحاول تتبع استعمال هذا المُصطلحِ لفظًا ومفهومًا بالبحث عن جذوره الضَّاربة في التُّراث عُمقًا وامتدادًا في جملة من ميادين المعرفة؛ بُغية تأصيله والوقوفِ على أوَّلِ من صرَّح به، لذا لم يُقتصَر على كُتبِ البلاغةِ العربيَّة، بل تعدَّاه إلى غيرها من علوم العربيَّة والدِّراسات القرآنية، لما فيها من كشفٍ لبعض مواطن الغموض، ولعظيم صِلة هذه العلوم بعلم البلاغة.

ومن غاية هذا الفصل تحريرُ هذا المصطلح ممَّا علق به من اضطراب الفهم والاستعمالِ عند بعض المعاصرين، إذ خلطوا في معناه، ولم يقفوا على مفهومه الصَّحيح، وشرَّدوا به إلى بواديَ لا يُهتدَى بمنارها، ومَجْهَلةٍ لا يُرى فيها طريق هداية.

المَبْحَثُ الأوَّلُ

تعريف القرينةِ

يعرِضُ هذا المبحثُ لمعنى القرينةِ في اللغة مُستقريًا ذلك من مُعجمات العربيَّة، وبعضِ كُتبِ اللغةِ والأدبِ؛ لبيانِ الصِّلةِ بين المعنى اللغويّ والمعنى الاصطلاحيِّ. ثم يقفُ عند التَّعْريفاتِ الاصطلاحيَّة وَفْق الترتيبِ التاريخيِّ لظهورها؛ لمناقشتِها وبيانِ الأُسس التي اعتُمِد عليها في صَوْغها.

المعنَى اللُّغويُّ:

قال ابنُ فارسٍ (ت ٣٩٥هـ): «القاف والراء والنون أصلان صحيحان: أحدُهما يدلُّ على جَمْعِ شيءٍ إلى شيءٍ، والآخرُ شيءٌ ينتَأُ بقُوةٍ وشِدَّةٍ»[(١)]. وتدلُّ الاستعمالات اللُّغويَّةُ للفظ «القرائنِ»، ومفردها «القرينة»، ومذكَّرها «القرين» على أنَّها ترجِعُ إلى الأصلِ الأوَّلِ منهما:

فالقرائنُ: جبالٌ معروفةٌ مُقترِنةٌ[(٢)]. **ودُورٌ قرائنُ**، إذا كانت يستقبِلُ بعضُها بعضًا[(٣)].

«**والقرائنُ**: دُورٌ كانَتْ لبني سعيد بن العاص متلاصقةٌ؛ سُمِّيَتْ بذلكَ لاقترانها»[(٤)].

وقرينةُ الإنسانِ: نفسُه؛ لكونها مُقترنةً بالجسمِ[(٥)]. **وقرينة الرَّجلِ**: امرأته؛ لمقارنته إياها[(٦)]. وفلانٌ إذا **جاذبتْه القرينةُ** قهرها، أي: إذا قُرِنَتْ به الشَّديدةُ أطاقَها وغلبها، أو إذا ضُمَّ إليه أمرٌ أطاقَه[(٧)]. **والقرينةُ**:

---

(١) مقاييس اللغة ٥/ ٧٦.

(٢) انظر المُحْكَم ٦/ ٢٢٤، ولسان العرب (ق ر ن)، وتاج العروس (ق ر ن).

(٣) انظر تهذيب اللغة ٩/ ٩١، والصحاح (ق ر ن)، وأساس البلاغة (ق ر ن)، ولسان العرب (ق ر ن)، وتاج العروس (ق ر ن).

(٤) الأغاني ١/ ١٢.

(٥) انظر جمهرة اللغة ٢/ ٧٩٤، وتهذيب اللغة ٩/ ٩١، والصحاح (ق ر ن)، ومجمل اللغة ٢/ ٧٥٠، ومقاييس اللغة ٥/ ٧٧، والمُحْكَم ٦/ ٢٢٤، ومفردات ألفاظ القرآن (ق ر ن)، وأساس البلاغة (ق ر ن)، وأمالي ابن الشَّجري ٢/ ٤٤٩، ولسان العرب (ق ر ن)، وتاج العروس (ق ر ن).

(٦) انظر تهذيب اللغة ٩/ ٩٣، والصحاح (ق ر ن)، ومُجمل اللغة ٢/ ٧٥٠، ومقاييس اللغة ٥/ ٧٧، والمُحْكَم ٦/ ٢٢٤، وأساس البلاغة (ق ر ن)، وأمالي ابن الشجَّري ٢/ ٤٤٩، ولسان العرب (ق ر ن)، تاج العروس (ق ر ن).

(٧) انظر الصحاح (ق ر ن)، ومجمل اللغة ٢/ ٧٥٠، ومقاييس اللغة ٥/ ٧٧، والصاحبي ٢٤، والمُحْكَم ٦/ ٢٢٤، ولسان العرب (ق ر ن)، وتاج العروس (ق ر ن).

الناقةُ تُشَدُّ إلى أُخرى[1].

وفلانٌ **قرينُ** فلانٍ إذا كانَ لا يفارقُه[2]. **والقرين**: البعير المقرون بآخر[3]، وإبلٌ قُرانى، أي: قرائن[4].

فمعنى مُصاحبةِ شيءٍ لشيءٍ ظاهرٌ في هذه الاستعمالات كُلِّها، ويظهرُ ذلكَ أيضًا في معاني الأفعال المُشتقَّة من هذا الأصلِ اللغويِّ: فقرَنَ الشيءَ بالشيءِ وقرنَه إليه: شدَّه إليه، وقارنَ الشيءُ الشيءَ: اقترن به وصاحبَه[5]، والاقتران كالازدواجِ في كونِه اجتماعَ شيئينِ أو أشياء في معنًى من المعاني[6].

اشتقاق لفظ «القرينة»:

القرينةُ: «فعيلةٌ بمعنى: فاعِلة أو مفعولة، أي: مُقارِنةٌ أو مقرونةٌ»[7]، وقال المعري (ت ٤٤٩هـ): «وفعيل يكون في معنى مُفاعِل كثيرًا، فيقال: فلانٌ جليسُ فلانٍ: أي: مُجالسه، وقرينُه: أي: مُقارنُه، ورقيبُه: أي: مراقبُه»[8]؛ فهي صِفةٌ لما يُقْرَنُ إلى شيءٍ أو يُقارنُه، ثم نُقِلَتْ إلى الاسميَّة، فصارَتْ تُطْلَقُ على ما يُقْرَنُ؛ قال المرزوقي (ت ٤٢١هـ): «فالقرينةُ: أُلحقَتِ الهاءُ به لأنَّه جُعِلَ اسمًا، فهو كالبَنِيَّةِ والذَّبيحةِ»[9]، وقال في موضعٍ آخر: «وهم يُخرِجون الأسماء إلى بابِ الصِّفاتِ كثيرًا... كما يُخرِجون الصِّفاتِ إلى بابِ الأسماء كثيرًا»[10].

---

(١) انظر المُحْكَم ٦/ ٢٢٣، ولسان العرب (ق ر ن)، وتاج العروس (ق ر ن).

(٢) انظر جمهرة اللغة ٢/ ٧٩٤، وتهذيب اللغة ٩/ ٩٣، والصحاح (ق ر ن)، والمُحْكَم ٦/ ٢٢٣، ولسان العرب (ق ر ن)، وتاج العروس (ق ر ن).

(٣) انظر المُحْكَم ٦/ ٢٢٣، ولسان العرب (ق ر ن)، وتاج العروس (ق ر ن).

(٤) انظر تهذيب اللغة ٩/ ٩٤.

(٥) انظر لسان العرب (ق ر ن).

(٦) انظر مفردات ألفاظ القرآن (ق ر ن).

(٧) حاشية عُليش على الرسالة البيانية ٦٧، وانظر التعريفات ٢٢٣، والتوقيف على مُهمات التعاريف ٥٨١.

(٨) اللامع العزيزي ١/ ٦.

(٩) شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٧٢٣.

(١٠) شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢١، وانظر التنبيه على شرح مُشكلات الحماسة ٦٢-٦٣.

ووردَ لفظ «القرائن» في الشِّعْر بمعنى «فاعِلة» أي: «قارنة»، كقول قَبِيصةَ بنِ النَّصْرانيِّ الجَرْميِّ[1]:

عَشِـــيَّةَ قَطَّعْنـــا قَـــرائنَ بَيْنَنـــا بأَسْـــيافِنا والشَّـــاهِدُونَ بَنُـــو بَـــدْرِ

فقال المرزوقيُّ في تفسيرها: «ويعني بالقرائن: الأرحامَ والأواصرَ»[2]، وفسَّـرَها الشَّنْتَمريُّ بقوله: «القرائنُ: الحِبالُ، واحدتُها قرينةٌ، ومثلُها القَرَنُ: وهو حبلٌ يُقْرَنُ به بعيرانِ صعبان»[3].

فليسَتِ «القرينةُ» هاهنا الشيءَ يُشَدُّ إلى غيره ويصاحِبُه، على نحو ما مضى من الاستعمالاتِ التي أوردتها دواوين اللُّغةِ، بل ما يُشَدُّ بـه شيءٌ إلى شيء، وهـو معنى لم يَـرِدْ في المعجماتِ التي وُقِفَ عليها، وندر أنْ يقعَ في كُتبِ البلاغةِ، ومن هذا النَّادرِ قول ابن الزَّمْلَكانيِّ (ت ٦٥١هـ): «الدِّعامةُ الثَّانيةُ للوَصْلِ: القرائنُ المُؤذِنةُ بالرَّبْطِ، لا بتوسُّطِ عاطفٍ»[4].

المعنى الاصطلاحي:

للقرينة في الاصطلاح جُملةٌ من المعاني: ففي علم البديع تُطلَقُ القرينة على الفقرة من السَّجْعِ، وقد تُطْلَقُ على أخيرِ كلماتِ السَّجْعِ[5]. والقرينة في العَروض الفقرةُ الأخيرة[6]. وأما القرينةُ المقصودةُ في هذا البحث فلمعناها الاصطلاحيِّ تفصيلٌ يُعرَض فيما سيأتي.

وظهر بالبحث أنَّ التَّعريفَ الاصطلاحيَّ للقرينة لم يظهر على نحو جليٍّ في المراحل المُبكِّرة للتَّأْليف اللُّغويِّ والبلاغيِّ، على كثرةِ ورودها في تلك المؤلَّفات مفهومًا ومُصطلحًا وتطبيقًا، إذ

---

(١) له في شرح الحماسة: للمرزوقي ١/ ٦١٢، والفارسي ١/ ٣٠٤، والشنتمري ١/ ٢٤١، والتبريزي ٢/ ٨٢.

(٢) شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٦١٢.

(٣) شرح الحماسة للشنتمري ١/ ٢٤١.

(٤) البرهان الكاشف ٢٦٦.

(٥) انظر كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢/ ١٣١٥، وانظر استعمالها في هذين الإطلاقين في: سر الفصاحة ٢٢٨، وأسرار البلاغة ١٠، والكشَّاف ٣/ ٤٠٥، والمآخذ على شُرَّاح ديوان المتنبي ٣/ ٨٤، وتحرير التحبير ٢٤٠، وشرح نهج البلاغة ١/ ٤٤، ١٢٨، ونضرة الإغريض ١١٨، والإيضاح ٥٤٧-٥٤٨، والتبيان في البيان ٤١٩، والبرهان في علوم القرآن ١/ ٧١، ٩٦، ٩٩، وخزانة الأدب لابن حَجَّة ٤/ ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، وأنوار الربيع ٦/ ٢٥٠-٢٥١، والصنيع البديع ١٩٨.

(٦) انظر التوقيف على مهمات التعاريف ٥٨١، وتاج العروس (ق ر ن)، ولـمَّا أقِفْ على المراد من هذا الاصطلاح.

لم يُوقَف على تعريفٍ للقرينةِ قبلَ منتصف القرن الثَّامن الهجريِّ، ثُمَّ تتابعَتِ التَّعْريفات بعد ذلك.

وبُنيَتْ تلك التَّعْريفات على ضوابط للقرينة وردَتْ مفرَّقةً في المؤلَّفات التي عوَّلتْ عليها، وأكثرتْ من الاستدلالِ بها، فكان لا بُدَّ من التَّعرُّض لها قبل ذِكْرِ التَّعْريفات.

ضوابطُ تعريف القرينة:

يردُ في المؤلَّفات التي تتعرَّض للاستدلال بالقرائن عباراتٌ وإشاراتٌ، تُشبه أن تكونَ ضوابطَ لمفهومِ القرينة، وتقعُ مفرَّقةً في أثنائها، لا يكاد يخلو منها واحدٌ من تلك المؤلَّفات. ولعلَّ ذكرها كانَ السَّبب في إهمالِ التَّعرُّض لتعريف القرينة في كثيرٍ منها، فكأنَّهم رأوا في هذه الضَّوابط ما يُغني عن التَّعْريف؛ لأنَّها مُشتمِلةٌ على ما يُؤديه، وزائدةٌ عليه في الوضوح في بعض المواضع، ولاسيَّما إذا وردَتْ عقِيبَ الأمثلة، فيكون ذلك أكشفَ عن المرادِ منها. وسيعرِضُ لها البحث هاهنا مُجتمعةً لتكونَ أساسًا يُعتمَدُ عليه في مناقشةِ التَّعْريفات.

أوّلًا: دلالة القرينة عقليَّةٌ: غيرُ وضعيَّة[1]:

ويظهر هذا الضابطُ واضحًا في تعريف الوَضْعِ؛ قال السَّكَّاكيُّ: «الوضع عبارةٌ عن تعيين اللَّفظة بإزاء معنًى بنفسِها. وقولي: (بنفسِها) احترازٌ عن المجاز؛ إذ عيَّنْتَه بإزاءِ ما أردْتَه بقرينة، فإنَّ ذلكَ التَّعيين لا يُسمَّى وضعًا»[2].

ويُفهَم من تعريف السَّكَّاكيِّ أن الوَضْعَ مقصورٌ على المفردات، والحقُّ أنَّه يضمُّ المركَّبات أيضًا؛ قال السَّعْد: «وتحقيقُ ذلكَ أنَّ الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخصِ،

(١) انظر الطراز ١/ ٧٤، والأطول ١/ ٢٨٥، وحاشية الإنبابي على الرسالة البيانية ٨٥.

(٢) مفتاح العلوم ٤٦٧، وانظر المطول ٣٤٩، ٣٨٨، وتحقيق الفوائد الغياثية ٢/ ٦٧٨، وعقد الدُّرر البهية ١٥٤.

كذلك وضع المركَّبات لمعانيها التركيبيَّة بحسب النوع»[1]، فيُحتاج إلى القرائن للدلالة على ما ليس بوضعيٍّ، سواء كان في المفردات أم في المركَّبات.

ويُفَهم هذا الأمرُ من عباراتٍ كثيرةٍ ترِدُ في مطاوي كلام العلماء: كقول ابن جني (ت ٣٩٢هـ): «فمن ذلك قولهم: (جالِسِ الحَسنَ أو ابنَ سِيرين)، ولو جالسَهما جميعًا لكانَ مُصيبًا مُطيعًا، وإن كانت (أو) إنما هي في **أصلِ وضعِها** لأحدِ الشَّيئين. وإنَّما جاز ذلكَ في هذا الموضع **لا لشيء رجعَ إلى نفس (أو)، بل لقرينةٍ انضمَّت من جهةِ المعنى إلى (أو)**»[2].

وقول عبد القاهر (ت ٤٧١ هـ): «فأنتَ في هذا النَّحْوِ من الكلام إنَّما تعرِف أن المُتكلِّم لم **يُرِدْ ما الاسم موضوعٌ له في أصل اللُّغة**، بدليل الحالِ، أو إفصاحِ المقال بعد السُّؤال، أو بفحوى الكلام وما يتلوه من أوصاف»[3].

وقولِ الرَّازيِّ (ت٦٠٦هـ): «(كاد) **موضوعٌ** للمقاربة فقط من غير بيانِ النَّفْي والإثباتِ، فقوله: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥] معناه قَرُبَ الأمرُ فيه من الإخفاءِ، وأمَّا أنَّه هل حصلَ ذلك الإخفاءُ أو ما حصلَ، فذلكَ غير مُستفادٍ من اللَّفظ بل من قرينةِ قوله: ﴿لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ١٥]؛ فإنَّ ذلك إنَّما يليقُ بالإخفاء لا بالإظهار»[4].

وقولِ الرَّضيِّ (ت ٦٨٨هـ): «(ما زالَ) وأخواتُها، **موضوعةٌ** لاستمرار مضمونِ أخبارها في الماضي إلَّا أن تمنعَ قرينةٌ»[5]، وقولِه: «**واعلم أنَّه إذا تقدَّم ممَّا يصلحُ للتَّفْسير شيئان فصاعدًا، فالمفسِّرُ هو**

---

(١) المطوّل ٣٨٠، وتفصيل هذه القضية وبسط الخلاف فيها وترجيح ما نُقِلَ مذكورٌ في: شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٥، والمُزهر ١/ ٤٠-٤١، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/ ٦٩٢، ٢/ ١٧٩٥-١٧٩٨، والرسالة البيانية ٤٤٤-٤٤٥، وحاشية الإنبابي عليها ٤٤٤-٤٤٥، ونظرية اللغة في النقد العربي ٩١-٩٦ وضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي ٢٣-٣١.

(٢) الخصائص ١/ ٣٤٨-٣٤٩.

(٣) أسرار البلاغة ٣٢٠.

(٤) تفسير الرازي ٨/ ٢١.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢/ ١٤٤.

الأقربُ لا غيرُ، نحو: (جاءني زيدٌ وبكرٌ فضربْتُهُ)، أي: (ضربْتُ بكرًا)، **ويجوز مع القرينة أن يكون للأبعد**، نحو: (جاءني عالمٌ وجاهلٌ فأكرمْتُه)»[1]، فالقرينة هنا دلَّتْ على ما هو بخلافِ هذا القانون.

وقول السِّجلماسيِّ (ت بعد ٧٠٤هـ): «النَّصُّ ضربان: نصٌّ **بالوضع**، ونصٌّ بالقرينة»[2].

وقولِ ابن هشامٍ (ت٧٦١هـ): «(ليس): كلمة **دالَّةٌ على نفي الحال**، وتنفي غيره بالقرينة»[3]، وقولِه: «فإذا ادُّعيَ أنَّ **القاعدةَ فيهنَّ إنَّما هي مُستمرَّةٌ مع عدم القرينة**، فأمَّا إن وُجِدَتْ قرينةٌ فالتَّعْويل عليها = سَهُلَ الأمرُ»[4].

وقولِ السَّعْدِ (ت ٧٩٢هـ): «وإنَّما لم يَجْعَلْ هاهنا (مِنْ) للتَّبْعيض؛ لأنَّ الابتداء والتَّبيين **أَصْلٌ لا يُعْدَلُ عنه إلَّا بقرينة**»[5].

وقولِ الجامي (ت ٨٩٨هـ): «**إذ لا يُعْهَدُ أن يُطْلَق على ما وُضِعَ بإزاء شيءٍ أنَّه قرينةٌ عليه**»[6].

وقولِ المغربيِّ (ت ١١١٠هـ): «أمَّا دلالةُ الاسمِ على مُطلق الثُّبوت **فهي على أَصْلِ وضع الاسم**... وأمَّا دلالتُه على الدَّوام **فبالقرينةِ والسِّياقِ، لا في أَصْلِ الوَضْعِ**»[7].

وقولِ الدُّسوقي (ت١٢٣٠هـ): «العمومُ في (ما) إنَّما هو **بحسب أَصْلِ الوَضْعِ**، واختصاصُه... بواسطةِ القرينةِ»[8]، وقولِه: «المرادُ بالدَّلائل ما يشمَلُ القرائنَ ونحوها، وليس المرادُ بها خصوص **الأدلَّة الاصطلاحيَّة**، فإنَّها **تختصُّ بغيرِ القرائن**»[9].

---

(١) شرح الرَّضي على الكافية ٢/ ٤٠٤.

(٢) المنزع البديع ٤٣٠.

(٣) مغني اللبيب ٣/ ٥٥٣.

(٤) مغني اللبيب ٦/ ٥٦٨.

(٥) حواشي الكشاف اللوح ٥٨/ أ–ب، والضمير في: «لم يجعل» عائد على الزَّمخشري. انظر الكشاف ١/ ٢٥٩–٢٦٠، وحاشية الشريف الجرجاني عليه ١/ ٢٦٠.

(٦) الفوائد الضيائية ٥٩، وانظر حاشية الإنبابي على الرسالة البيانية ٨٥.

(٧) مواهب الفتَّاح ٢/ ٢٩–٣٠.

(٨) حاشية الدُّسوقي على المختصر ١/ ٣٢٢.

(٩) حاشية الدُّسوقي على المختصر ١/ ٢١٥.

وقولِ البَنَّانيِّ (ت بعد ١٢٣٧هـ) في شرح عبارةٍ: «قولـه: (مبنيٌّ عـلى الوَضْـعِ) أي: **باعتبـار الوَضْعِ، وقَطْعِ النَّظَرِ عن القـرائن**»[١]، وقال الإنبابيُّ (ت ١٣٠٦هـ) في الموضع نفسِه: «قولُه: **(مبنيٌّ على الوَضْعِ) أي: على عدم القرائن**»[٢].

وسيأتي في الباب الثَّاني من هذا البحث نصوصٌ غير قليلةٍ تؤكِّد ما مضى وتقطعُ به[٣]، وإنَّما أُطيلَ الاستشهادُ على هذا الضَّابطِ من ضوابطِ تعريف القرينةِ؛ لما سيُبيَّنُ من أنَّ مَنِ اضطربَ في فهم القرينة من المُعاصِرين كان أكثر مأتاه من هذا الجانب.

ثانيًا: القرينةُ شيءٌ آخرُ خارجٌ عمّا يُستدلُّ عليه:

ويظهرُ هذا الضَّابطُ في نصوصٍ كثيرةٍ للعلماء: فمن ذلك قولُ الرُّمانيِّ (ت٣٨٦هـ): «الحذفُ إسقاط كلمة للاجتزاءِ عنها **بدلالة غيرها من الحالِ أو فحوى الكلام**»[٤]، وقولُ ابن جني (ت٣٩٢هـ) عن العرب: «ولم يعبؤوا بالالتباس؛ لأنَّهم قد يَصلُون إلى إبانة أغراضهم بما يُصحبونه الكلامَ ممَّا يتقدَّم قبلَه أو يتأخَّر، وبما تدلُّ عليه الحال؛ فإنَّ لها في إفادةِ المعنى تأثيرًا كبيرًا، وأكثر ما يعتمدون في تعريف ما يريدون عليها»[٥]، وقريبٌ منه قولُ عبد القاهر (ت ٤٧١ هـ): «وإنَّما يَفْصِلُ لك أحدَ الغَرَضين من الآخر شاهدُ الحالِ، وما يتَّصِلُ به من الكلام من قبلُ وبعدُ»[٦]، وكلامُهما، وإن لم يُصرِّحا فيه بلفظِ القرينة، دالٌّ على أنَّها المُرادةُ فيما ذَكَراه، ويقطعُ بذلكَ تصريح من بعدهما بها في مثل كلامهما، كقول المُلَّويِّ (ت ١١٨١هـ): «والقرينة ما تقدَّم وما تأخَّر والحال»[٧]. ويشبهُ مثل هذه العبارات أن يكون تعريفًا للقرينة بذكر

---

(١) تجريد البَنَّاني ٢/ ٢٦٠.

(٢) تقرير الإنبابي ٢/ ٢٦٠.

(٣) انظر ما سيأتي ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٧٩، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢١٩، ٢٢٧، ٢٣١، وغيرها.

(٤) النكت في إعجاز القرآن ٧٠.

(٥) المُنصِف ١/ ٢٥٥.

(٦) أسرار البلاغة ٢٤١.

(٧) عقد الدُّرر البهية ١٥٠.

أقسامها، وإن لم يكن أصحابُها قد قصدوا إلى ذلك، غير أنَّها عباراتٌ غير مانعةٍ، إذ لم تُقيِّد ذلك بأنَّه غير وضعيٍّ، لئلا يدخلَ في القرينة ما ليس منها.

ومن النُّصوص الدَّالة على هذا الضَّابط بألفاظٍ أكشفَ مما مضى قولُ الرَّازيِّ (ت٦٠٦هـ): «وذلك **السَّببُ المُنفصِلُ**: إما قرينةٌ حاليَّةٌ... أو مقاليَّةٌ وهي ما تقدَّم بيانُه»[١].

ثم توالَتْ بعد ذلك النُّصوص الدَّالَّةُ صراحةً على أنَّ القرينةَ أمرٌ خارجٌ عن الموضعِ المُستدَلِّ عليه بها: كقولِ ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ): «وسببُ ذلكَ أنَّ الفهمَ يكادُ يأباه، ولا يقبلُه إلا **بقرينةٍ خارجةٍ** عن دلالةِ لفظه ومعناه»[٢]، وقولِ ابن الحاجِب (ت٦٤٦هـ): «لا في تعيين أحد مدلولَيْه **بقرينةٍ من خارجٍ**»[٣]، وقولِ الخَلخاليِّ (ت٧٤٥هـ): «بل لا يدلُّ عليه إلَّا **بالقرينة** الخارجةِ عنه، وهي ما بعده»[٤]، وقولِ العلويِّ (ت٧٤٩هـ): «لأنَّ التَّعْريضَ حصل معقوله **بالقرينة دون دلالة اللفظ**»[٥]، وقولِه: «وإنَّما تُعرَف هذه اللَّوازم **بأدلَّةٍ مُنفصلةٍ** من وراء الصِّيغة»[٦]، وقولِ السَّعْد (ت ٧٩٢هـ): «لا يقال: (كفورٌ) دليلٌ على ذلك؛ لأنَّا نقول: هو حُكْمٌ، **والقرينةُ يجب أنْ تكونَ شيئًا آخرَ**، ليُخصَّ الحُكْم بما تدلُّ عليه القرينة»[٧]، وقولِ العُمريِّ المرشديِّ (ت ١٠٣٧هـ): «يدلُّ على ذلكَ **بقرينةٍ خارجةٍ**»[٨]، وقول الدُّسوقي (ت ١٢٣٠هـ): «وعلمْنا أنَّ ذلكَ غرضُه **من خارجٍ، وهو قرينةُ المَدْحِ**»[٩]، وقولِ الإنبابي (ت ١٣٠٦هـ): «والقَصْدُ إلى الفَرْدِ إنَّما يُفْهَمُ من **القرائن الخارجيَّة**»[١٠].

---

(١) تفسير الرازي ١/ ٥٥١.
(٢) المثل السَّائر ٢/ ٢٠٣.
(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٠.
(٤) مفتاح تلخيص المفتاح ٣٨٦.
(٥) الطِّراز ١/ ٣٨٣، وانظره ١/ ٣٨٤، ٣٩٧.
(٦) الطِّراز ٣/ ٢٨٤.
(٧) حواشي الكشَّاف اللوح ٣٠٩/ أ.
(٨) شرح عقود الجمان للعمري ١/ ١٢١.
(٩) حاشية الدُّسوقي على المختصر ٢/ ٢٠٠.
(١٠) تقرير الإنبابي ٢/ ٤٠. والكلام في دلالة لام التَّعْريف.

حتَّى إنَّ بعض العلماء يحذفون لفظ «القرينة» في بعض مواضعِ ذكر هذا الضَّابطِ، لشِدَّة اختصاصه به، ودلالته عليه، كقول السَّعْد: «لا من حيثُ إنَّه مدلولُ اللَّفظ، بل بحسب **أمرٍ خارجٍ**»[1]، وقولِ السُّيوطيِّ (ت ٩١١هـ)، «وإنَّما استُفيدَ تأبيدُ النَّفْي في هاتين الآيتين ونحوهما **من خارجٍ**»[2].

ثالثًا: القرينةُ قد تكون كلامًا، وقد تكون غير كلامٍ:

وهذا ظاهرٌ من تقسيمهم القرائنَ إلى لفظيَّةٍ وحاليَّة، أو لفظيَّةٍ ومعنويَّة، وهو أمرٌ لا إشكالَ فيه؛ فلا يحتاجُ إلى نصوصٍ للاستدلالِ عليه، وسُيفصَّلُ الكلامُ عليه في أنواعِ القرائنِ[3].

رابعًا: القرينة تدلُّ على المُراد:

وهذا المرادُ قد يكونُ معنًى مُلتبِسًا لغياب ما يدلُّ عليه في أصل الوضعِ، أو عدولًا عن الأَصْلِ في التركيب، أو معنًى يُطلَبُ ترجيحُه على غيره، أو مجازًا يُدَلُّ عليه، أو محذوفًا يُرادُ تعيينُه، أو غرضًا بلاغيًّا يقتضيه السِّياقُ والمقامُ، أو غير ذلك مما سيُفصَّل في الكلام على عمل القرائنِ[4].

خامِسًا: القرينة تقترنُ بما تدلُّ عليه:

والمرادُ هاهنا الاقتران الزَّمانيُّ بأن يكون الكلامُ المُستدَلُّ عليه والقرينةُ الدَّالَّةُ على المراد منه واقعَين في زمانٍ واحدٍ، لا يتأخَّرُ أحدُهما عن الآخر.

وهذا الشَّرط موضع خلافٍ بين البلاغيين والأصوليين، وذلك ما نقله الإنبابيُّ في قوله: «لم يشترط الأصوليون مقارنةَ القرينةِ؛ لجواز تأخير البيانِ لوقت الحاجةِ، ورآها البيانيون مُقارنةً كاسمها»[5].

---

(١) المطوَّل ١٠٣.

(٢) شرح عقود الجمان للسُّيوطي ٣٧.

(٣) انظر ما سيأتي ٦٩-٨٠، ١٠٣-١٣٥.

(٤) انظر ما سيأتي ١٣٩-١٦٤.

(٥) حاشية الإنبابي على الرسالة البيانية ٧٤، وانظر العلاقات والقرائن في التعبير البياني ١٧٢-١٧٧. وتأخير البيان لا يصحُّ عند المعتزلة ويجوزُ عند الأشاعرة. انظر الفصول في الأصول ٢/ ٤٥ والمُعتمد ١/ ٣٣٩، ٣٤٢-٣٤٣، والكشاف ١/ ٣٣٩.

ولهذا لن يُرى له أثرٌ في أكثر تعريفات القرينةِ، فكأنَّ الذين صنعوا تعريفاتها أرادوا لها أن تكونَ شاملةً لمفهوم القرينةِ عند الجميع، ولاسيَّما أن الضوابط الأربعة الأُولى موضعُ اتفاقٍ بينهم، على اختلافِ العلوم التي عوّلوا فيها على الاستدلال بالقرائن، ويظهرُ ذلك من النُّصوص التي استُشهِد بها، إذ وُقِفَ عليها في كُتب اللغة والبلاغةِ والتَّفْسير.

تعريفات القرينة عند البلاغيين:

١ – أوَّلُ تعريفٍ للقرينة وُقِفَ عليه عند البلاغيين قول السَّعْد (ت ٧٩٢هـ): «**ولا نعني بالقرينة سوى ما يدلُّ على المُراد**»[(١)]، وظاهرٌ أنَّ هذا التعريف غير مانعٍ؛ إذ يدخُل فيه ما لا صِلة له بالقرينة؛ لأنَّه لم يُقيَّد بما يدلُّ دلالةً غير وضعيَّةٍ، فهو يشير إلى واحدٍ من ضوابط القرينة التي مضى ذكرُها قبل إيراد التعريفات، وفي هذا إخلالٌ بأحد شروط التعريف[(٢)].

ولا يؤخذ من هذا التَّعْريف أنَّ للسَّعْد مذهبًا في القرينة يخالِفُ جمهور العلماء، بآية ورود تلك الضوابطِ في مواضعَ أخرى من كُتبه[(٣)]، وإنَّما أراد به التَّنْبيه على أنَّ القرينةَ تعمُّ كُلَّ ما يدلُّ على المرادِ؛ لأنَّه محلُّ النِّزاع في الموضع الذي أوردَه فيه، ولأنَّه الأصل في التعويل عليها؛ قال العصام (ت ٩٤٥هـ): «والقرينة إنَّما احتيج إليها لمعرفة المراد، هذا هو التحقيق المشهور»[(٤)]، وأهملَ الضوابط الأخرى تعويلًا على معرفة السَّامع بها، لورودها في مواضع أخرى من كتبه وكتب غيره من العلماء، فكأنَّه لم يقصد إلى تعريف القرينة تعريفًا جامعًا مانعًا في هذا الموضع.

ويغلبُ على الظَّنِّ أنَّ الشَّريفَ الجُرجانيَّ (ت ٨١٦هـ) كان ينظرُ إلى هذا التَّعْريف حينَ عرَّف القرينةَ في الاصطلاح بأنَّها: «**أمرٌ يُشير إلى المطلوب**»[(٥)]؛ لأنَّ مُؤدَّى التعريفَين واحدٌ، وما

---

(١) المطوَّل ٦٩.

(٢) انظر تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة ٦٧.

(٣) انظر المطوَّل ٣٤٩، ٣٨٨، وحواشي الكشاف اللوح ٥٧/ أ، ٢٥٦/ أ.

(٤) الأطول ٢/ ٢٢٨.

(٥) التَّعريفات ٢٢٣، والذي حملَ على هذا الظَّنِّ أنَّ الجرجاني استفاد من السَّعْد في مواضع كثيرة من كتابه هذا. انظر التعريفات ٤٣، ٦٧، ٢٠٧، وقارن بالمطوَّل ٤٣، ٢٥، ١٨.

قيل في الأوَّلِ يُقال فيه، ولهذا تعرَّضَ لنقدِه كثيرٌ من الدارسين[1]، فإن كانَ للسَّعْد بعضُ العُذر لما مضى ذِكْرُه، فإنَّ الشَّريف الجُرجانيَّ لا يُعذر فيه، ولاسيَّما أنَّه أوردَه في كتابٍ خاصٍّ بالتعريفات، فكان حريًّا به أن يختار له أحسنَها، وأدلَّها على حقيقة المُعرَّف، ويعضدُ هذا أنَّ ما جاء بعده من كتب الاصطلاحات أعرضَتْ عن ذِكْرِ هذا التَّعْريف[2]، ويشبهُ ما ذكرَه أن يكون تعريفًا للدَّليل لا للقرينة[3].

٢ – وعرَّف البهاءُ السُّبكي (ت ٧٧٣هـ) القرينةَ بقوله: «**والمرادُ بالقرينة ما يمتنعُ معه صَرْفُ الكلام إلى حقيقتهِ**»[4]، وهذا التَّعْريف غيرُ جامعٍ لكُلِّ ما تؤديه القرينة؛ لأنَّه يختصُّ بالقرينة المانعة من إرادة الحقيقة دون القرينة المُعيِّنةِ للمعنى المُراد، «والفرقُ بين المانعةِ والمُعيِّنة أنَّ الأُولى لا تُفْصِحُ عن المُراد، وإنَّما تمنعُ من إرادةِ المعنى الأصليِّ، بخلاف الثانية؛ فإنَّها تُفْصِحُ عن المُراد، ويلزمُ من ذلك أنَّها تمنعُ من إرادة المعنى الأصليِّ، فكُلُّ مُعيِّنةٍ مانعةٌ ولا عكس»[5]، ثم إنَّ هذا التَّعْريفَ يحصر القرينة في دائرة المجاز، والأمرُ فيها أوسعُ من ذلك. وهذا التضييق عدولٌ عن أحد شروط التَّعْريف[6].

وعوَّل على هذا التَّعْريف لفظًا ومفهومًا بعضُ المعاصرين[7]، على ما فيه مما مضى ذِكْرُه، حتى حمل بعضهم على أن يقولَ: «ينبغي هنا التأكيدُ أنَّ البلاغيين العربَ استعملوا مصطلحَي

---

(١) انظر القرائن عن الأصوليين ١/ ٤٠، والقضاء بالقرائن المعاصرة ١/ ١٠٧-١٠٨، والقرائن وأثرها في فهم الخطاب الشرعي ٢٤.

(٢) انظر الكليات ٧٣٤، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢/ ١٣١٥.

(٣) انظر الكُلِّيات ٤٣٩، وفيه: «الدليل: المُرشد إلى المطلوب»، وهو أحد تعريفاته.

(٤) عروس الأفراح ٤/ ٧٢. ونسبَ باحثٌ معاصرٌ إلى السُّبكي غير هذا التعريف، مع إحالته على الموضع نفسِه من عروس الأفراح. انظر القرائن عند الأصوليين ١/ ٤٤، ثم ظهر أنَّ ما نسبَه إليه تعريفٌ للدكتور بدوي طبانة. انظر معجم البلاغة العربية ٥٤٧.

(٥) حاشية البيجوري على الرسالة السمرقندية ٣٢.

(٦) انظر تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة ٦٧.

(٧) انظر جواهر البلاغة ٣٠٢، ومعجم البلاغة العربية ٥٤٧.

القرينة اللفظيَّة والمعنويَّة لأجلِ حَصْرِ العبارات المجازيَّةِ لا غير»[1]، وهذا إسراعٌ إلى حُكمٍ قاطعٍ على سرابٍ يُلمَحُ، واطمئنانٌ قويٌّ إلى أرضٍ مَزلَّةٍ.

٣ – وعرَّفها الشَّمْسُ الكرمانيُّ (ت ٧٨٦هـ) بأنَّها: «**ما تدلُّ على المرادِ وعلى امتناعِ إرادةِ معناها الحقيقيّ**»[2]، وظاهرٌ أنَّ هذا التَّعْريف يجمعُ بين تعريفَي السَّعْد والسُّبكيِّ، ويقال في شطره الأوَّل ما قيل في تعريف السَّعْد، ثُمَّ إنَّ هذا الشَّطْرَ على ما فيه مُغْنٍ عن ذِكْرِ ما بعدَه؛ لأنَّ امتناعَ إرادةِ المعنى الحقيقيّ داخلٌ تحتَ الدِّلالة على المرادِ، فصار ذكره حشوًا في التَّعْريف.

٤ – وأورد لها العِصام (ت ٩٤٥هـ) تعريفين:

الأوَّل أنَّها: «**ما نصبَه المُتكلِّمُ للدِّلالة على قصدِه**»[3]، وترِدُ عليه جُملةٌ من المآخذِ: **منها**: أنَّ «تعريفه للقرينةِ بذلك يقتضي اشتراط ملاحظتها؛ لأنَّ النَّصْبَ فِعْلٌ اختياريٌّ مسبوقٌ بالقَصْدِ والإرادة»[4]، وهذا أمرٌ لم يشترطْه أحدٌ من البلاغيين[5]. ولهذا قال البنَّانيُّ (ت بعد ١٢٣٧هـ): «ولـمَّا كانتِ الملاحظةُ أمرًا خفيًّا أُديرَ الأمرُ على وجودها؛ فلذا يعتبر تارةً بنصب القرينة، وتارةً بوجودها»[6]، بل إنَّ العصامَ نفسَه لا يشترطه، وذلك أنَّه قال في موضعٍ آخر شارحًا كلام القزويني: «**إن قامت قرينةٌ**... ولم يقل: (إن أُقيمَتْ قرينةٌ) ليخرجَ ما قامَتْ قرينةٌ على عدمِ إرادتِه من غير قَصْدِ المُتكلِّم؛ لأنَّ قَصْدَ المُتكلِّم ممَّا لا يطَّلعُ عليه»[7]، فهذا دالٌّ على أنَّ العصامَ نقلَ هذا التعريف عن غيره، وليسَ هو مَنْ وضعَه وقصدَ إليه، بدليل أنَّه أوردَ غيره كما سيأتي.

---

(١) السِّياق: إشكالية قديمة في أضواء جديدة (بحثٌ في مجلة الإحياء) ٦٣.

(٢) تحقيق الفوائد الغياثية ٢/ ٦٨٠-٦٨١.

(٣) شرح الرسالة السمرقندية ٥٦، وانظر عقد الدرر البهية ١٦٣.

(٤) حاشية الصبَّان على شرح الرسالة السمرقندية ٣٠.

(٥) انظر حاشية حفيد العصام على شرح الرسالة السمرقندية ٣٣، وعقد الدّرر البهيَّة ١٦٤، وحاشية الصبَّان على شرح الرسالة السمرقندية ٣٠.

(٦) تجريد البنَّاني ١/ ٤٨٦.

(٧) الأطول ٢/ ١٢٢.

ومنها: أنَّه تعريفٌ غيرُ مانعٍ؛ إذ يدخلُ فيه ما دلَّ على القَصْدِ بأصلِ الوَضْعِ. **ومنها**: أنَّه يكادُ يكونُ مقصورًا على القرائن المقاليَّة؛ فلا يدخلُ فيه من الحاليَّة إلَّا ما نصبه المُتكلِّم، وأمَّا ما يعودُ إليه مما لم ينصبْه، أو كان عائدًا إلى المخاطَب، أو إلى ما يحتفُّ بالكلام مِنَ المُلابِسات = فلا يدخلُ فيه.

فلا وجهَ بعدَ هذا لذهابِ باحثٍ معاصرٍ إلى أنَّ هذا التَّعْريفَ أقربُ التعريفات[1]. وما احتجَّ به لترجيحه أكثرُه داخلٌ في المآخذ عليه؛ ولعلَّ ذلك إنَّما عرضَ له لأنَّه لم يقفْ إلاَّ على الوجهِ الأخير من عيوبِ هذا التَّعْريف[2].

وما ذهبَ إليه آخرُ من أنَّ هذا التَّعْريف يجعلُ القرينةَ مقصورةً على المقاليَّة[3] = غيرُ دقيقٍ؛ لأنَّ جزءًا من القرائن الحاليَّة عائدٌ إلى ما ينصبه المُتكلِّم، مع صرفِ النَّظَر عن اشتراط ذلك.

والثاني: أنَّها: «**ما يُفْصِحُ عن المُرادِ لا بالوَضْعِ**»[4]، وهو أوَّلُ تعريفٍ وُقِفَ عليه في كُتب البلاغيين يُشير إلى أنَّ دلالة القرينةِ غير وضعيَّةٍ، ويغلب على الظَّنِّ أنَّ العصامَ أخذ هذا التَّعْريف منَ الجامي (ت ٨٩٨هـ) وتصرَّف في لفظِه؛ وذلكَ أنَّ الجاميَّ ذكرَ أنَّ الإعرابَ يدلُّ على فاعليَّةِ الفاعلِ ومفعوليَّة المفعول بالوَضْعِ، وأنَّ القرينةَ: «**الأمرُ الدَّالُّ عليها لا بالوضع**»[5]، فصارتْ هذه العبارة بمنْزِلة التَّعْريف للقرينةِ، غير أنَّ لفظَه يجعلُه خاصًّا بموضعه الذي وردَ فيه؛ فاحتاجَ إلى ضربٍ من التَّصُّرف، وهذا ما فعلَه التهانويُّ (ت ١١٥٨هـ) أيضًا حين نقل هذه العبارة، فقال في تعريف القرينة: «**الأمرُ الدَّالُّ على شيءٍ لا بالوضع**. كذا في

---

(١) انظر العلاقات والقرائن في التعبير البياني ١٧٠.

(٢) انظر العلاقات والقرائن في التعبير البياني ١٧٠-١٧١.

(٣) انظر القرائن عند الأصوليين ١/ ٤٥.

(٤) شرح الرسالة السمرقندية ٥٧، وانظر عِقد الدُّرر البهيَّة ١٦٤، والرسالة البيانية ٨٥، والمجاز في اللغة والقرآن الكريم ٢/ ٧٧٧، والعلاقات والقرائن في التعبير البياني ١٦٨، والقرائن وأثرها في فهم الخطاب الشرعي ١٩.

(٥) الفوائد الضيائية ٥٩.

الفوائد الضيائيَّة في بحث الفاعل»[1]، فغيَّر العبارة بما يجعلُها عامَّة في كُلِّ موضعٍ تُستعمَلُ فيه القرينة، وأشارَ إلى موضع ورودِها في الأصل.

ولعلَّ عبارةَ العِصام أدقُّ وأوجزُ؛ لأنَّ لفظ «يُفْصِحُ» يدلُّ على بيانٍ بعدَ إبهامٍ، وظهورٍ بعد خفاءٍ؛ لأنَّ مدارَ الفصاحةِ على الخلوصِ، قال ابن فارسٍ (ت ٣٩٥هـ): «الفاء والصَّاد والحاء أصلٌ يدلُّ على خلوصٍ في شيء ونقاءٍ من الشَّوْبِ»[2]، ففيه إيماءٌ إلى أنَّ القرينةَ تكون شيئًا آخر غير اللفظ المُستدَلَّ عليه بها؛ فكأنَّ هذا اللفظ اكتنفَه إجمالٌ أو إبهامٌ أو لَبْسٌ أو خفاءٌ أو تجوُّزٌ، فجاءتِ القرينةُ مُفصحةً عن المُرادِ به، وهذا شأنها في حقيقة الأمرِ، فهي نقاءٌ بعدَ خفاءٍ.

وعوَّل على هذا التَّعْريف بعضُ مَنْ جاء بعده، كالعُمري المُرشديّ (ت ١٠٣٧هـ)[3]، والكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، وعبارتُه: «**القرينةُ: هي ما يُوضِّحُ عن المرادِ لا بالوضعِ، تُؤخذ من لاحق الكلامِ الدَّالِّ على خصوصِ المقصود أو سابقه**»[4]، فزادَ على التَّعْريف ما كان يغني عنه لفظ «يُفْصِحُ» على نحو ما مضى بيانُه[5]، ثم إنَّ هذه الزِّيادة مُفسدةٌ للتَّعْريف؛ لأنَّها جعلته مقصورًا على القرائن المقاليَّة دون الحاليَّة، وحصرَتْ عملَها في التَّخْصيص دون غيره.

على أنَّ هذا التَّعْريف الذي أوردَه العِصام لم يخلُ من نقدٍ، ولاسيَّما شطرِه الثاني: «لا بالوضع»، وأوَّلُ من انتقدَه العِصامُ نفسُه، إذ نقلَ عنه التهانويُّ قولَه: «إن أرادَ: (لا بالوضع

---

(١) كشَّاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢/ ١٣١٥. وأخذ باحثٌ معاصرٌ عبارة التهانوي في تعريف القرينة، ونسبها إلى الجامي، وأحال على الفوائد الضيائية، وهو سهوٌ. انظر القرائن عند الأصوليين ١/ ٤٠.

(٢) مقاييس اللغة ٤/ ٥٠٦، وانظر مفردات ألفاظ القرآن ٦٣٧، والإيضاح ٧٢، والمزهر ١/ ١٨٤، وتاج العروس (ف ص ح).

(٣) انظر شرح عقود الجمان للعمري ٢/ ٤٠، والقرائن عند الأصوليين ١/ ٤٥.

(٤) الكُلِّيات ٧٣٤، وانظر القرائن عند الأصوليين ١/ ٤١-٤٢، والقرائن وأثرها في فهم الخطاب الشرعي ٢٠، والقرائن وأثرها في التفسير ٣٢. وأورد الكفويُّ في موضع آخر ما يُشبه أن يكون تعريفاً آخر للقرينة، فقال: «**القرينة: ما تدلُّ على تعيين المراد باللفظ أو على تعيين المحذوف، لا ما يدلُّ على المعنى**». الكُلِّيات ١٠٥٨، وهذا الكلام بيان لبعض وظائف القرينة، فإن أراد منه التعريف فهو **غير جامع**؛ لأنَّ عمل القرينة أوسعُ مما ذَكرَ، و**غير مانعٍ**؛ لأنَّه يُدخِلُ في القرينة ما ليس منها.

(٥) وأخشى أن يكون لفظ «يُوضِّحُ» في مطبوع **الكُلِّيات** مُحَرَّفاً عن «يُفْصِحُ»، لقُرب الرَّسم كما هو ظاهرٌ.

له) يلزمُ أن يكونَ اللفظُ المُستعملُ في المعنى المجازي قرينةً على المعنى المُراد، ولم يُعهَد إطلاقُ القرينةِ عليه. وإن أراد: (لا بالوضع له أو لما يلزمه هو) لَزِمَ أن لا تكونَ القرينة دالةً على الشيء بالتضمُّن والالتزامِ أصلًا، وهو ظاهرُ البُطلان. فالصواب أن يقال: **هي الأمرُ الدَّالُّ على الشيء من غير الاستعمال فيه**»[1].

وتكلَّفَ الصَّبَّانُ (ت ١٢٠٦هـ) دفع هذا الاعتراضِ، فقال: «وقوله: (لا بالوضع) أي: للمُراد، أي: من غير أن يُوضَع هذا المُفصِحُ لذلك المُراد من اللفظ الآخر، كـ(يرمي) في قولنا: (رأيْتُ أسدًا يرمي) فإنَّه قرينةٌ دالَّةٌ على أنَّ المرادَ من الأسدِ الرَّجلُ الشُّجاع، من غير أن يوضَع يرمي للرَّجلِ الشُّجاع؛ وبهذا البيانِ اندفعَ الاعتراضُ بصدقِ التَّعْريفِ على المجاز، ووجهُ اندفاعِه أنَّه يُفصِحُ عنِ المُرادِ منه نفسِه لا المرادِ من غيره»[2].

ويكفي في عيبِ هذا التَّعْريف أنَّه يحتاج إلى مِثْل هذا التأويل لِيدفعَ عنه أن يدخلَ فيه ما ليس منه، ولعلَّ الصَّبَّانَ نفسَه قد أحسَّ بهذا التكلُّف، وبأنَّ الإشكالَ باقٍ في لفظ التَّعْريف؛ يدلُّ على ذلك أنَّه انتقدَه في موضعٍ آخرَ، وقدَّم عليه تعريفين أُصلحَ فيهما الشَّطْر الذي أدَّى إلى دخول لفظ المجاز فيه، أحدُهما التَّعريف الذي ذكرَه العِصامُ في نقده السَّابق، وذلك قوله: «والقرينة: **ما يُفْصِحُ عن المُرادِ من لفظٍ آخرَ**، وإن شئْتَ قُلْتَ: **ما يُفْصِحُ عن المُرادِ من غيرِ أن يُستعمَل فيه**. وعلى كُلٍّ فلا اعتراضَ بالمجازِ؛ بخلاف تعريف العِصام لها في موضعٍ بما يُفْصِحُ عن المُراد لا بالوَضْعِ، وإن أُجيبَ عنه بأنَّ المُرادَ: ما يُفْصِحُ عن المُراد من لفظٍ آخر»[3].

---

(١) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢/ ١٣١٥، وانظر الرسالة البيانية ٨٥، وحاشية الإنبابي عليها ٨٥، والقرائن وأثرها في فهم الخطاب الشرعي ٢٢-٢٣، ولعل العصام ذكر هذا الاعتراض على كلام الجامي في حاشيته على الفوائد الضيائية. انظر كشف الظنون ٢/ ١٣٧٢، والقرائن عند الأصوليين ١/ ٤١.

(٢) حاشية الصَّبَّان على شرح الرسالة السمرقندية ٣١، وانظر حاشية الإنبابي على الرسالة البيانية ٨٥، وادَّعى باحثٌ معاصرٌ رأياً له في كلامٍ قريب من هذا. انظر العلاقات والقرائن في التعبير البياني ١٦٩-١٧٠، ولعلَّه لم يقِف على كلام الصَّبَّان.

(٣) الرِّسالة البيانية ٨٥، وانظر حاشية الإنبابي عليها ٨٥، والمجاز في اللغة والقرآن الكريم ٢/ ٧٧٧، والعلاقات والقرائن في التعبير البياني ١٦٨، والقرائن وأثرها في فهم الخطاب الشرعي ٢٠.

وظاهرٌ أنَّ التَّعْريفين الأولَين مبنيَّان على هذا التَّعْريف الأخير الذي مضى الكلام عليه، غيرَ أنَّ ما أُصْلِحَ فيهما جلب إليهما مُشكلاتٍ جديدةً، فلم يَسلما من النَّقْدِ:

أما الأوَّلُ: وهو قولُه: «**ما يُفْصِحُ عن المُرادِ من لفظٍ آخرَ**»، فهو غير جامعٍ؛ لأنَّه يجعلُ القرينة مقصورةً على اللفظ، فتخرجُ القرائن الحاليَّة؛ وغيرُ مانعٍ؛ لأنَّه يُدخِلُ في القرائنِ حروفَ المعاني[1]، وهي موضوعةٌ لِتدلَّ على معنًى ثابتٍ في لفظ غيرها[2]، والقرائن دلالتها غير وضعيَّة كما مضى.

وأمَّا الثاني: وهو قوله: «**ما يُفْصِحُ عن المُرادِ من غير أن يُستعمَل فيه**»، فهو غير جامعٍ أيضًا؛ لأنَّه يقصر القرينة على المقاليَّة وحدَها[3].

٥ – وعرَّفها الشَّيخ طاهر الجزائريُّ (ت ١٣٣٨هـ) بأنَّها: «**ما اقترنَ بالكلام؛ ليدلَّ على القصد والمرام**»[4]، وقد حاولَ صاحبُه أن يكونَ تعريفه مُشتملًا على ضوابط للقرينة لم يذكرها غيره صراحةً، كالاقترانِ بالكلام المُستدَلِّ عليه، وكونِ القرينةِ شيئًا آخرَ غيرَ ما يُستدلُّ عليه، غير أنَّه أهمل أهمَّ ضابطٍ في القرينة، وهو أنَّ دلالتها غير وضعيَّةٍ، فصار التعريفُ عامًّا غير مانعٍ. ويؤخذ عليه أنَّه عرَّف الشيءَ بنفسه؛ بأن عرَّف القرينة بلفظٍ مشتقٍّ منها، وذلك مُخِلٌّ بشروط التَّعْريفَ[5].

٦ – وهي عند أحمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ): «**الأمرُ الذي يجعلُه المُتكلِّمُ دليلًا على أنَّه أرادَ باللَّفظِ غيرَ ما وُضِعَ له**»[6]، ولعلَّ هذا التَّعْريف من أحسنِ ما مضى من التَّعْريفات وأقلِّها

---

(١) انظر المجاز في اللغة والقرآن الكريم ٢/ ٧٧٧.

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية ١/ ٣٦، والطِّراز ٢/ ٥٣، والمطوّل ٣٤٩، والفوائد الضيائية ١٢، وعِقد الدُّرر البهيَّة ١٥٤.

(٣) انظر القرائن وأثرها في فهم الخطاب الشرعي ٢٣.

(٤) حديقة الأذهان في حقيقة البيان ٨٥.

(٥) انظر تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة ٦٧.

(٦) زهر الربيع ١٠٢، وانظر القرائن عند الأصوليين ١/ ٤٦، ونقله عن المنهاج الواضح ٣/ ٩٤.

عيوبًا؛ إذ تجاوز بلفظه ما وَقَع في تعريفَي الجامي والعصام من احتمال دخول لفظ المجاز فيه، ولا يُؤخذ عليه إلَّا أنَّه يقتضي اشتراط نَصْبِ القرينة، وقد مضى أنَّ البلاغيين لا يشترطون ذلك.

وبهذا يتبيَّن أنَّ كُلَّ ما وُقِفَ عليه من تعريفات البلاغيين للقرينة لا يخلو من مآخذَ، حتى ذهب بعضُ الباحثين إلى أنَّ تعريفها تعريفًا بريئًا من ذلك لا يكاد يكون ممكنًا[1].

٧ – واجتهد صاحبُ هذا البحث في أن يكونَ تعريفُ القرينة: **ما يدلُّ على المُرادِ في غيره دلالةً غيرَ وضعيَّةٍ**. فهذا التَّعْريف يشتمِلُ على ضوابط القرينة التي اتَّفق عليها العلماء، ممَّا مضى الكلام عليه، وعسى أن يكون تعريفًا جامعًا مانعًا.

(١) انظر المجاز في اللغة والقرآن الكريم ٢/ ٧٧٧-٧٧٨، والقرائن وأثرها في فهم الخطاب الشرعي ٢٣-٢٤.

المَبْحَثُ الثَّاني

مراحل ظهور مصطلح القرينة

يلاحظُ الناظرُ فيما أَلَّفه علماء العربيَّة والتَّفْسير أنَّ مفهومَ القرائنِ لم يغِب عن أذهانِ علمائنا في أيِّ عَصْرٍ من عصور التَّأْليف في هذه العلوم، غيرَ أنَّ التَّصْريح بالمصطلح بدأ عند ابنِ جِنِّي (ت ٣٩٢هـ)، وكان قبل ذلك يُعبَّر عنه بألفاظٍ دالَّةٍ عليه، ثم بدأ يتغازرُ في هذه المؤلَّفاتِ إلى أنْ كَثُر وشاع شيوعًا ظاهرًا. وعلى هذا يمكنُ أن يُجعلَ ظهورُه في ثلاث مراحلَ:

١ – مرحلةُ الاقتصارِ على الكناية عنه بألفاظٍ دالَّةٍ عليه:

وهذه المرحلةُ تبدأ بسيبويه (ت ١٨٠هـ) وتنتهي بابن جنِّي، إذ لم يُوقَف قبله على واحدٍ من علماء العربيَّة والتَّفْسير صرَّح بلفظِ هذا المصطلحِ في هذه المرحلةِ، وإنَّما كانوا يُعبِّرون عنه بجُملةٍ من الألفاظ، يُرادُ بها معناه الذي مضى في تعريفه. ويمكن أن تُجعلَ هذه الألفاظ في ثلاثة أنواعٍ:

أ – ألفاظٌ يُكنَّى بها عن قرائن الأقوال والأحوال:

وأشهر هذه الألفاظ لفظ «**الدليل**»، واستعمله سيبويه[١]، والفرَّاء (ت ٢٠٧هـ)[٢]، والمُبرِّدُ (ت ٢٨٥هـ)[٣]، والطَّبري (ت ٣١٠هـ)[٤]، والزَّجَّاجُ (ت ٣١١هـ)[٥]، والقاضي الجُرجاني (ت ٣٩٢هـ)[٦]، وغيرهم.

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ١٨٤، ٥٦٠.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١/ ١٤.

(٣) انظر المقتضب ٣/ ١١٢، ٢٦٤، والكامل ١/ ٧٩٢.

(٤) انظر تفسير الطبري ١/ ٢٨٧.

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج ١/ ١٠٠، ٣٨٦، ٢/ ١١١، ١٢٠، ١٢٣، ١٧٧، ١٨٤، ٢٧٧، ٣٠٣.

(٦) انظر الوساطة ٨٠.

ومن أمثلةِ استعمالِه في معنى القرينة المقاليَّة قولُ سيبويه: «ولكنَّه حُذِفَ استِخفافًا؛ لأنَّ ما أبقَوا دليلٌ على ما ألقَوا»[1]، وكنَّى به المُبرِّدُ عن القرينة الحاليَّة في قولِه: «إلَّا ومعها دليلٌ من مُشاهدةٍ»[2].

والدليل أوسعُ من القرينةِ؛ إذ يشملُها وغيرَها، وهذا ما عبَّر عنه الغزاليُّ (ت ٥٠٥هـ) بقوله: «وقد يكونُ ذلك الدليلُ قرينةً، وقد يكونُ قياسًا، وقد يكون ظاهرًا آخر أقوى منه»[3].

فالدليلُ «في اللغة: هو المُرشدُ، وما به الإرشادُ. وفي الاصطلاح: هو الذي يلزمُ من العِلْم به العِلْمُ بشيءٍ آخر»[4]، وهذا يعمُّ القرينةَ، غيرَ أنَّها تختصُّ من الدليل بأنَّها عقليَّة غير وضعيَّةٍ، وأنَّها شيء آخر خارجٌ عمَّا يُستدَلُّ عليه[5].

ومن هذه الألفاظِ لفظ «**الدِّلالة**»، واستعمله المُبرِّدُ[6]، والطَّبريُّ[7]، وأبو عليٍّ الفارسيُّ (ت ٣٧٧هـ)[8]، وغيرهم.

ومن أمثلة استعماله في معنى القرينة المقاليَّةِ قولُ الفارسيِّ: «وفي الكلامِ دلالةٌ على حذفه»[9]، وعبَّر به المُبرِّد عن القرينة الحاليَّة بقوله: «ولولا دلالةُ الحال على ذلك لم يجزِ الإضمارُ؛ لأنَّ الفعلَ إنَّما يُضمَر إذا دلَّ عليه دالٌّ»[10].

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٦٠.

(٢) المُقتضَب ٣/ ٢٦٤.

(٣) المستصفى ٣/ ٨٩.

(٤) التعريفات ١٤٠، وذكر الكفويُّ أنَّ هذا التعريف هو المشهور، وله تعريفات أخرى. انظر التوقيف على مُهمات التعاريف ٣٤٠، والكُلِّيات ٤٤٠، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/ ٧٩٦.

(٥) انظر ما مضى ١٦-٢١.

(٦) انظر المقتضب ٣/ ٢٢٨.

(٧) انظر تفسير الطبري ١/ ١٢١، ٢٣٤، ٢٥٢، ٣٥١.

(٨) انظر كتاب الشعر ١/ ٤٣، ٢/ ٣٤٦، ٤٤٢.

(٩) كتاب الشعر ٢/ ٣٤٦.

(١٠) المقتضب ٣/ ٢٢٨.

ولفظُ الدِّلالة يشتمِلُ على معنى القرينة؛ لأنَّها إحدى الدِّلالات، ويميِّزُها أنَّها غيرُ وضعيَّة[1]. والدِّلالة هي: «كونُ الشيء بحيث يلزم من العلمِ به العلمُ بشيء آخر. والأوَّلُ الدَّالُّ والثَّاني المدلول»[2].

فالدَّالُّ: ما حصلَتْ منه الدِّلالةُ[3]، ولهذا كنَّى به المُبرِّد عن القرينةِ، بصُحبةِ ذكْرِ دلالة الحالِ، فيما مضى من كلامِه، فيمكن أن يُعَدَّ كنايةً ثالثةً عن قرائن الأقوالِ والأحوال.

ب – ألفاظٌ يُكنَّى بها عن قرائن الأقوالِ:

ويدلُّ بعضُ هذه الألفاظ على القرائن المقاليَّة السَّابقة على الموضع المُستدلِّ عليه: وأوَّلُ ما وُقِفَ عليه من ذلك قولُ سيبويه: «وإنَّما حذفوا الفعل في هذه الأشياء... لكثرتها في كلامهم، واستغناءً بما يَرَوْنَ من الحال، **وبما جرى من الذِّكْرِ**»[4]، وقولُه: «وتُرِكَ ذِكْرُ الفِعل **لِما كان قبل ذلك من الكلام**»[5]. وعبَّر عنها الأخفش (ت ٢١٥هـ) بقوله: «**وكان فيما مضى دليلٌ** على ما أُضمِر»[6].

وفي كلامِ الفرَّاء: «وإنَّما يحسُن الإضمارُ في الكلام الذي يَجتمِعُ **ويدلُّ أوَّلُه على آخره**»[7]. وكنَّى عنها المُبرِّد بقوله: «ولا يجوزُ الحذف حتى يكونَ المحذوف معلومًا بما يدلُّ عليه من **متقدِّم خبرٍ** أو مشاهدة حالٍ»[8].

---

(١) انظر ما مضى ١٦-١٩.

(٢) المطوَّل ٣٠١، وانظر التعريفات ١٣٩، والفوائد الضيائية ٧، والكُلِّيات ٤٣٩، وكشَّاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/ ٧٨٧.

(٣) انظر الكُلِّيات ٤٣٩.

(٤) الكتاب ١/ ٢٧٥، وانظر كتاب الشِّعْر ٢/ ٣٨١، ٤٣٤، ٤٤٥، ٥٢٦.

(٥) الكتاب ١/ ٢٨١، وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٣٤٩.

(٦) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٠٤.

(٧) معاني القرآن للفراء ١/ ١٣.

(٨) المقتضب ٢/ ٨١، وانظر كتاب الشِّعْر ١/ ٢١٩، ٢٧٦، ٢/ ٥٢٩.

وقد يتوسَّعون في الاستدلال بما سبقَ في مواضعَ قليلة، فيجري في كلامهم ما يُشبهُ أن يكون استدلالًا بالسِّياق، كقول المُبرِّد: «فاستغنى عن ذِكْرِ ذلك **بما جرى من المخاطبةِ والمُفاخرة**»[(١)]، وقولِ الزَّجاجِ: «واستغنى عن ذكر ذلكَ... **لأنَّه جرى في القصيدةِ** ما يدلُّ على ما أُضمِر»[(٢)].

وتجري في كلامِهم ألفاظٌ يُكنُّون بها عن القرائن المقاليَّة اللاحقة بالموضعِ المُستدَلِّ عليه: وذلك كقول الفرَّاء: «فاكتفى **بالجواب** لأنَّه قد أدى عنِ المعنى»[(٣)]، وقولِ المُبرِّد: «وقد أبانَ ما قُلْنا **في بيته الثَّاني**»[(٤)]، وقولِ الطَّبريِّ (ت ٣١٠هـ) في معنى «أو»: «قد تأتي دالَّةً على مثل ما تدلُّ عليه الواو إما بسابقٍ من الكلام قبلَها، وإمَّا **بما يأتي بعدها**»[(٥)]، في كلام الآمديِّ (ت ٣٧٠هـ): «والدليلُ على أنَّه أراد أن يقول: (قِفْ) **قولُه بعد هذا...**»[(٦)]، وفي موضعٍ آخر: «لأنَّ معناه يتَّضِحُ **بالأبياتِ التي بعدَه**»[(٧)].

وقد يُعبِّرون عن القرائن المقاليَّة بألفاظٍ لا تُعيِّنُ سابقًا ولا لاحقًا، وإنَّما تشير إليهما على العموم، ثُمَّ قد يُعرَف بالنَّظَر في كلامهم أيَّ الضربين يريدون: فمن ذلك قول الفرَّاء: «**لدلالة بعضِه على بعضٍ**»[(٨)]. وجاءَتْ هذه العبارة مع زيادةِ بيانٍ عن معناها في قولِ القاضي الجرجاني: «فإن تقدَّموه أو تأخروا عنه بأبياتٍ لم أبعد أن **يُسْتَدَلَّ ببعض الكلامِ على بعض**»[(٩)]، فأوضحَ أنَّ دلالةَ بعضِ الكلام على بعضٍ إنما يُرادُ بها دلالةُ ما سبقَ الكلام أو ما تلاه.

---

(١) الكامل ٢/ ٨٧٧.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج ٢/ ٣٥٠.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٠.

(٤) الكامل ٢/ ٨٧٨.

(٥) تفسير الطَّبري ١/ ٢٣٩.

(٦) الموازنة ١/ ٤٥٧.

(٧) الموازنة ١/ ٤٦٧.

(٨) معاني القرآن للفراء ١/ ١٥.

(٩) الوساطة ٤١٨.

ومن ذلك قولُ ابنِ قتيبة (ت ٢٧٦هـ): «وحذفَ... **لأنَّ الكلام يدلُّ عليه**»[١]، فجعلَ جُملةَ الكلام قرينةً دالَّةً، ولم يُبيِّن موضعه. ومنه قولُ المُبرِّد: «والعربُ تحذِفُ مثلَ هذا... **لأنَّ في الكلامِ دليلًا**»[٢]، فذكر أنَّ الدليلَ من الكلامِ، ولم يُشِرْ إلى موقعِه. ومثلُ هاتين العبارتين ممَّا يكثر في كلامهم.

وممَّا يقِلُّ عندهم قولُ الطَّبريِّ: «أغنَتْ دلالةُ **ما ظهرَ من قولِ القائل... على ما بطَن** من مُرادِه الذي هو محذوفٌ»[٣]، فقيَّد الكلامَ بالظاهر، ووقع مثلُ هذا في كلامٍ للخطابيِّ (ت ٣٨٨هـ)، وذلك قولُه: «فإنَّ فيه محذوفًا يدلُّ **ظاهر الكلامِ** عليه»[٤].

وقد يحُدُّون الكلام الذي يُستدلُّ بسابقه أو لاحقه في بعض المواضعِ، وذلك كقول الآمدي: «فمن زعم أنَّ البحتريَّ بهذا القولِ كان قاصدًا للدَّار وغيرَ مُجتازٍ، احتاج إلى **دليلٍ من لفظِ البيت يدلُّ عليه**»[٥]، فجعل ذلك مقصورًا على البيت الذي أراد الاستدلال على معنًى وقع فيه. وقليلًا ما يصرِّحون بالقصدِ إلى العمومِ في هذه الألفاظ، من نحو قول الآمديِّ: «والحذفُ لعَمري كثيرٌ في كلامِ العربِ، إذا كان المحذوفُ ممَّا تدلُّ عليه **جُملةُ الكلام**»[٦].

ومن الألفاظِ التي ظهرتْ متأخِّرة في هذه المرحلةِ لفظُ «**الفحوى**»، كقول الرُّماني (ت ٣٨٥هـ): «الحذفُ: إسقاطُ كلمةٍ للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال **أو فحوى الكلام**»[٧] وقول القاضي الجرجاني: «فاستدلَّ بشاهد الحال، **وفحوى الخطابِ**»[٨]،.

---

(١) تأويل مُشكل القرآن ٢٠٣.

(٢) الكامل ٢/ ٨٧٦.

(٣) تفسير الطَّبري ١/ ١٢١.

(٤) بيان إعجاز القرآن ٤٦.

(٥) الموازنة ١/ ٤٣٧.

(٦) الموازنة ١/ ١٩٠.

(٧) النُّكت في إعجاز القرآن ٧٠.

(٨) الوساطة ٤١٨.

وقد بيَّن متأخرو البلاغيين أنَّ هذا اللَّفظَ يراد به القرينة المقاليَّة، فقالَ الدُّسوقي (ت ١٢٣٠هـ): «**فحوى الكلام** المرادُ به: القرينة المقاليَّة»[١]، وفسَّروا معناه وارتباطَه بالقرينة، فقال المغربيُّ (ت ١١١٠هـ): «وإنَّما سُمِّيتْ فحوى؛ لأنَّ الفحوى في الأصل: ما يُفهم من الكلام على وجه القوَّة، والذي يُفهم من القرينة اللفظيَّة فهمٌ من بعض أجزاء الكلام على وجه القوَّة»[٢]، وقال الدُّسوقي: «وإنَّما سُمِّيت القرينةُ المقاليَّة فحوى؛ لأنَّ فحوى الكلام في الأصل: معناه ومذهبُه، كما في **القاموس**، والقرينة المقاليَّة: معنى لفظٍ ذُكِرَ مع اللفظ المجازي يمنعُ من إرادةِ الموضوعِ له»[٣].

ولعلَّ ما ذكرَه الدُّسوقي أولى مما ذهبَ إليه المغربيُّ وأقرب إلى معنى الفحوى في اللُّغة[٤]؛ لأنَّ ما يُفهَم من القرينة لا يكونُ على وجهِ القوَّة في كثيرٍ من الأحوال، ثم إنَّ معنى الفحوى: «ما ظهرَ للفهم من مطاوي الكلام»[٥]، ومثلُ هذا الفَهْمِ لا يقع على وجهِ القوَّة في غالِب الأمرِ؛ ولهذا قال الزَّمخشري (ت ٥٣٨هـ): «عرفْتُ ذلكَ في فحوى كلامه... أي: فيما تنسَّمتُ من مُراده بما تكلَّم به»[٦]، فهذا دالٌّ على أنَّه ليس على سبيل القَطْعِ في الفهم والقُوَّةِ في الظُّهور.

ومن الكنايات القليلة لفظ «**السِّياق**»، إذ لم يُوقَف على مَنْ استعمله في هذه المرحلةِ من علماء العربية والتَّفْسير غيرُ الطَّبريِّ[٧]، والآمدي[٨]، وللأوَّل منهما فَضْلُ عناية به ومزيدُ ذِكْر له، ولم يُوقَف على مَنْ اعتنى به مثلَه في هذه المرحلة. وسيأتي بيان معنى السِّياق وطريقة دلالته[٩].

---

(١) حاشية الدُّسوقي على المختصر ٣/ ٢٩٨.

(٢) مواهب الفتَّاح ٣/ ٢٩٨.

(٣) حاشية الدُّسوقي على المختصر ٣/ ٢٩٨، وانظر القاموس المحيط (ف ح و).

(٤) وإن كان في كلام الدُّسوقي ما يُعترَض عليه. انظر ما سيأتي ٧٠-٨٠.

(٥) مقاييس اللغة ٤/ ٤٨٠.

(٦) أساس البلاغة (ف ح و).

(٧) انظر تفسير الطبري ١/ ٦٦٨، ٨١٩، ٢/ ٨٥٢، ٨٩٣، ٩٧٢، ١١١١، ١٦٣٥، ٣/ ١٨٣٥، ١٨٦٦، ٢٠٩٦، ٢٣٢٦، ٤/ ٢٥٦٧، ٢٦٣٤، ٢٧٨٠، ٢٨٠٢، ٢٩٠٠، ٣٢٥١، ٣٢٥٩، وغيرها.

(٨) الموازنة ١/ ١٥٣، ٢٣٩.

(٩) انظر ما سيأتي ٨١-٩٧.

جـ - ألفاظٌ يُكنَّى بها عن قرائن الأحوال:

من ذلك لفظ **الحال**، إذ وقع في كلامِ سيبويهِ، كقوله: «وتركَ ذِكْرَ الفِعل لما يرى من **الحال**»[(١)]، وقولِه: «فتدعُ (أُبايِعُك) استغناءً لِما فيه من **الحالِ**»[(٢)]، فاستعملَ لفظ **الحال**، كما هو ظاهرٌ، من غير أن يسمِّيها قرينةً.

وربَّما لم يُصرِّح بلفظ الحالِ، بل يكتفي بذِكْرِ الفِعْل الذي نهضَ قرينةً على المُراد، كقولِه: «وذلك أنَّك **رأيت** رجلًا يَضْرِبُ أو يَشْتِمُ أو يَقتلُ، **فاكتفيْتَ بما هو فيه من عملِه** أن تلفظَ له بعملِه، فقلت: زيدًا، أي: أَوقِعْ عملَك بزيدٍ»[(٣)]، فمُشاهدة المُتكلِّمِ المخاطبَ آخذًا في واحدٍ من هذه الأعمالِ قرينةٌ حاليَّةٌ تُغني عن التَّصْريح بلفظِ الفِعْل، وذلك ما صرَّح به ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في تعليقه على كلامٍ قريبٍ من هذا بقوله: «لأنَّ أَخْذَه قرينةٌ حاليَّةٌ تُشْعِرُ بمقصودِه في قَصْدِ الفِعل»[(٤)].

ومن المواضعِ التي اكتفى فيها بالإشارةِ إلى الفِعل قولُه: «إذا رأيتَ رجلًا متوجِّهًا وِجْهةَ الحاجِّ، قاصِدًا في هيئة الحاجِّ، فقلْتَ: مكَّةَ وربِّ الكعبة. حيث **زَكِنْتَ** أنَّه يُريدُ مكةَ، كأنَّك قُلْتَ: يُريدُ مكَّةَ والله»[(٥)]، وعلَّقَ السِّيرافي (ت٣٦٨هـ) على هذا الكلام بقوله: «فهذا من البابِ الذي يجوزُ إظهارُ الفعلِ فيه وإضمارُه **لحالٍ حاضرةٍ ودِلالةٍ بيِّنة**»[(٦)]، فبيَّن أنَّ سيبويهِ أراد لفظ **الحالِ**، وإن لم يذكره في هذا الموضع. ولم يريدا بهذا الكلامِ إلَّا القرينة الحاليَّة، بدليل قولِ ابن الحاجب: «ومعنى (زَكِنْتَ): عَلِمْتَ بالقرائن»[(٧)].

---

(١) الكتاب ١/ ٢٧٢، وانظره ١/ ٢٧٥، ٢٨٠، ٣٤٠، ٣٤٣، ٣٤٥.

(٢) الكتاب ١/ ٢٧٢.

(٣) الكتاب ١/ ٢٥٣.

(٤) الإيضاح في شرح المُفصَّل ١/ ٢١٣.

(٥) الكتاب ١/ ٢٥٧.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٥/ ٢٤.

(٧) الإيضاح في شرح المُفصَّل ١/ ٢١٤.

ويرِدُ لفظُ **الحال** بعدَ سيبويهِ مصحوبًا بلفظ **الدِّلالة** وما يقاربُها، كقول المُبرِّد: «ولولا **دلالة الحال** على ذلك لم يجزِ الإضمارُ»[(١)]، وقوله: «فإن لم يكنْ ذِكر ولا **حالٌ دالَّةٌ** لم يكن من الإظهار بُدٌّ»[(٢)]، وقولِ أبي عليٍّ الفارسيِّ: «فأضمرَ الفاعلَ؛ **لدلالة الحالِ** عليه»[(٣)].

وقد يُخصُّ **بالمُشاهدةِ** وما يجري مَجراها، كقولِ المُبرِّد: «ولا يجوز الحذفُ حتى يكونَ المحذوف معلومًا بما يدلُّ عليه من متقدِّم خبرٍ أو **مُشاهدة حالٍ**»[(٤)]، وقولِ القاضي الجرجاني: «فاستدلَّ **بشاهدِ الحالِ**»[(٥)]، وقول أبي عليٍّ الفارسيِّ: «دلَّتْ عليه **حالٌ مُشاهَدةٌ**»[(٦)].

وهذا في ظاهره يُضيِّق قرينة الحال، فيقصرُها على ما تراه العينُ ويحيطُ به البصر، دون ما يُدرَك بغيرها؛ لأنَّ المُشاهدة: المعاينة[(٧)]، وعبارة سيبويه عنها أوسعُ ممَّا عبروا به.

وكنَّى سيبويهِ عن القرائن الحاليَّة بلفظ «**آية**»، فقال مُمثِّلًا لإضمار المبتدأ: «وذلك أنَّك **رأيْتَ** صورةَ شخصٍ فصار **آيةً** لك على معرفةِ الشَّخص فقلْتَ: عبدُ الله وربِّي، كأنَّك قُلْتَ: ذاكَ عبدُ الله، أو هذا عبدُ الله. أو سمعْتَ صوتًا فعرفْتَ صاحِبَ الصَّوْتِ فصارَ **آيةً** لك على معرفتِه، فقلْتَ: زيدٌ وربِّي»[(٨)].

فهذا اللفظ حالٌّ محلَّ لفظِ **القرينةِ الحاليَّة**، وبين معنى اللفظين علاقةُ مُشابهةٍ من جهةِ أنَّ **الآية**: علامةٌ يُستدلُّ بها على شيء[(٩)]، فكلاهما يدلُّ على شيء، سوى أنَّ القرينة تنفرِد بالدِّلالة

---

(١) المقتضب ٣/ ٢٢٨.

(٢) المقتضب ٣/ ٢٦٧.

(٣) كتاب الشِّعر ٢/ ٤٥٤، وانظره ٢/ ٥٠٦، ٥٠٧.

(٤) المقتضب ٢/ ٨١.

(٥) الوساطة ٤١٨.

(٦) كتاب الشِّعر ٢/ ٤٥٤.

(٧) انظر لسان العرب (ش هـ د).

(٨) الكتاب ٢/ ١٣٠.

(٩) انظر لسان العرب (أ ي ي)، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/ ٧٥-٧٧.

غير الوضعيَّة، وبأنَّها خارجةٌ عن ذات المُستدَلِّ عليه. ولم يوقَف على مَنْ تابع سيبويه على هذا اللَّفظ، فلعلَّه ممَّا تفرَّد بذكره.

وكنَّى المُبرِّدُ عن قرينة الحال بلفظِ **الحَضْرة** في موضعٍ واحدٍ، وذلك قولُه: «واعلم أنَّ المصادرَ لا تمتنع من إضمارِ أفعالها إذا ذكرْتَ ما يدلُّ عليها، أو كانَ **بالحضرة** ما يدلُّ على ذلك»[1].

والحضرةُ: قُرْبُ الشيء، وكان ذلكَ بحَضْرَة فُلانٍ، أي: بمَشْهدٍ منه[2]، فهي وإن اقتضتِ القُربَ تشتمِلُ على ما يُدرَكُ بالعين وغيرها من الحاسَّة، وبهذا تدلُّ على أوسعَ ممَّا يوحي به لفظ **المُشاهدة** الذي مضى ذِكْرُه. ولم يوقَفْ على أثرٍ للفظ **الحضرة** فيمن تلا المُبرِّد، فلعلَّه ممّا تفرَّد بذكره.

والحال المذكورةُ هاهنا غيرُ **دلالة النِّصبة** التي ذكرها الجاحظُ، وجعلها خامسَ أنواعِ الدِّلالات، وذلك قوله: «والنِّصبة هي الحالُ الدَّالَّةُ، التي تقوم مقامَ تلك الأصنافِ، ولا تُقصِّرُ عن تلك الدِّلالاتِ»[3]؛ فهذه دلالة الأشياء على المعاني بمَعْزلٍ عن اللَّفظِ، بدليل قوله: «وأمَّا النِّصبة فهي الحالُ الناطقة بغير اللَّفظِ، المُشيرة بغير اليد»[4].

فهذه الدِّلالةُ ليست قرينةً؛ لأنَّها لم تقترِن بلفظٍ تدلُّ على المُراد منه، فلا وجهَ لقول بعضِ الباحثين: «ونحن إذا عُدْنا إلى كتب علم العلامات وجدْنا النِّصبة أشبه شيء بما يطلق عليه مصطلح **أمارةٍ**... أو مصطلح **قرينة**»[5]، ولا لقول آخر: «وأما النِّصبةُ فهي السِّياق الدَّالُّ بالحالِ والهيئة والشكل والصَّمْت، لا بالإشارة والحركة والنُّطق»[6].

---

(١) المقتضب ٣/ ٢٣٢.

(٢) انظر لسان العرب (ح ض ر).

(٣) البيان والتبيين ١/ ٧٦.

(٤) البيان والتبيين ١/ ٨١.

(٥) في النصبة والبيان ومحنة المعنى (بحث في مجلة فصول) مجلد ١٥ العدد ٤/ ٣٠٠.

(٦) نظرية السِّياق في التراث البلاغي ٩١.

ووُقِفَ في هذه المرحلةِ على ألفاظٍ تقترِبُ من **الحال، كالمقام**[1]، **والموقف**[2]، **والموطن**[3]، **والمكان**[4]، **والموضعِ**[5]، **والباب**[6]، لكنها لم تُستعمَل على أنَّها قرائنُ، وإنَّما وردَتْ في إطار الكلامِ على المطابقة بينها وبين المقال، وإن كانَتْ تصلحُ لأن تقعَ موقعَ الحالِ بوصفِه قرينةً، كما سيكون في استعمالِ المقامِ مكان الحال عند متأخري البلاغيين، في بعض المواضعِ، لأنَّ الحال والمقام متقاربا المفهوم، كما سيأتي[7].

٢ – مرحلُة التَّصْريحِ به على قِلَّة، والكنايةِ عنه في الأكثر:

وهذه المرحلةُ تبدأ بابن جِنِّي (ت ٣٩٢هـ)، وتنتهي بالسَّكَّاكيِّ (ت ٦٢٦هـ)، وأهم ما يميِّزُها التَّصْريح بمصطلح القرينةِ في بعضِ **مؤلَّفات العربيَّة والدِّراسات القرآنية**، غير أنَّ ذلك التَّصْريحَ لم يكن متَّسِعًا؛ إذ ظهرَ في مواضعَ قليلةٍ من بعض مؤلفاتِ هذه المرحلة.

وأوَّلُ مَنْ صرَّح بهذا المصطلح من علماء العربيَّة والتَّفْسير ابنُ جِنِّي، في بضعةِ مواضعَ من كتابه **الخصائص**، فمن ذلك قولُه: «وإنَّما يقع المجازُ ويُعْدَلُ إليه عن الحقيقةِ لمعانٍ ثلاثةٍ... لكن لا يُفضَى إلى ذلك إلَّا **بقرينةٍ** تُسقِطُ الشُّبهة»[8]، وقولُه: «وإنَّما جاز ذلك في هذا الموضعِ، لا لشيءٍ رجعَ إلى نَفْسِ (أو)، بل **لقرينةٍ** انضمَّتْ من جهةِ المعنى إلى (أو)»[9]، وقولُه: «وأمَّا لو عريتِ الحالُ من هذه **القرينةِ** وتجرَّد الأمرُ دونَها لَـمَا جازَ حذفُ الحالِ على وجهٍ»[10].

---

(١) انظر البيان والتبيين ١/ ١١٢، ١١٦، ١٣٩، وتأويل مشكل القرآن ١٣، ٢٣٥، وكتاب الصناعتين ٢١، ٢٧، ١٤١، ٢٦٢، ٤٣٨، وغيرها.

(٢) انظر البيان والتبيين ١/ ١١٦، والكامل ١/ ٢٣٧.

(٣) انظر غريب الحديث للخطابي ١/ ٦٨.

(٤) انظر البيان والتبيين ٢/ ٧.

(٥) انظر البيان والتبيين ٢/ ٧.

(٦) انظر الحيوان ١/ ٩١.

(٧) انظر ما سيأتي ١٠٣.

(٨) الخصائص ٢/ ٤٤٤.

(٩) الخصائص ١/ ٣٤٩.

(١٠) الخصائص ٢/ ٣٨١.

ويظهرُ من هذه النُّصوص أنَّه استعمل المصطلح فيما يشمَلُ قرائن الأقوال والأحوال، واستدلَّ بها على العدول إلى المجاز، واستعمالِ الأداة في غير معناها الأصليِّ، وفي الدِّلالة على المحذوفِ، وكُلُّ ذلك من الدِّلالة غير الوضعية، الخارجة عن الموضع المُستدَلِّ عليه، وهذا الاستعمال يطابق ما استقرَّ في تعريف هذا المصطلح.

ولا يعني هذا أنَّه صرَّح بلفظِ القرينة في كُلِّ موضعٍ عوَّل فيه عليها، فكثيرًا ما يُكنِّي عنها في **الخصائص** وفي غيره من كتبه بألفاظٍ مختلفةٍ، ممّا مرَّ في المرحلةِ الأولى[1].

وتلا ابنَ جنيٍّ في التَّصْريح بهذا المصطلحِ المرزوقيُّ (ت ٤٢١هـ)، فذكره في مواضع قليلةٍ، كقولهِ: «والمفاعيلُ تُحذَفُ كثيرًا؛ لأنَّ **القرائنَ** تدلُّ عليها»[2]، وقولِه: «وساغ حذفُه لما يدلُّ عليه مِنْ **قرائن اللَّفظ والحالِ**»[3]، وقولِه: «ألا ترى أنَّ **القرينةَ** أبانَتْ إفادتها الكثرةَ»[4].

ويبدو من كلامِه هاهنا استعمالُ المصطلحِ بصيغةِ الجمعِ، والتَّصْريحُ بقسمة القرائن على اللفظ والحال، وهما أمران لم يُوقَف على مَنْ سبقَه إليهما من علماء العربيَّة والتَّفْسير. وجرى المرزوقيُّ على طريقةِ ابن جني في الكناية عن القرائن في سائر المواضع[5].

وعلى طريقة ابن جنِّي والمرزوقي مضى أكثر مَنْ جاء بعدَهما في هذه المرحلة: كابن رشيقٍ[6]

---

(١) انظر الخصائص ١/ ٢٠، ٣٦، ١٠٥، ١٢٢، ٢٤٧، ٢٦٥، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٤، ٢/ ٢٨٣، ٣٦٢، ٣٦٨، ٣٧٢، ٣٧٣، ٤٢٧، وغيرها؛ والفَسْر ٢/ ١٣٧، ١٧٤، وغيرها؛ والمنصف ١/ ٢٥٥؛ وتفسير أرجوزة أبي نواس ١٤٨؛ والخاطريات ٦٧، ٨١، ١١٧، ١٢٢، ١٢٥؛ وبقية الخاطريات ٢٥، ٦٠-٦١، والمحتسب ١/ ١٧٠، ٢/ ٧٤، ١٤٢، ٢٠٨-٢١١، ٣٠٩، ٣٥٦.

(٢) شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٨٥٠.

(٣) شرح الحماسة للمرزوقي ٤/ ١٥٧٦.

(٤) أمالي المرزوقي ١٨٢.

(٥) انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٣١، ٥٨، ١٣٤، ١٣٥، ١٤١، ١٥٢، ١٧٢، ٢٦٨، ٣٦٠، ٤١٠، ٢/ ٤٨٩، ٤٩٤، ٦٨٢، ٧٠٩، ٨٢١، ٣/ ١٢٢١، ١٣٩٨، وغيرها؛ وأمالي المرزوقي ١٨١، ١٨٢، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٦، ١٩٨، وغيرها.

(٦) انظر العمدة: إذ صرَّح بالمصطلح في ١/ ٤٣٩، ٢/ ٧٤٠، ٧٤٥، ٧٩٧، وكنَّى عنه في ١/ ٤٠١، ٢/ ٧٣٩، ٨٩٥.

(ت ٤٥٦ أو ٤٦٣هـ)، ومحمودِ بن حمزة الكرماني[١] (ت بعد ٥٠٠هـ)، وابنِ الشَّجري[٢] (ت ٥٤٢هـ)، وابن الخشَّاب[٣] (ت ٥٦٧هـ)، وابن الدَّهان[٤] (ت ٥٦٩هـ)، وأبي البركات بن الأنباري[٥] (ت ٥٧٧هـ)، وغيرهم.

وقد يزيدُ التَّصْريح بالمصطلحِ عند قليلٍ منهم حتى يُساويَ مواضعَ الكناية عنه عند بعضهم، كابن عطيَّةَ[٦] (ت ٥٤٢هـ)، والسُّهيليِّ[٧] (ت ٥٨١هـ).

على أنَّ بعضهم لم يُصرِّح بالمُصطلح البتَّة، بل اكتفى بالكناية عنه بما مضى من الألفاظِ في المرحلةِ الأولى: كابن سنانٍ الخفاجيِّ[٨] (ت ٤٦٦هـ)، وعبدِ القاهر الجرجانيِّ[٩] (ت ٤٧١هـ)، والزَّمخشريِّ[١٠] (ت ٥٣٨هـ).

---

(١) انظر البرهان في متشابه القرآن: إذ صرَّح بالمصطلح في ٢٤٩، وكنَّى عنه في ١٤٢، ١٤٤، ١٤٦، ٢١٠، ٢٦٢، ٣٢٧.

(٢) انظر أمالي ابن الشَّجري: إذ صرَّح بالمصطلح في ١/ ٧٨، ٣١٩، وكنَّى عنه في ١/ ٨٩، ٩٠، ٢٣٠، ٢٩٦، ٣٥٦، ٤٢٥، ٤٢٦، ٢/ ٦٢، ٦٤، ٩٧، ١٠١، ١٠٤، ١١٨، ٣/ ١٠٠، وغيرها.

(٣) انظر المرتجل: إذ صرَّح بالمصطلح في ١٥، وكنَّى عنه في ١٧٩، ٢٢١، ٢٣٨، ٢٥٠.

(٤) انظر شرح الدُّروس في النحو: إذ صرَّح بالمصطلح في ١٢٦، ١٤٣، وكنَّى عنه في ١٥٥، ١٥٧، ١٥٩، ١٦١، ٣٧٠، ٣٨٥، ٤٠٥.

(٥) انظر الإنصاف: إذ صرَّح بالمصطلح في ٢/ ٦٠١، وكنَّى عنه في ١/ ٧٣، ٩٤، ٩٦، ٣٩٧، ٢/ ٨٠٩.

(٦) انظر المُحرَّر الوجيز: إذ صرَّح بالمصطلح في ١/ ١١٧، ١٢٦، ٢٠٣، ٢٣٧، ٣١٦، ٣٥٦، ٣٩١، ٤٦١، ٥٤٦، وكنَّى عنه في ١/ ٥٤، ٦٦، ١٣٢، ٢٠١، ٢٠٣، ٢١١، ٣٣٤، ٣٦٠، ٣٩٦، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٤٢، ٤٩٢، ٥٢١.

(٧) انظر نتائج الفكر: إذ صرَّح بالمصطلح في ٢٢٩، ٢٧٠، ٢٨٠، ٣٤١، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٦، ٤٢٣، ٤٢٥، وكنَّى عنه في ٥٥، ١٢١، ١٦٥، ٢٠٩، ٢١٨، ٢١٩، ٢٥٥، ٢٨٦، ٣٥٢، وأمالي السُّهيلي: إذ صرّح بالمصطلح في ٤٩، ٩٦، ١١٩، ١٢٥، وكنَّى عنه في ٥٠، ٩٧، ٩٨.

(٨) انظر سر الفصاحة ١٦٥، ١٦٦، ٣١٣، ٣٣٢. وصرَّح في موضع بلفظ **القرينة**، لكنَّه أراد قرينة السجع. انظره ٢٢٨.

(٩) انظر دلائل الإعجاز ٣٠، ١١٩، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٣، ١٦٨، ٢٣٨، ٢٦٢، ٣٥٢، ٣٥٧، وغيرها؛ والرسالة الشافية ٥٨١؛ والمقتصد ١/ ٢١٨، ٢٤٩، ٢٨١، وغيرها؛ وأسرار البلاغة ٤١، ١١١، ٢٤١، ٢٤٣، ٣٢٠، وغيرها. وصرَّح بلفظ **القرينة** في موضع أراد به السجع. انظر أسرار البلاغة ١٠.

(١٠) انظر المُفصَّل ١٤، ١٨، ١١٣، ١٤٩، وغيرها؛ والكشَّاف ١/ ١٦٩، ١٩٢، ١٩٨، ٢٠٥، ٢٢١، ٢٨٣، ٢٨٩، ٢٩٨، ٣٣٩، ٣٩١، ٤٧٧، ٦٠٢، ٢/ ٤٤٢، ٤٩٠، ٥٣٢، ٣/ ٤١، ٢٠٤، ٣٩٠، ٤/ ٢١٢. وصرَّح بلفظ القرينة في موضع أراد به السجع. انظر الكشاف ٣/ ٤٠٥. وفي مواضع أخرى أرادَ بها معناها اللغوي. انظر الكشَّاف ١/ ٣٤٣، ٤٨٤، ٥٠٦، ٣/ ١٦٥.

واعتمادًا على ما سلف لا يصحُّ ما ذهبَتْ إليه باحثةٌ معاصرةٌ في قولها: «ثم ظهرَ مصطلحُ القرينةِ مصطلحًا نحويًّا في عصور لغويَّة مُتأخِّرةٍ، فاستعملَه الزَّمخشريُّ في مفصَّلِه»[1]؛ لأنَّ مصطلحَ القرينةِ لم يظهر في عصور لغويَّة متأخِّرةٍ، بل ظهر مبكِّرًا عند ابن جنِّي والمرزوقيِّ. وليس مصطلحًا نحويًّا في أصلِ ظهورِه، إذ الغالبُ أنَّه وُلِدَ بين أقلام الأصوليين ثم انتقلَ إلى النُّحاة وغيرهم، بدليل سبقهم إلى التَّصْريح به، وإشاعةِ استعماله في كتبهم. ثم إنَّ الزَّمخشريَّ لم يستعملْه في كتابه **المُفصَّل** ولا في غيرِه ممَّا وُقِفَ عليه من كُتبه، وإن كانَ مُستعملًا عند بعضِ علماء العربية والتفسير في عصرِه، وعند قليلٍ ممن سبقَه.

وبعد هذا الاستقصاءِ لظهور مصطلح القرينةِ في هذه المرحلةِ تنبثقُ جملةٌ من الأسئلة، وهي: من أين انسربَ هذا المصطلح إلى ابن جنِّي في وقت مبكِّر لم يشعْ فيه عند معاصريه من علماء العربية ولا عند كثيرٍ ممن جاء بعده منهم؟ ولِـمَ استعمله في واحدٍ من كُتبه دون سائرها؟ ولِـمَ بقيَ هو وغيرُه يُكنِّي عنه مع وقوفِه على لفظِه؟ ولِـمَ جرى بعض العلماء على طريقتِه في استعمالِه على حينَ بقي غيرُهم ساكتًا عنه لا ينطِقُ به؟ ولِـمَ كَثُر استعمالُ هذا المصطلح عند قليلٍ من العلماء في هذه المرحلة؟

والإجابةُ عن هذه الأسئلةِ تُحوِجُ المرءَ إلى الخروج من دائرة البحثِ إلى آفاقٍ أخرى يُتطلَّبُ فيها تفسير هذه الظواهر؛ لأنَّ ما بَرَدَ في اليدِ من مادَّة مُستخرجة من كُتب العربية والدِّراسات القرآنيَّة لا تُعين على ذلك.

ولعل النَّظَر فيما كتبه علماء أصولِ الفقهِ، وفي صُورِ جريان هذا المصطلح في أقلامهم، وعلاقةِ علماء العربية والتَّفْسير بهم، والتنبُّهَ على مناهج علمائنا في التَّأْليف واستعمالِ المصطلحاتِ = يهوي بالقلمِ إلى مُستقرٍّ من التَّعْليل، تطمئن إليه النَّفْس ويرتاحُ له الفِكر.

---

(١) القرينة في اللغة العربية ٢٠.

وذلك أنَّ البحثَ يهدي إلى أنَّ مصطلح القرينة كانَ مُستعملًا عند الأصوليين في عصر ابن جِنِّي، إذ وردَ على قِلَّة عند أحمدَ بن عليٍّ الرَّازي المعروف بالجصَّاص[1] (ت ٣٧٠هـ)، وعلى كثرةٍ عند الباقلاني[2] (ت ٤٠٣هـ)، وكلاهما عاصَر ابنَ جنِّي وساكَنَه بغدادَ، وفيها توفي الرَّجُلان[3].

وصرَّح ابنُ جنِّي بلقاءِ الجصَّاص ومذاكرتِه[4]، وهذا يؤكد تأثُّره به، ولاسيَّما أنَّه يلاقيه في مذهبه الفِقهي[5]، فلعلَّ ابنَ جنِّي استفاد مصطلحَ القرينةِ منه أو ممن هو في طبقته من علماء الفقهِ الحنفيِّ وأصولهِ في بغداد.

ويعضُد هذا أنَّه لم يذكرْ هذا المصطلح في غير كتاب **الخصائص**، وهو كتابٌ صرَّح فيه أنَّه عمِله على طريقة عُلماءِ أصول الكلامِ والفقهِ، وذلك قوله في بيان سبب تأليفه: «وذلك أنَّا لم نرَ أحدًا من علماء البلدَين تَعرَّض لعملِ أصول النَّحو، على مذهب أصولِ الكلامِ والفقهِ»[6]، فغايتُه أن ينحوَ فيه ذلك النَّحْو. وتعرَّض فيه لمسائل من أصول الكلام والفقه وعِلَل الفقهاء[7]، حتَّى إنَّه ذكر بعض القرائن المختصَّة بهم، كقوله: «فأما ما أجزناه من حذفِ الحالِ في قولِ الله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي: فمن شهده صحيحًا بالغًا، فطريقُه أنَّه لما دلَّتْ الدِّلالة عليه من **الإجماع والسُّنة** جاز حذفُه، وأما لو **عريتِ الحالُ من هذه القرينةِ** وتجرَّد الأمرُ منها لَـمَا جاز حذفُ الحال على وجهٍ»[8]، فلمّا كان حالُ هذا الكتابِ ما مضى ساغ لابن جنِّي أن يذكرَ فيه مصطلحًا وُلِدَ عند الأصوليين، بخلافِ سائر كتبه.

---

(١) انظر الفصول في الأصول ٤/ ٢٦٧.

(٢) انظر التقريب والإرشاد ٢/ ١٢، ١٣، ١٤، ٢٧، ٣٤، ٥٢، ٥٨، ٧٣، ٧٥، ٨٠، ٢١٥، ٣/ ٧، ١٩، ٣٥، ٥٧، ٦٨، ٦٩، ٧٣، وغيرها.

(٣) انظر ترجمة الجصَّاص والباقلاني في الأعلام ١/ ١٧١، ٦/ ١٧٦.

(٤) انظر الخصائص ١/ ٢٠٩.

(٥) انظر مقدمة محقق الخصائص ٤٢-٤٣.

(٦) الخصائص ١/ ٢.

(٧) انظر الخصائص ١/ ٤٩-٥٢، ١٦٤، وغيرها.

(٨) الخصائص ٢/ ٣٨٠-٣٨١.

ولعلَّ هذا ما يفسِّرُ قِلَّة استعمالِ هذا المصطلحِ عند علماء العربية والتَّفْسيرِ في هذه المرحلة، إذ بقوا في الأكثر متابعين من سبقهم في الكناية عنه؛ لأنهم كانوا مُتنبِّهين على أنَّه مصطلح له ميدانٌ غير ميدانهم، وإن تعرضوا له تأثرًا بغيرهم، على حينِ نجدُ أنَّه قد بلغ الغايةَ في الذُّيوع عند الأصوليين، فلا يكاد يخلو مبحثٌ في كتب الأصولِ في القرن الخامسِ من التَّصْريح به.

ومَنْ صرَّح بهذا المصطلح على قِلَّة من علماءِ العربية: فإمَّا أنَّهم تأثَّروا في ذلك بابن جنِّي، ولاسيَّما الذين صرَّحوا به في كتب خالصة للنحو والصَّرْف، وإمَّا أنَّهم تأثروا بكُتب الأصولِ وجروا في ذلك على طريقة ابن جني، ولعلَّ ذلك يَظهرُ في كُتب الأمالي وشروح الشِّعر؛ لأنَّها ميدانٌ للتعرُّضِ لجملة من العلوم والاصطلاحات.

وهذا الاحتمال الثاني يصدقُ على المرزوقي، إذ وردَ المصطلحُ عنده في باب خصَّصه لألفاظ العموم والشمول[1]، وهو باب أقربُ إلى كُتب الأصولِ منه إلى كُتب العربية، وجرتْ له فيه استعمالاتٌ في الكناية عن القرائن تشبهُ ما استعملَه الجصَّاص في مؤلفاتِه الأصوليَّة؛ كاستعمالِه الفِعل **اقترن** وما يشتقُّ منه[2]، كقوله: «ولم يقترن به ما يُخصِّصُه بمُعيَّنٍ معهود»[3]، وفي كلام الجصَّاص: «اللفظ العام... لا احتمالَ فيه للخصوص إلَّا بدلالة تُقرَن إليه»[4]، ويقوِّي الرأي بتأثُّر المرزوقي بالجصَّاص أو مَنْ أخذ عنهم أنَّ مثل هذا التعبير عن القرينة بهذه الألفاظ لم يوقَفْ على أنَّ أحدًا سبقَ المرزوقيَّ إليه سوى الجصَّاص، أو مَنْ تأثَّر به كابن جنِّي[5].

---

(١) انظر أمالي المرزوقي ١٨٠-٢٠٩.

(٢) انظر أمالي المرزوقي ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٩٠، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٨، وقارن بالفصول في الأصول ١/ ٦٤، ١٠١، ١٠٣، ١٣٨، ٢/ ٢٥، ٩٧، ٣/ ٥٠، ٢٢٢، ٤/ ٢٠٧، ٢٦٧.

(٣) أمالي المرزوقي ١٩٣.

(٤) الفصول في الأصول ١/ ١٠٣.

(٥) وردت عنده في موضع واحد. انظر الخصائص ١/ ٢٤٧.

ولعلَّ أوَّل استعمالٍ لمصطلحِ القرينةِ عند المرزوقي اتَّفق له في الكلام الذي عقدَه لألفاظِ العموم والشُّمول[1]، متأثِّرًا بما كتبه الأصوليون في ذلك، ثم جرى على استعمالِه في شرح الحماسة، وهو شرحٌ جمع فيه فوائد من علوم مختلِفةٍ، فكان ميدانًا صالحًا لإيراد مصطلحٍ منتزَعٍ من علم الأصول.

وأمَّا زيادةُ قليلٍ من العلماء على غيرهم في التَّصْريح بهذا المصطلح فلعلَّ مَردَّه إلى اشتغالهم بعلم الفقهِ وأصولِه، وكثرةِ مُلابستهم لتلك المؤلَّفات التي ذاعَ فيها ذلك المصطلح ذيوعًا ظاهرًا، ومُشاركتهم في بعضِ وجوه التَّصنيف في تلك العلوم، وهذا ظاهرٌ عند ابنِ عطيَّةَ، إذ عُنِيَ في تفسيره بالفقه عنايةً ظاهرةً، وورد المصطلحُ عنده في نقولٍ عن علماءِ الأصول، كقولِه: «قال القاضي أبو بكر بنُ الطَّيِّب: فهذه قرينةُ العموم»[2]، فهذا نقلٌ عن الباقلَّاني، وهو من أشهر المصنِّفين في أصولِ الفقهِ، وقد مضى إكثاره من التَّصْريح بمصطلح القرينة على تقدُّم زمانه.

ومثلُ ما مضى يمكن أن يُقالَ في السُّهيليِّ، إذ تكشِفُ مطالعةُ **أماليه** عن معرفته الفقهيَّة[3]، وتلمذتِه لأبي بكر بن العربي (ت ٥٤٣هـ) وأخذِه عنه[4]، وابن العربي من كبار علماء الأصول وممن تلقَّى هذا العلم عن الغزاليِّ[5] (ت ٥٠٥هـ)، فهذا دليل على عظيم اتِّصال السُّهيلي بعلم الأصول وأهلِه، وقد نصَّ من ترجمَ له على أنَّه تخرج على ابن العربي في الأصولِ[6]، فلا غرابةَ بعد هذا أن يكثرَ تصريحُه بمصطلح القرينة تأثُّرًا بمن أخذ عنهم من الأصوليين.

الكناية عن القرائن في هذه المرحلةِ بما لم يَرِدْ في المرحلةِ الأولى:

ظهرت في هذه المرحلةِ ألفاظٌ استعملَها العلماءُ في التَّعْبير عن القرائن، لم يوقَفْ عليها في المرحلةِ السَّالفةِ: **فمن الألفاظِ التي استُعملَتْ للتَّعْبير عن قرائن الأقوالِ والأحوالِ** قولُ ابن

---

(١) قدّر محقِّقه أنَّ هذه المسألة كُتبت في وقت مبكر. انظر مقدمة تحقيق أمالي المرزوقي ١٦.

(٢) المحرَّر الوجيز ١/ ١١٧.

(٣) انظر أمالي السُّهيلي ٢٠، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٤٩، ٧٩، ٩٣، ١٣٣-١٣٧.

(٤) انظر أمالي السُّهيلي ١٣٦.

(٥) انظر وفيات الأعيان ٤/ ٢٩٦، ومقدمة محقق أحكام القرآن لابن العربي ١/ ١٣.

(٦) انظر مقدمة محقِّق أمالي السُّهيلي ٩.

جنِّي: «**الاستدلال لا بصريح الكلام**»[1]، في كلامٍ على الالتفات، فهذه العبارةُ تشملُ ما يحيطُ بموضع الاستدلال من كلامٍ سابقٍ ولاحقٍ، وما يحتفُّ به من قرائنِ الأحوالِ.

ومنها قولُه أيضًا: «فإن كانَتْ هناكَ **دِلالة أُخرى** من قِبَلِ المعنى وقعَ التَّصرُّفُ فيه بالتَّقْديمِ والتَّأْخير»[2]، واستعملَ ابنُ جني هذا اللَّفظ كنايةً عن القرينةِ الحاليَّة هاهنا، غير أنَّ لفظَها يحتملُ التَّعْبير عن المقاليَّة. وسيشيعُ في القرن السَّابعِ فما بعده ما هو قريبٌ منه[3].

ومن الألفاظ التي استُعملَتْ كنايةً عن قرائن الأقوالِ قولُ ابنِ جني: «وكذلك إن ألحقْتَ الكلامَ ضربًا من الإتباع جاز لك التَّصرُّف لما **تُعْقِبُ منَ البيان**؛ نحو: ضربَ يحيى نفسَه بُشرى»[4]، فالإعرابُ الظاهرُ في تابعِ المفعول المُقدَّمِ أبانَ عنه، ولولا ذلك لما جاز التَّقْديم، فما وقع عقِبَ المفعول هو القرينة التي دلَّتْ عليه.

ومن ذلك قولُ عبدِ القاهر: «فأنتَ في هذا النَّحو من الكلام إنَّما تعرِفُ أنَّ المُتكلِّم لم يُرِدْ ما الاسمُ موضوعٌ له في أصل اللُّغة، بدليل الحالِ، أو **إفصاحِ المقالِ بعد السُّؤال**، أو بفحوى الكلام وما يتلوه من أوصافٍ»[5]، والقَصْدُ هاهنا إلى العبارة الثَّانية، وقد أبانَ عن معناها في قولِه: «ولو قال: (ترجَّلَتْ شمسٌ)، ولم يذكُر شيئًا غيرَه من أحوالِ الآدميين، لم يُعقَل قطُّ أنَّه أرادَ امرأةً إلَّا **بإخبارٍ مُستأنَفٍ**، أو شاهدٍ آخرَ من الشَّواهد»[6]، فعُلِمَ أنَّه أراد ما يتأخَّر من البيانِ الدَّالِّ على المراد، وهذا البيان قد يقع بعد السُّؤال عن المراد سؤالًا صريحًا، أو أن تُفهَم إرادته من حال السَّائل لما يكونُ في الكلامِ مِنَ اللَّبس والإبهام.

---

(١) بقيَّة الخاطريات ٢٥.

(٢) الخصائص ١/ ٣٦.

(٣) انظر ما سلف في ضوابط التعريف ١٩-٢١.

(٤) الخصائص ١/ ٣٦.

(٥) أسرار البلاغة ٣٢٠.

(٦) أسرار البلاغة ٣٢٠.

ومنه قولُ عبدِ القاهر أيضًا: «ثُمَّ إنَّك ترى **نِصبةَ الكلامِ وهيئتَه** تروم منك أن تنسى هذا المبتدأ، وتباعدَه عن وهمِك، وتجتهِد أن لا يدورَ في خَلَدِك، ولا يعرِضَ لخاطرِك»[1]. فكأنَّه يريدُ بقوله: «نصبة الكلامِ وهيئته» قرينةَ الفحوى، وما يُفهَم منه لا بصريح الكلام؛ واستعمل بعضهم هذا اللَّفظ في موضعٍ أكشفَ عن هذا منه في كلام عبد القاهر، وذلك قولُه في كلامٍ على سورة الفاتحة: «وقد تضمَّن معنى الأمرِ بالحمدِ لله ربِّ العالمين، **ودلَّتْ عليه نصبةُ هذا الكلامِ دلالةً لطيفةً** يتنبَّه عليها مَنْ له حظٌّ من التوفيق»[2]، فأراد أنَّ الخبر في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]. خرج إلى الأمر، وهذا ما يحتاجُ إلى قرينة تهدي إليه، فعبَّر عن القرينة بنصبة الكلام.

وعبَّر عبدُ القاهر عن قرائن الأقوال بما يتَّصل بنظرية النظم، فقال في كلامه على المجاز الحُكْميِّ: «واعلم أنَّ من سببِ اللُّطف في ذلك أنَّه ليس كُلُّ شيءٍ يصلحُ لأن يُتعاطى فيه هذا المجازُ الحُكْميُّ بسُهولةٍ، بل تجدُكَ في كثيرٍ من الأمر، **وأنتَ تحتاجُ إلى أن تُهيِّء الشيءَ وتصلِحَه لذلك، بشيءٍ تتوخَّاه في النَّظْم**»[3].

وما هذا الشَّيءُ الذي تُهيِّئوه للمجاز الحُكْمي وتتوخاه في النظم لأجله إلَّا القرائن المقاليَّة الدَّالَّةُ عليه، وما يُحيط به من الكلام الذي يُحسِّن موقعه، وبيَّن الجرجاني ذلك بقوله: «فهذه التهيئةُ وهذا الاستعدادُ في هذا المجاز الحُكْميِّ، نظيرُ أنَّك تَرَاك في الاستعارة، التي هي مجازٌ في نفس الكلمة، وأنت تحتاجُ في الأمر الأكثرِ إلى أنْ تُمهِّدَ لها وتُقدِّمَ أو تؤخِّر ما يُعلَمُ به أنَّك مُستعيرٌ ومُشبِّهٌ، ويفتحُ طريقَ المجازِ إلى الكلمة»[4].

---

(١) دلائل الإعجاز ١٥١.

(٢) شرح رسالة الرُّماني في إعجاز القرآن ١٣٢، وصاحبُ هذا الشَّرح مجهول، وقدَّر المحقِّق أنَّ أسلوبه قريبٌ من عبد القاهر. انظر مقدمة التحقيق ٨-١٢. فإن يكن له فهذا النَّصُّ تفسيرٌ لكلام عبد القاهر بكلامه.

(٣) دلائل الإعجاز ٢٩٨.

(٤) دلائل الإعجاز ٢٩٩.

فالقرائن بعضُ ما يتوخَّاه المُتكلِّم في نظمه للارتقاء به في مدارج البلاغة، وتشتدُّ الحاجةُ إليها في الكلام الذي لا يُفهم إلَّا بها، وبقدر التَّصرُّف في نَصْبِ القرائن في الكلام يقع اللُّطف في أساليبه. لكن ذلك لا يعني أنَّ القرائن وحدَها سببُ ارتفاع شأن النَّظْمِ، بل هي من أسبابه، بدليل أنها تقعُ في أدنى درجات الكلام، لكنَّ التَّصرُّف في استعمالها هو الذي يرتفع به.

وممَّا كنَّوا به عن قرائن الأحوال في هذه المرحلةِ، لفظ **السَّبب**، كقولِ ابن جنِّي: «لا يُؤمَنُ أن تكونَ هذه الألفاظُ المنقولةُ إلينا قد كانت لها **أسبابٌ لم نشاهدْها**، ولم ندرِ ما حديثُها»[(١)].

واستعملوا لفظ **العُرْف والعادة**، كقولِ ابن جنِّي: «فحذف الفعل هنا ولم يحذفْه من (لا أستطيع) فيما بعدُ من قِبَلِ أنَّ **العُرْفَ والعادة** أنَّ (لا) هذه يُحذَفُ معها الفعل»[(٢)]، ووقع في كلامِ ابن جنِّي ما يدلُّ على أنَّها من قرائن الأحوال، وذلك قولُه: «لدلالة الحالِ عليها بجَرْي العُرفِ والعادةِ بها»[(٣)]، وكنَّى بهذا اللفظ غيرُه[(٤)]، وقد يضيفون إليه لفظ **الدِّلالة**، كقول الخطيب الإسكافيِّ (ت ٤٢٠هـ): «وإنَّما يُرادُ بعضُه **بدلالةِ العُرف**»[(٥)]، وقد يخصُّونه بلفظ **الشَّاهد**، كقولِ عبد القاهر: «ويكون في الحالِ دليلٌ عليه، **وفي العُرْفِ شاهدٌ له**»[(٦)]، تأسِّيًا بما فعلوا في لفظ **الحال**؛ لأنَّه داخلٌ فيه.

وممَّا زادوه في تخصيص لفظِ **الحال** قولُ ابنِ جنِّي: «لأنَّ **في الحالِ بيانًا** لما تعني»[(٧)]، والتَّعبير عن القرينة بلفظِ **البيان** قد سبق في الكناية عن قرائن الأقوالِ فليس بعيدًا أن يُستعمل في الأحوالِ، ولاسيَّما أنَّ استعمالَه في القرينة اشتُهر فيما اصطُلح عليه بـ«**تأخير البيان**»[(٨)].

---

(١) الخصائص ١/ ٢٤٩.

(٢) الخاطريات ١٢٢.

(٣) الخصائص ١/ ٢٨٦.

(٤) انظر شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٦٠٧، ودلائل الإعجاز ٢٢٩، ٢٣٨، ٢٤٢، والكشاف ١/ ٣٢٩.

(٥) دُرَّة التَّنزيل ٣/ ١٢٧٠.

(٦) أسرار البلاغة ٢٤٣.

(٧) الخصائص ١/ ٣٦.

(٨) انظر الفصول في الأصول ١/ ١٠٣، والمعتمَد ١/ ٣٣٩، ٣٤٢-٣٤٣، والكشَّاف ١/ ٣٣٩، وأوضح المسالك ٢/ ١٠٤.

وأضافَ عبدُ القاهرِ لفظ **الفحوى** إلى **الحال** في قولِه: «هذا السُّؤال المفهوم من **فحوى الحال**»[1]، وهذا مُشكِلٌ مع ما مضى من تفسير لفظ **الفحوى**[2]، إذ تبيَّن أنَّها راجعةٌ إلى الكلام وأنَّها ما يُفهَم من مطاويه، فإمَّا أن يكون معنى العبارة: ما يُفهَم من الكلامِ باعتبارِ قرائن الأحوال، على ما فسَّره بعض المتأخرين[3]، وإمَّا أن يكون معناها: ما يُفهَم من مطاوي الحال وما يتنسَّم منه، قياسًا على معنى **فحوى الكلام**، فكأنَّ **فحوى الحال** تعني دلالة الحال الخفيَّة التي تُستنبط من الحالِ بإعمالِ الفِكر والتأمُّل.

وفي هذه المرحلةِ اتَّضحت أقسام القرائن المقاليَّة والحاليَّة، إذ وردَتِ الكنايةُ عنها على نحو جامعٍ لها في بعض المواضعِ، كقول ابن جنِّي: «وإنَّما يُعتمَد في تحديد الغرضِ فيه بما يَصْحَبُ الكلامَ من **أوَّلِه أو آخرِه أو بدلالة الحال**»[4]، وقولِ عبد القاهر: «وإنَّما يفصِلُ لك أحدَ الغَرَضين من الآخر **شاهدُ الحالِ، وما يتَّصل به من الكلام من قبلُ وبعدُ**»[5].

٣ – مرحلةُ انتشارِ المصطلحِ والعنايةِ به:

تبدأ هذه المرحلةُ بالسَّكَّاكيِّ (ت ٦٢٦هـ) وتمتدُّ إلى منتصفِ القرن الرابعَ عشرَ الهجري، **وفيها اتَّسعَ التَّصْريح بمصطلح القرينةِ اتساعًا ظاهرًا**، يفوقُ الكنايةَ عنه بما مضى من الألفاظِ، في أكثر مؤلَّفاتِ هذه المرحلةِ.

ولذا اختيرَ السَّكَّاكيُّ ليكونَ الفاصِل بين هذه المرحلةِ وما قبلها؛ إذ وُقِفَ على أنَّ هذا المصطلحَ وردَ صريحًا عنده على نحوٍ لم يكن معهودًا فيما سبقه مِنَ المؤلَّفاتِ، ولأنَّه لم يستعملْه استعمالًا خاطفًا مَبْنيًّا على التأثُّر بعلوم غيره والنُّقول عنهم، كما كان يفعل سابقوه، بل بدا راغبًا في **ضبط القرائنِ والعنايةِ بتصنيفها**، على نَحْوٍ لم يُوقَف على مَنْ سبقَه إليه من علماء العربيَّة

---

(١) دلائل الإعجاز ٢٣٨.

(٢) انظر ما مضى ٣٤-٣٥ .

(٣) انظر مواهب الفتاح ٣/ ٥٤، وحاشية الدُّسوقي على المختصر ٣/ ٥٤.

(٤) المنصِف ١/ ٢٥٥.

(٥) أسرار البلاغة ٢٤١.

والتَّفْسير، كقولِه: «أما الحالةُ المُقتضيةُ لتَرْكِ الفِعل فهي أن تُغنيَ قرائنُ الأحوالِ عن ذِكْرِه... وتلك القرائن كثيرةٌ، وأنا أضبطُ لك منها هاهنا ما تستعينُ به على دَرْكِ ما عسى يشِذُّ عن الضَّبْطِ، فأقول»[1]. وساق أضربًا منها مشفوعةً بأمثلتها[2]. ومثل هذا يدخل في منهج السَّكَّاكيِّ القائم على الضبطِ وبيان حدودِ المصطلحات والفنون البلاغيَّة.

وهذا الذي ذُكِرَ في السَّكَّاكيِّ ينطبقُ على كثيرٍ ممَّن جاء بعده في هذه المرحلةِ، فترى بعض العلماءِ يُصرِّح بمُصطلح القرينةِ في مواضعَ كثيرةٍ جدًّا، على حين لا يكادُ يُكنِّي عنه بالألفاظ المعهودةِ إلَّا في القليلِ النادر، على نحو ما اتَّفقَ للرَّضي الأستراباذي[3] (ت ٦٨٨هـ)، والبهاء السُّبكي[4] (ت ٧٧٣هـ)، وغيرِهما. ونجدهم يُتابعونه في العناية بتصنيف القرائن، وضبط بعض أقسامها، مع التَّمثيل لذلكَ كُلِّه[5].

وتختصُّ هذه المرحلةُ بالعنايةِ بتعريف مصطلحِ القرينة، إذ وردَتْ في مؤلَّفاتِها جُملةٌ من التَّعْريفات، وكلامٌ في مناقشتِها، للانتهاء إلى أحسنِ تعريفٍ له[6]، ولم يقع شيءٌ من ذلك في المرحلتين السَّابقتين.

ولعلَّ من أهمِّ ما يُميِّز بعضَ مؤلَّفاتِ هذه المرحلةِ أنَّها اعتنتْ بتفسير ما مضى في المرحلتين السَّالفتين من كناياتٍ عن القرائنِ، وذلك على طريقتين:

---

(١) مفتاح العلوم ٣٢٩.

(٢) انظر مفتاح العلوم ٣٢٩-٣٣٣.

(٣) انظر شرح الرضي على الكافية: إذ صرَّح بالمصطلح في ١/ ٦١، ٧١، ١٢٧، ١٢٨، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠١، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٤٤، ٢٥٧، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، وغيرها كثير جدًّا، وكنَّى عنه في ١/ ٢٤٤، ٢/ ٢٤، ٣/ ٦٩.

(٤) انظر عروس الأفراح: إذ صرَّح بالمصطلح في ١/ ٤٢، ٩٣، ٩٤، ١٠٥، ١٥٩، ١٦٠، ١٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٦، ٣٠٥، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٤١٠، ٤٧٨، وغيرها كثير جدًّا، وكنَّى عنه في ١/ ٣٢٨، ٣٩٨.

(٥) انظر الإيضاح ١٠٥، ٤١٧-٤١٨، والإشارات والتنبيهات ٦١-٦٤، والتبيان في البيان ١٨٨-١٨٩، والمطوَّل ٣٦٣-٣٦٤، وغيرها.

(٦) انظر ما سلف ٢٢-٢٩.

الأولى: بيانُ أنَّ المرادَ باللَّفظ المُكنَّى به: مصطلحُ القرينةِ، ويكثرُ هذا في المؤلَّفات التي تُعدُّ شروحًا لكُتبٍ ترجعُ إلى ما قبل هذه المرحلةِ، ومن أمثلةِ ذلك قولُ الزَّمخشريِّ (ت ٥٣٨هـ): «إن لم تقم **حالٌ دالَّةٌ** لم يصحَّ»[١]، وبيانُ السَّعْد (ت ٧٩٢هـ) ذلك بقوله في الموضع نفسِه: «يصحُّ إذا قامتِ القرينةُ»[٢]، فأوضحَ أن **الحالَ الدالَّة** في كلام الزَّمخشري يرادُ بها القرينة. وقال الزَّمخشريُّ أيضًا: «لولا **دلالة الحال أو فحوى الكلام**»[٣]، فلما شرَّح السَّعْد هذا الموضع أوردَه بلفظٍ يكشِفُ عن معنى ما وردَ فيه، فقال: «لولا القرينةُ الحاليَّةُ أو المقاليَّةُ الدَّالَّةُ على المراد»[٤]، فبيَّن بذلك أنَّ الزَّمخشريَّ قصد بلفظِ **دلالة الحال** القرينةَ الحاليَّةَ، وبلفظِ **فحوى الكلام** القرينةَ المقاليَّةَ.

والثانية: شرحُ معناها وتفسيرُها، وبيانُ ارتباطِ لفظها بمصطلحِ القرينةِ، فبيَّنتْ مؤلَّفاتُ هذه المرحلةِ معنى **الدِّلالةِ**[٥]، **والدليل**[٦]، **والفحوى**[٧]، **والحالِ**[٨]، **والسِّياق**[٩]، وغيرها من الكنايات التي استُعمِلَتْ فيما مضى.

وظهرتْ في هذه المرحلةِ كناياتٌ عن القرائن لم ترِد فيما سبق، غيرَ أنَّها قليلةٌ جدًّا بالقياس إلى ما ورد فيما قبلها:

فمن هذه الكنايات لفظ السِّباق، ويُطلق على القرينةِ المقاليَّة الواقعة قبل الموضع المُستدَلِّ عليه[١٠]، واستعملَه السَّعْدُ في قوله: «لأنَّه لا يناسِبُ **السِّباق**»[١١]، وكان يُعبَّر عنه قبلَ ذلك

---

(١) الكشاف ١/ ١٩٢.

(٢) حواشي الكشاف اللوح ٣٩/ أ.

(٣) الكشاف ١/ ٢٠٥.

(٤) حواشي الكشَّاف اللوح ٤٣/ أ.

(٥) انظر المطوَّل ٣٠١، والفوائد الضيائية ٧، وانظر ما سلف ٣٢.

(٦) انظر ما سلف ٣١.

(٧) انظر مواهب الفتاح ٣/ ٥٤، ٢٩٨، وحاشية الدسوقي على المختصر ٣/ ٥٤، ٢٩٨، وانظر ما سلف ٣٥.

(٨) انظر المطول ٢٥، ومواهب الفتاح ١/ ١٢٢-١٢٣، ١٢٦، وحاشية الدُّسوقي على المختصر ١/ ١٢٢-١٢٣.

(٩) انظر المنزع البديع ١٨٨، والروض المريع ١٢٣، والبرهان في علوم القرآن ٢/ ٢٠٠-٢٠١.

(١٠) انظر حاشية الفناري على المطوَّل ٢٤٥، ٢٥٧-٢٥٨، والكُلِّيات ٥٠٨، وتقرير الإنبابي ٢/ ١٩١، والوحدة السياقية للسُّورة في الدِّراسات القرآنية ٤٢-٤٣.

(١١) المطوَّل ١٠٧.

بالألفاظ التي كُنِّي بها عمَّا يسبق الكلام من القرائن[1]، وعبَّر عنه العزُّ بن عبد السَّلام (ت ٦٦٠هـ) بلفظ **السِّياق المُتقدِّم**[2]، **والسِّياق السَّابق**[3]، وعبَّر عنه السَّعْد في أحد المواضعِ بلفظ **القرينة السَّابقة**[4]، فلعلَّ الغايةَ من استعماله إيجازُ تلك الألفاظ.

وقد يُضيفون إلى لفظِ السِّباقِ لفظَ القرينةِ لبيان أنَّه يُستعمل كنايةً عنها، كقولِ السَّعْد: «بقرينة السِّباق والسِّياق»[5]، ويظهرُ من قوله هذا عطفُ لفظِ **السِّياقِ** عليه، واستعملَ ذلك معاصره الشَّمس الكرماني (ت ٧٨٦هـ) في قوله: «يُعلم من **سياق الآيةِ وسباقِها**»[6]، ثُمَّ شاع هذا العطف بعدهما، فلا يكادُ لفظ السِّباق يُفرَد عن صاحبه هذا إلَّا قليلًا، وممَّن أكثر من ذكرهما معًا أبو السُّعود (ت ٩٨٢هـ)[7].

وكنَّى بعضهم عن القرينة بلفظ اللَّحاق، ويُراد به القرينةُ المقاليَّة التي تُذكَرُ بعد الكلام، ولعلَّ أوَّل من استعمل هذا اللَّفظَ في هذا المفهوم البِقاعيُّ (ت ٨٨٥هـ)، كقولِه: «وقد أرشدَ السِّياقُ والسِّباقُ **واللَّحاق** إلى أنَّ جواب القسم مقدَّرٌ»[8]، وأصحبَه الآلوسيُّ (ت ١٢٧٠هـ) لفظَ القرينة في قولِه: «**بقرينةِ السِّباق واللَّحاق**»[9]، وقولِه: «**والقرينةُ السِّباق واللَّحاق**»[10]،

---

(١) انظر ما سلف ٣٢-٣٣.

(٢) انظر الإشارة إلى الإيجاز ١٤.

(٣) انظر الإشارة إلى الإيجاز ١٥.

(٤) انظر شرح المفتاح للسَّعْد اللوح ١٣٨/ أ.

(٥) حواشي الكشَّاف اللوح ٢٨٢/ ب.

(٦) تحقيق الفوائد الغياثية ٢/ ٥٩٥.

(٧) انظر تفسير أبي السُّعود ١/ ٤٥، ٦٣، ٢/ ٨٣، ١٦٨، ٢٠٨، ٣/ ١٧٩، ٤/ ٢٢٦، ٢٣٣، ٥/ ١٠٨، ١٨٠، ٢٢٣، ٢٦٩، ٦/ ٣٥، ٨٦، وغيرها، وانظر الوحدة السِّياقية للسُّورة في الدِّراسات القرآنية ٤٤-٤٥، ففيه استقصاءٌ جيِّدٌ.

(٨) نظم الدُّرر ٢٢/ ٧٦.

(٩) روح المعاني ١٥/ ١١١.

(١٠) روح المعاني ٢٧/ ٢٣٨.

فكان ذلكَ تصريحًا بأنَّه يكون كنايةً عنها حين يذكر وحدَه. ويظهرُ من النُّقول السَّالفة أنَّه يأتي مُصاحبًا لفظَ **السِّباق**، وكذلكَ وردَ في سائر المواضِع التي وُقِفَ عليه مذكورًا فيها[1].

وقد نبَّه باحثٌ معاصرٌ على سَبْقِ البِقاعيِّ إلى ذِكْر لفظ اللَّحاق، غيرَ أنَّه لم يظفر له إلَّا بموضعٍ واحدٍ، ولم يقِف على شيءٍ من مواضع ذِكْره عند الآلوسي، فظَنَّ ما تصيَّده نصًّا يتيمًا في تراثنا[2]، وما مضى من النُّقول والحوالات يدفعُ ذلك الظَّنَّ. ولهذا الباحثِ فضل التَّنْبيه على سبقِ البِقاعي، ويشفَعُ لظنِّه أنَّ هذا اللَّفظَ لم يشِع كغيره، إذ لـمَّا يوقَف على مَنِ استعمله غيرِ البِقاعيِّ والآلوسي.

وهذا اللَّفظ اختصارٌ للعباراتِ التي كُنِّيَ بها عن القرائنِ اللاحقةِ التي ذُكِرَتْ في المرحلتَين السَّالفتَين[3]، ويزادُ عليها في هذه المرحلةِ لفظُ **السِّياقِ** المُتأخِّر[4]، والسِّياقِ اللاحق[5]، والقرينةِ اللاحقة[6]، فلفظُ **اللَّحاق** أوجزُ منها جميعًا.

---

(١) انظر نظم الدُّرر ٨/ ١٥٧، ١٣/ ٢٣٨، وروح المعاني ١/ ١٨٣، ١١/ ٢٩، ٢١٢، ١٥/ ٢٣٩، ١٨/ ٥٦٤، ٢٩/ ٤٨.

(٢) انظر الوحدة السِّياقية للسُّورة في الدِّراسات القرآنية ٤٣، ٤٥.

(٣) انظر ما سلف ٣٣، ٤٦.

(٤) انظر الإشارة إلى الإيجاز ١٤.

(٥) انظر الإشارة إلى الإيجاز ١٥.

(٦) انظر حواشي الكشَّاف اللوح ٢٥٢/ ب.

المَبْحَثُ الثَّالثُ

مُصْطلحُ القرينةِ عندَ المُعاصِرينَ

تعرَّض عددٌ من المعاصرين لمصطلح القرينةِ بالدَّرس والمناقشة، وبيَّنوا معناه واستعمالاتِه في جُملةٍ من ميادين المعرفةِ في تراثنا، وعوّل أكثرهم في ذلكَ على ما كتبه القدماءُ في ضبطِ هذا المصطلح[1].

غير أنَّ طائفةً من هؤلاء الدَّارسين المُعاصرين ذهبُوا بمصطلحِ القرينة مذهبًا بعيدًا، في كثير من الوجوهِ، عمَّا استقرَّ عند القُدماء، فاستعملوه في الدِّلالة على أمورٍ لا تدخُل تحت تعريفه الذي اجتُهِد في ضبطه، وانتُهي إليه بعد التَّقصِّي والتَّدقيق[2].

ويظهرُ أنَّ أوَّلَ مَنْ شرع لهؤلاء الدَّارسين هذا الطَّريق في فهم مصطلح القرينةِ **الدكتور تمَّام حسَّان**، لذا سيعرِض البحث لرأيه أوَّلًا، وسيناقشُه فيما ذهب إليه، قبل الوقوفِ على كلامِ مَنْ تابعَه في مذهبه.

مصطلح القرينة عند الدكتور تمَّام حسَّان:

لا يُخطئ القارئ مُصطلح القرينةِ في أكثرِ مؤلَّفات الدكتور تمَّام، إذ اعتنى بهذا المصطلح عنايةً ظاهرة، حتى ليكادُ يقترنُ بذكره عند المعاصرين.

وأفرد في كتابه المشهور: **اللُّغة العربية معناها ومبناها**، المؤلَّف عام ١٩٧٣م، كلامًا مطوَّلًا على أقسام القرائن، وهي عنده: مقاليةٌ لها ضربان: لفظيَّة ومعنوية، ولكلٍّ من الضَّرْبين أقسامٌ؛

---

(١) من تلك الأبحاث: العلاقات والقرائن في التعبير البياني ١٦٨-١٧٢، والقرائن عند الأصوليين ١/ ٢٩-١٠٩، والقضاء بالقرائن المعاصرة ١/ ١٠٥-١١١، ووسائل الإثبات ٢/ ٤٨٨-٤٨٩، والقرائن وأثرها في فهم الخطاب الشرعي ١٧-٣٥، والقرائن وأثرها في التفسير ٢٦-٣٣.

(٢) انظر ما سلف ٢٢-٢٩.

وحاليَّة. وفصَّل الكلامَ في شرح كُلٍّ واحدٍ من هذه الأقسام[1]، غير أنَّه لم يعرِّف لنا مصطلحَ القرينةِ، ولم يُبيِّنْ مرادَه به.

ثم أعادَ بعض كلامِه هذا، في سياق آخر، في كتابه: **الأصول**، المنشور عام ١٩٧٧م[2]، وأعادَه ملخَّصًا في بعض مقالاته المنشورة بعد عام ١٩٨٥م[3]، ولم يذكر فيها تعريفًا للمصطلح.

وبقي الأمر كذلك إلى أن صدر الجزء الأوَّل من كتابه: **البيان في روائع القرآن**، عام ٢٠٠٢م، فعرضَ في مقدِّمته لإيضاح بعض المصطلحات التي ستمرُّ في هذه الدِّراسة[4]، ومن تلك المصطلحات: القرينةُ اللفظيَّة والقرينة المعنويَّة.

فعرَّف **القرينة اللفظيَّة** بأنَّها: «عنصرٌ من عناصِر الكلامِ يُستدَلُّ به على الوظائف النَّحْويَّة، فيمكن بالاسترشادِ بها أن نقولَ: هذا اللفظُ فاعلٌ، وذلك مفعول به أو غير ذلك»[5].

وعرَّف **القرينة المعنويَّة** بأنها: «العلاقةُ التي تربطُ بين عنصرٍ من عناصر الجملةِ وبين بقيَّةِ العناصر، وذلك كعلاقة الإسناد»[6].

ولم يوقفْ على هذين التَّعْريفين فيما رُجِعَ إليه من الكُتب التي استعملَتْ مصطلح القرينة، أو الكتب المخصَّصةِ لتعريف اصطلاحات العلوم والفنون. ويبدو أنَّه استنبطهما من ينابيع صدرِه، وهما يخالفان ما استقرَّ عند علمائنا في تعريف القرينة[7]؛ إذ تعريفُه يجعلُ القرينةَ تتَّسعُ

---

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ١٨١-٢٤٠، ٣٣٦-٣٥٢.

(٢) انظر الأصول ١٢٣-١٢٦، ٢٩١-٢٩٣، ٣١٠، ونبَّه على تاريخ تأليفه في المقدمة ص ٩.

(٣) انظر مقالات في اللغة والأدب ٢/ ٣٢-٨٦، ٢١٨-٢٣٢، ونبَّه على تاريخ تأليف هذه المقالات في مقدمة هذا الجزء ص ٩.

(٤) انظر البيان في روائع القرآن ١/ ٨-١٥.

(٥) انظر البيان في روائع القرآن ١/ ١٠.

(٦) انظر البيان في روائع القرآن ١/ ١١.

(٧) قارن التعريفين بما سلف ٢٢-٢٩.

لتشملَ الدِّلالات الوضعيَّة وما هو داخلٌ في ذاتِ المُستدَلِّ عليه، وهذا مخالِفٌ لما أجمع عليه علماء العربية والدِّراسات القرآنية في ضابط القرينة[1].

بل هو مخالفٌ لجميع من تكلَّم على القرينة، فيما وُقِفَ عليه من الكلام عليها في سائر فروعِ المعرفة التي تدخُل فيها: فالأصوليون يخصُّون القرينة بالدِّلالة غير الوضعيَّة؛ كقولِ الغزاليِّ (ت ٥٠٥هـ): «وكُلُّ ما ليس له عبارة **موضوعةٌ** في اللغةِ، فتتعيَّن فيه القرائن»[2]، وقول التِّلِمْساني (ت ٧٧١هـ): «واعلم أنَّه قد يتعيَّنُ المعنى، ويكونُ اللفظُ نصًّا فيه بالقرائن والسِّياق لا من جهة الوضع»[3]، وهذا الأمرُ ظاهرٌ في استعمالاتهم المصطلح أو ما يرادِفه من الألفاظ[4].

والقرائن القضائيَّة تختصُّ بذلك، إذ عرَّفها بعض الباحثين بقوله: «القرائن القضائية: هي التي يستنبطُها القاضي بفطنته وذكائه، من خلال سماعه دعوى المدَّعي، وإجابة المُدَّعى عليه، والظُّروف المحيطة بالدَّعوى، **من غير أن يرِدَ في الواقعة نصٌّ من الكتاب، أو السُّنة، أو أقوال الفقهاء**»[5]. فكلُّ ما هو ثابتٌ في أصلِ الوضع أو القاعدة أو الأصلِ المعوَّل عليه في الاستدلال لا تدخل فيه القرائن.

وكان يمكنُ أن يقال: إنَّ الدكتور تمَّام اختار للفظ القرينة مفهومًا خاصًّا به، وقد بيَّنَه في التَّعْريفين اللَّذين أوردَهما، وأرادَ به أن يكونَ نظريةً يُعيد بها بناء الدَّرس اللغوي العربيِّ[6]، وتكون بديلًا عن نظريَّة العاملِ عند علمائنا = لولا أنَّ النَّظَر في أقسام القرائن التي ذكرَها يقِف

---

(١) انظر ما سلف في ضوابط تعريف القرينة ١٦-٢١.

(٢) المستصفى ٣/ ٣١.

(٣) مفتاح الوصول ٤٤.

(٤) انظر الفصول في الأصول ١/ ١٠٣، ٢١٦، ٢/ ١٣٥، ١٤٠، والتقريب والإرشاد ٢/ ١٣، ٧٣، ٢١٥، ٣/ ٦٨، والمستصفى ٢/ ٢٠٤، ٢٦٣، ٣/ ٢٤-٢٥، والموافقات ٣/ ٢٣٩، ٣١١، ٣٤٢.

(٥) القضاء بالقرائن المعاصرة ١/ ١١٧، وانظر وسائل الإثبات ٢/ ٤٩٦-٤٩٧.

(٦) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ١٠، ١٨٩، ٢٣١، وتعرَّض جملة من الباحثين لعمله هذا بالنقد. انظر نظرية اللغة في النقد العربي ١٠٤، ودراسات في اللغة والنحو ١٤٥-١٦٥، والمعنى في البلاغة العربية ٤٢، والإنشاء في العربية ٢٣-٢٨، ولم يتعرَّضوا لنقد مصطلح القرينة عنده، وهو الغاية في هذا البحث.

النَّاظر على أنَّ بعضَها يدخُل فيما يدلُّ دلالةً وضعيةً، وبعضُها يندرج تحت الدِّلالة غير الوضعيَّة، بمعنى أنَّه يلاقي به القدماء في مفهوم القرينة.

فمن قرائنه التي تدلُّ دلالةً وضعيَّة ما سمَّاه: قرينةَ الإعرابِ[1]، ودلالة الإعرابِ على المعاني النَّحْوية بأصل الوَضْعِ أمرٌ ثابتٌ منصوصٌ عليه عند النُّحاة؛ قال ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في بيان الترتيب بين الفاعل والمفعول: «وإذا انتفى **الإعرابُ** لفظًا فيهما **والقرينةُ**... وجبَ تقديمُه»[2]، فقال الرَّضي (ت ٦٨٨هـ) في شرح كلامِه: «أي: إذا انتفى الإعرابُ اللفظيُّ في الفاعل والمفعول معًا، مع انتفاء القرينةِ الدَّالَّةِ على تمييزِ أحدِهما عن الآخر وجبَ تقديمُ الفاعلِ؛ لأنَّه إذا انتفتِ **العلامةُ الموضوعةُ للتمييز بينهما، أي: الإعراب**، لمانعٍ، **والقرائنُ اللَّفظيَّةُ والمعنوية التي قد تُوجَدُ في بعضِ المواضعِ دالَّةً على تعيين أحدِهما من الآخر**... = فيلزمُ كُلُّ واحدٍ منهما مرْكزَه ليُعرفا بالمكان الأصليِّ»[3]. وقال الجامي (ت ٨٩٨هـ) في شرح كلامِ ابن الحاجب أيضًا: «**وإذا انتفى الإعراب** الدَّالُّ على فاعليَّة الفاعلِ ومفعوليَّة المفعول بالوضعِ... **والقرينة**، أي: الأمر الدَّالُّ عليهما لا بالوضعِ؛ إذ لا يُعهَدُ أن يُطلَق على ما وُضِعَ بإزاءِ شيء أنَّه قرينةٌ عليه»[4].

وقال العلوي (ت ٧٤٩هـ): «فإنَّ المقاصِدَ وإن كانَتْ مفهومةً بالقرائنِ في بيانِ الفاعلِ والمفعولِ، لكنَّا نُريدُ مع فهم المعاني بالقرائن الحاليَّة أنَّه لا بُدَّ من جريها على القوانين الإعرابيَّة... **وربَّما لا يطَّرِدُ ذلك، أعني الاتِّكال على القرائنِ**، بل لا بُدَّ من التفرقة بين الفاعل والمفعولِ بالإعرابِ»[5].

---

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٥-٢٠٧، والأصول ١٢٣، ٢٩١، ومقالات في اللغة والأدب ٢/ ٣٣، والبيان في روائع القرآن ١/ ١٠، ١٧-٢٨.

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/ ١٩٠.

(٣) شرح الرضي على الكافية ١/ ١٩٠.

(٤) الفوائد الضيائية ٥٩، وانظر حاشية الإنبابي على الرِّسالة البيانية ٨٥.

(٥) الطراز ١/ ٢٨.

فيظهر من النُّصوص السَّالفةِ أنَّ الإعرابَ والقرينةَ غَيران، فالأوَّل يدلُّ بالوَضْعِ والثَّاني بخلافهِ، والأوَّل تطَّردُ دلالتُه على المعاني النَّحْويَّة في الغالبِ، والثَّاني يُستعان بدلالته في بعضِ المواضِع، فتسمية الدكتور تمّام الإعرابَ قرينةً على إطلاقِه خروجٌ بالمصطلحين عمَّا عُهِدَ في مفهومهما.

ومن قرائنه التي تمتدُّ إلى أصلِ الوضعِ ما سمَّاه: **قرينة الرَّبطِ وقرينة التَّضامِّ**، وبيَّن مرادَه منهما بقولِه: «فأمَّا **التَّضامُّ** فيشملُ ما يُسمَّى الاختصاصَ، ودخولَ اللَّفظِ على اللَّفظِ، وامتناعَ ذلكَ، كما يشتمِلُ على ما يُسمَّى شروطَ الأحكامِ النَّحويَّةِ حينَ تتعلَّقُ هذه الشروط بصورة تركيب الجملة أو الضَّميمة. ومن أمثلة الاختصاصِ: أنَّ حروفَ الجرِّ تختصُّ بالأسماءِ، وأنَّ الجوازم تختصُّ بالأفعال. ومن أمثلة دخولِ اللفظِ على اللَّفظِ أنَّ (ما) التَّعجبيَّة لا تدخل إلَّا على (أَفْعَلَ)... ومن أمثلة شروط الأحكامِ ما يشترطُ لتقديم الخبرِ أو وجوب تأخيره...

وأمَّا المقصودُ **بالرَّبطِ** فهو ما نلاحظُه من عودِ الضَّمير، ووظائفِ حروف المعاني الدَّاخلةِ على المُفرداتِ والجُمل من عطفٍ أو استثناءٍ أو استدراكٍ أو شرطٍ أو تقديمٍ لأحد الأجوبةِ، أو غير ذلك»[1].

فهل ترى في شيءٍ ممَّا ذَكَرَه ما يصلُح أن يُسمَّى قرينةً في مفهوم علمائنا؟ إنَّ ما أوردَه تحت قرينة التَّضامِّ ما هو إلَّا قواعدُ نحويَّةٌ وضعيَّةٌ، لا يُعرَف أحدٌ يسمِّي شيئًا منها قرينةً، وما أدرجه في قرينة الرَّبط يُميِّز فيه العلماء بين ما هو الأصلُ والقاعدةُ والوضع، وما يخالِفه بقرينة: فالضَّمير يعود على أقربِ مذكورٍ، ويجوز مع القرينة أن يكون للأبعد[2]، وحروف المعاني لكُلٍّ منهما معنًى موضوعةٌ له، وتدلُّ على غيره بالقرينة[3]، وأمَّا أن تُسمَّى دلالة ذلك كُلِّه قرينةً فهذا ممَّا لا يُعهَدُ.

---

(١) مقالات في اللغة والأدب ٢/ ٤٢، وانظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢١٣-٢٢٦، والأصول ٢٩١، والبيان في روائع القرآن ١/ ٨٣-١٦١.

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية ٢/ ٤٠٤، وانظر ما سلف ١٧-١٨.

(٣) انظر الخصائص ١/ ٣٤٨-٣٤٩، وتفسير الرازي ٨/ ٢١، وشرح الرضي على الكافية ٢/ ١٤٤، ومغني اللبيب ٣/ ٥٥٣، ومضت النقول فيما سلف ١٧-١٨.

ومِمَّا سمَّاه قرينةً ودلالتُه غيرُ وضعيَّةٍ قرينةُ التنغيم[1]، وهي عنده: «الإطارُ الصوتي الذي تُقال به الجملة في السِّياق»[2]، وما ذكرَه فيها يناسِبُ مفهومَ القرينةِ عند علمائنا، ولهذه القرينةِ أمثلةٌ قليلةٌ في مؤلَّفاتهم، وتكلَّموا في دلالتها بوصفِها إحدى القرائن[3]، وإن كانت عندهم داخلةً في قرائنِ الأحوالِ.

وكثيرٌ مِمَّا ذكره في قرينة السِّياق يدخلُ في مفهوم القرينة عند القدماء[4]، إذ تكون دلالتها غير وضعيَّة، وشيئًا خارجًا عن ذاتِ المُستدَلِّ عليه.

وكلامه في قرائن الأحوال برُمَّتِه داخلٌ تحت الدِّلالة غير الوضعية، ولا يكادُ يخرجُ عن كلامِ القدماءِ فيه، إلَّا في الأمثلةِ، وعَرْضِ بعض المقامات الاجتماعية التي لم يكن ذِكْرُها معهودًا عندهم[5].

فهذا الاختلافُ في مفهومِ القرائن عنده جعلَ كلامَه فيها مضطربًا، فلا يُدرَى أيريدُ بها ما استقرَّ عند القدماءُ أم يريدُ بها مفهومًا آخر.

وزاد هذا الاضطرابَ أنَّ بعضَ تطبيقاتِه على القرائن لا يلائم كلامَه النظريَّ عنها في بعض المواضع، فبعد أن ساقَ ما نُقِلَ آنفًا من بيان مفهوم قرينتَي التَّضامِّ والرَّبط شفع ذلك بأمثلة لا ينطبق كلامُه فيها على معنى هاتين القرينتين، فأكثر ما وردَ في الأمثلة استدلالٌ بالقرائن على معانٍ غير وضعيَّة: كخروج الخبرِ إلى الإنشاء[6]، واستعمالِ الاستفهامِ في الإنكار والتَّقْرير والتَّعجُّب[7]، وعودِ الضمير على خلافِ الأصلِ[8]، وغير ذلك مما يحتمِلُ غيرَ ما وُضِعَ له[9]،

---

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٢٦-٢٣١، والأصول ٢٩١، ومقالات في اللغة والأدب ١/ ٣٣.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٢٦.

(٣) انظر الخصائص ٢/ ٣٧٢، والمحتسب ٢/ ٢٠٨-٢١١، وانظر ما سيأتي ١٠٩-١١٠.

(٤) انظر مقالات في اللغة العربية والأدب ٢/ ٦٥-٨٦، والبيان في روائع القرآن ١/ ١٦٣-١٧٤.

(٥) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٨، ١٩١، ٣٣٧-٣٥٢، والأصول ٢٩٣.

(٦) انظر مقالات في اللغة والأدب ٢/ ٤٢-٤٣.

(٧) انظر مقالات في اللغة والأدب ٢/ ٤٣-٤٤.

(٨) انظر مقالات في اللغة والأدب ٢/ ٤٩-٥١.

(٩) انظر مقالات في اللغة والأدب ٢/ ٤٦-٤٩، ٥١-٦٤

واستدلَّ على ذلك بما يحتفُّ بالكلام من القرائن، استدلالًا لا يرجع إلى أصلِ الوضع، وهذا يخالف ما ذكره في مفهوم القرينتين، إذ جعلَهما تدلَّان على ما وُضِعَ من القوانين اللغويَّة المستمدَّة من استقراء كلامِ العرب[1].

إنَّ مصطلحًا استقرَّ استعمالُه عند القدماء على مدى عشرة قرونٍ، في فروع المعرفةِ المتنوعةِ كان حقيقًا بأن يزيدَ الدكتور تمَّام من عنايته ببيانِ مُراده من استعماله: فإمَّا أن يسيرَ على مذهب القدماءِ فيه، وذلك بعد إيرادِ كلامهم في ضبطه وبيانِ حدودِه، ومناقشتهم فيه؛ وإمَّا أن يختطَّ لنفسِه منهجًا مخالفًا، يبيِّنُه ويعرِّفنا مرادَه بمصطلحِه، مع التَّنْبيه على أسبابِ مخالفتِه القدماء فيه؛ وإمَّا أن يختار مصطلحًا آخر يجعلُه لَبوسًا لنظريته التي أرادَ إشادتها. صحيح أنَّه لا مُشاحَّة في الاصطلاح، ولكُلِّ امرئ في اصطلاحِه ما نوى، ولكن بعد البيانِ، ولاسيَّما إذا كانَ المصطلحُ كثير الاستعمالِ والشُّيوع في تراثنا، فالأَوْلى عند ذلك متابعةُ القدماء فيه، أو البحثُ عن مصطلحٍ آخر.

وعزوفُ الدكتور تمَّام عن بيان مصطلحِه هذا، أو تأخُّره في بيانه، مع تعدُّد مفهومِه عنده، أوقعَ مَنْ جرى على منهجه من الباحثين في إشكالاتٍ غير قليلةٍ، وحملَهم على الاضطراب في ضبطِ المصطلح، كما سيأتي.

مصطلح القرينة عند أتباع الدكتور تمَّام حسَّان:

أحدثَ ما اختطَّه الدكتور تمام من منهج في الدِّراسات اللغويَّة أثرًا في كتاباتِ جُملةٍ من الدَّارسين، إذ حَذَوا حذوَه في دراسة القرائن التي تكلَّم عليها، أو إفرادِ واحدةٍ منها بالدَّرس والتَّمْحيص، وافتُتحت أكثرُ هذه الدراسات بمحاولات لتعريفِ القرينةِ، حملهم على ذلك ما يقتضيه المنهج العلمي من بيان المصطلحات التي يتناولُها البحث، وتأخُّرُ الدكتور تمَّام في ضبط مصطلحِه. وسيعرِض البحث لبعض تلك المحاولات لبيانِ ما وقعَ فيها من إشكالٍ في تحديد مصطلح القرينة.

---

(١) انظر مقالات في اللغة والأدب ٢/ ٤٢.

وأوَّل ما وُقِفَ عليه من تلك الدِّراسات بحثٌ بعنوان: **نظرةٌ في قرينةِ الإعراب**، نُشِرَ عام ١٩٨٤م، وظاهرٌ من عنوانه أنَّه يتناول إحدى القرائن اللفظيَّة عند الدكتور تمَّام، ولم يتعرَّض فيه الباحث لبيان مصطلحِ القرينةِ، ودرسَ فيه ظاهرة الإعراب في النحو العربيِّ، وآراء العلماءِ في ذلك[١]، ومسألة تأثُّر النحو بغيره من اللغات[٢]، ولو أنَّه جعلَ عنوانه: **نظرة في ظاهرة الإعراب**، لكان أولى وأقربَ إلى الصَّواب، إذ لا موضع للقرينة في دراسته البتة.

ومن تلك الدِّراسات رسالةٌ بعنوان: **القرائن المعنويَّة في النحو العربيِّ**، قُدِّمَتْ عام ١٩٩٦م، وصرَّح صاحبها بأنَّه أرادَ بها الاستدراك على الدكتور تمَّام في هذا الضَّرْب من القرائن، فقال: «وما كتبه الدكتور تمَّام حسَّان... عن القرائن المعنويَّة تحت عنوان: قرائن التَّعليق، منذ ما يربو على ثلاثين عامًا... هو محاولةٌ جادَّةٌ وجريئةٌ لتقديم نظريةٍ عربيَّةٍ تقوم على المعنى أساسًا... بَيْدَ أنَّ تقسيمَه للقرائن المعنويَّة خاصَّةً يعتريه قصورٌ ليس بالهيِّن، ولم يُعِدْ فيه نظرًا لا هو ولا مَنْ واكبه من الدَّارسين، اللهمَّ إلَّا ما نجده من نقدٍ عامٍّ أو متعجِّلٍ لبعض الدَّارسين، لا يلِجُ في الموضوع بحثًا وتدقيقًا كما فُعِلَ في هذا الكتاب، وقد ردَّدَ كثيرٌ من الباحثين العربِ تقسيمَه للقرائن مُسلِّمينَ به دونما نقدٍ أو تمحيص، رغم ما يبدو عليه من نقصٍ أو اضطرابٍ في التَّحْليل والتَّمْثيل»[٣].

فنقدُه عليه لم يمسَّ المصطلح، كما هو ظاهرٌ من كلامِه، وإنَّما وُجِّهَ إلى تقسيمه هذا الضَّرْب من القرائن، غير أنَّه جعل بين يدي البحثِ تمهيدًا تعرَّض فيه لتعريف القرينة، فقال: «القرينةُ: لغةً: هي في الكلامِ كُلُّ ما يدلُّ على المُرادِ أو المقصود. والقرينةُ: هي الدِّلالة اللفظيَّةُ أو المعنويَّةُ التي تمحِّضُ المدلولَ وتَصرِفُه إلى المُرادِ منه، مع منع غيره من الدُّخولِ فيه... ومفهومُ القرينة مُرادِفٌ لمفهوم الدَّليل... ومن هنا قال النُّحاة والبلاغيُّون: لا حذفَ إلَّا بدليلٍ أو قرينةٍ، ولا

---

(١) انظر نظرة في قرينة الإعراب ٩-٢٥، ٣٢-٤٩.

(٢) انظر نظرة في قرينة الإعراب ٢٥-٣٢.

(٣) القرائن المعنوية في النحو العربي، المقدِّمة الصَّفحة ب.

تحوُّلَ من الحقيقةِ إلى المجازِ إلَّا بقرينةٍ أو دليل، فاستعملوا المصطلحَين، وعلى هذا كانتِ القرينةُ عندَهم مُساويةً للدليل»[1].

وفي كلامِه مغالطاتٌ كثيرة: فليست القرينة في اللُّغة ما ذَكَر، إذ لم يردْ هذا المعنى في شيء من معجماتِ العربيَّة[2]، ويشبهُ أن يكونَ ما ذكرَه تعريفَ السَّعْدِ والشَّريف الجرجانيِّ القرينةَ في الاصطلاح[3]، وهو لم يُعوِّل في تعريف القرينة لغةً على معجمات العربيَّة، وإنَّما عوَّل على بعض الموسوعات التي لا تُغني في هذا البابِ شيئًا[4].

وما أوردَه تعريفًا للقرينة، لم يوقَفْ عليه في شيء من كتب الاصطلاح، ولا في المؤلَّفات التي استعملَتِ القرينةَ، وقد عوَّل فيه على ما عوَّل في التعريف اللغويِّ.

وجعلَ القرينة مُساوية للدليل من غير أدنى فرقٍ بينهما؛ مُحتجًّا بأنهما يتعاورانِ المحلَّ نفسَه في استعمالات النُّحاة والبلاغيين. وهي حُجَّةٌ ضعيفةٌ؛ لأنَّ ذلك إنَّما كان في المراحلِ الأولى لاستعمالهما، ثُمَّ اتَّضحتِ المصطلحات، وصار للقرينة معنى يختلِفُ عن معنى الدَّليل في كتب الاصطلاح[5]، وإن كانت القرينةُ أحد الأدلَّة، غير أنَّ لها ما يميِّزُها في المفهوم والاستعمالِ[6].

فانظر إلى رسالةٍ خُصَّتْ ببحثِ ضربٍ من القرائن يكونُ هذا نصيبَها في ضبط المصطلح وتعريفه، لترى في أيِّ المسالك ستمضي، وكيف سيُشاد بنيانُها على هذا الأساسِ الذي يدفَعُ بعضُه بعضًا، ولا تكاد أجزاؤه تتماسَك إلَّا ريثما تهوي معًا.

---

(١) القرائن المعنوية في النحو العربي ١٧.

(٢) انظر ما سلف ١٣-١٤.

(٣) انظر ما سلف ٢٢-٢٣.

(٤) عوَّل على دائرة معارف القرن العشرين (وجدي)، وموسوعة النحو والصرف والإعراب لإميل يعقوب. انظر القرائن المعنوية في النحو العربي الحاشية ٣٥ من ص ١٧.

(٥) انظر ما سلف ٣٠-٣١.

(٦) انظر ما سلف ٢٢-٢٩.

إنَّ من أعجبِ العجب ألَّا يرجِعَ مؤلِّفُ هذه الرِّسالة إلى معجمٍ لغويٍّ واحدٍ لينظُرَ فيه معنى القرينة لغةً، وألَّا يُعوِّلَ على واحدٍ من كتب القدماء ممَّن عرَّفها اصطلاحًا، وأغنى ذلك دَرْسًا وتمحيصًا.

ومن تلك الدِّراسات رسالةٌ بعنوان: **قرينة التَّضامّ في القرآن الكريم، دراسة بلاغية**، قُدِّمَتْ عام ٢٠٠٠م، وهي دراسة اختصَّتْ بإحدى القرائن اللفظيَّةِ عند الدكتور تمَّام حسَّان، ومهَّد لها صاحبها بكلامٍ على مفهوم **التَّضامِّ**، معوِّلًا في ذلك على ما سبقه من دراساتٍ[١]، غير أنَّه لم يتعرَّض لتعريف القرينةِ التي اختارَها عنوانًا لبحثه، سوى أنَّه ذكر بعض وظائفها، وعدَّد أقسامَها التي ذكرها الدكتور تمام حسان[٢].

وليس في هذه الدِّراسة ما له صِلةٌ بمفهومِ القرينةِ في تراثنا، ولو أنَّ صاحبها جعل عنوانها: مفهوم التَّضامّ في القرآن الكريم، لكان أدقَّ في الدِّلالة على مضمون بحثه.

ومن تلك الدِّراساتِ بحثٌ بعنوان: **نظريةُ القرائن في التَّحْليل اللغويِّ**، المنشور عام ٢٠٠٧م، وصرَّح صاحبه بمطلبِه ومُعوَّلِه فيه بقوله: «يُحاوِلُ هذا البحثُ التأصيلَ لمصطلحِ القرائن ومرادفاتِه في التُّراث اللُّغويِّ، وينطلِقُ من المنطلقاتِ التي وضعها **حسَّان** أساسًا لفكرة القرائن»[٣].

واستهلَّ بحثه بتعريف لمصطلح القرائن، فقال: «لا يبتعِدُ المعنى الاصطلاحيُّ للقرائنِ كثيرًا عن المعنى اللغوي. فالمعنى اللغوي مأخوذٌ من (قرن) الذي يرِدُ بمعانٍ كثيرةٍ منها: الوصلُ، والجمع، والشدُّ، والرَّبط، والمصاحبة، والتلازم، والالتقاء... أما المعنى الاصطلاحيُّ للقرائن فهو، تقريبًا، يدور حول هذه المعاني، ومدى ارتباطِ الكلماتِ بعضها ببعض، سواء أكان ذلك داخِلَ الجُملة أم داخِل السِّياق»[٤].

---

(١) انظر قرينة التضام ٦-٩.

(٢) انظر قرينة التضام ١٤.

(٣) نظرية القرائن في التحليل اللغوي (بحث في مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب) ٢٨٣.

(٤) نظرية القرائن في التحليل اللغوي ٢٨٤.

وأحال في المعاني اللغويَّة على **المعجم الوسيط**، ولم يُشِر فيما سمَّاه بالمعنى الاصطلاحيِّ على شيءٍ من المصادر، ويبدو أنَّه تعريفٌ جاء به من عندِ نفسِه، أو أنَّه استخرجَه من عمل الدكتور تمَّام، فهل يريد أنَّه المعنى الاصطلاحيُّ عنده لا عند القدماء، فلذلك هجرَ كُلَّ كتابٍ عرَّف القرينة عند القدماء؟ إنَّ ذلك لا يُسلَّمُ له؛ لما بُيِّنَ من إشكالِ المصطلحِ عند الدكتور تمَّام، ولأنَّ هذا الباحث استشهَد بنصوصٍ من التُّراث وردَ فيها مصطلحُ القرينةِ على الوجهِ الذي عرفوه به، ليُثبت بهذه النُّصوص أصالةَ المصطلحِ في تراثنا[1]، فكيف يُؤصِّل مصطلحًا اعتمدَ في مفهومه على المُعاصرين، وتركَ معناه عند القدماء؟ ففي هذا من الاضطرابِ ما هو ظاهرٌ ظهورًا لا يحتاجُ معه إلى مزيد بيانٍ.

ومن تلك الدِّراسات كتابٌ بعنوان: **المعنى وظلال المعنى: أنظمة الدِّلالة في العربية**، نُشِرَ عام ٢٠٠٧م، أفردَ فيه صاحبه فصلًا للمستوى التركيبيِّ في اللُّغة، وكان أكثر كلامِه فيه على القرائن على منهج الدكتور تمَّام، تعرَّض فيه لتعريف القرينةِ، فقال: «تُطلَقُ القرينةُ في اللُّغة على الفِقرة، وهي فعيلة بمعنى المُفاعلة مأخوذةٌ من المقارنةِ، وفي الاصطلاح: أمرٌ يُشير إلى المطلوب»[2].

وأحال الباحثُ في هذا الكلام على كتاب **التَّعْريفات**، وقد تصرَّف في عبارتهِ بما جعلها مختلَّة الصَّدْر، وعبارة الشريف الجرجاني فيه: «القرينة: بمعنى الفقرة. وفي اللغة: فعيلة بمعنى المفاعلة...» [3]، فانظر ماذا صنع الباحثُ بالعبارة، من غير أن يتنبَّه على ما لحقها من فسادٍ، فالقرينة لا تُطلق في اللُّغة على الفِقرة، بل هو أحد معانيها الاصطلاحيَّة في باب السَّجع[4]، ولفظ الشريف دقيقٌ في الدِّلالة على ذلك؛ لأنَّ قوله: «وفي اللُّغة»يشير إلى أنَّ ما قبلها ليس داخلًا في المعنى اللغويِّ.

---

(١) انظر نظرية القرائن في التحليل اللغوي ٢٨٥-٢٨٦.

(٢) المعنى وظلال المعنى ٣١٨، وفيه: «فعلية بمعنى الفاعلة»، وهو تحريف.

(٣) التعريفات ٢٢٣.

(٤) انظر ما سلف ١٥.

ويؤخَذُ عليه أنَّه عوَّل على تعريفِ الشَّريف الجرجاني، ولم يستقصِ سائر تعريفات القرينة عند غيره؛ لأنَّ وجوه التَّعْريف استقرَّت بعد ذلك، وقد مضى أنَّ كثيرًا من الباحثين تعرَّضوا لتعريف الشَّريف بالنَّقْد؛ لأنَّه يُدخِلُ في القرينة ما ليس منها، وهو أقربُ إلى تعريف الدَّليل منه إلى تعريف القرينة[1]، وأخشى أن يكون الباحث انتقاه ليكونَ مُستقيمًا مع ما عوَّل عليه من منهج الدكتور تمَّام، وكان حريًّا به، إنْ أرادَ ذلك، أن يبيِّنَه.

ومن تلك الدِّراسات رسالةٌ بعنوان: **القرينة الصوتيَّة في النَّحو العربي**، قُدِّمَتْ عام ٢٠٠٨م، وهي دراسة مختصَّةٌ بإحدى القرائن اللفظية عند الدكتور تمَّام، وقال صاحبُها في تعريف القرينة: «القرينةُ في اللُّغة: هي الدَّليل على الشيء، والعلامة عليه، لأنَّها تُقارِن ما تدلُّ عليه وتصحبُه، والأصلُ فيها الاقترانُ الذي هو الاجتماعُ، ومن ثَمَّ استُعملَتْ في الاصطلاحِ مُرادًا بها ما يُعيِّنُ الشيءَ ويدلُّ عليه أو ينوبُ عنه، أو ما يمحِّضُ الشيءَ ويمنعُه من الالتباس بغيره، سواءٌ أكانَ هذا الدّليل حسِّيًّا أو معنويًّا. القرينةُ الصَّوتيَّةُ: هي الدَّليل الصَّوتي»[2].

لسْتُ أدري مَنْ أين جاء بقوله: «القرينة في اللغة: هي الدليل على الشيء والعلامةُ عليه»، فلم يَرِدْ فيما وُقِفَ عليه من معجماتِ العربيَّة[3]، فليْتَه وقفَنا على المنهل الذي استسقى منه كلامَه هذا. وأمَّا أنَّ الأصل فيها الاقتران فهو أحد أصلين ذكرهما ابنُ فارسٍ[4]، وقد أحالَ عليه الباحث.

وأحالَ فيما أوردَه من تعريف اصطلاحيٍّ على: **التَّعريفات، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، والقرائن المعنوية في النحو العربي**، وبالمقارنة بين ما ذكره وما وردَ في هذه المؤلَّفاتِ يظهرُ أنَّه اعتمد على الأوَّل والثَّالثِ منها، وقد مضى نقدهما[5]، وهذا ما حملَه على أن يقول:

---

(١) انظر ما سلف ٢٢-٢٣.

(٢) القرينة الصوتية في النحو العربيِّ ٢٢.

(٣) انظر ما سلف ١٣-١٤.

(٤) انظر ما سلف ١٣.

(٥) انظر ما سلف ٢٢-٢٣، ٦١-٦٣.

«القرينة الصَّوتيَّة: هي الدَّليل الصَّوتي»، فهو يُسوِّي بين القرينة والدليل، وهما غيران[1]، ويبدو أنَّه لم ينتفِع بما وردَ في **كشاف اصطلاحاتِ الفنون والعلوم**، إذ فيه أنَّ دلالةَ القرينةِ غيرُ وضعيَّةٍ[2]، وهو لم يذكُر ذلك ولم يتعرَّض له؛ فإمَّا أنَّه تعمَّد إغفاله لـمَّا رآه يخالِفُ ما اختطَّه في عمله، وما ارتضاه من مُتابعة مَنْ سبقَه، وإمَّا أنَّه أشارَ إلى الكتاب في حواشيه من غير أن ينظُر فيه، وكلا الأمرين حقيقٌ بالاجتناب.

ومن تلك الدراسات كتابٌ بعنوان: **القرينةُ في اللُّغة العربيَّة**، نُشِرَ عام ٢٠٠٩م، تابعتْ فيه مؤلِّفتُه الدكتور تمَّام في استعمالِه مصطلح القرائن، وتقسيمه إياها، مع زيادةٍ في الترتيب، ومهَّدَتْ لدراستها بتعريف القرينة، فقالَتْ: «القرينةُ مُشتقَّةٌ من لفظ (قرن) ولهذه اللَّفظة معانٍ متعدِّدةٌ، وردَتْ في متون المُعجمات»[3]، وعرضَتْ ما جاء من ذلك في بعض المعجمات[4]، ثم قالَتْ: «أمَّا القرينةُ في الاصطلاحِ الكلامي فهي: أمرٌ يُشير إلى المطلوب، أو ما يدلُّ على المراد»[5].

وأحالت على كتابِ **التَّعريفات**، وتعريفُه القرينةَ فيه من النَّقْص ما لا يصحُّ معه أن يعوَّل عليه في دراسة مُتخصِّصةً بهذا المصطلح[6]، وكان الأولى بالباحثةِ استقصاء تعريفات القرينةِ الواردةِ في التُّراث، للوقوف على حقيقةِ معناها، ولاسيَّما أنها عرضت لبعض نصوص استعماله في تراثنا[7].

وليس من قبيل المُصادفة أن تعوِّل أكثر هذه الدِّراسات على تعريف القرينة عند الشَّريف الجرجاني، أو على ما يُشبهه في مُؤدَّاه، فكأنَّهم رأوا أن هذا التَّعْريف بما فيه من انخراقِ حدودِهِ، وامتدادِهِ إلى حمى غيره من المصطلحات، كالدَّليل والدِّلالة، يُلائم ما مشَوا فيه من منهج الدكتور تمَّام، وأنَّ ما استوى بعده من تعريفات لا يليق بذلك المنهج، بل ينابذُه ويُفسِد أكثره.

---

(١) انظر ما سلف ٣٠-٣١.

(٢) انظر كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢/ ١٣١٥، وانظر ما سلف.

(٣) القرينة في اللغة العربية ١٩.

(٤) انظر القرينة في اللغة العربية ١٩.

(٥) القرينة في اللغة العربية ١٩.

(٦) انظر ما سلف ٢٢-٢٣.

(٧) انظر القرينة في اللغة العربية ٢٠-٢١.

لقد بلغ من إغفال هذه الدِّراسات الاستقصاء في الوقوف على معنى هذا المصطلح أنَّهم جميعًا لم يتنبَّهوا على التعريف المتأخِّر للقرينة عند أستاذهم الدكتور تمَّام، وأعني بذلك منهم مَنْ صنع دراسته بعد تاريخ هذا التَّعْريف، فهذا يدلُّ على التعجُّل والتَّقْليد الذي يمنع من التَّحقيق والنَّظر الدقيق.

خاتمة:

ظهر أنَّ استعمالات القرينة في اللغة مُشتملةٌ على معنى المُصاحبةِ، وتبيَّن أنَّ تعريفَ القرينةِ في الاصطلاح ظهر مُتأخِّرًا في منتصف القرنِ الثَّامن الهجري، غير أنَّه سُبِق بنصوصٍ قديمةٍ تَشتمِلُ على ضوابطه التي بُني عليها تعريفُه، حتَّى إنَّ كثيرًا منها يفوق التَّعْريفات في وضوحه، وتأديته معناه.

وتبيَّن أن تلك التَّعْريفات لا يخلو أكثرها من اعتراضاتٍ على جهةٍ من جهاته، فإمَّا أن يكون مُقصِّرًا عن معناه، وإما أن يكونَ زائدًا عليه يُدخِلُ فيه ما ليس منه.

وانتُهي إلى أنَّ مفهومَ القرينةِ ظهر مبكِّرًا عند سيبويه وغيره من المتقدِّمين، وكانوا يُعبِّرون عنه بما يُرادفه كالدليل والدلالة والحال والمقام والسِّياق، ووقع أوَّلُ تصريح به عند ابن جني في كتابه **الخصائص**، ورُجِّح أنَّه أخذ المصطلح من علماء الأصول، لتقدمهم إلى ذكره، وصلة ابن جني بهم، وميله في كتابه هذا إلى بعض مسائلهم، بدليل أنَّه لم يُصرِّح به في سائر كتبه التي وُقِفَ عليها.

وتكشَّف بالبحث أنَّ مرحلةَ متأخري البلاغيين التي انتشر فيها هذا المصطلحُ وذاع، أهمُّ مراحله التي مرَّ بها؛ لأنَّ تعريفاته ظهرت فيها دون غيرها، ولأنَّ تفسير مرادفاته وبيان صلته بها إنما وقعَتْ في مؤلفاته، فلا غَناء لدارس تلك المصطلحات عن التَّعْويل على كُتب هذه المرحلةِ من التَّأْليفِ البلاغيِّ.

وبدا أنَّ الدكتور تمَّام حسَّان لم يُبيِّن مراده بهذا المصطلح إلَّا بعد ثلاثةِ عقودٍ من استعماله والتَّعْويل عليه، ليكون بديلًا عن نظرية العامل عند نحاتنا، وتعريفُه له يُخالف ما استقرَّ عند جميع مَنْ تكلَّم عليه من الأقدمين، وفي تطبيقاته اضطراب، فمنها ما يدخل تحت مفهومه عند علمائنا، ومنها ما لا يدخل فيه، وتبعه في ذلك غير قليلٍ من الدَّارسين.

الفَصْلُ الثَّاني

أنواعُ القرائنِ

المَبْحَثُ الأوَّلُ: القرائنُ المقاليَّةُ

المَبْحَثُ الثَّاني: قرينةُ السِّياقِ

المَبْحَثُ الثَّالث: القرائنُ الحاليَّةُ

تمهيد:

لا بُدَّ من التَّنْبيه على أنَّ حصرَ القرائن في تقسيمٍ يستغرق كل أجزائها أمرٌ صَعْبٌ جِدًّا، وقد صرَّح بذلك البلاغيون وغيرهم[1]، حتَّى إنَّ الأصوليين مع شِدَّةِ عنايتهم بالضَّبط في مصطلحاتِهم قد اعترفوا بذلك[2].

ومن الأدلَّة على صعوبة ذلك اختلافُ تقسيمها عندهم، فبعضُهم يجعلها مقاليَّةً وحاليَّةً، والآخر يذهب إلى أنَّها لفظيَّةٌ ومعنويةٌ، وغيره يراها لفظيَّةً أو غيرَ لفظية[3]، ومُؤدَّى ذلك واحدٌ عندهم. فبعض القرائن التي ترجع إلى بدائه العقولِ لا تدخُل تحت لفظ الحاليَّة وتدخل تحت المعنويَّة، ولفظُ المعنويَّة تُشْكِلُ معه هيئاتُ المُتكلِّم والمخاطَب وما يحيط بهما من الأحوال، ويختلِطُ باللفظيَّة؛ لأنَّ كثيراً من القرائن اللفظيَّة تصيرُ عند إدراكها معنويةً[4].

واجتُهِدَ هاهنا في تقسيم فيه جِدَّةٌ من بعض الوجوه، ويحاول ضبطَ الأجزاء ما أمكن، فجعل المقاليَّة قسمين: ما يدلُّ بلفظِه على ما يُشاكله، وما يدلُّ بمعناه على المُراد في غيره، تأثُّرًا بصنيع البلاغيين في تقسيم علم البديع قسمين: لفظيّ يدخل فيه الجناس ونحوه، ومعنويّ يدخل فيها فنون التناسُب والتَّضادِّ؛ وجعلَ قرينةَ السِّياق قِسماً على حياله مع قُربها من المقالية؛ لخصوصيَّة في دلالتها، ولكثرة القضايا المُتعلِّقة بمصطلح السِّياق، ولتعدُّد مفهومه؛ وقسَّم الحاليَّة ثلاثة أضربٍ: المتكلم والمخاطب والأحوال المحيطة، وجعل لكُلٍّ منها أقساماً يُحْسَبُ أنَّ بعضها جديد مبتكر.

---

(١) انظر مفتاح العلوم ٣٢٩-٣٣٠، والإيجاز لأسرار الطراز ١٢٤، وشرح المفتاح للسَّعْد اللوح ١٠٤/ أ، والبرهان في علوم القرآن ٢/ ٢١٦، وحاشية الإنبابي على الرِّسالة البيانية ٨٥.

(٢) انظر البرهان في أصول الفقه ١/ ٥٧٥، والمستصفى ٢/ ١٥٢.

(٣) انظر المنزع البديع ٢٩١، والإيضاح ١٠٥، والإيجاز لأسرار الطراز ٢١٨، وشرح المفتاح للسعد اللوح ١٠٣/ أ، والبرهان في علوم القرآن ٢/ ٢١٥-٢١٦.

(٤) انظر العلاقات والقرائن في التعبير البياني ٢٢١.

المَبْحَثُ الأوَّلُ

القرائنُ المقاليَّةُ

وهي أكثر أنواعِ القرائن استعمالًا؛ لأنَّها تكونُ مذكورةً مع الكلام الذي يُستدَلُّ على المُراد منه، ولهذا قال الدُّسوقي (ت ١٢٣٠هـ) عنها: «وهي الأغلبُ وقوعًا، والأكثر وضوحًا»[١]، وقلَّما تغيبُ عن الكلامِ إلَّا أن يكونَ مبتورًا بترًا ظاهرًا، كالأبيات الفَرْدة التي لا تستقِلُّ بمعناها، وبعضِ العبارات الوجيزةِ المنقولةِ مقطوعةً عن سياقها؛ لأنَّ القرائن المقاليَّةَ تُؤخَذُ من المحيط اللُّغويِّ للعبارة المقصودة بالتَّحليل، فإذا ضاقَ ذلك المُحيط قلَّ احتمالُ الوقوفِ على قرائنَ تُعين على الوصول إلى المرادِ.

وقد عوَّل علماءُ العربيَّةِ والتَّفْسير على هذه القرائن تعويلًا ظاهرًا، مُنذ ظهورِ القرائنِ مفهومًا في تلك المؤلَّفات إلى المرحلةِ التي شاعَ فيها المصطلحُ وانتشرَ، وتوسَّعوا في الاعتماد عليها فكثُرت أمثلتها، ويمكنُ ردُّها إلى ضربين:

١ – القرائن الدَّالَّةُ بلفظِها:

وهي التي تدلُّ بلفظها على ما يماثِلُه أو يقارِبه في الاشتقاقِ، وأكثر ما تُستعمَل في الدِّلالة على المحذوف.

فمن الأمثلةِ على القرينةِ اللفظيَّة الدَّالَّة على ما يماثلها العبارةُ المشهورةُ: «زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو»[٢] أي: منطلقٌ، فحذفَ لقيام القرينةِ من الجُملةِ السَّابقة[٣]. وقولُه تعالى: ﴿أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [الحج: ٧٢]، إذا حملته على تقدير: النارُ شرٌّ من ذلكم[٤]، فكان ما ذُكِرَ في السَّابق قرينةً على المحذوفِ، وفي هذا المثال دلَّتْ ثلاثُ كلماتٍ على ما يماثلُها.

---

(١) حاشية الدُّسوقي على المختصر ٣/ ٢٠٣.

(٢) انظر مفتاح العلوم ٣٠٦، والإيضاح ١٧٠، والمطوَّل ١٤١.

(٣) انظر شرح المفتاح للسَّعْد اللوح ٧٥/ ب.

(٤) انظر مفتاح العلوم ٣٠٦.

ومن الأمثلة على القرينة اللفظيَّةِ الدَّالَّةِ على ما يُقارِبُ لفظها في الاشتقاقِ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُواْ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيكُمۡ وَمَا خَلۡفَكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ٤٥ وَمَا تَأۡتِيهِم مِّنۡ ءَايَةٖ مِّنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِمۡ إِلَّا كَانُواْ عَنۡهَا مُعۡرِضِينَ﴾ [يس: ٤٥-٤٦]، إذ قدَّر البلاغيون جواب الشَّرط: «أعرضوا»، بقرينة قوله بعده: ﴿مُعرضين﴾[1]، فلفظُ ﴿مُعرضين﴾ دلَّ على ما يُقاربُه في الاشتقاق وهو الفِعْلُ المقدَّر.

والأمثلة على ذلكَ قديمةٌ، ففي كلامِ سيبويه (ت ١٨٠هـ): «ومثلُ ذلكَ قولُ العربِ: (من كَذَبَ كانَ شرًّا له)، يريدُ: (كانَ الكَذِبُ شرًّا له)، إلَّا أنَّه استغنى بأنَّ المخاطَب قد عَلِمَ أنَّه الكَذِبُ، لقولِه: (كَذَبَ) في أوَّل حديثه»[2].

وتعرَّض السَّكَّاكيُّ (ت ٦٢٦هـ) لبعضِ أقسامِ القرائن المقاليَّة[3]، وتابَعه على ذلك محمَّد بنُ عليٍّ الجرجاني (ت بعد ٧٢٩هـ) مع زيادةٍ في الضبطِ[4]، وأكثرُ ما أوردَه منها يناسِبُ هذا الضَّرْب اللفظيَّ من قرائن المقالِ، وفيها استقصاءٌ لأبرز الأساليبِ التي ترِدُ فيها، لذا سنعرِضُ لها هاهنا:

فمنها: «أن يُعطَف على المبتدأ اسم، خبرهما واحدٌ، فيُكتَفَى بخبر المعطوفِ عليه، ويُحذَف خبرُ المعطوف: سواءٌ عُطِفَ قبلَ الخبر، كقوله[5]:

فَإِنِّي وقَيَّارٌ بِها لَغَرِيبُ

أي: إنِّي لغريبٌ وقيارٌ كذلكَ، فيكون الكلامُ جملتين...

---

(١) انظر الكشَّاف ٣/ ٣٢٥، والإيضاح ٢٩٢، والإشارات والتنبيهات ١٤٩، والمطوَّل ٢٨٨.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٩١.

(٣) انظر مفتاح العلوم ٣٢٩-٣٣١.

(٤) انظر الإشارات والتنبيهات ٦١-٦٤.

(٥) ضابئ بن الحارث البُرجميُّ، وهو عجز مطلع كلمةٍ له في الأصمعيات ١٨٤، وصدره فيها:

مَنْ يَكُ أمسى بالمدينة رَحْلُه

ويُروى بلا خرمٍ، ويجوز نصب «قيار»، لكن يفوت به التمثيل هاهنا. انظر الكتاب ١/ ٧٥، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣١١، والكامل ١/ ٤١٦، والمطوَّل ١٤٠.

أو يُعطَف بعد الخبر، كقولِه تعالى: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ ﴾ [الطلاق: ٤]، أي: واللائي لم يحضْنَ مثلُهنَّ»[(١)].

فكلمةُ «لَغريبُ» الواقعةُ خبرًا لـ«إنَّ» قرينةٌ على تقدير مثلِها خبرًا لـ«قيار»، وكذلك جملة ﴿فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ ﴾ قرينة على أنَّ المحذوفَ يماثِلُها في الجُملة الثانية.

ومنها: «أن يُوصَف المبتدأ بصِفةٍ تدلُّ على الخبرِ، كقوله تعالى: ﴿بَلۡ سَوَّلَتۡ لَكُمۡ أَنفُسُكُمۡ أَمۡرٗاۖ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ ﴾ [يوسف: ١٨، ٨٣]، أي: صبرٌ جميلٌ أجملُ لي»[(٢)].

فهذه الصِّفة قرينةٌ على تعيين محذوفٍ يقاربُها في اللَّفظ وهو «أجمل»، وذلك في رأي من ذهب إلى أنَّ المحذوف في الآية هو المُسنَد، ومَنْ رجَّحَ أنَّ المحذوفَ هو المُسنَدُ إليه على تقدير: «أمري صبرٌ جميلٌ» لم تنفعْهُ هذه القرينةُ؛ لأنها لا تدلُّ عليه، فله على ذلك المحذوف قرائنُ أخرى[(٣)].

ومنها: «أن يقعَ الكلامُ جوابًا لسؤال فيه دلالةٌ على الخبر، كمَنْ يسأل: هل لك أحدٌ؟ إنَّ النَّاس إلْبٌ عليك؛ فتقولُ: إنَّ زيدًا وإنَّ عمرًا، أي: لي زيدًا وعمرًا»[(٤)].

فشِبه الجملة «لك» المذكورُ في السُّؤال قرينةٌ على أنَّ ما حُذِفَ من الجوابِ يشبهه ويقاربُه، وهو «لي».

ومنها: «أن يقعَ جوابًا لسُؤالٍ فيه دلالةٌ على خصوصيَّةِ الفِعْل، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ ﴾ [لقمان: ٢٥/ الزُّمر: ٣٨]، أي: خَلَقَ اللهُ. وقولِه:

---

(١) الإشارات والتنبيهات ٦٢.

(٢) الإشارات والتنبيهات ٦٢.

(٣) انظر الكشَّاف ٢/ ٣٠٨، ومفتاح العلوم ٣٠٧، والإيضاح ١٧٢، والمطوَّل ١٤٢، ونوقشت المسألة في: التَّفتازاني وآراؤه البلاغية ٢٣٣-٢٣٥.

(٤) الإشارات والتنبيهات ٦٣.

﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [العنكبوت: ٦٣] أي: نزَّلَ اللهُ»[١].

فالمحذوفُ في الآيتين فِعْلٌ، والمرفوع المذكور فاعلٌ له؛ **لأنَّ القرينةَ فيها فعليَّةٌ**، فقُدِّر المحذوفُ مُجانسًا لها، ويعضُد هذا التقديرَ التَّصريحُ بالفعل في نظائر لم يقع فيها الحَذْفُ، كقوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [الزخرف: ٩]، فدلَّ ذِكْرُ الفعل في هذه الآية على تقديره فيما حُذِفَ منه في نظائرها[٢].

ومنها: «أن يلي حرفَ الشَّرْط اسمٌ بعدَه فِعْلٌ، نحو: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة: ٦]، أصلُه: إنِ استجارك أحدٌ، كرَّر الفعل للتأكيد، ثُمَّ حذفَ المؤكَّد؛ لدلالة حرف الشَّرْط على مطلق الفعل، ودلالة التأكيد على خصوصيَّته»[٣].

فالفعلُ المذكورُ تفسيرًا للمحذوف قرينةٌ دالَّةٌ على أنَّ المفسَّر فِعْلٌ من جنسِ المذكور في لفظِه، والمرفوع بعدَه فاعلٌ له، ويعضدُ هذه القرينةَ اختصاصُ حرفِ الشَّرْط بالفِعْل[٤].

وليسَتْ أقسامُ هذا الضَّرْبِ من القرائنِ المقاليَّة محصورةً فيما مضى، وإنَّما هي محاولةٌ من السَّكَّاكيِّ ومحمَّد بن عليٍّ الجُرجانيِّ لضبطِ بعضها؛ ولهذا قال السَّكَّاكيُّ: «وتلك القرائن كثيرةٌ، وأنا أضبطُ لكَ منها ما تستعينُ به على دَرْكِ ما عسى يشِذُّ عن الضبط»[٥].

---

(١) الإشارات والتنبيهات ٦٣، وانظر مفتاح العلوم ٣٣٠، وتقدير أوَّل الكلام: «أن يقع الكلامُ جواباً».

(٢) انظر المطوَّل ١٤٤، والبحر المحيط ٨/ ٦-٧، والدُّر المصون ٩/ ٥٧٥.

(٣) الإشارات والتنبيهات ٦٣-٦٤، وانظر مفتاح العلوم ٣٢٩-٣٣٠.

(٤) انظر الإيضاح في شرح المُفصَّل ١/ ١٤١-١٤٢، وشرح الرضي على الكافية ١/ ١٩٩، ونبَّه على أنَّ المثال يخرج مما نحن فيه عند من يجوِّز أن يكون الاسمُ المرفوع مبتدأً.

(٥) مفتاح العلوم ٢٣٩.

وقد يقعُ في الكلامِ لفظانِ مختلفانِ يصلحُ كُلٌّ منهما أن يكون قرينةً على محذوفٍ يجانِسُه في لفظِه، فمن ذلك قولُ ابنِ الشَّجَري (ت ٥٤٢هـ) ممثِّلًا لقرائن حذفِ الفعل: «**ودليلُ اللَّفظ** كقول الشَّاعر[١]:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَني ضَوْطَرى لولا الكَمِيَّ المُقَنَّعا

أراد: لولا عددْتُم أو تعُدُّون الكَمِيَّ، وإنْ شِئْتَ قدَّرْت: لولا عَقَرْتُمْ أو تَعْقِرُون، بدلالة العَقْر عليه»[٢].

فجعل الفعلَ «تعُدُّون» قرينةً على تقدير فعلٍ مضارع مثلِه يُنصب ما بعدَ «لولا» به، أو ما يُقاربِه وهو الماضي «عددْتُم»، ولهذا قال ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ): «لأنَّ القرينةَ المُصحِّحةَ للحذفِ (تعدُّون)»[٣]، وهذا ما ذهبَ إليه كثيرٌ من العلماء[٤]. واجتهدَ ابن الشَّجَري في تقدير فعلٍ آخرَ يدل عليه لفظ «العقر»، ولعلَّه شيء انفرد به، وسياق البيت يحتمِلُه، وإن كان الأوَّلُ أوضحَ منه وأقرب.

وقد تقع في الكلام جُملتان مختلفتان تصلحُ كُلٌّ منهما أن تكونَ قرينةً على جُملةٍ محذوفةٍ تجانِسُها في لفظها، كقوله تعالى: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ ۖ فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍ ۚ ﴾ [فاطر: ٨]، فقدَّر العلماءُ المحذوفَ فيه على وجهين:

---

(١) هو جرير. انظر ديوانه ٢/ ٩٠٧، والخصائص ٢/ ٤٧، ونُسب إلى الأشهب بن رُميلة في: مجاز القرآن ١/ ٥٢، ٣٤٦، وهو بلا نسبة في: الكامل ١/ ٣٦٣، وكتاب الشعر ١/ ٥٧، ولمحققيها فضل تخريجٍ. والنيب جمع ناب: الناقة المُسِنَّة، والضوطرى: الرَّجل الضخم الذي لا غَناء عنده. لسان العرب (ن ي ب/ ض ط ر).

(٢) أمالي ابن الشجري ١/ ٤٢٦.

(٣) الإيضاح في شرح المُفصَّل ٢/ ٢٢٨.

(٤) انظر مجاز القرآن ١/ ٥٣، ١٩١، ٣٤٦، والكامل ١/ ٣٦٣، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٢٨، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٤٧٠، ومغني اللبيب ٣/ ٤٥٥، وفيه: «وقول النحويين: (لولا تعدُّون) مردودٌ؛ إذ لم يُرِدْ أن يحضَّهم على أن يعدُّوا في المُستقبل، بل المرادُ توبيخُهم على تَرْكِ عدِّه في الماضي، وإنَّما قال: (تعدُّون) على حكايةِ الحال، فإن كانَ مرادُ النحويين مثلَ ذلك فحَسَنٌ».

الأوَّل: أفمن زُيِّن له سُوء عملِه كمن هداه الله، بقرينة قوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ﴾؛ والثَّاني: أفمن زُيِّن له سوء عملِه ذهبَتْ نفسُك عليهم حسرةً، بقرينةِ قوله: ﴿فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ﴾[1]، فدلَّتْ كُلُّ جُملةٍ على مقدَّر يقاربُها في لفظها، والوجهان يحتملهما سياقُ الآية.

٢ – القرائنُ الدَّالَّةُ بمعناها:

وهي قرائن لا تدلُّ بحروفها على ما يماثلُها، بل تدلُّ بمعنًى فيها على تعيين محذوفٍ أو غرضٍ مقصودٍ في غيرها، أو غير ذلك مما يدخلُ فيه عملُ القرائن. ويمكنُ أن يُجعَل هذا الضَّرْب من القرائن المقاليَّة قسمين: ما يدلُّ بمعناه على ما يناسبُه في المعنى بجهةٍ من جهاتِ التَّناسُب، وما يدلُّ بمعناه على ما يضادُّه، ويظهرُ ذلك بالتَّمْثيل لكُلٍّ منهما.

أ – الدِّلالةُ بالتَّناسُب:

وذلك بأن يدلَّ اللَّفظ في غيره على ما يناسِبُ معناه، كقول أبي عليٍّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ): «أضمرَ السَّحابَ، وإن لم يجرِ له ذِكْرٌ؛ لدلالةِ ذِكْرِ البرقِ عليه، كما أضمرَ الرَّعْدَ لدلالة البرق عليه»[2]، فالسَّحاب يناسِبُ البرق، وكذلك الرَّعد يناسِبُه، فجاز أن يكون «البرق» قرينةً على «السَّحاب» المحذوف، وقرينةً على «الرَّعد».

وفي قولِه تعالى: ﴿إِذۡ عُرِضَ عَلَيۡهِ بِٱلۡعَشِيِّ ٱلصَّٰفِنَٰتُ ٱلۡجِيَادُ ٣١ فَقَالَ إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ عَن ذِكۡرِ رَبِّي حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ﴾ [ص: ٣١-٣٢]، دلَّ «العشيُّ» و«التَّواري بالحجابِ» على أنَّ المحذوفَ هو «الشَّمس»، وذلك أنَّها أوصافٌ تُلائمها في هذا السِّياق؛ لأنَّ ابتداءَ العشيِّ يكونُ بعد زوالِ الشَّمْس، وزوالُها تواريها بالحجاب[3]، فهذه قرائن دالَّةٌ بمعنى الكلام لا بلفظه.

---

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج ٤/ ١٩٩، والكشَّاف ٣/ ٣٠١، ومفتاح العلوم ٣٩١، وشرح المفتاح للسَّعْد اللوح ١٦٦/ أ.

(٢) كتاب الشِّعر ٢/ ٤٦٥-٤٦٦، وانظر المحتسَب ٢/ ٧٤-٧٥.

(٣) انظر أمالي ابن الشَّجَري ١/ ٨٩-٩٠، وشرح الرَّضي على الكافية ٢/ ٤٠٥، ومواهب الفتَّاح ١/ ٢٨٩.

وقد تكونُ هذه القرينةُ أداةً تدلُّ بمعناها على المرادِ في غيرها، كالأدوات التي تُصاحِبُ المضارعَ، نحو: «السِّين» و«سوف» اللتين تدلَّان على أنَّ المُراد به الاستقبال، و«الآن» و«السَّاعة» اللتين تجعلانِه متمحِّضًا للحال[1]. وكذلك فعلا الشَّرط الماضيان قد يُقصد بهما الاستقبال «بقرينة (إنْ)؛ لأنَّها تقلِبُ معنى الماضي مُستقبلًا»[2].

وقد تدلُّ معاني هذه الأدواتِ على خروج بعضِ الأساليبِ عن معناها الأصليِّ، كما في قول الشَّاعر[3]:

هَـلِ الوَجْـدُ إلَّا أنَّ قَلْبـيَ لَـوْ دَنـا مِنَ الجَمْرِ قِيْدَ الرُّمْحِ لاحْتَرَقَ الجَمْرُ

إذ قال فيه المرزوقيُّ (ت ٤٢١هـ): «قولُه: (هل الوجدُ) استفهامٌ لفظُه ومعناه النَّفْيُ، **بدلالة وقوع إلَّا بعدَه**، كأنَّه قال: ما الوَجْدُ، أو ليسَ الوَجْدُ إلَّا هذا الذي بي»[4]، فمعنى النَّفْي في «إلَّا» دلَّ على خروج الاستفهام إلى النَّفْي ليتمَّ معنى الحَصْرِ في هذا الأسلوبِ.

وقولِ الشَّاعر[5]:

سَـائِلْ فَـوارِسَ يَرْبُـوعٍ بشِـدَّتِنا أَهَلْ رَأَوْنا بسَفْحِ القاعِ ذي الأَكَمِ

ففيه يقولُ ابنُ جِنِّي (ت ٣٩٢هـ): «ألا ترى إلى دخولِ همزةِ الاستفهامِ على (هل)، **ولو كانتْ على ما فيها من الاستفهامِ لم تُلاقِ همزتَه لاستحالةِ اجتماعِ حرفينِ لمعنًى واحدٍ**. وهذا يدلُّ على خروجِها عن الاستفهامِ إلى معنى الخبرِ»[6]، فخروج الاستفهام إلى التَّقْرير دلَّ عليه معنى الاستفهام في الهمزة.

---

(١) انظر الإيضاح في شرح المُفصَّل ٢/ ٩-١٠.

(٢) الإيضاح في شرح المُفصَّل ٢/ ٢٤٤.

(٣) البيتُ لفائد بن منير القُشيري في الأشباه والنظائر للخالديين ٢/ ٢٨٢-٢٨٣، وبلا نسبة في شرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٢٦٧، ولأبي الطمحان القيني في محاضرات الأدباء ٣/ ١٦٢، ولرجلٍ من بني ربيعة في سمط اللآلي ١/ ٤٠٣.

(٤) شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ١٢٦٧.

(٥) هو زيد الخيل الطائي، انظر ديوانه ١٠٠، وهو بلا نسبة في المقتضب ١/ ٤٤، ٣/ ٢٩١، والخصائص ٢/ ٤٦٥، وفيهما: «بسفح القُفِّ».

(٦) الخصائص ٢/ ٤٦٥.

وقد تدلُّ معاني هذه الأدواتِ على المحذوفِ وتُعيِّنُه، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ ﴾ [الكهف: ٦٠]، إذ دلَّ معنى الغايةِ في «حتَّى» على خبر «لا أبرحُ» المحذوفِ؛ قال الزَّمخشريُّ (ت ٥٣٨هـ): «فإن قُلْتَ: ﴿لَآ أَبْرَحُ﴾ إن كانَ بمعنى لا أزولُ من: برحَ المكانَ، فقد دلَّ على الإقامةِ لا على السَّفَر، وإن كان بمعنى لا أزالُ فلا بُدَّ من الخبر؛ قُلْتُ: هو بمعنى لا أزالُ، وقد حُذِفَ الخبرُ لأنَّ الحالَ والكلامَ معًا يدلَّان عليه: أمّا الحالُ فلأنَّها كانت حال سفر، وأمَّا الكلام فلأنَّ قولَه: ﴿حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ غايةٌ مضروبةٌ تستدعي ما هي غايةٌ له، فلا بُدَّ أن يكونَ المعنى: لا أبرحُ أسيرُ حتى أبلغَ مَجْمَع البحرين»[(١)]، فلمَّا كانت «حتى» لانتهاء الغايةِ[(٢)]، اقتضى ذلك المعنى مُضِيًّا يكونُ انتهاءُ غايته بلوغَ مجمعِ البحرين، وذلكَ لا يتمُّ إلَّا بتقدير الخبر دالًّا على السَّيْر إلى تلك الغايةِ.

وقد تكون القرينةُ جملةً تدلُّ بمعناها على المرادِ، كما في قول الشَّاعر[(٣)]:

أقولُ لَهُ ارحَلْ لا تُقيمَنَّ عِنْدَنا وإلَّا فَكُنْ في السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِما

فإنَّ قوله: «ارحَلْ» يدلُّ على كمالِ إظهار الكراهةِ لإقامتِه «بقرينةِ قولِه: (وإلَّا فكُنْ في السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِما) فإنَّه يدلُّ على أنَّ المرادَ من أمرِه بالرِّحلة إظهارُ كراهة إقامتِه؛ بسبب مخالفةِ سرِّه العلنَ»[(٤)]، فهذا الفعل لا يدلُّ على أنَّه مأمورٌ بالرَّحيل لا يُبالَى بإقامته، من غير كراهةٍ لها، بل يدلُّ على كراهةِ إقامته لسوئه، ولمصلحةٍ للآمر في رحيله[(٥)].

---

(١) الكشَّاف ٢/ ٤٩٠.

(٢) انظر مغني اللبيب ٢/ ٢٦٠.

(٣) البيت بلا نسبة في: مفتاح العلوم ٣٧٦، والإيضاح ٢٥٣، والمطوَّل ٢٥٥، وغيرها، ولـمَّا أقفْ على نسبته، وقال العباسي: «ولا أعرِفُ قائله». معاهد التنصيص ١/ ٢٧٨.

(٤) المطوَّل ٢٥٦، وانظر مفتاح العلوم ٣٧٦، والإيضاح ٢٥٣.

(٥) انظر مواهب الفتَّاح ٣/ ٤٣، وحاشية الدُّسوقي على المختصر ٣/ ٤٣.

وتزيدُ القرينةُ على ذلك فتكونُ جُملًا تدلُّ بمعناها على المرادِ في غيرها، كما في قوله تعالى: ﴿ أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكۡرَىٰ وَقَدۡ جَآءَهُمۡ رَسُولٞ مُّبِينٞ ١٣ ثُمَّ تَوَلَّوۡاْ عَنۡهُ وَقَالُواْ مُعَلَّمٞ مَّجۡنُونٌ ﴾ [الدخان: ١٣-١٤]، فهذه الجُمل المذكورة بعد جُملةِ الاستفهام دلَّتْ على خروجه إلى غرضِ الاستبعادِ؛ لأنَّ مَنْ جاءَه الرَّسولُ بالآيات البيِّناتِ، فأعرضَ عنه، وكذَّب بما جاء به، تُستبعدُ منه الذِّكرى والإنابة، ولهذا قال السَّعْد (ت ٧٩٢هـ) في هذا الاستفهام: «فإنَّه لا يجوزُ حملُه على حقيقةِ الاستفهام، وهو ظاهرٌ؛ بل المرادُ استبعادُ أن يكونَ لهم الذِّكرى، بقرينة قوله: ﴿وَقَدۡ جَآءَهُمۡ رَسُولٞ مُّبِينٞ ١٣ ثُمَّ تَوَلَّوۡاْ عَنۡهُ ﴾»[1].

ومثلُه ما ذهبَ إليه البلاغيون من أنَّ إسنادَ الفِعْل إلى الليالي في شعرٍ لأبي النَّجْم العِجْليِّ مجازٌ عقليٌّ؛ لأنَّ الشَّاعر مُوحِّدٌ، واستدلوا على ذلك ببيتٍ له وردَ عَقِيبَ موضعِ المجاز، يكشِفُ عن عقيدةِ الرَّجل، فهذا بيتٌ استُدِلَّ بمعناه على حملِ ما سبقه على المجاز العقليِّ، وعدَّ البلاغيون هذا البيتَ قرينةً مقاليَّةً[2].

وقد تكون هذه القرينة جُملةً من المعاني الملائمة لما تدلُّ عليه، ولهذا قال السَّكَّاكيُّ (ت ٦٢٦هـ): « واعلم أنَّ قرينةَ الاستعارةِ ربَّما كانت معنًى واحدًا... وربَّما كانت معانيَ مربوطًا بعضُها ببعضٍ»[3]، وما ذكره يصلح في الاستعارة وفي غيرها.

وله أمثلةٌ، منها واحدٌ أوردَه عبدُ القاهرِ في الكلامِ على قرائن الاستعارة، وذلك قولُه: «مثال ذلكَ أنَّك إذا سمعْتَ قوله[4]:

تَرَنَّحَ الشَّرْبُ واغْتالَتْ حُلومَهمُ ... شَمْسٌ تَرَجَّلُ فِيهم ثُمَّ تَرْتَحِلُ

---

(١) المختصر ٢/ ٣٠٦، وانظر ما سيأتي ٢١٢-٢١٣.

(٢) انظر أسرار البلاغة ٣٨٩-٣٩٠، ومفتاح العلوم ٥٠٤، والإيضاح ٩٩، ١٠٥، والإيجاز لأسرار الطِّراز ١٢٠، والمطوَّل ٦٢-٦٣، وفي الثلاثة الأخيرة تصريحٌ بأنَّ القرينة مقاليَّةٌ.

(٣) مفتاح العلوم ٤٨٤، وانظر الإيضاح ٤١٧-٤١٨، والمطوَّل ٣٦٣-٣٦٤.

(٤) هو البحتري. انظر ديوانه ٣/ ١٧٢٠.

= استدللْتَ **بذِكْر الشَّرْبِ، واغتيالِ الحُلومِ، والارتحالِ**، أنَّه أراد قَيْنةً. ولو قال: (ترجَّلَتْ شَمْسٌ)، ولم يذكر شيئًا غيرَه من أحوال الآدميين، لم يُعقَل قطُّ أنَّه أرادَ امرأةً إلَّا بإخبارٍ مُستأْنَفٍ، أو شاهدٍ آخرَ من الشَّواهد»[1].

فهذه المعاني التي ذكرها الشَّاعر في سياق البيت تنهضُ قرينةً على الاستعارة، وهي جميعًا تُناسِبُ القَيْنة التي تُجالِسُ هؤلاء القوم، وتُغنِّيهم، وتستولي على أحلامهم، ثم تغادرهم صرعى، فمثل هذه المعاني لا تلائم شمسَ السَّماء، فكانتْ قرينةً على أنَّ المرادَ بها المرأةُ.

ب – الدِّلالة بالتَّضادِّ:

وذلك بأن يدلَّ اللَّفظُ في غيره على ما يضادُّ معناه، كما في قولِ عديِّ بن الرِّقاع[2]:

فأَوْرَدَها لَـمَّا انْجلَى اللَّيلُ أَوْ دَنا ... فِضًى كُنَّ للجُونِ الحَوائمِ مَشْرَبا

إذ قال أبو عليٍّ الفارسيُّ في تقديرِ فاعلِ الفعل «دنا»: «قولُه: (أو دَنا) فاعِلُه لا يخلو من أحد شيئين: إمَّا أن يكونَ: دنا الانجلاءُ، فأضمرَ الانجلاءَ؛ لتقدُّم دلالة الفِعْلِ عليه... أو يكونَ **أضمرَ النَّهارَ؛ لدلالة اللَّيل عليه**»[3].

والتَّقْدير الثَّاني هو المرادُ بالتَّمْثيل هاهنا، ومثل هذه الدِّلالة قد تخفى فلا يُتنبَّه على المحذوفِ فيلتبِس الكلامُ، وسيأتي لذلك أمثلة[4].

ومن ذلك نوعٌ يُسميه بعض البلاغيين **قرينةَ المقابلة**[5]، وصورتُه أن يُذكر طرفان فيهما معنًى أو معانٍ متضادَّة، ويحذَفَ من أحد الطَّرفين معنى يُستدَلُّ عليه بمذكورٍ يطابقه في الطَّرفِ

---

(١) أسرار البلاغة ٣٢٠.

(٢) ديوانه ٢٢٨، وفيه من شرح ثعلب: «الفضية: الماء المستنقع... والجون: الحُمر تضرِبُ ألوانها إلى السَّواد».

(٣) كتاب الشِّعر ٢/ ٥٣٤.

(٤) انظر ما سيأتي في خفاء القرينة ١٦٥-١٧٠.

(٥) انظر التَّسمية في: حاشية الفناري على المطوَّل ١٢٩، ٥١٨، والأطول ١/ ١٥٩، وتقرير الإنبابي ٢/ ٣١٦.

الآخر، كما في قولِ حِطَّانِ بنِ المُعلَّى[1]:

أَبْكَـــانيَ الـــدَّهْرُ وَيـــا رُبَّـــما أَضْـــحَكَني الـــدَّهْرُ بِـــما يُـــرْضِي

إذ قال المرزوقيُّ (ت ٤٢١هـ) في شرحه: «قولُه: (بما يُرضي) يدُلُّ على أنَّه أضمرَ مع قوله: (أبكانيَ الدَّهْرُ) شيئًا يكونُ في **مقابلتِه**، وحذف لأنَّ المُرادَ مفهومٌ. والمعنى: أبكاني الدَّهْرُ بما يُسْخِطُ»[2].

فمقابلته الإبكاءَ بالإضحاك مع ذِكْرِ ما يُلائم الثاني وهو الإرضاء دلَّ على أنَّ في الطَّرفِ الأوَّلِ محذوفًا يقابِلُ هذا المُلائِم وهو الإسخاطُ. ويندرجُ هذا النَّوعُ تحت فنِّ الاحتباكِ أو الحذفِ المُقابلي[3].

ومنه قول أبي الطَّيِّبِ[4]:

أَتَـــى الزَّمـــانَ بَنُـــوهُ في شَـــبيبَتِهِ فسَـــرَّهُم وأَتَيْنـــاهُ عـــلى الهَـــرَمِ

إذ قابَل الشَّبيبةَ بالهَرَم، وذكرَ مع الأوَّلِ شيئًا يناسِبُه وهو السُّرور، وتركَ ذلكَ في الثَّاني، فدلَّتِ المقابلةُ على أنَّه أراد المَساءَة مع الهرمِ، فيكون تقديرُ الكلام: وأتيناه على الهرمِ فساءَنا[5].

ولهذا النوع أمثلة أخرى ستأتي في الكلام على أثر القرائن في علم المعاني[6].

---

(١) البيت له في: الزَّهْرة ٢/ ٦٦٠، وسمط اللآلي ٢/ ٨٠٣، والحماسة البَصْرِيَّة ٢/ ٧٦٩، ولخطَّاب بن المُعلَّى في: شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٨٦، وشرح الحماسة للشنتمري ٢/ ٧١٠، وأخشى أن يكون تحريفاً، وبلا نسبة في دلائل الإعجاز ٢٦٩، والإيضاح ٧٧.

(٢) شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٨٦.

(٣) انظر البرهان في علوم القرآن ٣/ ١٢٩، والإتقان في علوم القرآن ٣/ ١٨٢.

(٤) سيأتي تخريجه ٤٥٩.

(٥) انظر التقدير في: شرح الواحدي ٢/ ٧٢٣، والإيضاح ٢٩٧، والمطوَّل ٢٨٩.

(٦) انظر ما سيأتي ٢٢٤، ٤٢١، ٤٣٣، ٤٦٠.

الـمَبْحَثُ الثَّاني

قرينةُ السِّياقِ

يُعدُّ السِّياق من القرائن المُهمَّة في فهم النُّصوص والكشف عن بلاغتِها، غير أنَّه من أَشْكَلِ المصطلحات في تراثِنا، وهذا ما جعلَ الكلامَ يكثرُ فيه كثرةً ظاهرةً في عصرنا، عبَّر عنها بعض المُعاصرين بقوله: «يعتبرُ مفهومُ السِّياق من المفاهيم التي أسالَتِ الكثيرَ من الحبرِ في الفِكْر المعاصر، وبالخصوص في علم اللُّغة»[1].

ولعلَّ من أسبابِ هذا الإشكالِ:

أنَّه لم يُعرَّف في كشَّافات المصطلحاتِ العربيَّة القديمة، ولا يكادُ يوجدُ له تعريفٌ في مؤلَّفات العلومِ التي استُعمل فيها، مع تقدَّم زمنِ ظهوره في تراثنا، واتِّساع استعماله فيه، وتنوُّع العلوم التي عوَّلَتْ عليه.

وأنَّه استُعمل في تراثنا بمعانٍ مختلِفة: منها ما يرجعُ إلى اللَّفظ، ومنها ما يعودُ إلى الاصطلاح، وهذا ما جعلَ بعض الباحثين يضطربون في فهمه، ويخلِطون بين هذه المعاني المتنوِّعة، على نحو ما سيأتي.

وأنَّه في ذاتهِ مفهومٌ صَعْبُ التَّحْديد، إذ تتنوَّع صُوره، ويضيق ويتَّسع بحسب الجهةِ التي يُنظر إليه منها، والأدلَّةِ التي يُستدلُّ بها عليه، وهذا ما صرَّح به كثيرٌ من الباحثين[2]، كقول بعضهم: «الحقيقة أنَّ مصطلح السِّياق يعتبر من المصطلحات العصيَّة على التَّحديد الدقيق»[3]، وقولِ آخر: «ومسألة السِّياق متى يبدأُ ومتى ينتهي؟ ومتى يتداخَلُ ويتشابكُ مع سياقٍ آخر؟

---

(١) السياق: إشكالية قديمة في أضواء جديدة (بحث في مجلة الإحياء) ٦٢.

(٢) انظر البحث الدلالي عند الأصوليين ٢٨، والمعنى بين اللفظ والقصد: في الوظائف المنهجية للسِّياق (بحث في مجلة الإحياء) ٩٩.

(٣) السِّياق بين علماء الشريعة والمدارس اللغوية الحديثة (بحث في مجلة الإحياء) ٥٤، ونقل صاحبه عن جملة من الباحثين تصريحهم بذلك.

وكيف يتفاعلُ السِّياقان في نطاق المقام الواحدِ.. مسألةُ السِّياق هذه مسألةٌ عسيرةٌ شائكة، والعجلةُ في وضع ضوابطها وتقنين هذه الضوابطِ قد تنتهي إلى نتائجَ تجعل تركها دون ضبطٍ أو تقنين أصلحَ وأوفق»[1]. وهذا ما صرَّح به بعض الباحثين الغربيين في قوله: «ولا يمكنُ إذًا إعطاء جوابٍ بسيطٍ عن السُّؤال: ما هو السِّياق؟»[2].

وأنَّ جملة من دارسي السِّياق لـمَّا رأوا مفهومه مُشْكِلًا في تراثنا، راحوا يلتمسون معناه عند الغربيين، ولم يراعِ بعضُهم اختلافَ الثقافتين اللَّتين نشأ فيهما المصطلح ودرجَ، فازداد الإشكالُ واتَّسع، وهذا ما نبَّه عليه بعضُ المعاصرين، بعد أن اختار الدُّخولَ إلى دراسة السِّياق من باب التُّراث، بقوله: «إنَّ مدخلًا عربيًّا إسلاميًّا إلى بنية السِّياق يعني أنَّنا منذ البداية نُنبِّه إلى... أنَّنا حينما نستخدِمُ مفردات الحداثةِ الغربية ذات الدِّلالات التي ترتبط بها داخلَ الواقع الثَّقافي والحضاري، تُحدِثُ فوضى دلاليَّة داخل واقعنا الثَّقافي والحضاري، وإذا كُنَّا ننشُد الأصالةَ فقد كان من الأحرى بنا أن ننحتَ مصطلحَنا الخاصَّ بنا، النَّابعَ من واقعنا بكُلِّ مكوِّناتِه الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسِّياسيَّة، بل والنَّابع أيضًا من قوانيننا اللُّغويَّة وخصائصنا الحضاريَّة؛ حتى لا ينطق النَّصُّ بما يتجاوزُ المُراد»[3]. وسيأتي بيانٌ لما زادَه التَّعْويل على الغربيين من اضطرابٍ في فهم السِّياق في تراثنا.

من أجل ذلك كان لا بُدَّ من ضبط هذا المصطلح والوقوف على معانيه، ومناقشةِ بعضِ مُشكلاتِ تحديده، قبلَ الاستدلالِ على كونه قرينةً، وبيانِ طريقةِ دلالتِه على المرادِ، والتَّمثيل لجُملةٍ من صُوره التي يُعوَّلُ عليها في الاستدلال.

---

(١) التكرار بلاغة ٧١، والنُّقطتان منه.

(٢) اللغة والمعنى والسِّياق ٢٤٢.

(٣) المعنى والسِّياق بين الشافعي والشاطبي: رؤية مقاصديَّة (بحث في مجلة الإحياء) ٩٢-٩٣، وانظر المرايا المُحدَّبة ٣٤.

السِّياق لغةً:

قال ابن فارسٍ (ت ٣٩٥هـ): «السين والواو والقاف أصلٌ واحدٌ، وهو حَدْوُ الشيء»[١]، وحَدْو الشيء فيه تتابعٌ وجَرْيٌ إلى غايةٍ، والسِّياق مصدرُ الفعل «ساقَ»، ولهذا قالوا: ساقَ الإبلَ وغيرَها يَسُوقُها سَوْقًا وسياقًا، وقد انساقَتْ الإبلُ وتساوَقَتْ إذا تتابَعتْ. وفي حديث أم مَعْبَدٍ: فجاء زوجُها يسُوق أعنُزًا ما تساوَقُ، أي: ما تتابَع، كأنَّها لضعفِها وفَرْط هُزالها تتخاذَلُ ويتخلَّفُ بعضُها عن بعض. والمُساوقة: المتابعةُ[٢].

وجعل الزَّمخشريُّ (ت ٥٣٨هـ) من الاستعمالات المجازيَّة لهذا الأصل قولَهم: «هو يسوقُ الحديثَ أحسنَ سياق، **وإليكَ يُساق الحديث. وهذا الكلامُ مَساقُه إلى كذا**، وجئتُك بالحديث على سَوْقِه: على سردِه»[٣].

ومعنى الحَدْو والتَّتابع ظاهرٌ في هذه الاستعمالاتِ، وفسَّر السَّوْقَ بالسَّرْدِ لأنَّ في كليهما معنى التَّتابع، فالسَّرْدُ في اللُّغة: «تقدِمةُ شيء إلى شيء تأتي به متَّسِقًا بعضُه في أثر بعض متتابعًا... وفلانٌ يسرُد الحديث سَرْدًا إذا كانَ جيِّد السِّياق له»[٤].

وجاء في بعض المعجمات المعاصرة: «**وسياقُ الكلامِ: تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه**»[٥].

فسياقُ الكلامِ تتابُعه وجَرْيُه على أسلوبٍ واحدٍ، تشبيهًا له بسوق الإبل وانقيادها على سَمْتٍ واحدٍ، لا انقطاعَ فيه ولا اضطرابَ، فلا يتخلَّفُ بعضُ أجزائه عن بعضٍ، وهذا الجَرْيُ لا بُدَّ له مِنْ مُجْرٍ وغايةٍ ينتهي إليها، وسيوضَّحُ ذلك في الكلام على المعنى الاصطلاحي للسِّياق.

---

(١) مقاييس اللغة ٣/ ١١٧.

(٢) انظر لسان العرب (س و ق).

(٣) أساس البلاغة (س و ق)، وقوله: «إليك يُساق الحديث» مَثَلٌ. انظر كتاب الأمثال ٢٠٦، ومجمع الأمثال ١/ ٤٨، والمستقصى ١/ ٣٥٧.

(٤) لسان العرب (س ر د).

(٥) المعجم الوسيط (س و ق).

وورد هذا المعنى اللغويُّ في استعمالاتِ علماء العربيَّة، كقول الآمدي (ت ٣٧٠هـ): «والمعنى الذي بنى أبو تمامٍ البيت عليه **سياقةَ لفظهِ** أن يقول»[١]، يريد بذلك تتابُع الكلام وترتيبَه؛ لأنَّه موضع نقدِه عليه، بدليل قولِه بعد ذلك: «وقد أغراه اللهُ بوضعِ الألفاظِ في غير موضعِها من أجل الطِّباق والتَّجنيس»[٢].

وقولِ ابن جنِّي (ت ٣٩٢هـ): «لأنَّه جاء مُزاوجًا لرؤوسِ الآي على **سياق خواتمها** من أوَّلِ السُّورة إلى ما بعد»[٣]، يعني أنَّ هذه الآياتِ تتابَعتْ على فاصلةٍ واحدةٍ، وجرَتْ عليها من غير أن تُداخلها فاصلةٌ أُخرى، فهي على أسلوبٍ واحدٍ في خواتمها.

وقولِ عبدِ القاهر (ت ٤٧١هـ): «أعجزهم مزايا ظهرَتْ في نظمِه، وخصائصُ صادفوها في **سياق لفظِه**، وبدائعُ راعتهم من مبادئ آيه ومقاطِعها، ومجاري ألفاظِها ومواقعها، وفي مَضْرِب كُلِّ مثلٍ، **ومَساق كُلِّ خبرٍ**»[٤]، فكأنَّه أراد بلفظ السِّياق والمساق أسلوب التَّرتيب والتَّتابع على صورةٍ مخصوصةٍ، فيكون بذلك قريبًا عنده من معنى النَّظْمِ، بدليل ذكره معه، ومقابلة المزايا بالخصائص.

وقولِ الزَّمخشريِّ (ت ٥٣٨هـ): «وقد استغنَتْ بإرسال هذا الكلامِ الذي سياقُه سياقُ المثلِ والحكمة»[٥]، فالذي يظهرُ أنَّه أراد بالسِّياق الأسلوبَ والطَّريقةَ التي جرى عليها الكلام، فقصد أنَّها أخرجتِ الكلام على صورةِ المثل والحكمة.

وقولِ ابن الشَّجري (ت ٥٤٢هـ): «وردَ في **سياقةِ الكلام** مُؤخَّرًا ورتبتُه التَّقْديم»[٦]، فظاهرٌ أنَّه قصد بسياقة الكلامِ تتابُعه وترتيبَه.

---

(١) الموازنة ١/ ٢٣٩.

(٢) الموازنة ١/ ٢٣٩.

(٣) الخاطريات ١١٩.

(٤) دلائل الإعجاز ٣٩.

(٥) الكشَّاف ٣/ ١٧٢.

(٦) أمالي ابن الشجري ١/ ٨٩.

وقول العلويِّ (ت ٧٤٩هـ): «فساق هذه الأمورَ على أحسنِ **سياقٍ**، ورتَّبها على أعجبِ ترتيبٍ»[١]، ففسَّر السِّياق بالترتيب.

وظهر من هذه النُّصوص أنَّهم يستعملون اشتقاقاتٍ قريبةً من لفظ **السِّياق، مثل: السِّياقة والمساق**، في معنى السِّياقِ نفسِه.

السِّياق اصطلاحًا:

مضى أنَّ أكثر المظانِّ القديمةِ ضنَّتْ علينا بتعريفٍ اصطلاحيٍّ للسِّياق، ولعلَّ هذا ما جعلَ جُملةً من الدِّراسات المُعاصِرة تُعوِّل في ضَبط المصطلح على ما كتبه الغربيون[٢]. غير أنَّ بعضَ الباحثين المعاصرين وقفوا على تعريفين للسِّياق لاثنين من عُلماء البلاغةِ في المغربِ[٣]، لم تشتهِر كُتبهما اشتهارَ كُتب المشارقةِ، بدليل نُدرة النَّقْلِ عنهما، وقِلَّة العناية بهما في حركة التَّأليف التي قامت بعدهما، فلذا لم يَدُرْ هذان التَّعْريفان في كتب غيرهما، ولم تلتفت إليهما كتب الاصطلاحات التي بين أيدينا.

والتَّعْريفُ الأوَّل للسِّجلماسيِّ (ت بعد ٧٠٤هـ)، وذلك قوله: «والسِّياقُ هو: ربْطُ القولِ بغرضٍ مقصودٍ على القصد الأوَّلِ»[٤]، **والتَّعْريف الثَّاني لابن البنَّاء المراكشيِّ** (ت ٧٢١هـ)، وذلك قوله: «سياق الكلام: وهو ربط القول بالغرضِ المقصود من غير تصريحٍ به»[٥].

ويُستفاد من هذين التَّعْريفين أنَّ مفهومَ السِّياق مُرتبطٌ بثلاثةِ أمورٍ:

الأمرُ الأوَّلُ: هو الغرضُ المفهومُ من جُملةِ الكلام، يُبيِّنُ ذلك قولُ الزَّمخشري: «وإذا كانَ الكلامُ مُنصبًّا إلى غرضٍ من الأغراضِ جُعِلَ سياقُه له وتوجُّهه إليه كأنَّ ما سواه مرفوضٌ

---

(١) الإيجاز لأسرار الطِّراز ١٠٦.

(٢) انظر منهج السِّياق في فهم النص ٢٧-٢٨، ودور السِّياق في الترجيح بين الأقاويل التفسيرية ٢٥، والسياق: إشكالية قديمة في أضواء جديدة (بحث في مجلة الإحياء) ٦٢-٦٣، والمناسبة في القرآن ١٢، ١٧.

(٣) انظر دلالة السِّياق ٤٨، والوحدة السِّياقية للسُّورة في الدِّراسات القرآنية ٣٠.

(٤) المنزع البديع ١٨٨.

(٥) الرَّوض المريع ١٢٣.

مُطَّرَحٌ، ونظيرُه قولكَ: (حكمَ السُّلطان اليوم بالحقِّ): الغرضُ المَسُوق إليه قولك: (بالحقِّ)؛ فلذلك رفضْتَ ذِكْرَ المحكوم له والمحكوم عليه»[1]، وقولُه: «التَّقْديمُ دليلٌ على أنَّ المُقدَّمَ هو الغرضُ المُتعمَّد بالذِّكْر، وأنَّ الكلامَ إنَّما سيقَ لأجله»[2]، وقد يُعبِّر عن ارتباط السِّياق بالغرضِ بمثل قولِه: «لأنَّ الكلامَ مَسُوقٌ لحفظِ القرآن كُلِّه»[3]، أي: الغرضُ منه ذلك، ثُمَّ كَثُر في كلامِ مَنْ بعدَه مثلُ هذه العبارة من نحو: «الكلامُ مسوقٌ لكذا»، و«سياق الكلام لكذا»، و«سِيق لكذا» وأمثالها[4]، ويريدون بها الغرضَ المقصودَ من الكلام. ولهذا قال بعض الباحثين المُعاصرين: «غرضُ المُتكلِّم هو القائدُ الفعليُّ لسياق الكلام، والمُوجِّهُ الحقيقيُّ له»[5].

والأمر الثاني: أنَّ ذلك الغرضَ لا يكون صريحًا في الكلام، ويؤيِّده قول السَّعد: «يُدَلُّ عليه بصريحِ اللَّفظ أو بسياق الكلام»[6]، وظاهرُ العطفِ يقتضي المُغايرةَ، ويدلُّ على ذلك تطبيقات السِّياق عند العلماء، فهي كشفٌ عن أغراضٍ غير صريحة في الكلام[7].

وهذا الأمرُ واضحٌ في تعريفِ ابن البنَّاء بخلاف تعريف السِّجلماسي[8]، فكأنَّ قولَه: «بغرضٍ مقصودٍ على القصد الأوَّلِ» تقديرُه: بغرضٍ مقصودٍ زائدٍ على القصدِ الأوَّلِ، ويكونُ

---

(١) الكشَّاف ٣/ ٣١٨.

(٢) الكشَّاف ٣/ ١٥٨.

(٣) الكشَّاف ١/ ٥٩٧، وانظر مثلها فيه ٤/ ٢٩٩.

(٤) انظر الإيضاح في شرح المُفصَّل ١/ ١٦٠، ٢/ ٢٣٨، ٢٣٩، ومفتاح المفتاح اللوح ٢٥/ ب، والإيضاح ١١٥، ومفتاح تلخيص المفتاح ٢٢٧، ومغني اللبيب ٢/ ٣٢٣، ٣/ ٣٩٤، والمطوَّل ٧٥، ١٤٢، وشرح المفتاح للسَّعْد اللوح ٤٢/ ب، وحاشية الفناري على المطوَّل ٣٤١، والأطول ١/ ٣٠٤، ومواهب الفتَّاح ٣/ ٢٣٦، ٢٥١، وغيرها، وانظر دلالة السِّياق ٤٤-٥٠.

(٥) الوحدة السِّياقية للسُّورة في الدِّراسات القرآنية ٢٩.

(٦) المطوَّل ٣٤٤.

(٧) انظر ما سيأتي ٢٦٢، ٣٢٦-٣٢٧، ٣٣٢، وغيرها.

(٨) وظهر ذلك في كلام مَنْ وقف عليه من المعاصرين: ففسَّر بعضهم قوله: «على القصد الأول» بأنَّه: أولى (أوضح) من القصد الأوَّل. انظر دلالة السِّياق ٥٠؛ وقال بعضهم بعد أنْ ساق تعريف ابن البناء: «ويُقدِّم السجلماسي تعريفاً مقارباً لهذا التعريف، لكنْ في عبارة منطقيَّةٍ غامضةٍ». الوحدة السياقية للسُّورة في الدراسات القرآنية ٣٠.

مرادُه بالقصدِ الأوَّل: المعنى المفهومَ من صريح اللَّفظ. ويمكن أن يُعَدَّ تعريفُ ابنِ البنَّاء إيضاحًا لتعريف السِّجلماسيِّ، بدليل تأثُّره به ونقلِه عنه[1].

والأمر الثالث: أنَّ ذلك الغرضَ هو المقصودُ الأصليُّ من الكلامِ، ويبيِّنُ ذلك قولُ السَّكاكيِّ (ت ٦٢٦هـ): «وقولُه علَتْ كلمته: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾ [النحل: ٥١]... شفع (إلهين) باثنين، و(إله) بواحد؛ لأنَّ لفظ إلهين يحتمِلُ معنى الجنسية ومعنى التثنية، وكذا لفظ إله يحتملُ الجنسية والوحدة، **والذي له الكلامُ مَسُوقٌ** هو العدد في الأوَّل والوحدةُ في الثَّاني، ففسَّر (إلهين) باثنين، و(إله) بواحد؛ **بيانًا لما هو الأصلُ في الغرض**»[2].

وقولُ الزَّركشيِّ (ت ٧٩٤هـ): «لأنَّ كونَه حديثًا عن المؤمنين، بالعَرَضِ لا بالذَّات، **والمقصودُ بالذَّات الذي هو مَساق الكلامِ**، إنما هو الحديثُ عن الكتاب»[3].

وقولُ البِقاعيِّ (ت ٨٨٥هـ): «فالغرضُ الذي سيقَتْ له الفاتحة، وهو إثباتُ استحقاق الله تعالى لجميع المحامد وصفات الكمالِ، واختصاصه بملك الدُّنيا والآخرة، وباستحقاق العبادة والاستعانة... **فهو مقصودُ الفاتحة بالذَّات** وغيره وسائل إليه»[4].

ولهذا قال بعض المعاصرين في تعريف السِّياق: «هو الكلامُ الذي خرجَ مخرجًا واحدًا، واشتملَ على غرضٍ واحدٍ، **هو المقصودُ الأصليُّ للمُتكلِّم**، وما انتظمت أجزاؤه في نسقٍ واحدٍ، مع ملاحظةِ أنَّ الغرضَ من الكلام أو **المعاني المقصودة بالذَّات هي العنصر الأساسي في مفهوم السِّياق**»[5]، وهذا من أحسنِ ما وُقِفَ عليه من تعريفات السِّياق عند المُعاصرين، إذ اشتمل على الأمور الثلاثة التي مضى ذِكْرُها، بعبارة واضحةٍ لا إشكال فيها.

---

(١) انظر المنزع البديع ١٩٦-١٩٨، ٢٠٢، ٣٠١، وقارن بالروض المريع ١٤٣-١٤٦، ١٤٦، ١٢٠. وانظر مقدمة تحقيق الروض المريع ٤٨-٥٠.

(٢) مفتاح العلوم ٢٨٥.

(٣) البرهان في علوم القرآن ١/ ٤٩، وانظر الكشَّاف ١/ ١٤٩، وحاشية الشَّريف الجرجاني على الكشاف ١/ ١٤٩.

(٤) نظم الدُّرر ١/ ٢٠-٢١.

(٥) دلالة السِّياق منهج مأمون لتفسير القرآن الكريم ٨٦، نقلاً عن كتاب الأدلَّة الاستئناسيَّة عند الأصوليين ٢١٩.

وتُظهِر استعمالاتُ العُلماء **معنًى آخر للسِّياق، وهو ما يسبق الكلام وما يلحقه، مما اشتملَ على قرائن تدلُّ على المُرادِ منه**. ويدلُّ على هذا المعنى قولُ السَّكَّاكيِّ (ت ٦٢٦هـ): «لتقدُّم حرف الاستفهام، المُستدعي فعلًا مدلولًا على معناه **بقرائن مَساق الكلام**»[١]، وقولُ العزِّ بن عبد السَّلام (ت ٦٦٠هـ): «**لدلالة سياقٍ متقدِّمٍ أو متأخِّرٍ**»[٢]، وقولُه: «ولا بُدَّ أن يكونَ **السِّياق السَّابقُ أو اللاحقُ** دالًّا عليه ومُرشِدًا إليه»[٣]، وقولُ الرَّضي الأستراباذي (ت ٦٨٨هـ): «ويتعيَّن ذلكَ المحذوفُ **بالقرينةِ الحاصلةِ من سياق الكلام**»[٤]، وقولُ السَّعْد (ت ٧٩٢هـ): «واعترضَ المصنِّفُ عليه بأنَّه... **ليس في السِّياق ما يدلُّ**... وأُجيب بأنَّه يدلُّ عليه **ما قبل الآية**»[٥]، وقولُ البِقاعيِّ (ت ٨٨٥هـ): «بتدبُّر **القرائن في السِّياق**»[٦]، وقولُه: «بما في **السِّياق من القرائن** الدَّالَّةِ عليه»[٧]، وقولُ العصام (ت ٩٤٥هـ): «**القرينة عليه سَوْقُ الكلام**»[٨]، فهذه النُّصوص دالَّةٌ على أنَّ السِّياق هو ما اشتمل على القرائن المقاليَّة.

وقال السَّعْد عند قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ﴾ [البقرة: ٢٢]: «و(مِنْ) في قوله: ﴿مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ للتبعيض... **لدلالة السِّياق، والسِّياق أعني**: ﴿مَآءً﴾ و﴿رِزۡقٗا﴾، فإنَّ المُخرَج ببعضِ الماءِ لبعضِ الرِّزقِ لا يكونُ إلَّا بعض الثَّمرات»[٩].

فاللفظُ الذي يريدُ الاستدلالَ على المُراد منه هو ﴿مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾، ولفظُ ﴿مَآءً﴾ واقعٌ فيما

---

(١) مفتاح العلوم ٣٥٩.

(٢) الإشارة إلى الإيجاز ١٤.

(٣) الإشارة إلى الإيجاز ١٥.

(٤) شرح الرَّضي على الكافية ٣/ ١٧٨.

(٥) المطوَّل ٢٣٦.

(٦) نظم الدُّرر ١٢/ ١٥٢.

(٧) نظم الدُّرر ٢٢/ ١٧٦.

(٨) الأطول ٢/ ٥١.

(٩) حواشي الكشَّاف اللوح ٥١/ ب.

هو سابقٌ عليه، ولفظُ ﴿رِزْقًا﴾ فيما هو لاحقٌ به، وسمَّاهما سياقًا، كما هو ظاهرٌ، فدلَّ ذلك على أنَّه أرادَ بالسِّياق في هذا الموضع ما سبقَ اللَّفظَ وما لحِقَ به من الكلام المُشتمِل على القرائن الدَّالَّةِ على المراد.

وقد نبَّه على هذا المعنى للسِّياق بعضُ المُعاصرين[1]، وعبَّر عنه الدكتور تمَّام حسَّان بجملة بديعة، وذلكَ قولُه: «السِّياق: وهو مَسْرَح القرائن المقاليَّة»[2]، ووردَ هذا المعنى في بعضِ ما تُرجِم عن الغربيين من معاني السِّياق، كقول بعضهم: «السِّياقُ: هو مجموعُ الوحداتِ اللِّسانيَّة التي تُحيطُ بعُنصرٍ مُعيَّنٍ داخلَ سلسلةِ الخِطاب وتُؤثِّرُ فيه»[3].

وذهب بعضُ الباحثين إلى أنَّ لفظَ السِّياق إذا وردَ مصحوبًا بلفظ السِّباق أُريدَ به ما يلحَقُ الموضِع المُستدَلَّ عليه في مقابِل السِّباق الدَّالِّ على ما يسبِقُه[4].

ويدفعُ هذا الرَّأي أنَّهما جاءا مُتصاحبين مضمومًا إليهما ما يدلُّ على الكلام اللاحق، وذلك في قولِ البِقاعي: «ولـمَّا كان **السِّياقُ والسِّباقُ واللَّحاق** موضِّحًا للمُراد»[5]، وقولهِ: «وقد أرشدَ **السِّياقُ والسِّباقُ واللَّحاق** إلى أنَّ جوابَ القسم مُقدَّرٌ»[6]، فهذا دليل على أنَّه مع مُصاحبتِه لفظَ السِّباق باقٍ على معناه الأوَّل: وهو ما سيقَ لأجلِه الكلامُ.

ويدفعُه أنَّ الإنبابيَّ (ت ١٣٠٦هـ) فسَّر السِّياقَ بالغرضِ المَسُوق له الكلام، مع وروده في صُحبةِ السِّباق، فقال: «لأنَّه لا يناسِبُ **السِّياق**؛ لأنَّ القصيدةَ في رِثاء شخصٍ مات... ولا **السِّباق**، أي: الكلام السَّابق»[7]، فربط لفظَ السِّياق بالغرضِ وهو الرِّثاء، ولم يُطلقْه على ما يلحَقُ الكلامَ.

---

(١) انظر دلالة السِّياق ٥١، والسِّياق: المفهوم، المنهج، النظريَّة (بحث في مجلة الإحياء) ٤٨.

(٢) الأصول ٢٩٣.

(٣) دور السِّياق في الترجيح بين الأقاويل التفسيريَّة ٢٦، وأحال المؤلِّف في هذا التعريف على مرجع غربيٍّ.

(٤) انظر القرائن عند الأصوليين ١/ ٧٩، والسِّياق عند الأصوليين: المصطلح والمفهوم (بحث في مجلة الإحياء) ٤١.

(٥) نظم الدُّرر ١٣/ ٢٣٨.

(٦) نظم الدُّرر ٢٢/ ٧٦.

(٧) تقرير الإنبابي ٢/ ١٩١.

ويدفعُه أنَّه يخالِفُ فهم غيرهم من المُعاصرين، إذ قال بعضُهم: «يتضامُّ لفظ السِّياق مع لفظ السِّباق، ويُفهَم منه غالبًا انصرافُ السِّباقِ إلى ما سبقَ مِنَ النَّصِّ على موضعِ الإشكال أو الحُكم، والسِّياق حينئذٍ يكونُ الغرضَ الذي سيقَ من أجلِه النَّصُّ مَدْحًا أو ذمًّا هجاءً أو فخرًا»[1]، وقال آخر: «وهناك من فرَّق بين السِّياقِ والسِّباقِ، فاعتبر السِّياقَ: ما سيقتِ الآية من أجله، والسِّباقَ: ما سبقَ الآية»[2].

هل تَدخلُ دلالةُ الحالِ في مفهومِ السِّياق؟

إنَّ تتبُّع استعمالاتِ السِّياق في كُتبِ العربيَّة والدِّراسات القرآنية يدلُّ على أنَّ هذا المصطلح يُطلقُ عندهم على دلالة الكلامِ، من غير أن يشتملَ على دلالةِ الحال.

فمن ذلك قولُ الطَّبريِّ (ت ٣١٠هـ): «وأَوْلى ذلك عندي بالصَّوابِ قولُ من قال: عنى اللهُ، جلَّ ثناؤه، بقوله: ﴿ **أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍۚ** ﴾ [البقرة: ١٨٤] أيامَ شهر رمضانَ؛ وذلكَ **أنَّه لم يأتِ خبرٌ تقومُ به حُجَّةٌ** بأنَّ صومًا فُرِضَ على أهل الإسلامِ غيرَ صومِ شهر رمضانَ، ثم نُسِخَ بصومِ شهر رمضانَ؛ **وأنَّ الله تعالى قد بيَّنَ في سياقِ الآيةِ** أنَّ الصِّيامَ الذي أوجبَه، جلَّ ثناؤه، علينا هو صيام شهرِ رمضانَ دونَ غيره من الأوقاتِ، بإبانته عن الأيام التي أخبرَ أنَّه كَتبَ علينا صومَها بقوله: ﴿ **شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ** ﴾ [البقرة: ١٨٥]» [3].

فاستدلَّ على المرادِ بالخارج عن الكلام وهو الأخبار، ثم استدلَّ بالسِّياق، وهو هنا الكلامُ الواقع بعد الموضعِ المُستدَلِّ عليه، ويظهر من العطفِ أنَّهما دليلان منفصلانِ.

وقال في موضع آخر: «وإنَّما اخترْنا التَّأويلَ الأوَّل: **لموافقته الأثر عن رسول الله** ﷺ، مع دلالةِ ظاهرِ التَّنْزيلِ على صحتِه، **إذ كان في سياقِ الآية التي قبلها**، التي حثَّ الله فيها على النَّفقة في طاعته»[4].

---

(١) دلالة السِّياق ٤٦-٤٧.

(٢) السِّياق: المفهوم، المنهج، النظريَّة (بحث في مجلة الإحياء) ٤٨.

(٣) تفسير الطبري ٢/ ٨٩٣.

(٤) تفسير الطبري ٣/ ٢٣٢٦. وانظر أمثلة أخرى فيه ٢/ ٩٧٢، ٣/ ٢٠٩٦.

ومثلُ ذلك في عطف لفظ السِّياق على ما هو خارجٌ عن الكلام قولُ ابن الحاجبِ (ت ٦٤٦هـ): «وذلك **قد يكون من خارجٍ**، وقد يكون معلومًا من **نفسِ سياقِ الكلام**»[١]. وقولُ العزِّ بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ): «ومن ضروب التفسير ما يتردد بين... محامل كثيرةٍ، يتساوى بعضُها مع بعضٍ، ويترجَّح بعضُها على بعضٍ، وأولى الأقوال ما دلَّ عليه الكتاب في موضع آخر، أو السُّنَّةُ، أو إجماعُ الأمَّةِ، أو **سياقُ الكلام**»[٢]. وقولُ الخَلْخالي (ت ٧٤٥هـ): «ولئن سُلِّمَ أنَّه لا يدلُّ عليه **السِّياق** لا يلزمُ منه عدمُ علمهم؛ لأنَّه **نقلَ بعضُ أهل التَّفْسيرِ** أنَّهم كانوا عالمين به»[٣].

وثمة نصوصٌ كثيرةٌ وردَ فيها عطف لفظِ السِّياق على لفظ الحالِ أو المقام، كقول ابن الزَّمْلَكانيِّ (ت ٦٥١هـ): «كان المعنى متردِّدًا بين احتمالين يُرشِدُ إلى تعيينِ أحدِهما **سياقُ الكلامِ أو قرينةُ حال**»[٤]، وقولِ السُّبكي (ت ٧٧٣هـ): «بما يقتضيه **الحالُ وسياقُ الكلام**»[٥]، وقولِ السَّعْد (ت ٧٩٢هـ): «مدلول عليه **بسوقِ الكلامِ أو قرينةِ المقام**»[٦]، وقولِه: «**بقرينة المقام وسياق الكلام**»[٧]، وقولِ الفناري (ت ٨٨٦هـ): «إذ لا قرينةَ فيها مُعيِّنة للمقصود بحسب **سياقِ الآية وسباقِه، ولا بحسب الحال**»[٨].

وورد عطفُه على سبب النُّزول، وهو من قرائن الأحوال، كقول الآلوسيِّ (ت ١٢٧٠هـ): «وفيه أنَّ **السِّياق وسبب النُّزول** يأبيان ذلك»[٩]. وقال الإنبابيُّ (ت ١٣٠٦هـ) في شرح لفظ **شأن النُّزول** الواردِ في كلام بعضهم: «يريدُ بالشَّأْن ما يعمُّ **سببَ النُّزول... وسياقَ النُّزول**... وقد تقرَّر في الأصولِ أنَّ

---

(١) الإيضاح في شرح المُفصَّل ٢/ ٢٣٩.

(٢) الإشارة إلى الإيجاز ٢٢٠.

(٣) مفتاح تلخيص المفتاح ٣٥٣.

(٤) التبيان في علم البيان ٩٤.

(٥) عروس الأفراح ١/ ٣٩٨-٣٩٩.

(٦) شرح المفتاح للسَّعْد اللوح ١٦٥/ أ، ومثله في اللوح ١٩٥/ أ.

(٧) حواشي الكشاف اللوح ١٦٨/ ب، وانظر مثله في الألواح ٢٧٢/ أ، و١٧٥/ ب، و١٤٣/ أ.

(٨) حاشية الفناري على المطوَّل ٢٤٥.

(٩) روح المعاني ٥/ ١٦٢.

العبرةَ بعموم اللَّفظِ لا بخصوص **السَّبب**، ومثلُه **السِّياق** فإنَّه لا يُنافي ظاهرَ العموم»[1]، فظاهرٌ من العطفين أنَّ السِّياق غيرُ سببِ النُّزول، ولو كانَ لفظ السِّياق يدلُّ على الأحوال لأُدرجَ السَّببُ تحته.

فهذه النُّصوص كُلُّها تقطَعُ بأنَّ مفهوم السِّياق في تراثنا إنَّما يُطلَق على دلالة الكلام في إطار المعنيين الاصطلاحيين اللَّذين مضى ذكرُهما، ولا يضمُّ دلالة الحال والمقام.

غير أنَّ كثيرًا من الباحثين المُعاصرين أضافوا دلالةَ الحالِ إلى مفهوم السِّياق، وسمَّوا ذلك: **سياق الحالِ أو سياق الموقف**، وغيرَ ذلك من التَّسميات[2]. ولعلَّ هذا الخلطَ مردُّه إلى ثلاثة أمورٍ:

الأمر الأول: أنَّ ذلك وفدَ علينا من التَّرْجمة، وهذا ما بيَّنَه بعض هؤلاء الباحثين بقوله: «دخلَ مصطلحُ **سياقِ الحال** إلى المعجم العربي ترجمةً للمصطلح الإنجليزي Context of situation أو Situational context، وهذه أكثر الترجمات شيوعًا، واستخدامًا بين اللغويين العرب من المُحْدثين، وقوبلَ هذا المصطلحُ بعدد من المصطلحات العربية، منها المسرح اللغويّ، والماجرَيات، والظُّروف الكلاميَّة، ومقتضى الحال... وشاهد الحال، والمقام، ويجعل الدكتور تمَّام حسَّان مصطلحَ المقام مرادفًا لمصطلح Context of situation»[3]، غير أنَّ الدكتور تمَّام يترجم هذا المصطلح في موضع آخر بـ«سياق الحال»[4].

---

(١) تقرير الإنبابي ٢/ ٣٥٨.

(٢) انظر علم الدلالة ٦٨-٧٣، ومقالات في اللغة والأدب ٢/ ٦٥، ودلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث ٣٠، ٤٥-٥١، وسياق الحال ١-٦٤، ومنهج السِّياق في فهم النص ٢٦-٣٠، ودور السِّياق في الترجيح بين الأقاويل التفسيرية ١٩، ٢٦، ٣٧، ودلالة السِّياق ٤٢، ٥٠، ونظرية السياق في التراث البلاغي ٤-٢٥، ٥٣، ٢١٤، ومجهول البيان ١١١-١١٢، والبلاغة والاتصال ١٥، ٥٤-٥٥، والإنشاء في العربية ١٣٧، والسِّياق إشكالية قديمة في أضواء جديدة (بحث في مجلة الإحياء) ٦٣، والسياق: المفهوم، المنهج، النظريَّة (بحث في مجلة الإحياء) ٤٨-٥٠، والمعنى بين اللفظ والقصد: في الوظائف المنهجية للسيِّاق (بحث في مجلة الإحياء) ٩٩، والسياق في كتب التفسير ١٦-١٧، ٤٨-٤٩، والظاهرة الدِّلالية ٣٨٠-٤٦١، والوحدة السِّياقية للسُّورة في الدِّراسات القرآنية ٥٥، وغيرها.

(٣) سياق الحال ٧-٨، وانظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠، ٣٣٧.

(٤) انظر مقالات في اللغة والأدب ٢/ ٦٥، ٨٣، ١٦٣.

وهذا التنوُّع في المُقابِلات العربيَّة للمصطلح المُترجَم جعلَ كثيرًا من الباحثين يعتقدون أنَّ السِّياق مرادِفٌ للمقام والحال والموقف، وبعضهم ينبِّه على أنَّه يرادِفُها إذا دلَّ على ما هو خارج الكلام[١]، وآخرون يُطلقون ذلك، كقول بعضهم: «دَعْنا نفهم السِّياقَ جدلًا بأنَّه المقام»[٢]، وقول آخر: «هناك ترادفٌ بين مصطلحي السِّياقِ والمقام»[٣]، وقول غيره: «وقد يُعبَّر عن القرينة الحاليَّة بالسِّياق»[٤].

ولذا ترى مَنْ حاولَ تأصيل هذا المصطلحِ في التُّراث يُقدِمُ على ذلكَ وهو مطمئنٌ إلى أنَّ مفهوم السِّياق فيه يشملُ الكلامَ وما يحيطُ به، فتجِدُه يتلمَّسُ فيه نصوصًا تدعمُ ما اطمأنَّ إليه[٥].

ولم يقِفْ هؤلاء إلَّا على مواضعَ قليلة ظنُّوا فيها الدِّلالة على ما ذهبوا إليه، غير أنَّ النَّظر في تلك المواضعِ التي وقفوا عليها يهدي إلى أنَّها لا تصلح دليلًا لهم؛ لأنَّهم فهموها على غير وجهها، ونكتفي هاهنا بمثالٍ واحدٍ يدلُّ على ما وراءه، فمن ذلك قول بعضهم: «وردَ لفظ السِّياق مرادًا به... المقام الذي يُصاحِبُ الكلامَ، وقد وردَ ذلك في قولِ أبي عبيدٍ القاسمِ بن سلامٍ وهو يشرحُ الحديث الشَّريف (... إذا لم تستحِ فاصنع ما شئت) عندما قال: (وهذا الحديثُ ليسَ يجيءُ **سياقُه ولا لفظه** على هذا التفسير)، **فجعلَ السِّياق مقابلًا للفظ**»[٦].

وليس معنى كلام أبي عبيدٍ كما فَهِم هذا الباحِثُ، وإنَّما عنى **باللَّفظ** دلالته الصَّريحة التي يؤديها بالوضع، وقصد بالسِّياق الدِّلالةَ لا بالوضعِ، وهي ما تُفِهمه جُملةُ الكلام، ويؤكِّد هذا أنَّ العبارة وردَتْ في كلام السَّعْد بما يكشفُ عن هذا المراد، وذلك قولُه: «يُدَلُّ عليه **بصريح**

---

(١) انظر دلالة السِّياق بين التراث وعلم اللغة الحديث ٢٨، ٣٠، ودلالة السياق ٤٢.

(٢) البلاغة والاتصال ١٥.

(٣) السياق: إشكالية قديمة في أضواء جديدة (بحث في مجلة الإحياء) ٦٣.

(٤) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ٢٨٨.

(٥) انظر دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث ٢٦-٢٧، ودلالة السياق ٤٧، والوحدة السِّياقية للسُّورة في الدراسات القرآنية ٥٤-٥٥.

(٦) دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث ٢٦-٢٧، وانظر غريب الحديث لأبي عبيد ٢/ ٣٣٠.

اللَّفظ أو بسياق الكلام»[1]، فقابَل اللَّفظ بسياق الكلام، ووضَّح أنَّه أرادَ باللَّفظ دلالته الصريحة. وكذلك وردَتْ في كلامِ الزَّركشي (ت ٧٩٤هـ) على شروط الحذفِ، وذلك قوله: «فمنها: أن تكونَ في المذكور دلالةٌ على المحذوف: إمَّا من **لفظِه أو من سياقِه**، وإلَّا لم يتمكَّن من معرفته فيصيرُ اللَّفظُ مُخِلًّا بالفهم»[2]، فجعل اللَّفظ والسِّياق من المذكور الدَّالِّ على المحذوفِ، وكلاهما كلامٌ لا أمرٌ خارجٌ عنه.

والأمر الثَّاني: أنَّ السِّياق مُرتبطٌ بالغرضِ، ومعرفةُ الغرضِ موكولةٌ إلى القرائن المقاليَّة والحاليَّة، فصار السِّياق يُستدلُّ عليه بالقرائن، ثُمَّ يُعوَّل عليه في الاستدلال[3]، فالسِّياق مُتأثِّرٌ بما يحيطُ به من جهة، ومؤثِّرٌ بما يقعُ في خلالِه من ألفاظٍ من جهة ثانية.

ويدلُّ على هذا قولُ الطَّبري: «وإذا كان ذلك غير مُستحيلٍ، كان إلحاقُ معنى بعضِ ذلك ببعضٍ أولى ما دامَ الكلامُ **متَّسقةً معانيه على سياقٍ واحدٍ، إلَّا أن تأتيَ دلالةٌ** على انقطاعِ بعض ذلك من بعضٍ، فيُعدَلُ به عن معنى ما قبله»[4]، وبيَّن في موضعٍ آخر أنَّ هذه الدِّلالة قد تكون مقاليَّةً مُستخرجةً من الكلامِ الذي وقع فيه ذلك السِّياق، وقد تكونُ بخبرٍ من خارجِه، وذلك قولُه: «فغيرُ جائزٍ صَرْفُ الكلامِ عمَّا هو في **سياقِه** إلى غيرِه إلَّا بحُجَّةٍ يجِبُ التَّسْليمُ لها من **دلالة ظاهرِ التَّنْزيل، أو خبرٍ عنِ الرَّسولِ تقومُ به حُجَّةٌ**، وأمَّا الدَّعاوى فلا تتعذَّرُ على أحدٍ»[5].

وقولُ الزَّركشي: «لأنَّ الآية **ما سيقَتْ لتفضيلِ القرآن**، بل **سيقَتْ في مَعْرِض ذَمِّ الكُفار**، بدليلِ قوله قبلها... وبعدَها...»[6]، فاستدلَّ بالقرائن المقاليَّة على الغرضِ الذي سِيقَ له الكلام، وتعليقُ الكلامِ بالغرضِ هو السِّياق كما مرَّ في تعريفه.

---

(١) المطوَّل ٣٤٤.

(٢) البرهان في علوم القرآن ٣/ ١١١.

(٣) انظر كلاماً قريباً من هذا المعنى في: الوحدة السياقية للسُّورة في الدِّراسات القرآنية ٢٩-٣٠.

(٤) تفسير الطبري ٣/ ٢٤٠٣.

(٥) تفسير الطبري ٤/ ٢٦٣٤.

(٦) البرهان في علوم القرآن ٣/ ١٨٤.

وقولُ البِقاعيِّ: «وكانَ هذا السِّياقُ مُعْلِمًا بما حفَّه من القرائن بعُلوِّ أهلِ الجنَّةِ»[1]، فاستدلَّ بما أحاطَ بالسِّياق من قرائنَ على الغرضِ الذي أُجري السِّياق إليه.

فهذا التَّداخُل بين دلالة السِّياق على المُراد، ودلالة القرائن المقاليَّة والحاليَّة على حدوده وغرضِه، رُبَّما أوهمَتْ بعضَ الباحثين أنَّ قرائن الأحوال داخلةٌ في مفهومِه.

الأمرُ الثَّالثُ: أنَّ السِّياق قد يشتمِلُ أحيانًا على ذِكْرٍ لبعض قرائن الأحوال، وذلكَ بأن يحكيَ المُتكلِّم كلامًا لبعضِ النَّاس، ويَنقُل في النَّصِّ نفسِه شيئًا من الأحوال المُحيطة بذلك الكلام المحكيِّ، من أحوال المُتكلِّم أو المخاطَب أو ظروف الخِطاب[2]. فهذه أحوالٌ محكيَّةٌ في السِّياق، ولا دلالة لها على أنَّ السِّياق يُطلَقُ على قرائن الأحوال[3].

السِّياقُ من القرائن:

يُعدُّ السِّياق بمعناه الاصطلاحيِّ في جُملةِ القرائن، ويُشار إليه على أنَّه واحدٌ منها، بشهادة كثيرٍ من النُّصوص الصَّريحة في ذلك: كقول ابن البنَّاء المراكشي (ت ٧٢١هـ): «ومتى كانتِ المعاني بيِّنةً بنفسِها أو **بقرينة سياق الكلام** أو غيرها من القرائن كان الإيجازُ نافعًا»[4]، وقولِه: «ويُستدلُّ على المقاصِد **بالقرائن، ومنها سياقُ الكلامِ**»[5]، وقولِ السَّعْدِ (ت ٧٩٢هـ): «**والقرينةُ سياقُ الكلام**»[6]، وقولِه: «**بقرينةِ السِّباق والسِّياق**»[7]، وقولِ الزَّركشيِّ (ت ٧٩٤هـ): «**دلالة السِّياق**... وهو **من أعظم القرائن** الدَّالَّةِ على مُراد المُتكلِّم»[8]، وقولِ الفناري

---

(١) نظم الدُّرر ١٩/ ٤٦١.

(٢) انظر أمثلةً على ذلك فيما سيأتي ١٠٨، ١١٢-١١٣، ١٢١، ٢٥٧، ٤٥٤، وغيرها.

(٣) وَهِمَ بعض الباحثين؛ إذ استدلَّ على شمول مفهوم السِّياق للدلالة الحاليَّة بكلامٍ لابن حجرٍ، في شرح حديثٍ حُكِيَتْ في سياقه قرائن أحوالٍ. انظر الوحدة السِّياقية للسُّورة في الدِّراسات القرآنية ٥٤.

(٤) الرَّوض المريع ٨٣.

(٥) الرَّوض المريع ١٢٣.

(٦) المطوَّل ٣٧٧.

(٧) حواشي الكشَّاف اللوح ٢٨٢/ ب.

(٨) البرهان في علوم القرآن ٢/ ٢٠٠.

(ت٨٨٦هـ): «**بقرينةِ السِّياق**»[١]، وقولِه: «**بقرينة السَّوْقِ**»[٢]، وقولِ العصام (ت ٩٤٥هـ): «**القرينةُ عليه سَوْقُ الكلام**»[٣]، وقول العُمريِّ المُرشديِّ: (ت ١٠٣٧هـ): «**بقرينةِ سَوْقِ الكلام**»[٤]، وقول المغربيِّ (ت ١١١٠هـ): «**بقرينة السِّياق**»[٥].

وفي كلام البلاغيين ما يدلُّ على أنَّ بينها وبين القرائن المقاليَّة فرقًا، كقول المغربيِّ: «قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢] فإنَّ **قرينةَ ذكرِ** (العشي) و(التَّواري بالحجاب) مع **سياق الكلامِ** الدَّالِّ على فواتِ وقت الصَّلاة، تدلُّ على أنَّ المعاد للشمس»[٦].

فظاهرٌ من كلامِه التَّفْريقُ بينهما، فليس السِّياق لفظًا يدلُّ بلفظه على ما يجانِسه أو بمعناه على ما يناسِبه أو يضادُّه، بل هو غرضٌ يُفهَم من جُملةِ الكلام، ثم يُستدلُّ به على المُراد، لعلاقةٍ بينهما.

وطريقُ دلالةِ السِّياق في الغالبِ: أن يقعَ فيه لفظٌ يُرادُ الاستدلال على المُرادِ منه، فيُنظَر في غرض المُتكلِّم من ذلك السِّياق، ويُلحَقُ هذا اللَّفظ بما يُناسِبُ ذلكَ الغرضَ.

ويشهدُ لهذا قولُ الطَّبري (ت ٣١٠هـ) في ترجيح المقصودِ بقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعۡدَ إِيمَٰنِهِمۡ ثُمَّ ٱزۡدَادُواْ كُفۡرٗا لَّن تُقۡبَلَ تَوۡبَتُهُمۡ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلضَّآلُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٠]: «وأولى هذه الأقوال بالصَّواب في تأويل هذه الآية قولُ مَنْ قال: عنى بها اليهود... لأنَّ الآياتِ قبلها وبعدها فيهم نزلَتْ، فأَوْلى أن تكونَ **هي في معنى ما قبلها وبعدها إذ كانت في سياقٍ واحدٍ**»[٧]،

---

(١) حاشية الفناري على المطوَّل ٩١.

(٢) حاشية الفناري على المطوَّل ١٠٩.

(٣) الأطول ٢/ ٥١.

(٤) شرح عقود الجُمان للعمري ١/ ٢١٩.

(٥) مواهب الفتَّاح ١/ ٢٧، ٢٨-٢٩، وانظر حاشية الدُّسوقي على المختصر ٢/ ٣٧، والأرجوزة الأنيقة في المجاز والحقيقة ٦١.

(٦) مواهب الفتَّاح ١/ ٢٨٩.

(٧) تفسير الطَّبري ٣/ ١٨٦٦.

فألحقَ معنى هذه الآية بالمقصود من السِّياق المُحيط بها، فكان السِّياق بذلك قرينةً دالَّةً على المقصودِ من الآية.

وصرَّح الطَّبريُّ بلفظ **الإلحاقِ** في ترجيح الغرضِ من قوله تعالى: ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨]، فقال: «والصَّواب من القولِ في ذلكَ: أنَّه في موضعِ جَزمٍ على الدُّعاء، بمعنى: فلا آمنوا. وإنَّما اخترْتُ ذلكَ لأنَّ ما قبلَه دعاءٌ، وذلك قولُه: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [يونس: ٨٨]، **فإلحاقُ قولِه**: ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا۟﴾، **إذ كانَ في سياقِ ذلك، بمعناه أشبهُ وأَوْلى**»[1]، فرجَّح أن يكونَ الغرضُ من الفعلِ الدُّعاءَ؛ لأنَّه وقعَ في سياقٍ ظاهرٍ في ذلك الغَرَضِ، فألحقه بغرضِ السِّياق ليجري الكلام كُلُّه إلى مقصدٍ واحدٍ.

وجلَّى هذه الطريقةَ العزُّ بنُ عبد السَّلام (ت ٦٦٠هـ) بقوله: «فكُلُّ صفةٍ وقعَتْ في سياقِ المدحِ كانَتْ مدحًا، وكُلُّ صفةٍ وقعَتْ في سياقِ الذَّمِّ كانتْ ذمًّا، فما كان مَدْحًا بالوَضْعِ فوقع في سياقِ الذَّمِّ صار ذمًّا واستهزاءً وتهكُّمًا بعُرْفِ الاستعمالِ. مثالُه: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩]، أي: الذليل المُهان، لوقوعِ ذلك في سياق الذَّمِّ، وكذلك قول قومِ شُعيب: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧]، أي: السَّفيه الجاهِلُ، لوقوعه في سياق الإنكارِ عليه»[2].

وهذه النُّصوص تُظهِر أنَّ قرينةَ السِّياق لا بُدَّ أن تكون مُشتمِلةً على الموضعِ المُستدَلِّ عليه، حافَّةً من حولِه، تتَّصلُ به من جهةِ الغرضِ المقصودِ منه، والقرائنُ المقاليَّة لا يُشترط فيها ذلكَ فقد تكونُ منفصلةً عن الكلامِ المُستدَلِّ عليه، واقعةً في سياقٍ غير سياقِه، ومعقودةً بغرضٍ غير غرضِه.

حدودُ السِّياق في الكلام:

مضى في أوَّلِ هذا المبحثِ أنَّ معرفةَ ابتداءِ السِّياق وانتهائه من مُشكلاتِ هذا المفهوم التي صرَّح بها بعض الباحثين، وسببُ ذلك أنَّ السِّياق يضيقُ ويتَّسِعُ بحسب الغرضِ الذي يُربَطُ

(١) تفسير الطَّبري ٥/ ٤٢٥٨.

(٢) الإمام في بيان أدلَّة الأحكام ١٥٩-١٦٠، وانظر البرهان في علوم القرآن ٢/ ٢٠٠-٢٠١.

به، وهذا الغرض قد يختلِفُ بحسب القرائن الدَّالَّة عليه، وقد يحتمِلُ الكلام جُملةً من الأغراضِ، فيتنوَّع السِّياق بالنَّظر إلى كُلِّ واحدٍ منها، ثُمَّ إنَّ هناك أغراضًا هي المقاصد الأصليَّة من الكلام، وأغراضًا تابعةً لها، ولكُلٍّ منها سياقُه الدَّالُّ عليه والمتعلِّق به.

واستُعمِل السِّياق لفظًا مُجملًا في كلامِ كثيرٍ من علمائنا، لا تكاد حدودُه تُعرَف في إطلاقاتهم، غير أنَّه جاءَ في مواضعَ أخرى من كلامهم مبيَّنًا، ظاهر القسَماتِ، يُعرَفُ مبتدؤه ومنتهاه، يضيقُ حينًا ويتَّسِعُ أخرى.

فقد يُقصَر السِّياق على آيةٍ قصيرةٍ، جاء في خلالها الموضِعُ المُستدَلُّ على المُرادِ منه، كما فعل الطَّبريُّ في ترجيح أحد الأقوالِ في تفسير معنى «الإفساد» في قولِه تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، إذ قال: «وقد يدخل في الإفسادِ جميعُ المعاصي؛ وذلكَ أنَّ العملَ بالمعاصي إفسادٌ في الأرضِ، فلم يخصِّص اللهُ وصفَه ببعض معاني الإفساد دون بعضٍ... غيرَ أنَّ الأشبهَ بظاهرِ التَّنْزيلِ أن يكونَ كانَ يقطعُ الطَّريقَ، ويُخيفُ السَّبيلَ؛ لأنَّ اللهَ، تعالى ذِكْرُه، وصفَه في **سياقِ الآية** بأنَّه سعى في الأرض ليُفسِد فيها ويُهلِكَ الحرثَ والنَّسْل، وذلك بفعل مُخيفِ السَّبيل أشبهُ منه بفِعْل قاطِع الرَّحِم»[(١)]. ثم جاء لفظ «**سياق الآية**» في كلام غير واحدٍ ممَّن جاء بعد الطَّبري[(٢)].

وهذا الحدُّ غير مقصورٍ على آياتِ القرآن الكريم، إذ يقع في غيره، كقول ابنِ هشامٍ (ت ٧٦١هـ): «ووجهُ الدليلِ أنَّ الآيةَ والحديثَ والمثالَ مَسُوقةٌ للتَّخْويفِ، والبيتين مَسُوقان للافتخار، ولا يُناسِبُ واحدًا منهما التَّقْليل»[(٣)]، فالآيةُ التي جعلَها سياقًا قصيرةٌ، والحديثُ

---

(١) تفسير الطَّبري ٢/ ١١١١.

(٢) انظر ملاك التأويل ١/ ٢٠٥، ومفتاح تلخيص المفتاح ٢٦٤، وحاشية الدسوقي على المختصر ٢/ ٦٧، وتجريد البَنَّاني ٢/ ٢٨٠، وغيرها.

(٣) مغني اللبيب ٢/ ٣٢٣.

جملةٌ واحدةٌ من بضع كلماتٍ، والمثالُ قولٌ لأعرابيٍّ مؤلَّفٌ من جملتين، والبيتان لشاعرين مختلفين، فكُلٌّ منهما سياقٌ على حياله[١].

وجعلَ بعضهم السِّياق شطرَ بيتٍ معقودًا بجملتين، كقول الإنبابي (ت ١٣٠٦هـ): «يكفي في كونِ السِّياقِ لما ذكر استفادتُه من مجموعِ الجملتين»[٢].

وقد تكون الآية التي جُعِلَتْ سياقًا طويلةً تحوي جملًا كثيرةً، كما في آية المُداينة[٣]، إذ استدلَّ بها الطَّبريُّ على أنَّها سياقٌ واحدٌ، في ترجيح معنى موضعٍ فيها، فقال: «لأنَّ الخطابَ من الله عزَّ وجلَّ في هذه الآية من **مبتدئها إلى انقضائها** على وجهِ افعلوا ولا تفعلوا، إنَّما هو خِطابٌ لأهل الحقوقِ والمكتوبِ بينهم الكتاب، والمشهودِ لهم أو عليهم بالذي تداينوه بينهم من الديون... **فتوجيه الكلام إلى ما كان نظيرًا لما في سياقِ الآية** أَوْلى من توجيهه إلى ما كان مُنْعَدِلًا عنه»[٤].

وقد تُمَدُّ حدود السِّياق لتشمل جُملةً من الآيات، أو عددًا من الأبيات، أو قطعةً من الكلامِ، وذلك بأن تُعْقَد بمقصِدٍ واحدٍ.

وقد يكونُ انتهاء هذا السِّياق عند الموضعِ المُراد الاستدلال عليه ويمتدُّ السِّياقُ إلى ما قبله، كقول الطَّبريِّ: «لأنَّ الآياتِ قبلها مضَتْ بتوبيخهم والخبرِ عنهم وعمَّا أُعِدَّ لهم من أليم العذاب، **وهذا في سياقِ ما قبلَها**»[٥]، فضمَّ الموضعَ المرادَ إلى ما قبله وجعلَها جميعًا سياقًا واحدًا. وقد يكون الموضِعُ المُستدَلُّ عليه متوسطًا السِّياقَ الممتدَّ إلى ما قبله وما بعده، كقولِ الطَّبريِّ: «وأَوْلى هذه الأقوالِ عندي بالصَّوابِ قولُ مَنْ قال: نزلَتْ هذه الآياتُ في كُفَّار أهلِ الكتاب؛ **لأنَّ ما قبلَها وما بعدَها من الآيات ففيهم نزلَتْ وهم المعنيُّون بها، وهذه الآيات سياقُ الخبرِ عنهم، فكونُها خبرًا عنهم أَوْلى**»[٦].

---

(١) انظر مغني اللبيب ٢/ ٣٢١-٣٢٣.

(٢) تقرير الإنبابي ٢/ ٤٤٠.

(٣) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة، وهي أطولُ آيةٍ في كتاب اللهِ تعالى.

(٤) تفسير الطبري ٢/ ١٦٣٥.

(٥) تفسير الطبري ٢/ ٨٥٢.

(٦) تفسير الطبري ٤/ ٢٩٠٠.

ومن أمثلة ذلكَ تعليقُ المرزوقي على قول الشَّاعر[1]:

إنَّــا مُحيُّــوكِ يــا سَــلْمى فَحَيِّنَــا وإن سـقيْتِ كـرامَ النَّـاسِ فاسـقينا

وإنْ دَعَــوْتِ إلى جُــلَّى ومَكْرُمــةٍ يومًـا سَرَاة كـرامِ النَّـاس فادعينـا

= بقوله: «وهذا الكلامُ ظاهرُه استعطافٌ لها، والقَصْدُ به التَّوصُّل إلى بيان شرفه واستحقاقِه ما يستحِقُّه الأشرافُ، والأماثلُ الكرام. ولا سعْيَ ثَمَّ ولا تحيَّةَ ولا دعاء ولا مغاثةَ. ألا ترى كيف اشتغل بمقصودِه من الافتخار فيما يتلو هذا البيت. وهم كما يتخلَّصون من التَّشبيبات وغيرها إلى أغراضِهم على اختلافها، فإنَّهم قد يتوصَّلُون بمبادئ كلامهم إلى أمثالها، فتقلُّ المؤونة، وتخفُّ الكُلْفةُ»[2].

وقد يتَّسع السِّياق لتبلغَ حدوده سورةً كاملةً من القرآن قصيرةً أو طويلةً، أو قصيدةً من الشِّعْر، وذلك بأن يُتصيَّد المقصِدُ الأصليُّ من السُّورة أو القصيدة، ليُستدَلَّ به على المُراد في مواضعَ منها.

وذلك كقول البِقاعيِّ مصرِّحًا بلفظ **سياق السُّورة**: «لما اقتضاه **سياقُ السُّورة** من تعداد النِّعم»[3]، وقولِه مبيِّنًا الاستدلال بمقصد السُّورة على الغرضِ في موضعٍ منها: «ولـمَّا كان **سياق السُّورة** للإنذار حَسُنَ التَّعْبيرُ في البشارة بما يدلُّ على كثرة الفِعل، ويُفهم كثرةَ المفعول؛ وفي النِّذارة بما يقتضي أن يكونَ صفةً لازمةً»[4].

وقولِ الدُّسوقي: «**أبياتُ القصيدةِ من أوَّلها** تدلُّ على ذلك، فالأَوْلى أن يقول: (بدليل السِّياق)؛ وذلك لأنَّ هذا البيت الذي ذكره المُصنِّفُ لأبي العلاء المعريِّ من قصيدةٍ يرثي بها فقيهًا حنفيًّا»[5]، فاستدل بالغرضِ الذي سيقَتْ له القصيدةُ كُلُّها، وهو الرِّثاء، على المرادِ في موضعٍ منها.

---

(١) لبعض بني قيس بن ثعلبة، أو لبَشَامة بن جَزْءٍ أو حَزْن النهشلي، أو لأبي مخزومٍ النهشلي، أو لنشهل بن حَرِّيٍّ. انظر عيار الشعر ١٠٤، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٠٠-١٠١، والشنتمري ١/ ٣٦٦-٣٦٧.

(٢) شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٠١-١٠٢، وانظر مثالاً آخر فيه ١/ ٣٦٠.

(٣) نظم الدُّرر ١١/ ١٩٣.

(٤) نظم الدُّرر ١٣/ ٤١١.

(٥) حاشية الدُّسوقي على المختصر ١/ ٣٩٣.

وبعضهم مدَّ السِّياق إلى حدودٍ واسعةٍ جِدًّا، ليشمل القرآن الكريم كُلَّه، وذلك بحَصْرِ مقاصدِه الأصليَّة، والتَّعْويل عليها في الاستدلال على المُراد من بعضِ الأساليبِ في مواضعَ من كتابِ الله تعالى.

واعتمد بعضُ العلماءِ على هذا السِّياق في الوقوفِ على بلاغةِ الإيجاز في بعضِ قِصار السُّور، المُشتملةِ على جُلِّ مقاصِد القرآن الكريم[1].

واعتنى به من المُتأخرين ابنُ عاشور (ت ١٣٩٣هـ)، فحصرَ المقاصد الأصليَّة التي جاء القرآن الكريم لتبيانها في ثمانية أمورٍ: **الأوَّلُ**: إصلاحُ الاعتقادِ وتعليم العقد الصحيح، **والثَّاني**: تهذيبُ الأخلاقِ، **والثَّالث**: التَّشْريع، وهو الأحكام خاصَّةً وعامَّةً، **والرَّابع**: سياسةُ الأُمَّةِ، وهو بابٌ عظيمٌ في القرآن، القَصْدُ منه صلاحُ الأمَّةِ وحفظُ نظامِها، **والخامِسُ**: القصصُ وأخبارُ الأمم السَّالفة، للتَّأسي بصالح أحوالهم، وللتَّحذير من مساوئهم، **والسَّادس**: التَّعليم بما يُناسِبُ حالةَ عَصْرِ المُخاطَبين، **والسَّابعُ**: المواعِظُ والإنذارُ والتَّحْذير والتَّبْشير، وهذا يجمعُ جميع آيات الوعَدْ والوعيد، وكذلك المحاجَّة والمجادَلة للمُعاندين، وهذا بابُ التَّرغيب والتَّرهيب، **والثَّامِنُ**: الإعجازُ بالقرآن ليكونَ آيةً دالَّةً على صِدْقِ الرَّسُول[2].

واستعانَ بهذه المقاصِد في فهم المُراد من بعض الآيات، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]، فذكر ابن عاشورٍ أنَّ هذه الآية اجتمع فيها الإيماءُ بالموصولِ إلى وجهِ بناء الخبر، والإيماءُ باسم الإشارة للتنبيه على أنَّهم حقيقون بذلك[3]، ثم قال بعد ذلك: «ولـمَّا كانَ في صِلة الذين يكتمون إيماءٌ، كما قدَّمناه، فكُلُّ مَنْ يفعلُ فِعلًا مِنْ قبيلِ مضمونِ الصِّلةِ، من غير أولئك، يكونُ حقيقًا بما تضمَّنَه اسم الإشارةِ وخبرُه؛ **فإنَّ مِنْ مقاصِد القرآن في ذِكْرِ القصصِ الماضيةِ أن يعتبِرَ بها المُسلمون في الخير والشَّرِّ**»[4].

---

(١) سيأتي لهذا أمثلة في الباب الثاني ٤٤٧-٤٤٨.

(٢) انظر مقدمة التحرير والتنوير ١/ ٣٩-٤٠.

(٣) انظر التحرير والتنوير ٢/ ٦٧.

(٤) التحرير والتنوير ٢/ ٦٩.

فسياق الآيات التي وردَتْ فيها هذه الآية، وقرائن الأحوال، تدلُّ على أنَّ المرادَ بالمشار إليهم في الآية: علماءُ أهل الكتاب، قال الطَّبريُّ: «يعني بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ﴾ علماء اليهود وأحبارها وعلماء النَّصارى، لكتمانهم الناسَ أمر محمد ﷺ، وتركهم اتباعه، وهم يجدونه مكتوبًا عندهم في التوراة والإنجيل»[1]، وابن عاشورٍ نظر إلى السِّياق الأبعد، وهو سياق القرآن الكريم، فاستدلَّ بالمقصِد الذي ذكره، على أنَّ هذا الوعيد يعمُّ غيرَ هؤلاء، ولاسيَّما أنَّ الآية أشارت بطريق الإيماء إلى سبب الخبرِ، فكان هذا مَنْبهة على أنَّهم استحقوا الخبرَ بالسَّبب المُتقدِّم، وأنَّ كُلَّ من يضعُ نفسَه في موضِعهم يستحقُّ من العاقبة ما استحقوا.

وورد لفظ «**سياق القرآن**»[2] عند ابن كثيرٍ (ت ٧٧٤هـ)، وتأمُّل كلامِه يدلُّ على أنَّه أراد به: نصَّ القرآن في الموضع المُراد، مقابِلًا به **سياق الحديث**، ولم يقصِد به السِّياق الكُليِّ.

ويدخلُ في هذا السِّياق ما يُسمَّى: **عادات القرآن**[3]، لأنَّها تُستخرَجُ من النَّظَرِ في سياق القرآن كُلِّه، وما يتكرَّر فيه على طريقةٍ واحدةٍ، فيُستدَلُّ ببعضِه على بعضٍ؛ بأن تُحمَل بعض المواضِع على معنى بقرينة كثرةِ ورودِ هذا الأسلوب لهذا المعنى في سياق القرآن الكريم؛ ونبَّه عليه ابن عاشورٍ بقوله: «يحقُّ على المُفسِّر أن يتعرَّف عاداتِ القرآن من نظمِه وكَلِمه، وقد تعرَّض بعضُ السَّلَف لشيءٍ منها؛ فعن ابن عباسٍ: كُلُّ كأسٍ في القرآن فالمُراد بها الخمرُ... و... كُلُّ ما جاء من ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ فالمقصودُ به أهلُ مكَّة المشركون»[4]، وسيعوَّل على هذا النوع من السياق في بعض أمثلةِ أثر القرائن في علم المعاني[5].

---

(١) تفسير الطبري ١/ ٧٩٧.

(٢) تفسير القرآن العظيم ١/ ٥٤١.

(٣) انظر التحرير والتنوير ١/ ١٢٤.

(٤) التحرير والتنوير ١/ ١٢٤.

(٥) انظر ما سيأتي ٢٨٦، ٢٨٨، ٤٤٣.

الـمَبْحَثُ الثَّالِثُ

القرائنُ الحاليَّةُ

وهي ما يدلُّ على مُرادِ المُتكلِّم وغرضِه من الكلامِ، من خارجِ اللفظ. والقرائن الحاليَّةُ قد تُسمَّى: قرائن مقاميَّة[1]؛ لأنَّ الحالَ والمقامَ متقاربا المفهوم، والفَرْقُ بينهما اعتباريٌّ، وهو ما سبقَ إلى إيضاحِه السَّعْدُ (ت ٧٩٢هـ) بقوله: «كانوا إذا قصدوا تأديةَ معنًى من المعاني، مِنْ مَدْحٍ أو ذمٍّ أو شُكْرٍ أو شِكايةٍ أو اعتذارٍ أو افتخارٍ أو نحوِ ذلكَ، قاموا وجلسوا، فتكلَّموا في ذلكَ المعنى بما أَلِفُوه من الكلامِ المُناسِب، فسُمِّيَتْ مقاماتٍ أو مجالسَ؛ تسميةً للشيء باسم مكانه، **وربَّما سمَّوا تلكَ المعانيَ أو الأمورَ الدَّاعيةَ إلى ذلكَ الكلامِ المخصوص، من حيث كونُها بمنْزِلةِ مَحَلٍّ ومَوْضعٍ لذلك الكلام = مقامًا؛ وبمنْزلةِ وَقْتٍ وزمانٍ له حالًا**. وقالوا: تكلَّم فلانٌ في مقام المدحِ أو الذَّمِّ أو في حالِه، وكان هذا الكلامُ في محلِّه أو لم يكنْ، وكانَ مناسبًا للوَقْتِ أو لم يكن. فتتحقَّقَ أنَّ **الحالَ**: هي الأمرُ الدَّاعي إلى كلامٍ مُشتمِلٍ على كيفيَّةٍ مُناسبةٍ له، من حيثُ توهُّم زمانيَّتِه للكلام؛ **والمقام**: ذلكَ من حيثُ توهُّم مكانيَّتِه له»[2].

فقد درجَ المُتكلِّمون على سَنَنٍ معروفٍ في كُلِّ بابٍ من هذه الأبواب التي ذكرَها، فصارت يُستَدلُّ بها على الأغراضِ الثَّاويةِ في جُمَلِ كُلِّ نصٍّ، ويشهدُ لذلك قولُ ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) في الاستدلالِ على وقوعِ التَّكْرير في بعضِ الكلام البليغ: «وإنَّما سُوِّغ ذلك لأنَّه مقامُ مَدْحٍ وإطراءٍ»[3]، وقوله: «لأنَّه مقام تشوُّق وتحزُّنٍ ومَوْجَدة بفِراق نجدٍ»[4]، وقولُه: «والذي يجوِّزُه أنَّ هذا المقامَ هو مقامُ اعتذارٍ وتنصُّلٍ عمَّا رُميَ به من تلك القارعة العظيمة التي هي نفاقٌ

---

(١) انظر المطول ١٩٥، والأطول ١/ ٥٢٢، ومواهب الفتاح ١/ ٣٥١، وحاشية الدسوقي على المختصر ٢/ ١٤٠، وحاشية البيجوري على الرسالة السمرقندية ٤٣.

(٢) شرح المفتاح للسَّعْد اللوح ٢١/ أ، وانظر المطوَّل ٢٥، والمختصر ١/ ١٢٥.

(٣) المثل السَّائر ٣/ ٢١.

(٤) المثل السَّائر ٣/ ٢٤.

وكُفْرٌ، فكَّرر المعنى في اعتذاره قصدًا للتأكيد والتَّقْرير لما ينفي عنه ما رُميَ به»[1]. وقولُ السُّبكي (ت ٧٧٣هـ): «فإنَّ المقامَ يقتضي التأكيدَ لأنَّه مقامُ امتنانٍ وتفخيمٍ»[2]. وقولُ العصام (ت ٩٤٥هـ): «إذ القرينةُ هو المقامُ الخطابيُّ الدَّالُّ على أنَّ المُقدَّر عامٌّ»[3]. وقولُ المُلَّويِّ (ت ١١٨١هـ): «والقرينةُ هنا حاليَّةٌ، وهي كونُ المقامِ مقامَ مَدْحٍ»[4].

والحالُ والمقامُ إطاران يشتملان على جُملةٍ من القرائن، يدل على ذلك قولُ العلويِّ (ت ٧٤٩هـ): «وإنَّما التَّعْويل فيه على ما كان من القرائن المفهومة من الحالِ»[5]، وقولُ السَّعْد: «لا نُسلِّم ذلك عند خُلوِّ المقامِ عن القرائن»[6].

وهذه القرائن التي يشتمِلُ عليها الحالُ والمقامُ يمكنُ جَعْلُها في ثلاثِ جهاتٍ، وذلك بحسب ما تحصَّلَ في اليدِ من مادَّةٍ مُستقاة من مصادرِها، وهذه الجهاتُ نبَّه عليها بعض الباحثين بقوله: «ويمكنُ... تجريدُ عناصِر المقامِ، وجعلِها مبدئيًّا منحصرةً في **المُتكلِّمِ، والمخاطَبِ، وكُلِّ ما له ذِكْرٌ أو حضورٌ مُتَّصِلٌ بعملِ القولِ**»[7].

١ – أحوال المُتكلِّم:

صرَّح متأخرو البلاغيين بأنَّ أحوالَ المُتكلِّم التي تهدي إلى مقاصد كلامِه تسمَّى: قرائنَ، كقولهم: «**قرائن أحوال المُستعمِلين**»[8]، وقولهم: «**لا تمنعُ القرينةُ التي هي حال المُتكلِّم**»[9]، وقولهم: «بواسطةِ **قرينةِ المُتكلِّم**»[10].

---

(١) المثل السَّائر ٣/ ١٧.

(٢) عروس الأفراح ٣/ ٢١٢.

(٣) الأطول ١/ ٥٢٢.

(٤) مختصر عِقْد الدُّرر البهيَّة ٦٨، وانظر حاشية البيجوري على الرسالة السمرقندية ٤٣، وحاشية لقط الجواهر السنيَّة ١٧.

(٥) الإيجاز لأسرار الطراز ٢٩٩، وانظر دلائل الإعجاز ٣٠، وأسرار البلاغة ٢٤٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٥٢.

(٦) المطوَّل ٢٤١، وانظر مفتاح المفتاح اللوح ٧٥/ ب، وتحقيق الفوائد الغياثية ١/ ٣٥١، والمُفصَّل في شرح المطوَّل ١/ ٣٧٢.

(٧) الإنشاء في العربية ١٣٧.

(٨) مواهب الفتَّاح ٤/ ٢٤٧، وحاشية الدسوقي على المختصر ٤/ ٢٤٦.

(٩) حاشية البيجوري على الرسالة السمرقندية ٥١.

(١٠) المُفصَّل في شرح المطوَّل ٣/ ٣٩٣.

ويمكنُ تقسيمُ أحوال المُتكلِّم، بحسب ما وُقِفَ عليه من نصوص العلماءِ، ثلاثة أقسام: **ما يصاحِبُ المُتكلِّم وَقْتَ كلامِه**، من إشارةٍ وحركة وجهٍ وتمطيط صوتٍ، وهيئة ولباسٍ، ونحو ذلك؛ **وما يُعرَف عن المُتكلِّم من أحوالٍ قائمة به قبل كلامه**، من صفاتِه النفسيَّة، ومكانتِه الاجتماعيَّة، ومعارفِه وثقافتِه وبيئته؛ **وما يُعرَف منه أو بالنَّقْل عنه من قصدِه في كلامه**، وبعضِ خفاياه التي لم تظهر للسَّامعين بالأحوالِ السَّابقة.

أ – الأحوال الظَّاهرة المُصاحِبةُ للكلام:

نبَّه على هذه الأحوالِ الجاحظُ (ت ٢٥٥هـ) في قوله: «والإشارةُ واللَّفظُ شريكان، ونِعْمَ العونُ هي له، ونِعْمَ التَّرجمان هي عنه»[(١)]، وقوله: «ولا بُدَّ لبيان اللِّسان من أمورٍ: منها إشارةُ اليد، ولولا الإشارة لما فهِموا عنك خاصَّ الخاصِّ، إذ كان أخصُّ الخاصِّ قد يدخل في باب العامِّ، إلَّا أنَّه أدنى طبقاته، وليس يكتفي خاصُّ الخاصِّ باللَّفظ عمَّا أدَّاه، كما اكتفى عامُّ العامِّ والطبقات التي بينه وبين أخصِّ الخاصِّ»[(٢)]، وقولِه: «وحُسْنُ الإشارةِ باليد والرَّأْسِ، من تمامِ حُسْنِ البيانِ، مع الذي يكونُ مع الإشارةِ من الدَّلِّ والشِّكل والتَّقتُّل والتَّثنِّي، واستدعاء الشَّهْوة، وغير ذلكَ منَ الأمور»[(٣)]، وقولِه: «ومن شأن المُتكلِّمينَ أن يُشيروا بأيديهم وأعناقِهم وحواجبِهم. فإذا أشاروا بالعِصيِّ فكأنَّهم قد وصلوا بأيديهم أيديًا أُخَر»[(٤)]، وقوله: «وأيضًا إنَّ حَمْل العصا والمِخْصَرة دليلٌ على التأهُّب للخطبة، والتَّهيُّؤ للإطنابِ والإطالةِ... وعلى ذلك المعنى أشار النِّساء بالمآلي وهُنَّ قيامٌ في المناحاتِ، وعلى ذلك المِثالِ ضَرَبْنَ الصُّدورَ بالنِّعال»[(٥)]، وقولِه: «والمقنَّعُ أروعُ من الحاسِر... وطَرْحُ القِناعِ مُلابَسةٌ وابتذالٌ»[(٦)]، وقولِه: «والمُتكلِّمُ قد

---

(١) البيان والتبيين ١/ ٧٨.

(٢) الحيوان ١/ ٥٠، وانظر البيان والتبيين ١/ ٧٨.

(٣) البيان والتبيين ١/ ٧٩. والشِّكل: الدَّلُّ. لسان العرب (ش ك ل).

(٤) البيان والتبيين ٣/ ١١٦.

(٥) البيان والتبيين ٣/ ١١٧. والمآلي جمع مئلاة: خِرْقة تُمسكها المرأةُ عند النَّوْحِ. لسان العرب (أ ل ي).

(٦) البيان والتبيين ٣/ ١١٨.

يُشيرُ برأسِه ويدِه على أقسامِ كلامِه وتقطيعه. ففرَّقوا ضروب الحركاتِ على ضروبِ الألفاظِ وضروبِ المعاني. ولو قُبِضَتْ يدُه ومُنِعَ حركة رأسِه لذهبَ ثُلثا كلامه. قال عبدُ الملكِ بنُ مروان: **لو ألقيْتُ الخيزُرانة من يدي لذهب شطرُ كلامي**»[1].

فبيَّنَ الجاحظ فيما مضى أثرَ أحوالِ المُتكلِّم المقترنةِ بكلامه في الدِّلالة على مُرادِه، وفصَّلَ في أنواعِ الإشارة: كالإشارةِ باليدِ والرَّأسِ والعُنق والحاجبِ، والإشارة ببعضِ حركات الجسدِ كالتَّقتُّل والتَّثنِّي المُصاحبَين لكلامِ المرأة، وما يدلَّانِ عليه من غرضِ استدعاء الشَّهوةِ. وكذلك الدَّلُّ فيه الإشارةُ بالجَسَدِ والتَّنبيه بهيئة الصَّوْتِ على ذلك الغرضِ؛ لأنَّ دلَّ المرأةِ وتدلُّلها على زوجِها: أن تُريَه جراءةً عليه في تغنُّجٍ وتشكُّلٍ، كأنَّها تخالفُه وليسَ بها خِلاف، ولأنَّ الدَّلَّ: حُسْنُ الحديثِ وحُسْنُ المَزْحِ والهيئة[2]. فالمرأةُ حين تتكلَّم في حالِ تدلُّلٍ تَطلُب بتلكَ الهيئة التي تُصاحِبُ كلامَها غرضًا زائدًا على ما يدلُّ عليه ظاهِرُ كلامِها، وهو لَفْتُ الأنظارِ إلى حُسْنِها، وتحريكُ القلوبِ للافتتانِ به.

ونبَّه الجاحِظُ على أنَّ حَمْلَ العصا دالٌّ على غرض الإطنابِ والتَّطْويلِ، وإشارةَ النِّساء بالمئلاةِ وضربهنَّ الصَّدْرَ بالنَّعْلِ في المناحةِ دالٌّ على أنَّ كُلَّ كلامٍ يَقُلْنَه في ذلك المقام يقصدْنَ به التَّحزُّنَ والتَّفجُّع، وتلك الإشارة قرينة على المبالغة فيه.

غير أنَّ إشارته إلى هذه القرائن والأغراضِ التي تدلُّ عليها جاء على طريقةِ الرَّمْزِ والإيماء، كما هو ظاهرٌ، فلا يكادُ يُدرَكُ إلَّا بالتأمُّل وترجيعِ النَّظَرِ فيه. بل إنَّ بعضَه لا يُعرَف منه الغرضُ الذي أرادَه: فما هو خاصُّ الخاصِّ الذي تُفهِمُه عنكَ الإشارة؟ وما ثلثا الكلامِ الذاهبَين منه عند قبضِ اليدِ وإيقافِ حركةِ الرَّأس عند التَّكلُّم؟ وما شطر الكلامِ الذي يذهبُ بإلقاءِ عبدِ المَلِك حيزُرانتَه؟ وما أمثلةُ ذلك؟ وما الأغراضُ التي كانتِ الإشارة تدلُّ عليها ثُمَّ اندرسَتْ بذهابها؟

---

(١) البيان والتبيين ٣/ ١١٩.

(٢) انظر لسان العرب (د ل ل).

تلكَ أسئلةٌ لم يُوقَفْ على أجوبةٍ عنها فيما تحتَ اليدِ من كلام الجاحظِ، ولا شكَّ في أنَّه لم يقلْ ما قالَ إلَّا بعدَ استقراء أمثلةٍ كثيرةٍ، وتقليبِ النَّظَرِ في الخُطبِ، ومراقبةِ غير قليلٍ من المُتكلِّمين، ولعلَّه تركَ التَّمْثيل لما ذَكَر من أثر تلك الأحوالِ اكتفاءً ببيانِ بعضها، أو لأنَّها حاضرةٌ في أذهانِ النَّاسِ في عصره، فلا حاجةَ إلى تطويل الكلام بها.

وقد ظنَّ بعضُ الباحثين أنَّ كُلَّ ما ذكرَه الجاحظ في **دلالة الإشارة** يُسمَّى قرينةً[1]. وذلك لا يصحُّ؛ لأنَّ هذه الدِّلالة قد تستقِلُّ بنفسِها، فلا تكونُ حينئذٍ قرينةً، ونبَّه الجاحظ على ذلك بقوله: «قد قُلْنا في الدِّلالة باللفظ. فأمَّا الإشارةُ فباليدِ، وبالرأس، وبالعين والحاجِب والمَنْكِب، **إذا تباعد الشخصان**، وبالثوب وبالسَّيف. وقد يتهدَّدُ رافع السَّيف والسَّوْط، فيكون ذلك زاجرًا، ومانعًا ورادِعًا، ويكون وعيدًا وتحذيرًا»[2]، فهذه دلالة الإشارة وحدها، بدليل قوله: «إذا تباعد الشَّخصان»، ومثَّل لهذه الدِّلالة[3]، وبيَّن أنَّ مبلغ الإشارةِ أبعدُ مِنْ مبلغِ الصَّوْتِ[4]، ونبَّه في أثناء كلامِه عليها أنَّها قد تَشْرَكُ اللَّفْظَ في الدِّلالةِ وتكونُ عونًا له[5]، وحينئذٍ تكونُ قرينةً حاليَّةً دالَّةً على أغراضٍ لم يدلَّ عليها ظاهرُ اللَّفظِ.

وجاء ابنُ جنِّي (ت ٣٩٢هـ) بما هو أكشفُ عن هذه القرائنِ المُصاحبةِ للمُتكلِّم، وأبيَنُ لما لها من الأثرِ في الدِّلالةِ على المُرادِ، إذ نبَّه على «ما كانتِ الجماعة من علمائنا تُشاهدُه من أحوالِ العربِ ووجوهها، وتُضطرُّ إلى معرفته من **أغراضها وقُصودِها**: من استخفافِها شيئًا أو استثقاله، وتقبُّلِه أو إنكارِه، والأُنسْ به أو الاستيحاش منه، والرِّضا به... وغيرِ ذلك **من الأحوال الشَّاهدة بالقُصود، بل الحالفةِ على ما في النُّفوسِ**»[6].

---

(١) انظر القرينة في اللغة العربية ٢١.

(٢) البيان والتبيين ١/ ٧٧.

(٣) انظر البيان والتبيين ١/ ٧٨.

(٤) انظر البيان والتبيين ١/ ٧٩.

(٥) انظر البيان والتبيين ١/ ٧٨.

(٦) الخصائص ١/ ٢٤٦.

فأشار إلى جُملةٍ من الأغراضِ التي تُؤديها إشاراتُ المُتكلِّمين، وأكَّدَ قوَّة دلالتها على المُراد، عند مَنْ شاهدَها مقترنةً بكلامِ المُتكلِّم.

وقال في الاستدلال على أثر تلك القرائن: «أوَلا تعلمُ أنَّ الإنسانَ **إذا عناه أمرٌ** فأرادَ أن يخاطِبَ به صاحبَه، **ويُنعِم تصويره له في نفسِه**، استعطفَه ليُقبِلَ عليه؛ فيقول له: يا فلانُ، أين أنت، أرِني وجهَك، أقبِلْ عليَّ أحدِّثكَ، أما أنت حاضِرٌ ياهناهْ. فإذا أقبلَ عليه، وأصغى إليه، اندفعَ يحدِّثُه أو يأمرُه أو ينهاه، أو نحو ذلك. فلو كان استماعُ الأذنِ مُغنِيًا عن مقابلة العين، مجزئًا عنه لما تكلَّفَ القائلُ، ولا كَلَّفَ صاحبَه الإقبالَ عليه، والإصغاءَ إليه... وعلى ذلك قالوا: (**رُبَّ إشارةٍ أبلغ من عبارةٍ**)... وقال لي بعضُ مشايخنا رحمه الله: **أنا لا أُحسِنُ أن أُكلِّمَ إنسانًا في الظُّلمةِ**»[1].

فنبَّه على أنَّ إشارةَ المُتكلِّم تُؤدِّي عنه غرضَ العنايةِ والاهتمامِ، وتُوصِلُ رغبتَه في تمكينِ كلامِه هذا في نفسِ سامعه، بأن تُمثِّل له تلك الأغراضَ بما يراه ببصره زيادةً على ما يسمعُه بأُذنِه. وأتى على ذلك بمثالٍ من واقع المُتكلِّمين، واستشهدَ بحرصهم على مواجهةِ المخاطَبين في ما يعنيهم من الكلام الذي يريدون تثبيتَه في نفوسهم.

ومثَّل لأثر هذه القرائن بأمثلةٍ تُفرِدُ بعضَ تلك الأحوالِ بالدِّلالة على أغراضٍ بعينها في بعضِ المقاماتِ، كقوله: «ألا ترى إلى قوله[2]:

تقـولُ وَصَـكَّتْ وَجهَهـا بيَمِينهـا أَبَعْـلِيَ هـذا بـالرَّحى المُتقـاعِسُ

فلو قال حاكيًا عنها: (أبعلي هذا بالرَّحى المتقاعسُ)، من غير أن يذكُر صَكَّ الوجهِ، لأعلمنَا بذلك أنَّها كانت متعجِّبةً مُنكِرةً، لكنَّه **لما حكى الحال** فقال: (وصكَّت وجهها) **عُلِمَ بذلك قوَّة إنكارِها، وتعاظُم الصُّورة لها**»[3]، فنبَّه على أنَّ هذه الإشارةَ، وهي صكُّ الوجهِ، دالَّةٌ على غرضٍ أرادَه المُتكلِّمُ، وهو المبالغة في التعجُّب والإنكار، ودلَّ السِّياق على ظاهرهما من غير مبالغةٍ في ذلك.

---

(١) الخصائص ١/ ٢٤٧-٢٤٨.

(٢) انظر تخريجه فيما سيأتي ٢٥٧، برواية: «ودقَّتْ صدرها».

(٣) الخصائص ١/ ٢٤٦.

ومن الأمثلة قولُه: «وعلى ذِكْرِ طولِ الأصواتِ وقِصَرها لقوَّة المعاني المعبَّر بها عنها وضعفِها ما يُحكى أنَّ رجلًا ضربَ ابنًا له، فقالَتْ له أُمُّه: لا تضربْه، ليسَ هو ابنَك؛ فرافعَها إلى القاضي فقال: هذا ابني عندي، وهذه أمُّه تذكُر أنَّه ليسَ مِنِّي؛ فقالَتِ المرأةُ: ليسَ الأمرُ على ما ذكرَه، وإنَّما أخذَ يضرِبُ ابنَه فقلْتُ له: لا تضربْه ليس هو ابنَك؟! ومدَّتْ فتحة النُّون جِدًّا، فقال الرَّجُل: واللهِ ما كان فيه هذا الطَّويل الطَّويل»[1]، فتمطيطُ هذه المرأةِ فتحةَ النُّون في هذا المقام أخرجَ كلامها من الخبر المنفيِّ الذي فيه دفعٌ لنسبة ابنها عن هذا الرَّجُل، وأدخلَه في أسلوب الاستفهام، على طريقةٍ فيها تقريرٌ للمخاطَب بأمرٍ لا يدفعُه، وهو نسبةُ هذا الولد إليه، للإنكارِ عليه بأن يضربَه مع إقرارِه بذلك الأمر. كُلُّ هذه المعاني صنعها مدُّ هذا الصَّوْتِ.

وذكر في موضع آخر أمثلةً كثيرةً لأحوال المتكلِّم الدَّالَّة على المحذوف، فقال: «**وقد حُذِفَتِ الصِّفةُ ودلَّتِ الحالُ عليها**، وذلك فيما حكاه صاحِبُ **الكتابِ** من قولهم: سِيرَ عليه ليـــلٌ، وهم يريدون: ليلٌ طويلٌ وكأنَّ هذا إنَّما حُذِفَتْ فيه الصِّفةُ لما دلَّ من الحالِ على موضعِها. **وذلك أنَّك تُحِسُّ في كلامِ القائلِ لذلكَ من التَّطْريحِ والتَّطْويح والتَّفْخيم والتَّعْظيم** ما يقومُ مقامَ قوله: طويلٌ أو نحو ذلكَ. وأنت تُحِسُّ هذا من نفسِكَ إذا تأمَّلتَه. وذلكَ أن تكونَ في مدحِ إنسانٍ والثَّناء عليه، فتقول: كانَ واللهِ رجلًا! **فتزيدُ في قُوَّة اللَّفظ** بـ (الله) هذه الكلمة، **وتمكِّنُ في تمطيط اللام وإطالةِ الصَّوْتِ بها وعليها**، أي: رجلًا فاضلًا أو شجاعًا أو كريمًا أو نحو ذلك. وكذلكَ تقولُ: سألناه فوجدناه إنسانًا! **وتُمكِّنُ الصَّوْتَ بـ(إنسان) وتُفخِّمُه**، فتستغني بذلك عن وصفِه بقولك: إنسانًا سَمْحًا أو جوادًا أو نحو ذلك. وكذلك إن ذممتَه ووصفتَه بالضِّيق قلْتَ: سألناه وكان إنسانًا! **وتزوي وجهكَ وتُقطِّبُه**، فيُغني ذلك عن قولكَ: إنسانًا لئيمًا أو لَخِزًا أو مُبخَّلًا أو نحو ذلك»[2].

---

(١) المحتسب ٢/ ٢١٠، وانظر: الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات ٢١٣.

(٢) الخصائص ٢/ ٣٧٢-٣٧٣، وانظر المحتسب ١/ ٢٠٩-٢١١. وفي الكتاب ١/ ٢٢٠: «وتقول: سير عليه ليلٌ طويلٌ وسير عليه نهارٌ طويلٌ. وإن لم تذكر الصِّفة وأردْتَ هذا المعنى رفعتَ، إلَّا أنَّ الصِّفة تُبيِّنُ بها معنى الرَّفع وتوضِّحُه».

فذَكرَ من الأحوالِ ما يُلحقُه المُتكلِّم بالكلام من التَّغيير في لحن الصَّوْت ودرجته، من تفخيمٍ لبعضِ الكلامِ، وزيادةٍ في قوَّة اللَّفظ ببعضِه، وإطالة الصَّوْت في بعض الحروف، وأشار إلى بعض حركاتِ الوجهِ الدَّالَّةِ على الغرضِ كإشاحتِه وقت الكلام، وتقطيبه عند النُّطق ببعضِ الجُمل. غير أنَّه اكتفى بالاستدلال بهذه الأحوال على تعيين محذوفٍ واحدٍ، وهو الصِّفةُ.

ومن أمثلتِه قولُ العلويِّ (ت ٧٤٩هـ): «والمثالُ الكاشِفُ عن غرضِنا هاهنا أنَّ مَنْ يقصدُكَ لقضاءِ حاجةٍ مُهِمَّةٍ من بلدٍ نائيةٍ، فيأتي **وقد مسَّهُ الجوعُ وأضناهُ التَّعبُ**، فتقول له: ما حاجتُكَ؟ فيقول: حاجتي رغيفٌ آكلُهُ. فانظر كيف أهملَ ذِكْرَ الحاجةِ المقصودة التي جاء لها، وذكرَ ما هو المُهِمُّ من حالِه في ذلكَ الوَقْتِ، وهو تسكينُ الجُوعِ بالرَّغيف. وهكذا القولُ في سائر الأمورِ المُهِمَّة، فإنَّ بعضها يُؤثَر على بعضٍ على قَدْر مَوقِعها ومكانتِها في النُّفوس»[1]. فحالُ المُتكلِّم من الجوعِ والتَّعَب، وما يظهرُ من آثارها على وجهه وسائر جسده، ومجيئه من بلدٍ نائيةٍ، قرائن تهدي إلى أنَّه أجابَ السَّائل بغير ما يترقَّب، وأنَّ الطَّعام ليس حاجتَه التي من أجلها جاء، وإنَّما قدَّمه لما هو عليه من الحال.

ونبَّه في موضع آخر على الاستدلال بما يُرى من فِعْلِ المُتكلِّم، وذلك قوله في تقدير مُتعلَّق الباء في البسملة: «أن تكون الدِّلالة على المحذوف هو الشُّروع في الفعل، فتُقدِّر ما جُعلَتِ التَّسمية مبدأً له، وما هذا حالُه فإنَّه يُعلَمُ **بقرينة الحال** بعينه، فإذا شرع في الأكل قال: (آكلُ باسم الله)، وإن شرع في القراءة قال: (باسم الله)، أي: (أقرأ باسم الله)، **فيفسِّره شاهدُ الحال**»[2].

ومن أوضحِ أمثلته قولُ الشَّيخِ طاهرٍ الجزائريِّ (ت ١٣٣٨هـ): «القرينة... قد تكونُ حاليَّةً، كقولك: انظر إلى هذا الأسدِ، **مُشيرًا إلى رجل شجاعٍ**، فإنَّ **الإشارة هي القرينة** الدَّالَّةُ

---

(١) الإيجاز لأسرار الطِّراز ١٤٢. وفي مطبوعه: «الكاشف عن عَرْضنا».

(٢) الإيجاز لأسرار الطِّراز ٢٧٨.

على أنَّ المُرادَ به الرَّجلُ الشُّجاع»[1]. فنبَّه على أنَّ هذه الإشارة الصَّادرة من المُتكلِّم بيده أو برأسه أو بحاجبيه هي الدَّالُّ على مراده، وصرَّح بأنَّها تُسمَّى قرينةً حاليَّةً.

ولا يُظَنُّ هاهنا أنَّ اسم الإشارة يغني عن هذه القرينة الحاليَّة؛ وذلكَ لأنَّه مُحتاجٌ إليها، وذلك ما بيَّنه السُّهيليُّ (ت ٥٨١هـ)، في تعليله دخولَ «ها» التَّنبيه على أسماء الإشارة، بقوله: «وأمَّا دخولُ (ها) التي للتَّنبيه على هذه الأسماءِ، فلأن المخاطَب يحتاج إلى تَنْبيههِ على الاسم الذي يُشير به إليه؛ **لأنَّ للإشارة قرائنَ حالٍ** يحتاج إلى أن ينظُر إليها، فالمُتكلِّمُ كأنَّه آمرٌ له بالالتفات إلى المُشار إليه أو مُنبِّهٌ له»[2].

ب – الأحوال التي تُعرَف عن المُتكلِّم:

ومن تلك الأحوال معرفة بيئة المُتكلِّم، ووَرَدَ الكلامُ عليها عند الجاحظ، كقوله: «وكما لا ينبغي أن يكونَ اللَّفظُ عاميًّا، وساقطًا سوقيًّا، فكذلكَ لا ينبغي أن يكونَ غريبًا وحشيًّا؛ إلَّا أن يكونَ **المُتكلِّمُ بدويًّا أعرابيًّا**»[3]، فإذا عُرِفَ أنَّ المُتكلِّم بدويٌّ أعرابيٌّ قُبِلَ منه الوحشيُّ الغريب؛ لأنَّه لا يتطلَّبُه ولا يتكلَّفُ استعماله، وإنما يأتي به طبعًا وسجيَّةً، بخلاف الحَضَريِّ[4].

ومن ذلك معرفة قبيلة المُتكلِّم ونسبِه، كما في بيتين مثَّل بهما محمَّدُ بنُ داودَ الظَّاهريُّ (ت ٢٩٧هـ)، وهما[5]:

عـــاداتُ طـــيٍّ في بنـــي أســـدٍ ... ريُّ القنـا وخِضَـابُ كُـلِّ حُسـام

لا تُكْثِـرَنْ جَزَعًـا فـإنِّي واثـقٌ ... برماحِنـــا وعواقِـــبِ الأيَّـــامِ

---

(١) حديقة الأذهان في حقيقة البيان ٨٥.

(٢) نتائج الفكر ٢٢٩.

(٣) البيان والتبيين ١/ ١٤٤.

(٤) انظر نقد الشعر ١٧٢-١٧٣، والموازنة ١/ ٢٤-٢٥، والموشح ٣٨٦، والوساطة ١٩، و المُنصِف للسارق والمسروق منه ١/ ١٥٤، والجامع الكبير ٤٦، والمثل السائر ١/ ١٧٦، ١٨٢.

(٥) هما بلا نسبة في الزَّهْرة ٢/ ٦٩٦، ٧٩٥، والأول في: المُحْكَم ٩/ ٢٠٥ منسوباً إلى أصرم، وفي لسان العرب (ط و أ) لابن أصرم.

وقال بعدهما: «فلو لم نعرف قبيلةَ هذا القائل، ومقصده من غير شعره، لم ندرِ أطيئ المهجوُّون أم هم الممدوحون، وكذلك الحال في بني أسدٍ»[1].

ومِنْ تلك الأحوالِ ما يُعْرَف عن مكانةِ المُتكلِّم، وطبقته التي هو منها، ومثالُ ذلك ما نقلَه الجاحظ عن سهلِ بن هارون (ت ٢١٥هـ) من قوله: «إذا **كان الخليفةُ بليغًا والسَّيِّدُ خطيبًا**، فإنَّك تجدُ جمهورَ النَّاس وأكثر الخاصَّة فيهما على أمرين: إمَّا رجلًا يُعطي كلامهما من التَّعْظيم والتَّفْضيل، والإكبار والتَّبْجيل، **على قدر حالهما في نفسِه، وموقعهما من قلبه**؛ وإمَّا رجلًا تَعرِضُ له التُّهمة لنفسِه فيهما، والخوفُ من أن يكونَ تعظيمُه لهما يوهمُه من صَوابِ قولهما، وبلاغة كلامهما، ما ليس عندهما، حتَّى يُفرط في الإشفاقِ، ويُسْرِف في التُّهمة»[2].

فهذا كلامٌ مُجْمَلٌ في أثرِ ما يعرفُه المخاطَب من مَنْزِلة المُتكلِّم، على طريقة الجاحظِ في الإشارةِ إلى المعاني بالرَّمْز والإيماء، من غير تفصيلٍ في مواضع ذلكَ الأثر، وظهوره في أساليب الكلام، وما يُحدِثُه فيها من أغراضٍ بلاغيَّةٍ.

فالكلام الذي يُحمَل على الوعيدِ لأنَّه صدر عن مَلِكٍ قد لا يُحمَل عليه إذ وقع من بعضِ السُّوقة، والخبرُ الذي يُفهِم الاستبشار بالعطيَّة من سيِّدٍ كريمٍ قد لا يدلُّ على هذا الغرض إن اتَّفق لمن ليس له هذه الصِّفة.

ومن تلك الأحوالِ ما يُعرَف من اعتقادِ المُتكلِّم، وأخلاقه وطباعه فيما يُحبُّ ويكره؛ ففي قوله تعالى حكايةً عن فرعون في جوابه لموسى عليه السَّلام لـمَّا جاءه برسالة ربِّ العالمين: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]، قال الزَّمخشريُّ (ت ٥٣٨هـ): «والذي يليقُ **بحال فرعون**، ويدلُّ عليه الكلامُ، أن يكون سؤالُه هذا إنكارًا لأن يكون للعالمين ربٌّ سواه لادِّعائه الإلهيَّة»[3]، فتجبُّر فرعونَ وتمرُّده، واعتقادُه في نفسِه الانفرادَ بالرُّبوبيَّة، أحوالٌ دالَّةٌ على

---

(١) الزَّهْرة ٢/ ٦٩٦، وأعاده في ٢/ ٧٩٥. وانظر مثالاً قريباً في شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٣٥.

(٢) البيان والتبيين ١/ ٩٠.

(٣) الكشَّاف ٣/ ١٠٩.

أنَّه يريد بسُؤاله الإنكار. وهذه الأحوالُ يعرِفُها المخاطَب ممَّا قصَّه القرآن الكريم عن فرعون في مواضع كثيرة.

وبيَّن العلويُّ جُملةً من هذه الأحوال التي تُعرَف عن المُتكلِّم، فيُستدلُّ بها على الغرض من التَّقْديمِ الواقعِ في كلامه، فقال: «وهذا كمَنْ يولَعُ بالصَّلاة، فإنَّه يُقدِّمُ ذكرها فيقول: (الصَّلاةُ مُؤدَّاةٌ)... إلى غير ذلك مما يجري على الألسنةِ وتُولَعُ به النُّفوس، فإنَّ لولوعها تأثيرًا في الاهتمام بالتَّقْديم. وإمَّا لأنَّه يستلِذُّ بذكرِه؛ لأنَّ للنُّفوس إسراعًا إلى ما هذا حاله، وإعراضًا عمَّا تكونُ نافرةً عنه، وهذا نحو تقديم ذكرِ المحبوبِ والمعشوقِ»[1].

فمن يُعرَف من حالِه حُبُّ شيءٍ يُستدلُّ به على تقديمه ذكرَه، وتكريره على الأسماع، وحرصِه على رَفْعِ قدرِه، وتفخيم شأنِه، وهذا بخلاف من يُعرَف من حالِه كرهُ شيءٍ واسترذالُه. وكذلك مَنْ يُعرَف من طبعِه الرِّقةُ واللِّين يُعوَّل على حالِه تلك في تفسيرِ مُرادِه من بعضِ كلامه، ومثلُ ذلك يُقال في الخشِن الغليظِ.

وهاهنا أمرٌ لا بُدَّ من التَّنْبيه عليه، وهو أنَّ ما جاء في كتابِ الله تعالى، بعضُه يُنظَر إليه على أنَّه حكايةٌ عن البشر وتُراعى أحوالهم فيه، كما استدلَّ الزَّمخشريُّ بما يُعرَف من حال فرعون؛ وبعضُه يُراعى فيه حال المُنْزِل جَلَّ وعلا، وما يجب له من التَّنْزيه والتَّعْظيم، وما ينفردُ به من علم الغيب، والاطِّلاع على خبايا النُّفوس، وفي هذا يقول البَنَّاني (ت بعد ١٢٣٧هـ): «نزوله على لسان العباد لا يمنَعُ قَصْدَ مُنْزِله بإيرادِ بعضِ جُملِه على أسلوبٍ مخصوصٍ تنبيهَ العبادِ على أمرٍ من الأمورِ، ونُكاتُ القرآن المعتبرةُ **بحال المُنْزِل** أكثر من أن تُحصَى»[2].

ومن الأساليبِ التي نظر فيها العلماء إلى حال المُنْزِل لاستخراج أغراضِها البلاغيَّةِ: أسلوبُ الاستفهام في القرآن الكريم، وفي هذا يقول الزَّركشيُّ (ت ٧٩٤هـ): «فإنَّ الرَّبَّ تعالى لا

(١) الإيجاز لأسرار الطِّراز ١٤٠.

(٢) تجريد البَنَّاني ٢/ ٣٠٠، وكلامُه ردٌّ على مَنْ ادَّعى أنَّ القرآن كلَّه نزل على لسان العباد، وانظر تقرير الإنبابي ٢/ ٣٠٠.

يستفِهمُ خلقَه عن شيء، وإنما يستفهمُهم ليقرِّرَهم ويذكِّرهم أنَّهم قد علموا حقَّ ذلك الشَّيء»[1].

ومن أمثلةِ هذا عند البلاغيين قولُه تعالى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١]، إذ قال المغربيُّ (ت ١١١٠هـ) فيها: «وإنَّما قُلْنا: إنَّ السُّؤال على غير ظاهرِه؛ لأنَّه ليسَ القَصْدُ إلى استعلامِ مقدارِ عددِ الآيات من جهةِ بني إسرائيلَ؛ **لأنَّ الله تعالى علَّامُ الغيوبِ**، فلو أُريد مُجرَّدُ عِلْمِ مقدار الآياتِ لتولَّى الله تعالى الإعلامَ بقدرِها لنبيِّه ﷺ، وإنَّما القَصْدُ التَّقْريعُ والتَّوْبيخُ على عدمِ اتِّباع مقتضى الآيات مع كثرتها وبيانِها»[2].

فنظر إلى حالِ المُنْزِل وأنَّه علَّام الغيوبِ، وعوَّل عليها في الاستدلال على خروج الاستفهام عن حقيقتِه، ويقوى هذا الأمرُ في هذه الآية؛ لأنَّ الخطابَ موجَّهٌ في ظاهره إلى النبيِّ ﷺ، وعلمُه بهذه الحال، من أنَّ الله تعالى علَّامُ الغيوب، مقطوعٌ به، إذ قد يقال في غيرها من الآياتِ: إنَّ مِنَ النَّاس مَنْ لا يَعْرِف هذه الحال أو لا يُؤمن بها، فلا بُدَّ من أن تُحمَلَ على تَنْزِيل المُنْكِر مَنْزِلة غير المُنْكِر، لكثرةِ الدَّلائل على ذلك، أو أن تُحمَل على أنَّه خطابٌ مخصوصٌ بالعارِف المُسلِّم بذلك.

جـ - الأحوالُ التي تُعرَفُ من المُتكلِّم:

أشار البلاغيون إلى أنَّ قَصْدَ المُتكلِّم للغرضِ مُهِمٌّ في إثباته والاعتداد به، فقال القطبُ الشِّيرازي (ت ٧١٠هـ): «وأمَّا الحالةُ التي تقتضي وصفَ المُعرَّفِ فهي إذا كانَ الوَصْفُ مبيِّنًا له، أو مَدْحًا، أو ذمًّا، أو مُخصِّصًا، أو تأكيدًا، والحالُ أنْ كان ما تعلَّق بالوَصْفِ من التَّبيين، أو المدح، أو التَّخْصيص، أو التأكيد... **مقصودًا للمُتكلِّم** من ذلك الوصف. حتى لو لم يكن التَّبيين، مثلًا، مقصودًا للمُتكلِّم لما دلَّ عليه؛ لأنَّ الدِّلالة بحسب الإرادة»[3].

---

(١) البرهان في علوم القرآن ٢/ ٣٢٧، وانظر السُّؤال البلاغي ١٧٩.

(٢) مواهب الفتَّاح ٢/ ٢٨٥-٢٨٦، وانظر حاشية الدُّسوقي على المختصر ٢/ ٢٨٦، والسُّؤال البلاغي ١٧٨.

(٣) مفتاح المفتاح اللوح ١٩/ ب.

وقال الدُّسوقي (ت ١٢٣٠هـ): «لا بُدَّ في بلاغةِ الكلامِ من كون النُّكَاتِ والخصوصيَّاتِ **مقصودةً للمُتكلِّم**، ولا يكفي في البلاغة حصولُها من غير قصدٍ»[١].

ومن طُرقِ الوقوفِ على مقاصِد المُتكلِّمين إخبارُهم بذلك مَنْ يستوضِح معاني كلامهم، ولاسيَّما إذا كان الكلام غامضًا أو مُشْكِلًا أو يحتمِل عدَّة وجوه، واتَّفق مثلُ ذلك في شِعر أبي الطَّيِّب، ولهذا نقل ابن وكيعٍ (ت ٣٩٣هـ) عن بعضهم أنَّه قال: «لأبي الطَّيِّب معانٍ لا يُفسِّرُها غيرُه»[٢]، وعلَّل ذلك بأنَّ «الشِّعر على مقصِد قائله»[٣]. فقد يُخبر أبو الطَّيِّب بقَصْد له في بيتٍ لا يدلُّ عليه ظاهرُ كلامه، كقوله في تَهْنئة كافورٍ بدارٍ بناها[٤]:

يَفْضَحُ الشَّمْسَ كُلَّمَا ذرَّتِ الشَّمْـ ـــسُ بِشَمْسٍ مُنيرةٍ سَوْدَاءِ

إذ قال ابن جِنِّي في شرحه: «يعني كافورًا، **وكان يقول: إنَّه هَزِئَ به في هذا البَيْتِ**، وله نظائرُ في شِعره»[٥]، فظاهر القصيدة التي منها هذا البيتُ المدحُ، غير أنَّ المتنبي قصدَ الهُزْءَ به توريةً، وأخبرَ بذلك ابنَ جِنِّي، ووَقَفَه على القرائن الخفيَّةِ التي تهدي إلى خبيء قصدِه، وتكشِفُ عن مكنون نيَّته، وذلك قولُ ابن جنِّي في الكلام على بيتٍ بعدَه: «**وقال لي**: كانَ موتُه أن يذكُر له إنسانٌ السَّوادَ»[٦]، وهذا يدلُّ على أنَّ المتنبي تعمَّد التَّصْريح بما يكرهه كافور؛ لأنَّه كان ينوي السُّخريَّة منه والهزء به.

وقد تختلِفُ الرِّوايات عنه في إخباره عن قصدِه من بعضِ كلامه، كما وقع في قوله[٧]:

أَمِطْ عَنْكَ تشبيهي بما وكأنَّه فما أَحَدٌ فَوْقي وما أحدٌ مِثْلي

---

(١) حاشية الدُّسوقي على المختصر ١/ ١٢٣.

(٢) المُنصِف للسارق والمسروق منه ١/ ١٤٠.

(٣) المُنصِف للسارق والمسروق منه ١/ ١٤٠

(٤) ديوانه ٤٤٧، والفَسْر ١/ ١٣٧، وشرح الواحدي ٢/ ٦٣٢.

(٥) الفَسْر ٢/ ١٣٧.

(٦) الفَسْر ٣/ ١٣٧.

(٧) ديوانه ١٤، والفَسْر ٤/ ٥٧، وشرح الواحدي ١/ ٢٢، والموضِح ٤/ ٢٥٦.

فقال ابن جنِّي (ت ٣٩٢هـ) في شرحه: «الذي كان يُجيبُ به، إذا سُئِل عن هذا البيت أن يقول: كأنَّ قائلًا قال له: ما يُشبهُ؟ فيقولُ له الآخر: كأنَّه الأسدُ، أو كأنَّه الأرقمُ، أو غيرُ ذلكَ... فجاء بحرف التَّشْبيه، وهو (كأنَّ)، وبلفظ (ما) التي كانت سُؤالًا»[١].

وقال القاضي الجرجاني (ت ٣٩٢هـ): «وهذا ممَّا سُئِلَ أبو الطَّيِّب عنه فذكرَ أنَّ (ما) تأتي لتحقيق التَّشْبيه؛ تقول: عبدُ اللهِ الأسدُ، وما عبد اللهِ إلَّا الأسد وإلا كالأسد، تنفي أن يُشبَّه بغيره»[٢].

ونقل ابن الشَّجريِّ (ت ٥٤٢هـ) قولًا ثالثًا، وهو: «ما رواه الرَّبَعيُّ (ت ٤٢٠هـ) عن المتنبي أيضًا، قال: سُئِلَ عن قوله: (بما وكأنَّه) فقال: أردْتُ: ما أَشْبَه فُلانًا بفلانٍ، وكأنَّه فلانٌ»[٣].

والأوجه الثلاثة يحتملُها الكلامُ، ولاسيَّما أنَّ المنقولَ عن المتنبي قد أوضحَ القرائن التي جُعِلَ البيت مردودًا إليها في الكشف عن مُشكِل معناه.

وقدحَ ابنُ فورَّجة (ت نحو ٤٥٥هـ) في نقلِ ابن جنِّي، فقال: «وأنا أحلِفُ باللهِ العظيم إنْ كانَ أبو الطَّيِّبِ سُئِلَ عن هذا البيتِ فأجابَ بهذا الجوابِ الذي حكاه ابنُ جنِّي، وإن كان متزيِّدًا مُبطلًا فيما يدعيه عفا الله عنه وغفر له، فالجهلُ والإقرارُ به أحسنُ من هذا»[٤].

وهذا اتِّهام سافِرٌ لابن جنِّي، وافتراءٌ عليه من غير بيِّنةٍ منه، عفا الله عنه وغفر له، ولعلَّ الذي أغراه به ما وَقَفَ عليه من نَقْلِ القاضي الجرجاني عن المتنبي خلافَ نَقْلِ ابن جنِّي عنه، وليس بحُجَّة له إن كان قد اعتدَّ به، لأنَّ المرءَ قد يرى رأيًا ثم يبدو له فيتحوَّلُ عنه إلى غيره، ولهذا قال ابنُ الشَّجريِّ بعد سوق ثلاثةِ الأقوال في هذا البيت: «فهذه ثلاثةُ أقوالٍ مختلفة، كما

---

(١) الفَسْر ٤/ ٥٧، وانظر شرح الواحدي ١/ ٢٢، والفتح على أبي الفتح ٢٤٦، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٢٢٧-٢٢٨.

(٢) الوساطة ٤٤٣، وانظر شرح الواحدي ١/ ٢٢-٢٣، والفتح على أبي الفتح ٢٤٧، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٢٢٨.

(٣) أمالي ابن الشجري ٣/ ٢٢٨.

(٤) الفتح على أبي الفتح ٢٤٧.

ترى، ولا يمتنعُ أن يُجيبَ المسؤولُ بأجوبةٍ مختلفةٍ في أوقاتٍ متغايرةٍ»[1]، بل لعلَّ ما نقله ابنُ جني أن يكونَ أقوى من غيره؛ لما عُرِفَ من صحبته لأبي الطَّيِّب وحُبِّه له.

ولم يرتضِ الآمديُّ (ت ٣٧٠هـ) التَّعْويلَ على نية المُتكلِّم، فقال: «ليسَ العملُ على نيَّةِ المُتكلِّم، وإنَّما العملُ على ما توجِبُه معاني ألفاظِه، ولو حُمِلَ قولُ كُلِّ قائلٍ وفِعْلُ كُلِّ فاعل على نيَّته لما نُسِبَ أحدٌ إلى غلَط ولا خطأ في قولٍ ولا فِعْلٍ»[2].

وهذا الذي ذهبَ إليه الآمديُّ يظهرُ في أن يُخبِر المُتكلِّم بغرضٍ نواه، وليس في كلامِه ما يدلُّ عليه، كبعضِ ما فعلَه المُتنبي في دفعِه اعتراض الحاتمي (ت ٣٨٨هـ) عليه في المُناظرِة التي جَرْتَ بينهما[3]، ومثالُه ما نقله الحاتميُّ بقوله: «وقُلْتُ: وقد أحلْتَ في قولك[4]:

إذا مـــا فـــارَقَتْني غسَّـــلَتْني كأنَّـــا عَاكِفـــانِ عَـــلَى حَـــرَامِ

والحلالُ أَوْلَى بالغُسْلِ وأخصُّ من الحَرامِ، فكيف خَصصْتَ الحرامَ بوصفٍ يَشْرَكُه فيه غيرُه، وله به اختصاصٌ فوقَ اختصاصِه؟ فقال أبو الطَّيِّبِ: أتيْتُ بأحدِهما فدلَّ على الآخرِ وإن لم أذكرْهُ. وفي القرآن ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] وهي تقي البردَ... قُلْتُ: أجل. لكن قولَكَ يبعُد بعضَ البُعْدِ عن هذا، وإن كُنْتَ تحذو حذوَه؛ من أجلِ أنَّ الحلالَ أشدُّ اختصاصًا بالغُسْلِ من الحرامِ، وليسَتِ السَّرابيلُ بأخصَّ في وقايةِ الحرِّ منها في وقاية البردِ»[5].

فما ذكره أبو الطَّيِّب ممَّا نواه في هذا البيت لا دليل عليه فيه، ولا في سياق الأبيات التي هو منها، ولعلَّه شيء اضطرَّتْه إليه القافيةُ، ولهذا قال الواحديُّ (ت ٤٦٨هـ): «وإنَّما خصَّ الحرامَ لحاجته إلى القافيةِ، وإلَّا فالاجتماعُ على الحلالِ كالاجتماعِ على الحرامِ في وجوب الغُسْلِ»[6].

---

(١) أمالي ابن الشجري ٣/ ٢٢٩.

(٢) الموازنة ١/ ١٨٠.

(٣) انظر تفصيل المناظرة في: الرسالة الموضحة ٦-١٩٦، والرسالة الحاتمية ٢٧٣-٢٩٠.

(٤) ليس في ديوانه، وهو في الفَسْر ٤/ ٥٩٤، وشرح الواحدي ٢/ ٦٧٨، والسِّياق للتَّذمُّر من الحُمى.

(٥) الرسالة المُوضِحة ١٢٨-١٢٩.

(٦) شرح الواحدي ٢/ ٦٧٨.

ولا يصلُح ما ذكره المتنبي من الاستدلال بالآية؛ لِما ذكرَه الحاتميُّ في ردِّه عليه، ولأنَّ القول بالحذفِ في الآية ضعيفٌ، ولهذا قال الزَّمخشري: «وقيل: ما يقي من الحرِّ يقي من البرد، فدلَّ ذِكْرُ الحرِّ على البردِ»[1]، والأرجحُ أنَّ الآية لا حذفَ فيها. وخُصَّ الحرُّ بالذِّكر؛ لأنَّ الخِطاب للعرب، وبلادُهم حارَّة، والبردُ فيها يسير محتمَلٌ، فالوقاية من الحرِّ أهمُّ عندهم[2]؛ أو لأنَّ البرد ذُكِرَ الامتنانُ بوقايته صريحًا قبل ذِكْر الحرِّ، في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ﴾ [النحل: ٨٠]، وقوله في صدر السُّورة: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۚ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥] [3].

فإخبارُ المُتكلِّم بقصِده لا ينهضُ وحدَه قرينةً على المُراد، بل لا بُدَّ من أن يكونَ في الكلام أو الحال قرينةٌ أخرى تعضُدُه، فالغالِبُ أنَّ المُتكلِّم في إخبارِه يدلُّنا على قرينة خفيَّةٍ في كلامه، أو قرينةٍ حاليَّةٍ كانت محتفَّةً به وقت التَّكلُّم، غير أنَّها لم تُنقَل إلينا، وبقيتْ محفوظةً في نفسِه.

ولعلَّ هذا ما حَمَل علماءَ العربيَّة على سُؤال العربِ عن مقاصِدهم في بعض كلامهم، إذ غابتْ عنهم الأحوالُ التي قيلَ ذلكَ الكلام فيها أوَّلَ ما قيلَ، كما في الأمثالِ، وفي هذا يقولُ سيبويه: «وهذه حُجَجٌ سُمِعَتْ من العربِ وممَّن يُوثَق به، ويزعمُ أنَّه سمعَها من العربِ. من ذلك قولُ العربِ في مَثَلٍ من أمثالهم: (اللَّهم ضَبُعًا وذِئبًا) **إذا كان يدعو بذلك على غنمِ رَجُلٍ**. وإذا سألتهم ما يَعْنُون قالوا: اللهم اجمعْ أو اجعلْ فيها ضَبُعًا وذئبًا. **وكلُّهم يُفَسِّرُ ما ينوي**»[4].

وبعد هذا كُلِّه ماذا يبقى من دعوى بعض المعاصرين: بأنَّ البلاغيين العربَ قد اتجهوا إلى المخاطَب، وركزوا على أحواله، وأنَّهم يذكرون حال المُتكلِّم ذكرًا خافتًا، يأتي على استحياء،

---

(١) الكشَّاف ٢/ ٤٢٣.

(٢) انظر الكشاف ٢/ ٤٢٣، والبرهان في علوم القرآن ٣/ ١١٨. ويقوي اختصاص الخطاب بالعرب أنَّ سورة النحل مكيَّةٌ. انظر البرهان في علوم القرآن ١/ ١٩٣.

(٣) انظر البرهان في علوم القرآن ٣/ ١١٨-١١٩.

(٤) الكتاب ١/ ٢٥٥، وانظر الخصائص ١/ ٢٥٠-٢٥١.

وكأنَّه حاشية أو تذييل أو اعتراض. بخلاف المُحْدَثين الذين يكاد موقفهم يعكس الأمرَ عكسًا تامًا[1].

٢ – أحوالُ المخاطَب:

تكونُ أحوالُ المخاطَبين قرائنَ إذا استُدِلَّ بها على المُراد، غير أنَّ هذه الأحوال لا تُعيِّنُ تعيينَ أحوالِ المُتكلِّم؛ لأنَّ الكلامَ يُنْسَبُ إلى مُتكلِّم واحدٍ في الغالبِ، وأمَّا المخاطَب بالكلام فقد يكونُ واحدًا مُعيَّنًا كما في المحاوراتِ ونحوها، وقد يكونُ جمعًا محدودًا كما في الخُطَبِ، وقد يكون الخِطاب عامًّا لا يَخصُّ مخاطَبًا دون غيره، كما في أبياتِ الحكمةِ؛ لذا يصعُب تعيينُ هذه القرائن لصعوبة تعيينِ موضعِها، وهو المخاطَب، وهذا ما جعل التَّعْويل على بعض جهاتها قليلًا، بخلاف أحوالِ المُتكلِّم.

ثم إنَّ هذه القرائن «تتأثَّرُ بما وعاه المُتكلِّمُ من حال المخاطَب، يعني: بحال المخاطَب المنعكسةِ في نفس المُتكلِّم، وليس حال المخاطَب في ذاتِه، فالمخاطَب حينئذٍ يتحوَّل إلى مُثيرٍ من المُثيرات التي تعمل في نَفْسِ مُبدِع الكلامِ، وبمقدار تأثُّره بذلكَ المُثير ينضَحُ ذلك على عبارته وأحوال صياغتها»[2]، وهذا ما نبَّه عليه العلوي في باب **القَصْر**[3].

ونبَّه السَّكَّاكيُّ على بعض تلك الأحوال في سياق كلامه على مقتضى الحال، فأشار إلى أنَّ «مقام الكلام مع الذَّكي يغاير مقام الكلام مع الغبيِّ»[4]، لكنه لم يُفصِّل الكلام فيه، ولم يضرب أمثلةً لأثر ذلك في الدِّلالة على المُراد؛ لأن غايته كانت مُنصرفةً إلى بيان المقصود من **مقتضى الحال**.

---

(١) انظر مقتضى الحال بين البلاغة القديمة والنقد الحديث ٥٥٣-٥٥٤، والبلاغة والأسلوبية ٢٤٢، والحذف والتقديم والتأخير في ديوان النابغة الذبياني ٧٠. وبيَّن الدكتور محمد أبو موسى أنَّ ابنَ بجدة هذا الرأي الدكتور أمين الخولي، وفصَّل الكلام في الرَّدِّ عليه. انظر دلالات التراكيب ٧٤-٧٧.

(٢) دلالات التراكيب ٧٦. وأورد مؤلِّفه هذا الكلام في سياق الرَّدِّ على الذين ادَّعَوا أن بلاغتنا اعتنت بالمخاطَب دون المُتكلِّم.

(٣) انظر الإيجاز لأسرار الطِّراز ٢٢٧، وسيأتي كلامه ٣٥٣.

(٤) مفتاح العلوم ٢٥٦.

ويمكنُ عَرْضُ أحوال المخاطَب في جهتين: ما يصاحِبُه وقْت تكليمه، وما يُعرَف عنه من أحوال يُقدَّر أن المُتكلِّم راعاها عند إنشاء كلامه.

أ – الأحوالُ الظاهرةُ المُصاحِبة للكلام:

قد يُعوِّلُ المُتكلِّم على ما يراه من حالِ المخاطَب، وما هو آخذٌ في فعلِه، فيستغني به، وتكون تلك الحالُ قرينةً لمن شهِدها أو نُقلَتْ إليه، وذلك كقول سيبويه (ت ١٨٠هـ): «وذلك أنَّك رأيْتَ رجلًا يضرِبُ أو يَشْتِمُ أو يقتلُ، فاكتفيْتَ بما هو فيه من عملِه أن تلفِظَ له بعملِه، فقلْتَ: زيدًا، أي: أَوْقِعْ عملَك بزيدٍ»[(١)].

وقد يُستدَلُّ على غرضِ المُتكلِّم من أثرِ كلامه في حالِ المخاطَب من الفرح والخوفِ، والرِّضا والغضب، والخَجلِ، بما يظهرُ عليه من انبساط أساريره، أو عبوسِه وتجهُّمِه، أو احمرار وجهه أو اصفراره. فقد يكونُ ذلك الغرضُ غيرَ ظاهرٍ لغير المخاطَب، لتعلُّقه بقرائن أحوالٍ واقعةٍ بين المُتكلِّم والمخاطَب، تخفى عن غيرهما، فتكشِفُ حالُ المخاطَب الظاهرةُ عن ذلك الغرض، أو تكون إحدى تلك القرائنِ.

فمن ذلكَ أنَّ جريرًا حين أنشدَ عبدَ المَلِك قولَه[(٢)]:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايا وَأَنْدَى العالَمِينَ بُطونَ رَاحِ

ظهرَ على عبد المَلِك ما يدلُّ على انبساطِه وسرورِه بما سَمِع، وكان قد وَجِدَ عليه في نفسه، إذ نقل مُحَمَّد بنُ حبيب (ت ٢٤٥هـ) أنَّه حين سمعه **ضَحِكَ وطلبَ من جريرٍ أن يُعيد الإنشاد**[(٣)]، وروى الجاحظُ (ت ٢٥٥هـ) أنَّ عبد الملك حين سمعَ البيت «**استوى جالِسًا**، وكانَ مُتَّكِئًا»[(٤)]،

(١) الكتاب ١/ ٢٥٣.

(٢) سيأتي تخريجه وتفصيلُ الكلامِ فيه ٢١٦-٢١٨.

(٣) انظر ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ١/ ٨٥.

(٤) التاج في أخلاق الملوك ١٣١.

وأمره بأن يُعيده، فلما أعاده «**أسفرَ لونُه وذهبَ ما كان في قلبه**»[1]، وفي رواية ابنِ عبد ربه (ت ٣٢٨هـ): «**ارتاحَ** عبدُ الملك، وكان مُتَّكِئًا، **فاستوى جالِسًا**»[2]، وعند أبي الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ): «**فتبسَّم** عبد الملك، وقال: كذلك نحن وما زِلْنا كذلك»[3].

فهذه الأحوالُ من التبسُّم والضَّحك، والاعتدال في الجِلْسة، وإسفار الوَجْه، وذهاب الموجِدة، وقولِ ما يدلُّ على الارتياح إلى ما يُسمَع = قرائنُ تؤكِّد أنَّ الغرض من هذا الاستفهام التَّقْرير، ولولا ذلك ما فُهِمَ منه غايةُ المَدْحِ، ولما وقعَ من نَفْسِ سامعِه هذا الموقعَ.

ومِنْ ذلكَ قولُ أبي الطَّيِّب[4]:

قَالَتْ وقدْ رَأَتِ اصْفِراريَ مَنْ بِهِ ... وتَنَهَّدَتْ فأَجَبْتُها المُتَنَهِّدُ

إذ قال فيه مُحَمَّد بن عليٍّ الجُرجانيُّ: «أرادَتْ: من فعلَ به... فحذفَتِ الفِعْلَ؛ **لدلالة حال الاصفرارِ عليه**»[5]، فهي حين سألَتْهُ عوَّلَتْ على ما ظهرَ من حالِه وقْتَ الخِطاب، وهو تحوُّل لونِ وجهه إلى الاصفرار الدَّالِّ على فِعْلِ فاعلٍ، فحذفَتِ الفِعْلِ لهذه القرينةِ، ولـمَّا حكى المتنبي كلامَها في هذا البيت، ونقلَ إلينا حالَه حين خاطَبَتْهُ، تهدَّينا بها إلى مرادِها من سؤالِها، بتعيين المحذوفِ من كلامِها.

ب – الأحوالُ التي تُعرَف عن المُخاطَب:

قد يستدلُّون على الغرض بما يُعرَف من حال مخاطَبٍ واحدٍ بعينه، بتقدير أن المُتكلِّم مُطَّلِعٌ على تلك الحال[6]، على نحو ما فعل المرزوقيُّ (ت ٤٢١هـ) في قولِ كَبْشةَ أختِ عمرِو بن مَعْديكَرِبَ الزُّبيديِّ[7]:

---

(١) التاج في أخلاق الملوك ١٣١-١٣٢.

(٢) العقد الفريد ٢/ ٨٣.

(٣) الأغاني ٨/ ٦٧.

(٤) سيأتي تخريجه وتفصيلُ الكلام فيه ٤٥٤-٤٥٨.

(٥) الإشارات والتنبيهات ٦١.

(٦) انظر التنبيه على ذلك في حاشية الفناري على المطول ١٨٨.

(٧) هو لها في: الشعر والشعراء ١/ ٣٧٥، والأغاني ١٥/ ٢٣٠، وأمالي القالي ٢/ ٢٢٦، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢١٨.

وَدَعْ عَنْـكَ عَمْـرًا إنَّ عمـرًا مُسـالِمٌ وهَلْ بَطْـنُ عَمْـرٍو غَـيْرُ شِـبْرٍ لمُطْعِـمِ

إذ قال في شرحِه: «عمرٌو هو أخوها، **وكان يُعَدُّ بألفِ فارسٍ، ولم يَكُنْ ممَّن يُسالِمُ ولاسيَّما في طلب دم أخيه**. وإنَّما رَمَتْهُ بهذا الكلام لِتُهيِّجَ منه، وتبعَثَه على التَّعجُّل في دَرَكِ الثَّأْرِ، والتَّسرُّع في الانتقامِ»[1].

والبيتُ من كلمةٍ لها تبعَثُ فيها قومَها على الثَّأْرِ لأخيها عبدِ الله، وسياقُ القصيدةِ لهذا الغرضِ[2]، وهذا البيتُ كذلكَ، لكن المرزوقيَّ هنا زادَ على قرينةِ السِّياق الدَّالَّةِ على الغرضِ الاستدلالَ بحالِ المخاطَب، بالشَّائع الذَّائع عنه، فهو فارسُ اليمنِ، ومن مَعدودي الفُرسان عند العرب، ومَضْرِبُ المثلِ في الشَّجاعة والإقدامِ[3]، فهذه القرينةُ الحاليَّة مانعةٌ من إرادةِ حقيقةِ الخبر في قولها: «إنَّ عمرًا مُسالِمٌ»، ودالَّةٌ مع سياق الأبياتِ على غرضِ البَعْثِ والتَّهْييجِ.

ومن ذلكَ استدلال مُحَمَّد بن عليٍّ الجرجاني على تقديرِ ما يُعطَف عليه فعلُ الأمرِ ﴿ بَشِّرِ ﴾ في قولـــه تعـــالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ ﴾ [البقـرة: ٢٤-٢٥] = بقولـه: «والذي يَقْوَى عندي أنَّ الآياتِ كلَّها أو أكثرَها مُصدَّرةٌ في المعنى بالأمرِ بالتَّبليغ أو التَّحذير والتَّبشير؛ **لأنَّه عليه السَّلامُ مُبلِّغٌ**، فيكون تقدير الكلام: بلِّغ يا مُحَمَّد الذين كفروا كذا، أو حذِّرْهم كذا، وبشِّرِ الذين اتَّقوا بكذا. **وهذا التَّقْديرُ جائزٌ في كلامه تعالى لقرينةِ كونهِ مُبلِّغًا دون غيره لعدم القرينة**»[4].

---

(١) شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢١٨.

(٢) انظر كلمتها في: الأغاني ٥/ ٢٣٠، وأمالي القالي ٢/ ٢٢٦، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢١٧-٢١٩.

(٣) انظر وصفه بذلك في: العقد الفريد ١/ ١١٧، والأغاني ١٥/ ٢٠٨-٢٠٩، والاستيعاب ٣/ ١٢٠٢، ومقدمة جامع ديوانه ٢٣-٢٤.

(٤) الإشارات والتنبيهات ١٣٠. وفيها أقوالٌ أخرى. انظر الكشَّاف ١/ ٢٥٣-٢٥٤، ومفتاح العلوم ٣٦٨-٣٦٩، والإيضاح ٢٦١.

فعوَّل على ما يُعرَف من حال المخاطَب، وهو النبيُّ ﷺ، وأنَّه مُبلِّغٌ النَّاسَ ما أُنزِل إليه من كتابِ ربِّه. وصرَّح الجرجاني بتسمية هذه الحالِ قرينةً، كما هو ظاهرٌ من كلامه.

وقريبٌ من هذا ما استدلَّ به السَّعْدُ على أنَّ استعمالَ الماضي مع «إن» الشَّرطيَّة يُفيد التَّعرْيضَ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وذلك قوله: «**فالخِطاب لمُحمَّد، عليه السَّلام، وعدمُ إشراكِه مقطوعٌ به**، لكن جيء بلفظِ الماضي إبرازًا للإشراكِ في معرِض الحاصلِ على سبيل الفَرْضِ والتَّقْديرِ، تعريضًا لمن صدَر عنهم الإشراكُ بأنَّهم قد حبطَتْ أعمالهم»[(١)].

فالذي يُعرَفُ من أحوالِ النبيِّ ﷺ أنَّه معصومٌ عن مُحقَّراتِ الذُّنوب وصغائرها، فكيف بأكبر الكبائر وأعظمِها، وهو الشِّرك بالله، فلذا كانَ بعيدًا أن يقعَ في وهم مُؤمنٍ نسبةُ ذلك إلى رسول الله ﷺ، وصار هذا قرينةً على أنَ الغَرَضَ التَّعْريضُ بمَنْ أشركَ.

وقد يستدلُّون بما يُعرَف من أحوالِ المُخاطَبين من أمَّةٍ من الأمم، كقول الجاحظِ: «ورأْينا الله تبارك وتعالى، إذا خاطَب العربَ والأعرابَ، أخرجَ الكلامَ مُخْرَج الإشارة والوحي والحَذْفِ. وإذا خاطَب بني إسرائيلَ أو حكى عنهم، جعلَه مَبْسُوطًا وزادَ في الكلام»[(٢)].

وذلك أنَّ ما يُعرَفُ عن العرب في أقوالها الوَلَعُ بالإيجاز: من الحذفِ، والقصدِ إلى الحُجَّةِ، والاكتفاءِ باللَّمحةِ الدَّالَّة، والإشارة المُوحَى بها، وغير ذلك مما هو ظاهرٌ في أشعارهم وخطاباتهم[(٣)].

وأمَّا بنو إسرائيلَ فعلَّلَ أبو هلالٍ العسكريُّ (ت ٣٩٥هـ) ما مضى من كلام الجاحظ فيهم، بقوله: «لبُعْدِ فهمهم كانَ، وتأخُّر معرفتِهم»[(٤)]، فجعل ذلك مما يُعرَفُ عنهم، ولعلَّه شيءٌ

---

(١) المطول ١٦٤. والتعريضُ: «أن يُنسَب الفعل إلى أحدٍ حقيقةً أو مجازاً والمراد منه فهم الغير بالقرائن». مواهب الفتَّاح ٢/ ٦٤.

(٢) الحيوان ١/ ٩٤، وانظر كتاب الصناعتين ١٩٣.

(٣) انظر تاريخ آداب العرب ٢/ ١٩٥، وما سيأتي ٤٣٧-٤٣٨، ٤٤١.

(٤) كتاب الصناعتين ١٩٣.

اجتهدَ في استنباطه بالنَّظر ولم يقفْ عليه بالاطلاع، ولذلك لم يرتضِ رأيه الرافعيُّ (ت ١٣٥٦هـ)، فقال: «فإنَّ اليهودَ لم يكونوا من الغِلظةِ والجفاء والاستكراه بحيثُ وصفوهم، أو بحيث يجوز ذلك في صفتهم، وإنَّ فيهم لمتكلِّمين، وإنَّ منهم لشعراء»[1].

وذهب الرَّافعيُّ إلى أنَّ ذلك «سِرٌّ من أسرارِ الأدب العبراني، جرى القرآن عليه في أكثرِ خطابِهم خاصَّةً؛ ليعلموا أنَّه وضعٌ غيرُ إنساني، وليحسُّوا معنى من معاني إعجازه فيما هم بسبيله، كما أحسَّ العربُ فيما هو مِنْ أمرِهم؛ إذ كان أبلغ البلاغةِ في الشِّعر العبراني القديمِ أن تجتمع له: رشاقةُ العبارة، وحُسْنُ المعرِض، ووضوحُ اللَّفظِ، وفصاحةُ التَّركيب، وإبانةُ المعنى، وتكرارُ الكلام لكُلِّ ما يُفيده التكرار وتوكيدًا ومبالغةً وإبانةً وتحقيقًا ونحوها، ثم استعمالُ التَّرادف في اللَّفظِ والمعنى، ومقابلةُ الأضدادِ وغيرها، مما هو في نفسِه تكرار آخر للمحسِّناتِ اللفظيَّةِ، وتحسينٌ للتكرار المعنويِّ»[2].

فما ذكرَه ممَّا يُعرَف عنهم في أدبهم، وطرائق تعبيرهم، قرينةٌ على بسط الكلامِ فيما جاء خطابًا لهم في القرآن الكريم أو حكايةً عنهم، كما وقف عليه الجاحظُ.

واستدلُّوا بما عُرِفَ عن العرب من عاداتهم في أفعالهم، كقول الفَرَّاء (ت ٢٠٧هـ): «وقولُه: ﴿وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحۡلَةٗۚ﴾ [النساء: ٤]: يعني أولياءَ النِّساء لا الأزواج؛ وذلكَ أنَّهم **كانوا في الجاهليَّةِ لا يُعطون النِّساء من مهورهِنَّ شيئًا**»[3]، فعوَّل على ما كانوا عليه قبل الإسلام في تعيينِ المقصود بالأمرِ في الآية.

ومن ذلكَ استدلالُ الزَّمخشريِّ على تقدير المُتعلَّقِ المحذوفِ متأخِّرًا في ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١] بقوله: «فإن قُلْتَ: لِمَ قدَّرْتَ المحذوفَ مُتأخِّرًا؟ قُلْتُ: لأنَّ الأهمَّ مِنَ الفعلِ والمُتعلَّق به هو المُتعلَّقُ به؛ **لأنَّهم كانوا يبدؤون بأسماءِ آلهتهم فيقولون: (باسم اللاتِ باسم**

(١) تاريخ آداب العرب ٢/ ١٩٥. ولم يُصرِّح بالعسكريِّ غير أنَّ كلامَه يُفهِم أنَّه يريده.

(٢) تاريخ آداب العرب ٢/ ١٩٥-١٩٦.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٥٦.

العُزَّى)، فوجب أن يقصِدَ الموحِّدُ معنى اختصاصِ اسم الله عزَّ وجَلَّ بالابتداء، وذلك بتقديمه وتأخيرِ الفِعل»[1]، فعوَّل على ما كان معروفًا في مخاطَبة العربِ لأصنامهم في الجاهليَّة، في تقدير المحذوف مُتأخِّرًا للاهتمام بالمُقدَّم، وهو اسم اللهِ الواحدِ، وللرَّدِّ عليهم فيما كانوا عليه من تقديم أسماء تلك الأوثان[2].

ومن ذلك استدلالهم على ذِكْرِ كوكب **الشِّعْرَى** دون غيره، في قوله تعالى: ﴿**وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعۡرَىٰ**﴾ [النجم: ٤٩] = بأنَّ العرب لم تعبدْ من الكواكبِ غيرَها، إذ كانت خزاعة تعبدُها؛ سَنَّ لهم ذلك أبو كبشة رجلٌ من أشرافهم[3].

وعوَّل السَّكَّاكيُّ على ما يُعرَف عن **بيئة المخاطَبين**، فاستدل بطرائق عيش العرب البُداةِ وتقلُّبهم في حاجاتهم وأغراضهم، على تصوُّر الجامع بين الجمل في جملة من الآيات[4].

وقد يُستدلُّ على حال المخاطَب بالوقوفِ على زمان الكلامِ ومكانه، فمعرفة المكيِّ والمدنيِّ من الآيات كثيرًا ما تقِفُ المُستدِلَّ على أحوال المخاطَبين، وما كان يُعرَف عنهم في ذلك الزَّمان أو ذلك المكان، كأن يُرى أنَّ جُملةً من الآيات غرضُها تثبيتُ فؤاد النبي ﷺ والتخفيفُ عنه من شدَّة ما يلقى من الأذى، بالوقوف على أنَّ هذه الآيات مكيَّة، لما يُعرَف من إيذائهم إياه في تلك المرحلة من الدَّعوة[5]، وغير ذلك مما سيأتي عليه أمثلة مُفصَّلة[6].

واعتمد السَّكَّاكيُّ في الكلام على الإطناب، وبسطِ الكلام وتفصيله فيه، **على عموم المخاطبين، وعلى اختلاف أحوالهم**، وأنَّ بعض الآياتِ خطابٌ للإنس والجِنِّ، فلا تختصُّ واحداً دون غيره، ولا قرناً دون قرنٍ، فتعمُّ المخاطبين في كُلِّ زمانٍ ومكان[7].

---

(١) الكشَّاف ١/ ٢٩-٣٠.

(٢) انظر المطوَّل ٢٠١، ففيه أنَّ التَّقْديم للرَّدِّ عليهم. وانظر حاشية الشَّريف الجرجاني على الكشاف ١/ ٢٩.

(٣) انظر نسب قريش ٢٦١-٢٦٢، والمحُبَّر ١٢٩، وتفسير الطبري ٩/ ٧٧١٧، والكشَّاف ٤/ ٣٤، والبديع في نقد الشِّعر ٥٦، والمثل السَّائر ٣/ ١١٣-١١٤، والموافقات ٣/ ٣١٥.

(٤) انظر مفتاح العلوم ٣٦٦-٣٦٧، وانظر تفصيله فيما سيأتي ٤١٨-٤١٩.

(٥) انظر مثالاً عليه فيما سيأتي ٤٧٠.

(٦) انظر أمثلة ذلك فيما سيأتي ٢٠٠، ٣٢١، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٨١، ٤٦١، ٤٧٤.

(٧) انظر أمثلة ذلك فيما سيأتي ٤٧١-٤٧٣.

بقي في الكلام على المُخاطَب أمرٌ لا بُدَّ من التَّنْبيه عليه، وهو أنَّ ما يَرِدُ من قول العلماء المُتقدِّمين: اكتفى بعِلْم المخاطَب، وحذفَ لعلم المخاطب، ونحوها من العبارات[1]، لا يعني الاستدلالَ بقرينة حال المخاطَب، وإنَّما مُرادُهم بها: أنَّ في الكلامَ أو الحالِ قرائنَ تحتفُّ بالموضع المذكورِ، تدلُّ المخاطَب على المُراد، فكأنَّهم يقولون: حذفَ للقرائن الظَّاهرة للمخاطَب، الهادية إلى تعيين المحذوف، وقد يكونُ من تلك القرائن حالُ المُخاطَب، وقد يكون غيره. فهي عبارةٌ مُجْمَلةٌ للتَّنبيه على وجود القرائن في الموضعِ المُراد. ويدلُّ على هذا ورود هذه العبارات موضَّحةً عند المتأخِّرين، كقول السَّعد (ت ٧٩٢هـ): «أن يكون السَّامع عارفًا به لوجود القرائن»[2]، وقوله: «وقد يُستغنى عن تقدُّم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن»[3].

٣ – الظُّروف المُحيطة بالكلام:

تحتفُّ بالكلام ظروفٌ كالسَّببِ الذي قيل لأجله، وزمانه ومكانه، وقصَّتِه، ويكون لبعض ذلك أثرٌ في الدِّلالة على المُراد من الكلام، وتوجيه معناه، والغرضِ منه، فتكون بذلك من جُملةِ قرائن الأحوالِ. وأبرزُ تلك القرائن:

أ – أسبابُ النُّزول:

وهو اصطلاح خاصٌّ بالقرآن الكريم، «ويُعرَّف سبب النُّزول بأنَّه: ما نزلتِ الآية أو الآياتُ تتحدثُ عنه أيامَ وقوعِه»[4].

ولها أثرٌ ظاهرٌ في تفسير كتاب الله تعالى، والوقوف على معانيه، وفيها يقول الواحدي (ت ٤٦٨هـ): «إذ هي أوفى ما يجبُ الوقوفُ عليها، وأولى ما تُصْرَفُ العناية إليها؛ **لامتناعِ معرفةِ**

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٤٧، ٢٤، ٢٤٤، ٢٨٣، ٢/ ٦، ١١، ٩٣، ٢٨٠، ٢٩٧، ٣٤٦، ٣٩١، ٣/ ١٧٣، ومجاز القرآن ١/ ١٠٠، ١١١، والمقتضَب ٢/ ٣١٨، ٣/ ٢٣٠، ٢٩٢، ٤/ ٥٢، ١٢٩، ١٣٠، ٤٢٩، وتفسير الطبري ١/ ٥٥٥، وكتاب الصناعتين ١٨٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٧٦، ٣/ ١١٢٦، والكشاف ٢/ ٥٠٢.

(٢) المطوَّل ٦٧.

(٣) المطوَّل ٧٩، وانظر كتاب سيبويه ٢/ ٣٩١.

(٤) علوم القرآن الكريم ٤٦، وانظر مناهل العرفان ١/ ١٤٤، والتحرير والتنوير ١/ ٤٦، وأسباب النزول وأثرها في بيان النصوص ٢٣-٢٦، وأسباب اختلاف المفسرين ٨٩.

تفسيرِ الآية وقَصْدِ سبيلها دون الوقوفِ على قِصَّتها وبيانِ نزولها»[1]، ويقول ابن عاشورٍ: «إنَّ من أسباب النُّزول ما ليس المُفسِّرُ بغنى عن علمِه؛ **لأنَّ فيها بيانَ مُجْمَلٍ، أو إيضاحَ خفيٍّ ومُوجَزٍ، ومنها ما يكونُ تفسيرًا وحدَه»**[2].

فمن ذلك ما رويَ في سبب نزولِ قولهِ تعالى: ﴿ **لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴾ [آل عمـــــران: ١٨٨]، فذكروا أنَّ مروانَ قال لبوَّابه: اذهب يا رافعُ إلى ابنِ عباسٍ فقُلْ: لئن كان كُلُّ امرئ فَرِح بما أُوتيَ وأحبَّ أن يُحمَد بما لم يفعل مُعذَّبًا، لنُعذَّبنَّ أجمعون، فقال ابن عباسٍ: وما لكم ولهذه؟ إنَّما دعا النَّبيُّ ﷺ يهودَ، فسألهم عن شيء فكتموه إياه، وأخبروه بغيره، فأرَوْه أن قد استَحْمدوا إليه بما أخبروه عنه فيما سألهم إياه، وفرحوا بما أُوتوا من كتمانهم[3].

وعوَّل البلاغيون على أسباب النُّزول في بعضِ المواضع، وصرَّح القزوينيُّ (ت ٧٣٩هـ) بتسميها قرينةَ حالٍ في موضعٍ استدلَّ فيه بها على المُراد، فقال: «**لأنَّ قرينةَ الحال، التي هي سببُ النُّزول**»[4]، وتبعه على هذا التَّصْريح، في الموضع نفسِه، غيرُ واحدٍ من البلاغيين[5]. ومن النُّحاة مَنْ صرَّح بذلك كابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) في قوله: «وإنَّما اختلفَ العلماءُ في المُقدَّر من الحرفين في الآية لاختلافهم في **سببِ نُزولها، فالخلافُ في الحقيقةِ في القرينة**»[6].

---

(١) أسباب نزول القرآن ٤-٥.

(٢) التحرير والتنوير ١/ ٤٧.

(٣) انظر صحيح البخاري ٥٣٦، وصحيح مُسلم ١٢١٢، وتفسير الطبري ٣/ ٢٠٩٥، وأسباب نزول القرآن ١٣٢، والكشَّاف ١/ ٤٨٧، والمحرر الوجيز ١/ ٥٥٢، وتفسير الرازي ٣/ ٤٥٧، والبرهان في علوم القرآن ١/ ٢٧، والإتقان في علوم القرآن ١/ ٨٣، ومناهل العرفان ١/ ١٤٨، والتحرير والتنوير ١/ ٤٧.

(٤) الإيضاح ٤٩٥.

(٥) انظر المطوَّل ٤٢٣، وشرح المفتاح للسَّعْد اللوح ٣٠٣/ ب ، ومواهب الفتَّاح ٤/ ٣١٥.

(٦) مغني اللبيب ٦/ ٣٢١.

غير أنَّ ذلك التَّعْويلَ عليها من البلاغيين كان قليلًا جِدًّا، ويغلِبُ أن يكونَ ما ذكروه منها مأخوذًا ممَّا استدلَّ به صاحِبُ **الكشَّاف** على قضايا بلاغيَّة، فيكون اعتمادُهم عليها متابعةً له، لا أنَّهم يقصِدون إلى الاستدلال بها[1].

ولعلَّ ذلك يعودُ إلى أمرين: **الأوَّلُ**: ضَعْفُ أسانيد كثيرٍ من هذه الأسباب، ولهذا قال ابنُ عاشور: «أُولِعَ كثيرٌ من المفسِّرين بتطلُّب أسبابِ نزولِ آي القرآن... وأغربوا في ذلك وأكثروا حتى كاد بعضُهم أن يُوهِم النَّاس أنَّ كُلَّ آيةٍ من القرآن نزلَتْ على سببٍ، **وحتى رفعوا الثِّقةَ بما ذكروا**»[2].

والثَّاني: أنَّ الأصوليين جعلوها دونَ غيرِها من القرائن في قوَّة الدِّلالة، إذ اشترطوا أن تعتضِدَ بغيرها فيما يُستدلُّ بها عليه؛ قال ابنُ دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ): «لا يشتبهنَّ عليك التَّخْصيص بالقرائنِ بالتَّخْصيص بالسَّببِ، كما اشتبه على كثيرٍ من النَّاس، **فإنَّ التَّخْصيص بالسَّبب غير مختارٍ**، فإنَّ السَّبَب وإن كان خاصًّا، فلا يمتنعُ أن يُورَد لفظٌ عامٌّ يتناوله وغيره... **ولا ينتهِضُ السَّببُ بمُجرَّده قرينةً لرفعِ هذا**، بخلاف السِّياق، فإنَّ به يقعُ التبيينُ والتعيين»[3]. ولهذا كان أكثرهم على أنَّ العبرة بعمومِ اللفظ لا بخصوصِ السَّبب، إلَّا أن يكون في اللَّفظ دلالةٌ على الخصوص[4].

---

(١) استدلَّ السَّكاكي بسبب النزول في موضعين، من غير تصريحٍ بأنَّه سبب نزول. انظر مفتاح العلوم ٤٣٥، وقارن بالكشَّاف ١/ ٣٤٠، ٣٥٦؛ ونقل القزوينيُّ عن السَّكاكي ما سبق. انظر الإيضاح ١٦٣-١٦٤. وزادَ موضعاً آخر، صرَّح فيه بأنَّه سبب نزول وأنَّه يسمى قرينة. انظر الإيضاح ٤٩٥، وهو عن الكشاف ١/ ٣١٥؛ وانظر حاشية الفناري على المطوَّل ٣٦٢، ففيه تصريح بنقل السَّبب عن الكشاف ٢/ ٤٧٠.

(٢) التحرير والتنوير ١/ ٤٦.

(٣) شرح الإلمام ٥/ ١٣، وانظر أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص ٤١٦-٤٢٦.

(٤) انظر شرح الإلمام ٢/ ٥٣٧، والبرهان في علوم القرآن ٢٢-٢٣، والإتقان في علوم القرآن ١/ ٨٥-٨٧، ومناهل العرفان ١/ ١٦٥-١٧٦، وعلوم القرآن الكريم ٥٢-٥٣، وأسباب النزول وأثرها في بيان النصوص ٣٩٢-٤١٥، وأسباب اختلاف المفسِّرين ٩٦-١٠١.

وما مضى لا يَعذِر البلاغيين في قِلَّة التَّعويلِ عليها؛ لأنَّ من الأسبابَ ما هو قويُّ السِّند، كالذي سبق التَّمثيل به، ولأنَّ الاستدلال به على التَّخْصيص ممكِنٌ إذ ضُمَّتْ إليه قرائن أخرى كالسِّياق[1]، ثُمَّ إنَّ لأسباب النُّزول فوائدَ أخرى غيرَ التَّخْصيص[2]، ولها صِلة وثيقةٌ بعمل البلاغيين، وفي هذا يقول ابنُ عاشور: «ومنها ما ينبِّه المُفسِّر إلى إدراك خصوصيَّات بلاغيَّة تتبع مقتضى المقامات، فإنَّ من أسباب النُّزول ما يُعين على تصوير مقام الكلام»[3]، ومثَّل لذلك بقوله: «مثالُ ذلك قولُه تعالى في سورة **المجادلة**: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزۡبُ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱلشَّيۡطَٰنِ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾ [المجادلة: ١٩]، ثم قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزۡبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢]. فقد يخفى مقتضى اجتلاب حرفِ التَّنْبيه في افتتاح كلتا الجُملتين، فيَأوي المُفسِّر إلى تطلُّب مُقتضِيه ، ويأتي بمقتضِياتٍ عامَّةٍ، مثل أن يقولَ: التَّنْبيه للاهتمامِ بالخبرِ، ولكن إذا قدَّرْنا أن الآيتين نزلتا بمسمَع من المُنافقين والمؤمنين جميعًا علمْنا أنَّ اختلافَ حرفِ التَّنْبيه في الأولى لمُراعاةِ إيقاظِ فريقَي المنافقين والمؤمنين جميعًا، فالأوَّلُون لأنَّهم يتظاهرون بأنَّهم ليسُوا من حزبِ الشَّيطان في نظر المُؤمنين، إذ يتظاهرون بالإسلام، فكأنَّ الله يقولُ: قد عرفْنا دخائلكم، وثاني الفريقين وهم المؤمنون نُبِّهوا لأنَّهم غافلون عن دخائل الآخرين، فكأنَّه يقولُ لهم: تيقَّظُوا فإنَّ الذين يتولَّون أعداءكم هم أيضًا عدوٌّ لكم؛ لأنهم حزب الشَّيطان، والشَّيطان عدوٌّ الله، وعدوٌّ الله عدوٌّ لكم؛ واجتلابُ حرفِ التَّنْبيه في الآية الثانية لتنبيهِ المنافقين إلى فضيلة المُسلمين لعلَّهم يرغبون فيها فيَرْعَوون عن النِّفاق، وتنبيهِ المُسلمين إلى أنَّ حولَهم فريقًا ليسوا من حزب الله، فليسوا بمُفلحين، ليترسَّمُوا أحوالَهم حَقَّ الترسُّم فيحذروهم»[4].

---

(١) انظر أمثلة له فيما سيأتي ٣٨٠، ٣٨٥-٣٨٦.

(٢) انظر البرهان في علوم القرآن ١/ ٢٢-٢٣، والإتقان في علوم القرآن ١/ ٨٢-٨٥، ومناهل العرفان ١/ ١٤٦-١٥٢، وعلوم القرآن الكريم ٤٧-٤٨، وانظر ما سيأتي ٧٦، ٢٢٦-٢٢٧.

(٣) التحرير والتنوير ١/ ٤٧، وأحال هاهنا على المثال الآتي.

(٤) التحرير والتنوير ١/ ١١١.

لذا كان الأَليق بحال البلاغيين أن يعتنوا بأثر أسبابِ النُّزول في الوقوف على الأغراض البلاغيَّة، ولاسيَّما أنَّ غير قليلٍ من الآيات التي مثَّلوا بها ذُكِرَ لها سببُ نزولٍ صحيح[1].

ب – مناسبات الكلام:

يُنقَلُ لبعضِ الشِّعر والألفاظِ المشهورة، ولكثير من الأمثالِ، أسبابٌ وأخبارٌ يستعان بها على فهم المُراد منها؛ إذ يُعَدُّ ذِكْر مناسبات القصائد وأخبارِها من وسائل فهم المضمون وإدراكه[2]، ومن أدواتِ النَّاقد المُساعدةِ على التَّوصُّل إلى حُكْمٍ نقديٍّ صحيح، إذ يكشف له عن كثيرٍ من غوامض النَّصِّ[3].

وقلَّ تعويل البلاغيين على مناسبات الشِّعر، مع أثرها الظَّاهر في الدِّلالة على الأغراضِ البلاغيَّة، فمن ذلك القليل قولُ عبدِ القاهر في الكلام على حذف المبتدأ: «وقول الأُقَيْشِر في ابن عمٍّ له مُوسِرٍ، سألَه فمنعَه وقال: كم أُعْطيك مالي وأنتَ تنفقُه فيما لا يُغنيك؟ والله لا أعطيتُكَ. فتركَه حتَّى اجتمعَ القومُ في ناديهم وهو فيهم، فشكاه إلى القومِ وذمَّه، فوثب إليه ابن عمِّه فلطمَه، فأنشأ يقولُ[4]:

سَرِيْـعٌ إِلَى ابـنِ العَـمِّ يَلْطِـمُ وَجْهَـهُ وَلَيْسَ إِلَى دَاعـي النَّـدَى بِسَـرِيعِ»[5]

فهذه المُناسبة قرينةٌ عيَّنَتْ لنا المبتدأ المحذوفَ وهو ابنُ عمِّه، ودلَّتْ على أنَّ الشَّاعر يعني بـ«ابن العمِّ» نفسَه، وأعانَتْ على معرفةِ الغرض من الحَذْفُ، وهو صونُ اللِّسان عن ذِكْره تحقيرًا له.

وقد يُشيرون إلى هذه المناسبة إشارة موجزةً، ببيان المقام الذي قيل فيه الشِّعرُ، كقول عبدِ القاهرِ: «وذاك أنَّه يمدَحُ خليفةً، وهو المعتزُّ، ويُعرِّضُ بخليفةٍ، وهو المُستعين»[6]. وقول

---

(١) انظر مثلاً ما سيأتي ٢٤٣، ٣١٨، ٣٣٦، ٣٧٩-٣٨٠، ٣٨٥-٣٨٦.

(٢) انظر البلاغة والنقد الأدبي في شروح الاختيارات الشعرية ٣/ ١٠٤٤-١٠٤٧.

(٣) انظر النقد التطبيقي عند العرب ١٧١-١٧٤.

(٤) البيت للأُقيشر في معاهد التنصيص ٣/ ٢٤٢، وهو بلا نسبة في: البديع لابن المعتز ٤٨، و المُنصِف للسارق والمسروق منه ١/ ٥٢، وكتاب الصناعتين ٣٨٦، والعمدة ١/ ٥٦١، ومفتاح العلوم ٢٦٦، والإيضاح ١١١، وغيرها.

(٥) دلائل الإعجاز ١٥٠، وانظر الإيضاح ١١٠.

(٦) دلائل الإعجاز ١٥٦.

السَّعْد: «نحو قولِ عَبْدةَ بن الطَّبيب، من قصيدةٍ يَعِظُ فيها بنيه»[1]، وقولِه: «كما في قولِ الخَنْساء في مَرْثيَة أخيها صَخْرٍ»[2].

ولو أنَّ البلاغيين زادوا من عنايتهم بهذه الأسباب والأخبار، لوقفهم ذلك على كثيرٍ من أسرار النُّصوص التي لا تكشف عن خبيئها إلَّا بالوقوفِ على مناسباتها، ولَبعث ذلك في بعض أمثلتهم روحَ الحياةِ، ولجعلها أقربَ إلى الفهم، وذلك بتصوُّر ما يُحيط بها من أحداثٍ، وما يكتنفها من دواعٍ وأسباب، ولاسيَّما أنَّ التَّعْويل عليها كان ظاهرًا في بعضِ مصادرهم، كشروح الشِّعر التي عوَّل عليها بعضهم[3].

وقد يخفى الغرضُ من الشِّعْرِ حتَّى يُستدَلَّ عليه بالخبر، كما في الكلمةِ التي أولها[4]:

لـو كُنْـتُ مـن مـازنٍ لم تَسْـتبِحْ إبـلي بنُـو اللَّقيطَـةِ مِـنْ ذُهْـلِ بـنِ شَـيْبانا

فذهب المرزوقيُّ (ت ٤٢١هـ) إلى أنَّ القَصْدَ فيها إلى بَعْثِ قومه على الانتقام له من أعدائه وتهييجهم[5]، وذهبَ التبريزيُّ (ت ٥٠٢هـ) إلى أنَّه هجاهم، واستدلَّ على ذلك بخبر الأبيات، فقال: «قال أبو عبيدةَ... أغارَ ناسٌ من بني شيبانَ على رَجُلٍ من بَلْعَنْبر، يُقال له: قُرَيْطُ بنُ أُنَيف، فأخذوا له ثلاثين بعيرًا، فاستنجدَ أصحابَه فلم يُنجِدوه، فأتى بني مازنٍ، فركِبَ معه نفرٌ، فأَطْرَدوا لبني شيبانَ مئة بعيرٍ، ودفعوها إلى قُريط، وخرجوا معه حتى صار إلى قومِه، فقال قُريطٌ هذه الأبيات. **والخبرُ يدلُّ على أنَّه يمدَحُ بني مازنٍ ويهجو قومه**»[6].

---

(١) المطوَّل ٧٥.

(٢) المطوَّل ١٨٠.

(٣) انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٧٧، ١٤٥، ٤٦١، ٢/ ٥٣٢-٥٣٣، والتبريزي ١/ ١٠-١١، ١٨-٢٠، ٢٨-٣٠، ٤١، ٤٥-٤٦، وغيرها.

(٤) الأبيات لرجلٍ من بلعنبر بن تميم يقال له: قُريط بن أُنيف، وقد تُروى لأبي الغُول الطُّهوي، وطهيَّة من تميم أيضاً. انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٢-٣١، والشنتمري ١/ ٣٥٧-٣٥٩، والتبريزي ١/ ٥-١٠، وغيرها.

(٥) انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٣.

(٦) شرح الحماسة للتبريزي ١/ ١٠-١١.

فشَفَع الخبرَ بكلامٍ يقطعُ بأنَّه استدلَّ به على الغرضِ، فظاهرٌ من الخبرِ أنَّ الشَّاعر قد رُدَّتْ عليه إبلُه المُستباحةُ، وزِيد عليها من إبلِ أعدائه، فعلامَ يبعَثُ قومَه بعد هذا؟ فظهر أنَّه أراد ذمَّهم وتعييرهم بتخاذلهم عن نُصرتِه، وسعي غيرهم فيها.

ولا يقال هنا: لعلَّ البلاغيين عدلوا عن كثرةِ التَّعْويل على هذه الأسباب والأخبار خوفًا من أن تكونَ ضعيفة لا تصِحُّ، كما سبق لهم في أسباب النُّزول؛ لأنَّ مثلَ هذه الأخبار يُغتفَرُ فيها ما لا يُغتفَرُ في تلك المتعلِّقة بالدِّين وكِتابِه المُبين، ولعلَّهم اعتادوا إهمالها خشيةَ الإطالة، لأنَّ من غاياتهم أن يقِفَ المُتعلِّم بكتبهم على علمٍ كثيرٍ في لفظٍ قليلٍ، لأنَّ التَّطويل مظِنَّةُ الإملال.

وما قيل في الشِّعر يُقال في **بعض الألفاظ الدائرة على الألسنة**، المتعلقةِ بمناسبتها، إذ نبَّه ابن جني على أنَّ بعض هذه الألفاظ لا يُعرَف معناها إلا بالوقوف على أسبابها، وذلك قوله: «وقد يمكن أن تكون **أسبابُ التَّسمية** تخفى علينا لبُعدها في الزمان عنا، ألا ترى إلى قول سيبويه: (أو لعلَّ الأوَّل وصل إليه علم لم يصِلْ إلى الآخر)؛ يعني أن يكونَ **الأوَّلُ الحاضِرُ شاهَد الحالَ، فعرفَ السَّبب** الذي له ومن أجلِه ما وقعتْ عليه التَّسميةُ؛ **والآخِرُ، لبُعده عن الحالِ، لم يعرِف السَّبب للتَّسمية**، ألا ترى إلى قولهم للإنسان إذا رفعَ صوته: **قد رفع عقيرته**؛ فلو ذهبْتَ تشتقُّ هذا، بأن تجمعَ بين معنى الصَّوْتِ، وبين معنى (ع ق ر) لبَعُدَ عنك وتعسَّفْتَ. وأصلُه أنَّ رجُلًا قُطِعَتْ إحدى رجليه، فرفعَها ووضعَها على الأخرى، ثُمَّ صرخ بأرفعِ صوتِه، فقال النَّاس: رفع عقيرته»[1].

فمعنى هذا التركيب مخالِفٌ لما وُضِعَ له في أَصْلِ اللُّغة، ولما يُعرَف من معاني اشتقاقِه، فاحتاج إلى قرينة للوقوفِ على المُرادِ منه، والقرينة فيه حاليَّةٌ، وهي ما ساقه ابن جني من السَّبب المُتعلِّق به.

(١) الخصائص ١/ ٦٧، وأعاده في ١/ ٢٤٩، ولم أقِفْ على قول سيبويه في الكتاب. وانظر في معنى: «**قد رفع عقيرته**»: أدب الكاتب ٥٣، والزاهر ٢/ ٦١، والصاحبي ١١٢.

وكذلك الشَّأْنُ في **الأمثال**، فإنَّ كثيرًا منها لا يُعرَف مقصوده أو الغرضُ منه إلَّا بالوقوفِ على قصَّته؛ ولهذا تُشْفَعُ أكثرُ الأمثالِ بأخبارها، في الكتب المُصنَّفَة فيها؛ لأنَّها القرائن التي تهدي إلى معناها، ولهذا قال ابن الحاجب: «لأنَّ القرينةَ في أصلِ المثلِ دلَّتْ على المُرادِ»[1].

ولابن الأثير تنبيهٌ على هذا في قوله: «قد جاء عن العرب من جُملةِ أمثالها: (**إنْ يبغِ عليكَ قومُك لا يَبْغِ عليك القمرُ**)، وهو مَثَلٌ يُضرَب للأمرِ الظَّاهر المشهورِ، والأصل فيه... أنَّ بني ثعلبةَ بن سعدِ بنِ ضبَّةَ في الجاهلية تراهنوا على الشَّمْسِ والقَمر ليلةَ أربعَ عَشْرة من الشهر، فقالَتْ طائفةٌ: تطلعُ الشَّمْسُ والقمرُ يُرى، وقالَتْ طائفةٌ: يغيبُ القمرُ قبل أن تطلعَ الشَّمْس. فتراضَوا برجلٍ جعلوه حكمًا، فقال واحدٌ منهم: إنَّ قومي يبغون عليَّ، فقال الحكمُ: (إن يبغِ عليك قومُك لا يبغِ عليك القمرُ)، فذهبَتْ مثلًا.

ومن المعلوم أنَّ قول القائل: (إن يبغِ عليك قومُك لا يبغِ عليك القمرُ) إذا أُخِذَ على حقيقتهِ، من غير نظرٍ إلى **القرائن المَنُوطةِ به والأسبابِ التي قيل من أجلِها**، لا يُعطي من المعنى ما قد أعطاه المثل، وذلك أنَّ المَثَل له مُقدِّماتٌ وأسبابٌ قد عُرِفَتْ، وصارَتْ مشهورة بين النَّاس، معلومةً عندهم، وحيثُ كانَ الأمرُ كذلكَ جازَ إيرادُ هذه اللفظات في التَّعْبير عن المعنى المُراد»[2].

فهذا المعنى المجازي في استعمال البغي لا يُفهم المُراد منه إلَّا بالوقوف على القرينة الحاليَّةِ، وهي قِصَّة المَثَلِ. فالمعاني والأغراض التي تشتمِلُ عليها الأمثالُ يُحتاجُ في فهمها منها إلى معرفةِ قرائنها، فإذا لم يكنِ السَّامعُ عارفًا بالقرينة لم يحقق المَثَلُ ما يُراد من ضربه.

وثمَّة أمرٌ مُهِم في الأمثال، وهو أنَّ الناس يستعملونَها عادةً في مقاماتٍ تشبه مقاماتِها التي وقعَتْ فيها في أوَّل إطلاقها، فقد يستدِلُّ السَّامع بذلك بعض الاستدلالِ، وكأنَّ مُستعمِلَ المَثَلِ

---

(١) الإيضاح في شرح المُفصَّل ١/ ١٤٣.

(٢) المثل السَّائر ١/ ٥٤، وأعاده في الجامع الكبير ١٦، وانظر المَثَل الذي أوردَه وقصتَه في: مجمع الأمثال ١/ ٢٨.

يحيي تلك القرائنَ، ولاسيما إذا أصابَ به موضعَه، فكأنَّه يجعَلُ الأحوالَ المحتفَّة به غضَّةً طريَّةً تمتلئ بالحياةِ، بعد أن كانَتْ هامدة في النقول، فيبعَثُ تلك القرائن من جديد.

جـ - العُرْفُ والعادةُ:

العُرْف: ما استقرَّتِ النُفوس عليه بشهادةِ العقولِ، وتلقَّتْه الطبائعُ بالقَبول. والعادة: هي ما استمرَّ الناسُ عليه على حكم العقول وعادوا إليه مرَّة بعد مرَّة[(١)].

وقد مضى طرفٌ من الكلام على عادات المُتكلِّمين والمخاطَبين، في ذكر أحوالهما، والمقصود هنا الأعراف والعادات العامَّةُ التي تسودُ في بيئة من البيئات، أو زمنٍ من الأزمنة، ويكون لها أثرٌ في دلالة كلام المُتكلِّمين فيها.

وعوَّل البلاغيون على دلالة العُرفِ والعادةِ، وصرَّح بعضهم بتسميتها قرينةً، كقول السَّعْد (ت ٧٩٢هـ): «**بقرينةِ العُرْفِ والعادة**»[(٢)]، وقوله: «**بدلالةِ العُرْفِ، وكفى بهذا قرينةً**»[(٣)]، وقول العصام (ت٩٤٥هـ): «**بقرينة التَّعارُفِ**»[(٤)]، وقولِ الدُّسوقي (ت١٢٣٠هـ): «**بقرينةِ العُرْف**»[(٥)].

واستدلَّ بها عبدُ القاهرِ في جُملةٍ من المواضع[(٦)]، كقوله: «ومن اللَّطيف في الاستئنافِ، على جَعْلِ الكلامِ جوابًا في التَّقْدير... قولُ الآخرِ[(٧)]:

قـالَ لي كَيْـفَ أَنْـتَ قُلْـتُ عَليـلُ سَـــهَرٌ دَائِـــمٌ وَحُـــزْنٌ طَويـــلُ

---

(١) انظر التَّعْريفات ١٨٨، ١٩٣، والكُلِّيات ٦١٧، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢/ ١١٥٦، ١١٧٩.

(٢) المختصر ٣/ ٥٨.

(٣) حواشي الكشَّاف اللوح ١٦٤/ أ.

(٤) الأطول ١/ ٣٢٢، وقصد بلفظ التَّعارف: العُرفَ، واستعمله الزمخشري مقرونًا بلفظ العادة، وذلك قوله: «لاعتبار العادة والتعارف». الكشاف ١/ ٣٢٩.

(٥) حاشية الدُّسوقي على المختصر ٣/ ٥٨.

(٦) انظر دلائل الإعجاز ٢٢٩، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤١.

(٧) سيأتي تخريجه في الكلام على حذف المسند إليه ٤٥٢.

لـمَّا كان في **العادةِ** إذا قيلَ للرَّجُل: (كيف أنت؟) فقال: (عليلُ)، أن يُسألَ ثانيًا فيُقالُ: (ما بِكَ؟ وما عِلَّتُكَ؟)، قدَّر كأنَّه قد قيلَ له ذلكَ، فأتى بقوله: (سهرٌ دائمٌ) جوابًا عن هذا السُّؤال المفهومِ من **فحوى الحال**»[1].

فعوَّل على ما اعتادَه النَّاسُ في أمثال هذه المحاوراتِ، في بيان مُراد الشَّاعر بهذا القَطْعِ والاستئناف، وأنَّه جوابٌ عن سؤالٍ يقدِّرُ أن يقع من سائله. وفي كلامِه تصريحٌ بأنَّ هذه العادة تدخُل في دلالة الحالِ.

وسيأتي لهذا الصِّنف من قرائن الأحوال مزيدُ أمثلة في الكلام على أثر القرائن في علم المعاني[2].

خاتمة:

ظهر أن بعض البلاغيين تعرَّضوا لضبطِ أقسامِ القرائنِ المقاليَّة، لكن ذلك لم يكن شاملًا لأجزائها المفرَّقة في تطبيقاتهم، وأكثر ما ذُكِرَ يدخل في المقاليَّة الدَّالَّة بلفظها على ما يجانِسُه.

وتبيَّن أنَّ مصطلح السِّياق صَعْبُ التَّحْديد، ولهذا تأخَّر ظهورُ تعريفه إلى أوائل القرن الثَّامن الهجري، وقَلَّ ذِكْرُ ذلك التَّعْريف فلم يُوقَف عليه عند غير السِّجلماسي وابن البناء المراكشي، وخلَتْ منه كتب التَّعْريفات والمصطلحات في تراثنا.

وبدا أنَّ لمصطلح السِّياق مفهومين: ربط الكلام بالغرض المقصود المفهوم من جملة الكلام، ومجموع القرائن المقالية السَّابقة واللاحقة، وأنَّه جاء في استعمالات علمائنا على هذين المعنيين وقد يستعملونه في معناه اللُّغويِّ، وأكثر ما يقع ذلك في مراحلِ التَّأْليف المُتقدِّمةِ.

وأبرزُ نتائج هذا الفصلِ أنَّ مفهومَ السِّياق في تراثنا اللغويِّ والتفسيريِّ لا تدخُل تحته قرائن الأحوالِ، فنصوصهم تقطَعُ بتغاير المفهومين وانفراد كُلٍّ منهما عن صاحِبه، وما شاع عند المُحْدَثين من خِلاف ذلك مرجعه إلى الترجمة والاطمئنان إلى فهم هذا المصطلح من كُتب

---

(١) دلائل الإعجاز ٢٣٧-٢٣٨.

(٢) انظر ما سيأتي ٣٧٨، ٣٩٦، ٤٠٠-٤٠١، ٤٠٢-٤٠٣، ٤٢٠، ٤٣٠.

الغربيين، وأنَّ بعض من حاول تأصيلَه عوَّل على فهمه من كتبهم، وراح يتلمَّسُ نصوصاً تعضُد فهمه.

وظهر غنى ما في تراثنا من الكلام على قرائن الأحوال بجوانبها المختلِفة وقِدَمِ ذلك، كما عند سيبويه والجاحظ وابن جني وغيرهم، وأنَّ ما فيه يُغني عمَّا في المُترجَمات، غير أنَّ كلامَ الأقدمين فيه إيجازٌ شديدٌ واعتمادٌ على الوحي والإشارة، فيُعوِزُ القارئ إلى الصَّبْر في الاستخراج.

وانتُهي إلى أنَّ إغفالَ النَّظر الدقيق في هذه المواضع حمل الدَّارسين على إطلاق أحكامٍ على تراثنا لا يَسْلَمُ لهم كثيرٌ منها، وأهمُّ ذلك دعوى إهمالِ البلاغة العربية العنايةَ بالمُتكلِّم وانصرافها إلى المخاطَب وحده.

الفَصْلُ الثَّالِثُ

عَمَلُ القرائن

الـمَبْحَثُ الأَوَّلُ: وجوه عَمَلِ القرائنِ

الـمَبْحَثُ الثَّاني: سِمَاتُ عَمَلِ القرائن

تمهيد:

الغايةُ من وراءِ هذا الفَصْلِ الكشفُ عن آثار نظريَّةِ القرائن في فهم الكلام العربي، معتمدًا في ذلك على ما صرَّحَ به القدماءُ أو ما ألمحوا إليه، سواء كان ذلك في تحقيقِ أصل المعنى وفهمِ الكلام على الوجهِ الصَّحيحِ أم كان في اصطيادِ الأغراضِ البلاغيَّةِ الزَّائدة على أصلِ المعنى الظَّاهر.

ويسعى إلى بيانِ الآفاقِ التي يمتدُّ إليها عمل القرائن الدَّالَّةِ على الأغراضِ البلاغيَّة، والتَّنْبيه على علاقتها بنظرية النَّظْم، والجوانب التي تضيئها منها، والإشارة إلى صلتها بالدِّلالة على إعجاز القرآن والكشف عن بعض أسراره ولطائفه البيانيَّة.

ويحاول تتبُّع ما يلحَقُ بهذه القرائن من أوصافٍ يمكن أن تتَّسم بها في أثناء عملها، وهي أوصافٌ نسبيَّةٌ تعودُ إلى تقدير المُستدِلِّ؛ لأنَّ دلالة القرائن عقليَّةٌ، فالقرينةُ المتَّصفةُ بصفةٍ عند مستدِلٍّ قد تتَّصِفُ بغيرها عند آخر، ولهذا يتفاوتُ وَصْفُ القرينة بين عالمٍ وآخر، وقد يجد بعضُ النَّاس من القرائن في نصٍّ ما لا يقِفُ عليه غيره في الكلامِ نفسِه، ولكنَّها أوصافٌ وقعت في كلامهم، ولها آثارٌ في العملِ، إذ قد تبنى عليها بعض الأحكام، فكان لا بُدَّ من التَّعرُّضِ لها.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

وجوه عَملِ القرائن

للقرائنِ فوائدُ تظهرُ آثارُها في جُملةٍ من الوجوه، ولم يُوقَفْ على مَنْ أحصاها أو صنَّفها، غير أنَّ الزَّركشيَّ أوردَ كلامًا مُشتمِلًا على بعضِها، وذلك حين عدَّدَ الأمورَ التي تُعينُ على المعنى عند الإشكالِ، فقال: «الرَّابعُ: دلالة السِّياق، فإنَّها تُرشِدُ إلى تبيين المُجْمَلِ، والقطع بعدمِ احتمالِ غير المُراد، وتخصيص العامِّ، وتقييد المُطْلَقِ، وتنوُّع الدِّلالة، وهو مِنْ أعظمِ القرائن الدَّالَّة على مُرادِ المُتكلِّمِ، فمن أهملَه غلط في نظيره وغالط في مناظراته، وانظر إلى قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩] كيف تجِدُ سياقه يدلُّ على أنَّه الذَّليل الحقير»[(١)].

فهذا النَّصُّ خاصٌّ بإحدى القرائن، وهي السِّياق، وما ذكرَه من عمل هذه القرينة، ينطبِقُ على سائر القرائن، غير أنَّه لم يستوفِ كُلَّ وجوهِ العمل، كما سيظهر.

ووُقِفَ على نصوصٍ متفرِّقةٍ تُنبِّه على وجوهٍ أُخرى لعمل القرائن، كُلٌّ منها يدلُّ على طرفٍ من ذلك، وبعضُ تلك الوجوه يظهرُ في إجراءاتهم على الأمثلةِ التي تناولوها بالتَّعْويل على القرائن؛ ويمكن بالاعتماد على ذلك ردُّ عمل القرائن إلى ما سيأتي.

١ – رفع اللَّبْسِ والإبهام:

وردَ ذلك صريحًا في كلامِ لحازم القرطاجني (ت ٦٨٤هـ)، ذكره بعد أن نبَّه على أسبابِ غموض المعنى واستغلاقِ العبارات، فقال: «ويحتاج في موضعِ التَّصْريحِ والإبانةِ أن يتحفَّظ من وقوعِ وجهٍ من هذه الوجوهِ في لفظٍ أو عبارةٍ، ومتى اضطرَّ وزنٌ أو قافيةٌ أو انحصارُ كلامٍ في مجالٍ غير مُتَّسعٍ له من مقادير الأوزانِ إلى وقوعِ شيء من ذلكَ **فليجتهِد في ما يرفعُ الإبهامَ أو اللَّبْسَ الواقع بذلك من القرائن المُخلِّصة للكلام إلى ما نُحي به نحوه**»[(٢)].

---

(١) البرهان في علوم القرآن ٢/ ٢٠٠-٢٠١، وبعضه في: الإمام في بيان أدلة الأحكام ١٥٩، وشرح الإلمام ٢/ ٥٣٧، ٥/ ١٣.

(٢) منهاج البلغاء ١٧٥.

فنبَّه على أثر القرائنِ في رفعِ الإبهام واللَّبْسِ، وحصرَ وقوعَ ذلك بالضَّرورة وضيق المقام، وسيظهر أنَّ ذلك غيرُ منحصِرٍ في هذا المجالِ، إذ يقعُ الإبهام واللَّبْسُ من غير اضطرار، تعويلًا على أنَّ القرائن تُزيلُ ذلك.

واللَّبْسُ لُغةً: اختلاطُ الأمرِ، والتبسَ عليه الأمرُ: اختلطَ واشتبه، ولَبَسْتُ الأمرَ على القوم ألبِسُه لَبْسًا إذا شبَّهتَه عليهم وجعلْتَهُ مُشْكِلًا[1].

وإبهام الأمرِ: أن يشتبِه فلا يُعرَفَ وجهُه، يُقال: أمرٌ مُبهَمٌ إذا كانَ مُلتبِسًا لا يُعرَفُ معناه ولا بابه. واستبهم عليه الأمر: استغلق، وكلام مُبهَم: لا يُعرَفُ له وَجْهٌ يُؤتى منه، وطريقٌ مُبهَمٌ إذا كان خفيًّا لا يستبين[2].

فكلاهما فيه معنى الاشتباه ودخول شيء في شيء، ويزيد عليه الإبهام في الدِّلالة على خفاءِ الشيء واستغلاقِه؛ لذلك يُستعمَل كُلٌّ منهما في موضعِ الآخر، وقد يُعبَّر عنهما بألفاظٍ أخرى مقاربةٍ في المعنى، كما سيظهر من الأمثلة[3].

وذلكَ اللَّبْسُ والإبهام قد يقعُ فيما ارتُكب فيه خلافُ الأصلِ، أو فيما يتعدَّد فيه احتمالُ المعنى، فتعمل القرائن فيهما عملها برفع اللَّبْس والإبهام، بالدِّلالة على المراد أو ترجيحه.

أ- رفع اللَّبْسِ والإبهام عمَّا استُعمل بخلاف الأصل:

يظهرُ لعمل القرائن أثرٌ جليٌّ في رفع اللَّبْسِ والإبهام عما استُعمل بخلاف الأَصْلِ، سواءٌ كانَ ذلك في التَّراكيب أم في المفرداتِ، إذِ اتَّفق كثير من البلاغيين على أنَّ ارتكابَ خِلاف الظَّاهر لا يصحُّ من دون قرينةٍ تدلُّ عليه[4]، وتعرَّضوا لذلك في كلامهم على شروط فصاحة الكلام،

---

(١) انظر لسان العرب (ل ب س).

(٢) انظر لسان العرب (ب هـ م).

(٣) انظر في معنى اللَّبْس وما يرادفه في استعمالات النحاة: القاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللَّبْس أو خشية الوقوع فيه (بحث في مجلة التراث العربي) ٢٠٩-٢١٠.

(٤) انظر الإيضاح ٧٦، ومفتاح تلخيص المفتاح ٥١، وعروس الأفراح ١/ ١٥٠، والأطول ١/ ١٧٤، وشرح عقود الجمان للعمري ١/ ١٦، وحاشية الدُّسوقي على المختصر ١/ ١٠٦، وتقرير الإنبابي ٣/ ٦٤، والمُفصَّل في شرح المطوَّل ٢/ ١٢٧.

ومنها خلوصُه من التَّعقيد اللفظيِّ والمعنويِّ؛ وذلكَ «لأنَّ **التَّعْقيد اللَّفظي** ينشأ عن مُخالفةِ أصلٍ لفظيٍّ بدون قرينةٍ تدلُّ عليها»[1]، و«الكلامُ الخالي من التَّعْقيدِ اللفظيِّ ما سَلِمَ نظمُه من الخَلَلِ؛ فلم يكن فيه ما يخالِفُ الأصل من تقديمٍ أو تأخيرٍ، أو إضمارٍ، أو غير ذلكَ، إلَّا وقامت عليه قرينةٌ ظاهرةٌ: لفظيَّةٌ أو معنويَّةٌ»[2].

وبيَّنَ العلماء أنَّ كُلَّ واحدٍ من هذه الأساليبِ إذا استُعمِل من غير قرينةٍ أفضى به ذلك إلى اللَّبْسِ والإبهام: فمن ذلك قولُ السِّيرافي (ت ٣٦٨هـ) في **الحذف**: «**واللَّبْسُ** الذي يدخلُ فيه أنَّه ليس للمخاطَب فعلٌ ظاهرٌ ولا مُضمَرٌ عليه **دلالة**»[3]، وقولُ مُحَمَّد بن عليٍّ الجرجاني (ت بعد ٧٢٩هـ): «يعرِض للمُسنَد الحذف، كما يعرِضُ للمُسند إليه، لوجود داعي التَّخْفيف، **وزوالِ مانع الالتباس بالقرينة**»[4]، وقولُ الزَّركشيِّ (ت ٧٩٤هـ) في شروط الحذف: «أن تكون في المذكور دلالة على المحذوفِ؛ إما من لفظِه أو من سياقه، وإلَّا لم يُتمكَّن من معرفتِه، فيصير اللَّفظ مُخِلًّا بالفَهْم، **ولئلا يصيرَ الكلامُ لُغزًا**، فيُهجَّن في الفصاحة»[5]، وقولُ الشَّريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) في القرينة المُجوِّزةِ للحذفِ: «فإنَّ الحذفَ بدونها **إلغازٌ وتَعْميةٌ**»[6]، وقولُ العصام (ت ٩٤٥هـ): «الذِّكْرُ لعدم القرينةِ لتحصيل فصاحةِ الكلام، والاحترازِ عن التَّعْقيدِ اللَّفظي؛ **لأنَّ الحذفَ بلا قرينةٍ خَلَلٌ في النَّظم، يوجب كونَ اللَّفظ غير ظاهر الدِّلالة**»[7].

وكذلكَ الحالُ في **التَّقْديمِ والتَّأْخير**، فإنَّ زيادة التَّصرُّف فيهما من غيرِ قرينةٍ تهدي إلى المُراد يُوقِعُ في اللَّبْسِ، وهو ما سمَّاه عبدُ القاهرِ: **مجازفةً**، في قوله: «والواضعُ كلامَه على المجازفةِ في

---

(١) مفتاح تلخيص المفتاح ٥٢.

(٢) الإيضاح ٧٦.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٥/ ٢٤.

(٤) الإشارات والتنبيهات ٦١.

(٥) البرهان في علوم القرآن ٣/ ١١١.

(٦) المصباح في شرح المفتاح ١٣٠.

(٧) الأطول ١/ ٢٩١.

التَّقْديمِ والتَّأخير... زائغٌ عن الصَّواب، **مُتعرِّضٌ للتَّلْبيسِ والتَّعْمية**»[1]. وهذا الكلام قالَه عبدُ القاهر تعقيبًا على بيتِ الفرزدق[2]:

وَمَـا مِثْلُـه في النَّـاسِ إِلَّا مُمَلَّكًـا أَبُـو أُمِّـهِ حَـيٌّ أَبُـوهُ يُقارِبُـهْ

وقال عنه في موضعٍ آخر: «فليس من أحدٍ يُخالِفُ في نحو قولِ الفرزدق... وفي نظائر ذلكَ ممَّا وصفوه بفساد النَّظْمِ، وعابوه من جهةِ سوء التَّأْليف، أنَّ الفَسادَ والخَلَل كانا من أن تعاطى الشَّاعرُ ما تعاطاه من هذا الشَّأْنِ على غير الصَّواب، وصَنَع في تقديمٍ أو تأخيرٍ، أو حذفٍ أو إضمارٍ، أو غير ذلك **مما ليس له أن يصنعه**، وما لا يسوغ ولا يصحُّ على أصولِ هذا العِلْم»[3].

فهذا الذي ليس له أن يصنعَه هو ارتكاب خلافِ الأصلِ من دون قرينة تهدي إلى المُراد، ويشهد لهذا أنَّ البيتَ صار عند البلاغيين عَلَمًا على التَّعْقيد اللَّفظي، وقد مضى أنَّ مناطَ ذلك مخالفةُ الأصل بلا قرينةٍ.

على أنَّه لا يُراد بما مضى أنَّ كُلَّ تقديمٍ وتأخيرٍ يُفضي إلى خَلَلٍ في النَّظْمِ إذا لم يُشفعْ بقرينةٍ تدلُّ على المراد منه؛ لأنَّ في التَّقْديم والتَّأْخير ما يدلُّ عليه الإعرابُ الظاهرُ، وإنَّما يُرادُ ذلك التَّقْديمُ والتَّأْخيرُ الذي انتفى فيه الإعرابُ[4]، أو لم ينفعْ جريانه فيه، لوقوع اللَّبْسِ معه، ففي مثله يقولُ عبدُ القاهر: «واعلم أنَّه ليس من كلامٍ يَعْمِدُ واضِعُه إلى مَعْرِفتين فيجعلُهما مبتدأً

---

(١) أسرار البلاغة ٧٣.

(٢) ديوانه ١/ ١٠٨، وكتاب المعاني الكبير ١/ ٥٠٦، والكامل ١/ ٤٢، وعيار الشِّعر ٧٢، وما يحتمل الشِّعر من الضرورة ٢٢٧، والموشَّح ١٢٨، والوساطة ٤١٦، وكتاب الصناعتين ١٦٢، والعمدة ٢/ ٧٣٩، ١٠٤٥، وسر الفصاحة ١٥٣، وأسرار البلاغة ٢٠، ٧٣، ودلائل الإعجاز ٨٣، ونهاية الإيجاز ١٦٥، ومفتاح العلوم ٥٢٧، والمثل السَّائر ١/ ٣٠٦، ٢/ ١٨١، والبرهان الكاشف ٢٠٠، وتحرير التحبير ٣٣٩، ٤١٩، ومنهاج البلغاء ١٨٧، والإيضاح ٧٦، ومفتاح تلخيص المفتاح ٥١، والمطوَّل ٢١، وعروس الأفراح ١/ ١٠٤، ومواهب الفتَّاح ١/ ١٠٤، وغيرها.

(٣) دلائل الإعجاز ٨٣-٨٤.

(٤) انظر الخصائص ١/ ٣٦، وشرح الرضي على الكافية ١/ ١٩٠-١٩١، والقاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللَّبْس أو خشية الوقوع فيه ٢١٧.

وخبرًا، ثم يُقدِّمُ الذي هو الخبرُ، **إلَّا أشكلَ الأمرُ عليكَ فيه**، فلم تعلمْ أنَّ المُقدَّم خبرٌ، **حتى ترجِعَ إلى المعنى وتُحْسِنَ التَّدبُّر**»[1].

فلعلَّ عبدَ القاهر أراد بهذا التَّدبُّر النَّظَر في القرائن الدَّالَّةِ على أنَّ المُقدَّم هو الخبر، ويشهدُ لهذا قولُ الكفويِّ (ت ١٠٩٤ هـ): «اتَّفق النحويون على أنَّ المبتدأ والخبر إذا كانا مَعْرِفتين لم يَجُزْ تقديمُ الخبر، بل أيهما قدَّمْتَ كانَ هو المبتدأ والآخرُ الخبرَ، **لكن بنَوا ذلك على أمرٍ لفظيٍّ هو خوفُ الالتباس، حتَّى إذا قامَتِ القرينةُ أو أُمِنَ اللَّبْسُ جازَ**»[2].

فمِثْلُ هذه المواضِع المُلبِسةِ هي التي تُشتَرط لها القرينةُ، وتعمَلُ فيها عملَها برفع ذلك اللَّبْسِ، وإيضاحِ المُراد[3].

وأمَّا **التَّعْقيدُ المعنويُّ** فجعلَ كثيرٌ من البلاغيين الاحتراز عنه راجعًا إلى علم البيان[4]، وذهبوا إلى أنَّ سببَه خَلَلٌ يقعُ في الانتقالِ من المعنى الأوَّل المفهومِ بحسب اللُّغة إلى الثَّاني المقصود، فيصير الكلامُ غير ظاهرِ الدِّلالة على المراد، وعدُّوا في أسبابِ ذلك الخَلَلِ خفاءَ القرائن الدَّالَّةِ على المقصودِ[5].

ويظهرُ هذا الأمر جليًّا في **المجاز**؛ لأنَّ مبناه على التَّصرُّف في دلالة الكلمة بنقلها من معناها الحقيقيِّ إلى آخر مجازيٍّ، أو تحويل الإسناد عما حقُّه أن يُسنَد إليه إلى ما ليس كذلك، فكان بذلك مُحتاجًا إلى قرينةٍ تصحبُه، تُبيِّن لنا وجهَ الكلام فيه، ونهتدي بها إلى طريق المعنى، **ومن**

---

(١) دلائل الإعجاز ٣٧٣، وانظر ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي ٢٠٢.

(٢) الكُلِّيات ١٠١٣، وانظر القاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللَّبْس أو خشية الوقوع فيه ٢١٧-٢١٨.

(٣) استقصى هذه المواضع باحثٌ معاصِرٌ تحت ما سمَّاه: «مصادر اللَّبْس التركيبي»، بما أغنى عن ذكرها في هذا البحث. انظر ضوابط التقديمِ وحفظ المراتب في النحو العربي ١٩٦-٢٠٢.

(٤) انظر الإيضاح ٨٣، ومفتاح تلخيص المفتاح ٦٦، والمطوَّل ٣٣، وعروس الأفراح ١/ ١٥٠، ومواهب الفتَّاح ١/ ١٥٠.

(٥) انظر المطوَّل ٢١، والأطول ١/ ١٧٦، ومواهب الفتَّاح ١/ ١٠٨، وحاشية الدُّسوقي على المختصر ١/ ١٠٧-١١٠، والمُفصَّل في شرح المطوَّل ٢/ ١٣، ٢٢١-٢٢٢.

دون هذه القرينةِ يلتبِسُ على المخاطَب المقصودُ من الكلامِ بغير المقصودِ منه؛ لأنَّ الأصل أن تتبادرَ الحقيقةُ من العبارة، والذي يمنعُ هذا التَّبادُرَ القرينةُ التي تُبيِّنُ أنَّ الظَّاهرَ غيرُ مقصودٍ، إذ إنَّ كُلَّ ما يُخالِفُ الأصل مُحتاجٌ إلى قرينةٍ على هذه المخالَفة[١].

ويدلُّ على ذلك أنَّهم جعلوا القرينةَ شرطًا لصحَّة المجاز[٢]، وأدخلوا ذلك في تعريفه[٣]، لكنَّهم بيَّنوا «أنَّ **القرينةَ التي لا يتحقَّقُ المجازُ بدونها هي المانعةُ لا المُعيِّنةُ**، إذ هي ليسَتْ بشرطٍ في تحقُّقِه وصحَّتِه»[٤]، وذلك لأنَّ كُلَّ مجازٍ محتاجٌ إلى قرينتين: مانعةٍ من إرادة المعنى الحقيقيِّ، وصارفةٍ إلى المعنى المجازيِّ أو مُعيِّنةٍ له[٥].

وكذلكَ قالوا: «تعلُّق القرائن بالاستعاراتِ تعلُّق تتميم، فإنَّ الاستعارة لا تتِمُّ حقيقتُها إلَّا بالقرينة؛ لكونها مأخوذةً في تعريفها»[٦]، والاستعارةُ أحد ضروب المجاز.

وفي أثرِ القرينةِ في الوقوفِ على المعنى المجازيِّ يقول عبدُ القاهر: «إذا قُلْتَ: (رأيْتُ أسدًا)، صَلَح هذا الكلامُ لأن تريدَ به أنَّكَ رأيْتَ واحدًا من جنس السَّبُعِ المعلوم، وجاز أن تُريدَ أنَّك رأيْتَ شجاعًا باسلًا شديدَ الجُرأة، وإنَّما يَفْصِلُ لك أحدَ الغرضين من الآخر شاهِدُ الحالِ، وما يتَّصِلُ به الكلام من قبلُ وبعدُ»[٧].

وفيما يقع في الكلامِ من الإبهام بغيابها يقول ابنُ جنِّي في التجوُّز عن الفرسِ بلفظ البحر: «ولو عَرِيَ الكلامُ من **دليلٍ يُوضِّحُ الحالَ** لم يقعْ عليه بحرٌ؛ لما فيه مِنَ التَّعْجرُفِ في المقالِ من

---

(١) انظر العلاقات والقرائن في التعبير البياني ١٦٧-١٦٨.

(٢) انظر الرِّسالة البيانية ١١٠.

(٣) انظر مفتاح العلوم ٣٩٤، والإيضاح ٣٩٤، والإيجاز لأسرار الطِّراز ٣٠١-٣٠٢، والمطوَّل ٣٥٣، وعقد الدُّرر البهيَّة ١٥٨-١٦٣، والرِّسالة البيانية ٧٣-٧٤.

(٤) الرِّسالة البيانية ١١٤، وانظر عقد الدُّرر البهية ١٦٧.

(٥) انظر الإشارات والتنبيهات ٢٠٥، والأطول ١/ ٥٦٩-٥٧٠، وعِقد الدُّرر البهية ١٦٧، وحاشية الإنبابي على الرسالة البيانية ٧٤، والعلاقات والقرائن في التعبير البياني ١٩٥-١٩٩.

(٦) حاشية لقط الجواهر السنية على الرسالة السمرقندية ٧.

(٧) أسرار البلاغة ٢٤١.

غير إيضاحٍ ولا بيانٍ. ألا ترى أنَّه لو قال: (رأيْتُ بحرًا)، وهو يريدُ الفَرسَ، لم يُعلَم بذلكَ غرضُه، فلم يجُز قولُه؛ **لأنَّه إلباسٌ، وإلغازٌ على النَّاس**»[1].

فسببُ هذا اللَّبْسِ أنَّ شُبْهةَ الحقيقةِ تظلُّ عالقةً باللَّفظِ المُرادِ استعمالُه في غير ما وُضِعَ له، فلا يُزيلُها إلَّا القرائن المقاليَّة والحاليَّة، فلو أنَّ المُتكلِّم سلكَ ذلك السَّبيل من الاتِّساع من غير أن يُصحِبَ الكلامَ قرينةً تدلُّ على غرضه، لاستبهم الكلام على المُخاطَبين؛ لأنَّه أَخَذ بهم في طريقٍ لم يعتادوا السَّيْرَ فيها، ثم لم يجعل بينَ أيديهم ما يهدي إلى الغاية التي يَؤمُّها بكلامه معهم.

وكذلكَ **الكناية** تحتاج إلى قرينةٍ صارفةٍ إلى المعنى المقصود؛ لأنَّ «الكناية على خلافِ الأصلِ... وكُلُّ خلافِ الأَصْلِ محتاجٌ إلى القرينةِ»[2]، ويدلُّ على ذلك قولُ عبد القاهر: «ألا ترى أنَّك لـمَّا نظرْتَ إلى قولهم: (هو كثيرُ رمادِ القِدْر)، وعرفْتَ منه أنَّهم أرادوا أنَّه كثير القِرى والضِّيافة، **لم تعرِف ذلك من اللَّفظ، ولكنَّك عرفْتَه بأن رجعْتَ إلى نَفْسِك فقلْتَ: إنَّه كلامٌ قد جاء عنهم في المَدْحِ**، ولا معنى للمَدْحِ بكثرةِ الرَّمادِ، فليسَ إلَّا أنَّهم أرادوا أن يَدلُّوا بكثرة الرَّماد على أنَّه تُنْصَبُ له القُدور الكثيرةُ، ويُطْبَخُ فيها للقِرى والضِّيافة؛ وذلك لأنَّه إذا كَثُر الطَّبخ في القُدور كَثُر إحراقُ الحَطَب تحتها، وإذا كَثُر إحراق الحَطَب كَثُر الرَّمادُ لا محالة. وهكذا السَّبيلُ في كُلِّ ما كان كنايةً»[3].

فاستدلَّ عبد القاهر بالقرينةِ الحاليَّة على المُراد، وهي أنَّ الكلامَ وقعَ في مقام المَدْحِ، ولهذا قال السُّبكي بعد أن ساق هذا القولَ: «فهذا الكلامُ صريحٌ في أنَّ الصَّارِفَ إلى الكنايةِ القرينةُ»[4].

---

(١) الخصائص ٢/ ٤٤٤.

(٢) عروس الأفراح ٤/ ٢٤١.

(٣) دلائل الإعجاز ٤٣١، وانظر عروس الأفراح ٤/ ٢٤١.

(٤) عروس الأفراح ٤/ ٢٤١.

ولم يشترِطوا للكناية القرينةَ المانعةَ من إرادة المعنى الحقيقيِّ، فهذا هو الفَرْقُ بينها وبين المجازِ من جهة الحاجةِ إلى القرينة[1].

فإذا قصدَ المُتكلِّم الكنايةَ عن معنًى بلفظٍ لم يُوضَع له أو يُستعمَلْ فيه، وأهمل القرينةَ الهادية إلى ذلك المعنى انبهم الأمر على السَّامع، وتعقَّد المعنى في ذهنه، فلا يجد للاهتداء إليه سبيلًا.

ومثَّلَ كثيرٌ من البلاغيين للتَّعقيد المعنويِّ الواقعِ في الكناية بقول العباسِ بن الأحنف[2]:

سأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبوا وتَسْكُبُ عَيْنايَ الدُّموعَ لِتَجْمُدَا

وسبب تعقيده ما لخَّصه القزوينيُّ (ت ٧٣٩هـ) من كلام عبد القاهر بقوله: «كَنَى بسكْبِ الدُّموع عمَّا يوجِبه الفِراقُ من الحُزْنِ، وأصابَ لأنَّ من شأن البُكاء أن يكون كنايةً عنه... ثم طرَد ذلك في نقيضه، فأرادَ أن يكني عما يوجبُه دوام التَّلاقي من السُّرور بالجُمود؛ لظنِّه أنَّ الجمودَ خُلوُّ العينِ من البكاءِ مُطلقًا من غير اعتبار شيء آخر، وأخطأ؛ لأنَّ الجمودَ خُلوُّ العين من البكاء في حال إرادةِ البكاء منها، فلا يكون كنايةً عن المسرَّةِ، وإنَّما يكونُ كنايةً عن البُخل»[3].

واعترض عليه العصام (ت ٩٤٥هـ) بقوله: «لكن يتَّجِهُ عليه أنَّ ما ذُكِرَ في صَدْرِ البيتِ، وقَصْدَ الحُزْنِ بالسَّكْبِ قرينةٌ واضحةٌ على المقصود، فلا خَلَل في الانتقال»[4].

يريد أنَّ مقابلةَ الشَّطْرِ الثَّاني بالأَوَّل تكشف عن مُراده؛ لأنَّ الشَّاعر طابَقَ في الأوَّل بين معنى وضِدَّه، وهما بُعْدُ الدَّار عنهم وقربهم، رابطًا بينهما بلام التَّعْليل، فلمَّا جاء في الشَّطْرِ الثَّاني

---

(١) انظر مفتاح العلوم ٤٦٩، والإيضاح ٤٥٦، وعروس الأفراح ٤/ ٢٣٩-٢٤٠، ومواهب الفتَّاح ٤/ ٢٦، ٢٣٨-٢٤٣، والعلاقات والقرائن في التعبير البياني ٢٦٦-٢٦٨.

(٢) ديوانه ١٠٦، وهو له في الموازنة ١/ ٧٢، والوساطة ٢٣٤، ودلائل الإعجاز ٢٦٨، والإيضاح ٧٦، والإشارات والتنبيهات ١٢، ومفتاح تلخيص المفتاح ٥٢، والمطوَّل ٢٢، وعروس الأفراح ١/ ١٠٩، وشرح عقود الجمان للسُّيوطي ٥؛ وهو بلا نسبة في: الكامل ١/ ٢٦٣، والبلاغة ٨٥، وأمالي الزَّجاجي ٥٨، وكتاب الصناعتين ٢١٩، والأطول ١/ ١٧٦.

(٣) الإيضاح ٧٧، وانظر دلائل الإعجاز ٢٦٩-٢٧١، والمطوَّل ٢٢-٢٣.

(٤) الأطول ١/ ١٧٨-١٧٩.

بما يكون كنايةً عن الحُزْنِ وهو سَكْبُ الدَّمُوع، ثم جعل لام التَّعليل رابطًا بينه وبين جمودِ العين، دلَّ ذلك على أنَّه أرادَ مطابقة الحُزْنِ بضدِّه وهو الفرح والمسرَّة. فهذه قرينةٌ دالَّةٌ على المعنى المُراد.

وهذا يَدْفَعُ عن البيت التَّعْقيدَ المعنويَّ على نحو ما ذهبَ إليه القزوينيُّ ومَنْ تابعه فيما لخَّصَه من كلام عبد القاهر، فالمعنى المُراد دلَّتْ عليه قرينةٌ مقاليَّةٌ، ترفع ما يمكِنُ أن يلتبِسَ من أمرِه. لكن يبقى في البيت شيءٌ، وهو أنَّ اشتهارَ استعمالِ جمودِ العين في الكناية عن بخلِها قرينةٌ حاليَّةٌ تهدي إلى ذلك المعنى، فتعارضَتْ هاهنا قرينتان، فمن استقرَّ في خاطرِه أنَّ جمودَ العينِ كنايةٌ عن بُخلها فقد يعتاقُه ذلك باديَ الرأي عن الوصولِ إلى المعنى الجديد الذي أرادَه هذا الشَّاعر، لكنَّه سرعانَ ما يهتدي إليه بالقرائن المقاليَّة التي مضى ذكرُها.

ويَشهَدُ لهذا أنَّ الذين أوردُوا هذا البيت، ممن سبق عبدَ القاهرِ، لم يعيبوه، على نحو ما كان منهم في بيتِ الفرزدقِ الذي فيه التَّعْقيد اللَّفظيُّ، بل إنَّ سَوْقَ أكثرهم له يدلُّ على استحسانهم إياه[1]، وبعضهم صرَّح بذلك كقول المُبرِّد (ت ٢٨٥هـ) عقِبه: «وهذا معنى كثيرٌ حَسَنٌ جميل»[2]، وأشدُّ ما كان من بعضهم فيه أنَّهم قدَّموا عليه غيره في وضوح هذا المعنى[3]، فلعلَّ الذي حملهم على ذلك ما مضى مِنْ تعارُضِ القرائن فيه.

ويعضُد هذا أيضًا أنَّه لم يوقَف على أحدٍ ذكر هذا البيت أو عابَه في المُدَّةِ الواقعة بينَ عبدِ القاهر (ت ٤٧١هـ) والقزوينيِّ (ت ٧٣٩هـ)، وفيها بلاغيون كُثُر، فلو كانَ التَّعْقيد الذي فيه ظاهرًا ظهورَه في بيت الفرزدق، لتلقَّفته تلك المؤلَّفات مثلما فعلَتْ في ذلك البيت.

فكأنَّ عَيْبَ هذا البيت على الوجهِ الذي وردَ عند متأخري البلاغيين رأيٌ لعبد القاهر وحدَه عوَّل فيه على إشارة من بعض سابقيه إلى غموضٍ يسيرٍ جِدًّا يقع فيه، ثم لخَّص هذا الرأي

---

(١) انظر الكامل ١/ ٢٦٣، وأمالي الزجاجيِّ ٥٨، والوساطة ٢٣٤، وكتاب الصناعتين ٢١٩.

(٢) الكامل ١/ ٢٦٣.

(٣) انظر البلاغة ٨٥، والموازنة ١/ ٧٤.

القزوينيُّ وجعلَه مثالًا لما سمَّاه التَّعْقيدَ المعنويَّ، وتابعَه على ذلكَ مِنْ متأخري البلاغيين مَنْ لخَّصَ كلامَه أو شرحَه أو تناولَه بالنَّقْد والتَّعْليق.

ويلوحُ أنَّ هذا القَدْر اليسيرَ من الغموضِ في البيتِ مُستحسَنٌ فيه، لما يُحدِثُه من أثرٍ في السَّامع، ولا سيَّما من كان وَقفَ على أنَّ جمودَ العين كنايةٌ عن البُخل؛ لأنَّ ذلك يكون بمنزْلةِ الغِشاوة التي تعلو المعنى فيه، فتدفعُه إلى النَّظَرِ والتَّأمُّل، فإذا أمسكَ بقرائن المعنى الذي قصده الشَّاعر، انزاحَتْ به تلك الغِشاوة، فيقعُ المعنى في النَّفْس بعد تَعبٍ فيتمكَّنُ فيها فَضْلَ تمكُّنٍ، فهذا الغموضُ اليسيرُ أحدثَه تعارضُ القرائنِ في هذا البيت.

ب – رفع اللَّبْسُ والإبهام عن مُحتمِل الدِّلالة:

وذلك الاحتمالُ قد يكون من أصل الوضع في المفردات، كما في المُشترَك، وهو: «اللَّفظُ الواحدُ الدَّالُّ على معنيين مختلفين فأكثر دلالةً على السَّواء عند أهلِ تلك اللُّغة»[1]، فهذا الضَّرْبُ من الألفاظ دالٌّ بالوَضْعِ على معنيين مُختلفين فأكثر، فإذا ما أريد استعماله في أحد هذه المعاني احتاج إلى القرينةِ لتعيين المعنى المُراد، فلا يَدلُّ عليه من دونها، وفي هذا يقولُ ابن أبي الإصبع: «فإنَّ الألفاظَ إذا كانَتْ من أجلِ الوضعِ تدلُّ على معنيين بحيث لا يُتخلَّصُ إلى أحدِهما دون الآخر إلَّا بقرينةٍ، كانَتْ حال اقترانها بالقرائن مخلصةً للمعنى الذي تدلُّ عليه القرينة»[2]، فبيَّن أثر القرينة في الدِّلالة على أحد معاني هذه الألفاظ.

ومَردُّ الإبهام في هذه الألفاظ إلى أنَّها إذا أُطلِقَتْ ولم تَصحبها قرينةٌ، كانَتْ صالحةً لغير ما معنًى، فلا يُدْرَى أيُّها المُراد، فيشتبه الأمرُ على السَّامِع، وفي هذا يقولُ ابنُ الأثير: «**المُشترَكةُ تفتقِرُ في الاستعمالِ إلى قرينةٍ تُخصِّصُها؛ كي لا تكون مُبهَمةً**؛ لأنَّا إذا قُلْنا: (عين) ثم سكتْنا وقع ذلك على محتمِلاتٍ كثيرةٍ من العينِ النَّاظرة، والعين النَّابعة، والمطر، وغيره، مما هو موضوعٌ

(١) المزهر ١/ ٣٦٩، وانظر الجامع الكبير ١٤، والمطوَّل ٣٥٠.

(٢) تحرير التحبير ٢١١.

بإزاءِ هذا الاسم، **وإذا قرنَّا إليه قرينةً تخصُّه زال ذلك الإبهام**»[1]، ويقولُ العلويُّ: «ونحن نجد في الأوضاع اللُّغوية ما لا يُفهَم المُراد من ظاهر لفظِه، كما في الألفاظ المُشترَكة، **فإنَّ حقيقةَ وضعِها يُنافي البيان لما فيها من الإبهامِ، إلَّا بقرينةٍ من وراء لفظها**»[2].

وبهذا استبان الفرقُ بين قرينة المُشترَك وقرينةِ المجاز؛ فالأولى لتعيين دلالةٍ موضوعةٍ مع غيرها، والثَّانيةُ لبيان دلالة لم تُوضَع للَّفظ المُستعملِ فيها[3]، ففَهْمُ أصلِ الدِّلالة في المجاز متوقِّفٌ على القرينةِ، وليس كذلك المُشترَك.

ومن الأمثلةِ الظَّاهرة على المُشترَك الفِعْلُ المضارِعُ، إذ يدلُّ في أصلِ وضعِه على الحالِ أو الاستقبالِ، ثُمَّ تُخصِّصُه القرينةُ في أحدِهما، وفي ذلك يقولُ ابنُ الحاجبِ: «الفعل المضارعُ يدلُّ على أحد الزَّمانين بعينه، ولا ينطقُ العربيُّ ولا مَنْ يتكلَّمُ بكلامه إلَّا وهو قاصِدٌ به دلالته على أحدِ الزَّمانين، وإنَّما اتَّفق أنَّ دلالتَه مُشترَكةٌ بينهما، **فيقعُ اللَّبْسُ عند عدمِ القرائن على السَّامع**»[4].

وبيَّنَ المُبرِّدُ بعضَ القرائن التي تُصاحِبُه، فقال: «إذا قُلْتَ: زيدٌ يأكلُ **فأنت مُبهِمٌ على السَّامع**، لا يدري أهو في حالِ أَكْلٍ أمْ يُوقِعُ ذلك فيما يستقبل؟ فإذا قُلْتَ: سيأكلُ، أو سوفَ يأكلُ **فقد أبنْتَ** أنَّه لما يستقبلُ»[5]، فعبَّر بالإبهام عمَّا سماه ابنُ الحاجبِ لَبْسًا، وبيَّن أنَّ هذه القرينة المقاليَّة التي قد تَصحَبُ المضارِعَ ترفَعُ ما وقع فيه، وتُعيِّنُ الزَّمن الذي أريد استعمالُه فيه، وهو الاستقبال.

وتصحبُه قرائنُ تُخصِّصُه بزمن الحالِ، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ [الأنفال: ٣٣]، إذ بيَّن ابنُ أبي الإصبع أنَّ هذه الآيةَ جاء فيها «الفعلُ المضارِعُ الدَّالُّ مع

---

(١) المثل السائر ١/ ٥٠.

(٢) الطِّراز ١/ ٢٧.

(٣) انظر الإيجاز لأسرار الطِّراز ٣٠٠، وتحقيق الفوائد الغياثية ٢/ ٦٨٤، وشرح المفتاح للسَّعْد اللوح ٢٤٤/ أ، ومواهب الفتَّاح ٤/ ١٣، وغيرها.

(٤) الإيضاح في شرح المُفصَّل ١/ ١٧.

(٥) المُقتضَب ١/ ٨٣.

الإطلاق على الزَّمانين **مع القرينةِ على أحدهما** بحسب ما يدُلُّ عليه، **واقترنَ به قولُه تعالى: ﴿وَأَنتَ فِيهِمْ﴾، فأفاد دلالته على الحالِ دون الاستقبال**»[1]، فهذه الجملة الحاليَّة قرينةٌ على أنَّ المضارِع في هذه الآية مُتعيِّنٌ للدِّلالة على الحال.

وقرينةُ المُشترَك كما تكون مقاليَّة، فكذلك قد تكون حاليَّة، ومن أمثلةِ الحاليَّةِ قولُ ابنِ الزُّبير الغرناطيِّ (ت ٧٠٨هـ): «وأمَّا الظُّلم فلفظٌ مُشترَكٌ، فإذا وردَ مُجرَّدًا عن القرائن لم يكنْ نصًّا في شيء من مواقعِه، وإنَّما يتخلَّص بالقرائن، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، وقال تعالى مُخبرًا عن نبيِّه يونس عليه السَّلام: ﴿سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، ومعاذَ الله من الكبيرةِ، فكيف بالشِّرْكِ الذي لا فلاحَ معه»[2].

فحالُ الأنبياء رضوان الله عليهم، وما يُعرَف عنهم من العِصمة من الذُّنوب، قرينةٌ حاليَّةٌ مانعةٌ من إرادة معنى الشِّرْكِ من لفظ الظُّلم في الكلام المحكيِّ عن يونس عليه السَّلام، وإن كان هذا المعنى مُستعمَلًا في القرآن في مواضع أخرى، يدُلُّ عليها السِّياق والحال.

وممَّا يدُلُّ على قيمةِ عملِ القرائن في المُشترَك أنَّ البلاغيين جعلوا ما استُعمِل منه من غير قرينةٍ تخلِّصُه من الاشتراكِ مَعيبًا قبيحًا، بخلاف ما أُصحِبَ قرينةً تُعيِّنُه لأحد معانيه[3].

وفي هذا يقولُ حازم القرطاجنيُّ مع التَّمْثيل له: «ومن ذلك أن تكونَ اللفظةُ أو الألفاظُ مُشترَكةً فتدلَّ على معنيين أو أكثر لا في حالٍ واحدةٍ، **فيجبُ للنَّاظم أن يَنُوطَ باللَّفظةِ أو الألفاظِ التي بهذه الصِّفةِ من القرائنِ ما يخلِّصُ معناها إلى المفهوم الذي قصدَه حتَّى يكونَ المعنى مُستبينًا**، وذلك حيثُ يقصِدُ البيانَ. وينبغي ألَّا يُكثِر من هذا النَّوْعِ حيث يقصِدُ الإبانة عن المعاني. ومما وردَ من ذلك فاضطرب الناسُ في تأويله قولُ الحارث بنِ حِلِّزَة[4]:

---

(١) البرهان في إعجاز القرآن ٢٨٦.

(٢) مِلاك التأويل ١/ ٤٠٠.

(٣) انظر العمدة ٢/ ٧٣٩-٧٤٠، وتحرير التحبير ٣٣٩-٣٤٠، وخزانة الأدب لابن حَجَّة ٤/ ٤٧-٤٨.

(٤) هو له في: كتاب المعاني الكبير ٢/ ٨٥٥، ١١٣٦، وشرح القصائد السَّبع الطِّوال ٤٤٩، وشرح القصائد التِّسع المشهورات ٥٥٩، وشرح المعلقات العشر ٢٩٩، ومجمع الأمثال ١/ ٣٥١، والرواية فيها جميعاً: «وأنَّا الولاء»، وعليها بُني شرحهم.

زَعَمُـوا أنَّ كُـلَّ مَـنْ ضَرَبَ العَيْـ ـــرَ مُـوالٍ لَنَـا وَأنَّـى الـوَلاءُ

فقيل: أراد بالعَيْر الوتِد وأرادَ بالضَّاربين العربَ؛ لأنَّهم كانوا أصحابَ عَمَدٍ، وقيل: أرادَ عَيْرَ العينِ، وهو ما نتأ منها، أي: كُلّ مَنْ ضربَ عَيْرَ عَيْنه بجفنِه، وقيل: أرادَ بالعَيْر ما يطفو على الحوضِ من الأقذاء... وقيل فيه وجوهٌ أُخرُ غيرُ هذه»[1].

فمثلُ هذا المُشترَك يعسُر تعيين معناه المُراد؛ لخفاء القرينةِ الدَّالَّةِ على ذلك، ولهذا فسَّره العلماء على وجوهٍ كثيرةٍ، بعدد ما تحتمِلُه لفظةُ «العَيْر» في اللُّغة، ولم يُرجَّح فيه أحد هذه المعاني لفقد القرينة.

ونبَّه حازمٌ في كلامه على أنَّ نصبَ القرينةِ مع هذا المُشترَك واجبٌ على مَنْ أرادَ البيان عمَّا يُريد، وأما مَنْ قصدَ إلى تعميةِ المعنى وإلغازِه، لغرضٍ يتوخَّاه في كلامه، فليس عليه أن يأتي بالقرينة. ولهذا الأمر زيادةُ بيان تأتي في الكلام على خفاء القرائنِ.

ويشتدُّ عَيْبُ المُشترَك المُستعمَل من غير قرينةٍ إذا كانتِ الكلمة مُشترَكةً بين معنيين أحدُهما يُكرَهُ ذِكْرُه، وهو غير مُرادٍ في الموضع الذي استُعمِلتْ فيه، وجاءَتْ مُطلَقةً بلا قرينةٍ تميِّزُها، فيسبِقُ إلى الوهمِ المعنى المُستكرَه، فتمَجُّه النَّفْسُ وتنفر منه، فإذا ما أُصحِبَتْ قرينةً رجَّحتِ المعنى الحَسَن فيها، فتُقبِلُ عليها النَّفْسُ وتبلغُ منها مبلغًا رضيًّا[2].

فمثالُ المَعيب الذي وردَ مُهملًا من غير قرينةٍ تُرجِّح المعنى المُستحسن فيه قول أبي تمامٍ[3]:

أَعْطَيْتَنـي دِيَـةَ القَتيـلِ وَلَـيْسَ لي عَقْـلٌ ولا حـقٌّ عَلَيْـكَ قَـدِيْمُ

---

(١) منهاج البلغاء ١٨٥، وانظر هذه الأقوال ووجوهًا أُخر في: كتاب المعاني الكبير ٢/ ٨٥٥-٨٥٦، ١١٣٧، وشرح القصائد السَّبع الطِّوال ٤٤٩-٤٥١، وشرح القصائد التِّسع المشهورات ٥٥٩-٥٦٢، وشرح المعلقات العشر ٢٩٩، ومجمع الأمثال ١/ ٣٥١-٣٥٢.

(٢) انظر المثل السَّائر ١/ ٢٠١-٢٠٤، والجامع الكبير ٥٢-٥٤، والأقصى القريب ٣٦، والإكسير في علم التفسير ١١٧-١٢٠، وجوهر الكنز ٤٠، والتبيان في البيان ٤٠٠-٤٠١، ومفتاح تلخيص المفتاح ٤٣، وعروس الأفراح ٩٣-٩٤، وصبح الأعشى ٢/ ٢٦٩. ونبَّه ابن سنانٍ على هذا المشترك، غير أنَّه لم يُقيِّده بالقرينة. انظر سر الفصاحة ١١٢-١١٧، والتفكير البلاغي عند العرب ٤٤٥.

(٣) ديوانه ٣/ ٢٩٢، وهو له في: المثل السَّائر ١/ ٢٠٣، برواية: «أعطيت لي»، والتبيان في البيان ٤٠١.

«فقوله: (ليسَ لي عَقْلٌ) يُظَنُّ أنَّه من (عَقَلَ الشيءَ) إذا عَلِمَه، ولو قال: (ليسَ لي عليكَ عَقْلٌ) لزالَ اللَّبْسُ»[1].

ومثالُ ما خلا من العَيْبِ لمجيئه مع قرينةٍ قولُه تعالى: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]؛ وفيه يقول ابنُ الأثير: «ألا ترى أنَّ لفظةَ (التَّعْزير) مُشترَكة تُطْلَق على التَّعْظيمِ والإكرامِ، وعلى الضَّرْبِ الذي هو دون الحَدِّ، وذلك نوعٌ من الهوان، وهما معنيان ضِدَّان، فحيثُ وردَتْ في هذه الآية جاء معها قرائنُ من قبلها ومن بعدِها، فخصَّصَتْ معناها بالحُسْنِ، وميَّزته عن القُبْحِ. ولو وردَتْ مُهملَةً بغير قرينةٍ، وأُريدَ بها المعنى الحَسَنُ لسبقَ إلى الوَهْمِ ما اشتملَتْ عليه من المعنى القبيح»[2].

ويرى ابنُ الأثيرِ أنَّ القرينةَ كما تُوجِبُ الحُسْنَ لهذه الألفاظِ، فكذلك قد تُوجِب لها القُبْح في بعضِ المواضعِ، وذلك قولُه: «واعلم أنَّه قد جاء من الكلامِ ما معه قرينةٌ فأوجبَتْ قبحه، ولو لم تجئ معه لما استُقْبح، كقولِ الشَّريف الرَّضي[3]:

أَعْـزِزْ عَـلَيَّ بِـأَنْ أَراكَ وَقَـدْ خَـلَا ... عَـنْ جَانِبَيْـكَ مَقاعِـدُ العُـوَّادِ

... و ... قد جاءَتْ هذه اللَّفظةُ المَعيبةُ في الشِّعْرِ في القرآن الكريم، فجاءَتْ حَسنةً مَرْضِيَّةً؛ وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [آل عمران: ١٢١]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا ٱلسَّمَآءَ فَوَجَدْنَٰهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا ۝٨ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٰٔنَ يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا﴾ [الجن: ٨-٩]، ألا ترى أنها في هاتين الآيتين غيرُ مضافةٍ إلى مَنْ تقبح إضافته إليه كما جاءت في الشِّعْر، ولو قال الشَّاعر بدلًا من (مقاعد العوَّاد): (مقاعد الزِّيارة) أو ما جرى مجراه لذهبَ ذلكَ القُبْحُ، وزالَتْ تلكَ الهُجْنةُ»[4].

---

(١) المثل السَّائر ١/ ٢٠٣.

(٢) المثل السَّائر ١/ ٢٠٢.

(٣) ديوانه ١/ ٤٢٦، وهو له في: سر الفصاحة ١١٣، والمثل السَّائر ١/ ٢٠٢، والجامع الكبير ٥٣.

(٤) المثل السَّائر ١/ ٢٠٢-٢٠٣.

والحقُّ أنَّ بيتَ الشَّريف الرَّضي وقعَتْ فيه لكلا معنيَي «المقاعد» قرينةٌ؛ فكلمةُ «خلا» قرينةٌ تدلُّ على أنَّ المُرادَ بها مواضعُ القعودِ، وهو المعنى المستحسن، وكلمةُ «العُوَّادِ» قرينةٌ دالَّةٌ على أنَّ المقصود بها ما يُلاقي الأرضَ من الإنسانِ إذا قعدَ، وهو المعنى المُستقبَحُ هاهنا. غير أنَّ القرينةَ الأولى ضعيفةٌ[1]، حتَّى كأنَّها خفيَتْ على ابنِ الأثير فلم يتعرَّض لها؛ والقرينةُ الثانيةُ قويَّةٌ؛ لقُربها من كلمة «المقاعد»، ولزيادتها على كلمة «خلا» في مُلابستها لها بإضافتها إليها، فلذا لا يسبِقُ إلى الفهم إلَّا المعنى المُستقبَحُ، ولو أنَّ الشَّاعر استبدل بهذه القرينةِ القويَّة غيرها أو أهملها، لظهر أثرُ تلك الضعيفةِ، ولترجَّح المعنى المستحسنُ.

وقد يقعُ الاحتمالُ لا بأصل الوَضْعِ، وذلك بأن يعرِض للكلام بسبب التَّرْكيب، فيأتي كلامٌ يصِحُّ أن يُحمَل في ظاهره على معنيين أو أكثر، وقد تكونُ هذه المعاني مُتضادَّةً كالمديح والهجاء، فلا يُعرَفُ المُراد منه على وجه التَّعْيين، فيحصل اللَّبْسُ والإبهامُ في الكلامِ، ولا يرتفِعُ ذلكَ إلَّا بالنَّظَرِ إلى سياقه الذي وردَ فيه، ليُستدَلَّ بما يسبِقُه أو يلحق به من القرائن المقاليَّةِ، أو بالوقوفِ على طَرَفٍ من أحوالِ المُتكلِّم أو المُخاطَب أو غيرها من قرائن الأحوالِ، فيترجَّحُ بذلك الغَرَضُ المقصودُ من الكلام.

ومَثَّل ابنُ الأثير لهذا بقولِ الشَّاعر[2]:

لَوْ كُنْتُ مَوْلَى قَيْسِ عَيْلانَ لَمْ تَجِدْ ... عَلَيَّ لإنسانٍ مِنَ النَّاسِ دِرْهَما

ولكنَّني مَوْلَى قُضاعَةَ كُلِّها ... فَلَسْتُ أُبالي أَنْ أَدِينَ وتَغْرَما

---

(١) انظر الإكسير في علم التفسير ١١٨.

(٢) هو ثَرْوان أو ابن ثَرْوان أو شُقْران. انظر البيان والتبيين ٣/ ٣٠٩، وعيون الأخبار ١/ ٢٥٦، والعِقد الفريد ٢/ ٣٦٧، والأشباه والنظائر للخالديين ٢/ ٢١٨، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤/ ١٦٠٢، والشنتمري ٢/ ٩٢٩، والتبريزي ٤/ ٧٤، والحماسة البَصْرِيَّة ٢/ ٥١٣. وفي هذه المصادر أنَّه مولًى لعُذْرة أو لسَلَامان أو لقُضاعة، وهو اختلاف يسير؛ لأنَّ عُذرةَ أخو سلامان وكلاهما من قُضاعة. انظر الأغاني ٢/ ٣٠٦، ونبه على شيء من ذلك الشنتمري والتبريزي في موضع ذكر البيتين. وأكثر هذه المصادر تروي البيت الأوَّل مخرومًا. وهما بلا نسبة في المثل السَّائر ١/ ٧٧.

وبيَّنَ ما فيه بقوله: «وإذا نظرْنا إلى البيت الأَوَّلِ وجدْناه **يحتمِلُ مَدْحًا وذمًّا**، أي: أنَّهم كانوا يُغْنُونه بعطائهم أن يَدين، أو أنَّه كان يخافُ الدَّيْنَ حَذَرَ أن لا يقوموا عنه بوفائه، لكنَّ البيتَ الثَّاني حقَّقَ أنَّ الأوَّلَ ذمٌّ وليس بمدحٍ، فهذا المعنى لا يتحقَّقُ فهمُه إلَّا بآخره»[1]. فالبيت الثَّاني قرينةٌ رجَّحَتْ معنى الذَّمِّ، بعد أن كان البيت الأوَّل في ظاهره مُحتمِلًا المَدْحَ والذَّمَّ.

وأوردَ مُحمَّد بن داودَ الظَّاهريُّ (ت ٢٩٧هـ) لهذا الضَّرْب من الكلامِ المُحتمِل أمثلةً من الشِّعْر، في بابٍ عقده له سمَّاه: «**ذكر ما جاءَ من الأشعار مُحتمِلًا للهجاء والافتخار**»[2]. ومن أمثلتِه فيه ما وقَعَ بين الزِّبرقان بن بدرٍ والحطيئة في قوله له[3]:

دَعِ المَكـارِمَ لا تُرْحَـلْ لِبُغْيَتِهـا ... وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسي

فظاهره يَحْتمِلُ الهَجْوَ والمديح، ولكن سياقَ القصيدة التي وردَ فيها يقطعُ بأنَّ الغرض منه الهجاء، وهذا ما بيَّنَه مُحمَّد بن داودَ بقوله: «وبيتُ الحطيئةِ، وإن كان غيرُه أشدَّ إيضاحًا بالهجاءِ منه، **فإنَّ معه ما يُوضِّحُ عن مراد صاحِبه ويُزيلُ توهُّمَ المديح فيه عن سامعه**، وهو[4]:

مَـا كَـانَ ذَنْـبُ بَغـيضٍ لا أبـا لَكُـمُ ... فِي بَـائِسٍ جـاءَ يَحْـدُو آخِـرَ النَّـاسِ

مَلُّـوا قِـراهُ وهَرَّتْـهُ كِلَابُهُـمُ ... وقَطَّعُـوهُ بِأَنْيـابٍ وأَضْراسِ

لَـمَّا بَـدا لِيَ مِـنْكُمْ خُبْـثُ أَنْفُسِـكُمْ ... وَلَمْ يَكُـنْ لِجِراحـي مِـنْكُمُ آسي

أَزْمَعْـتُ يَأْسًـا مُبِينًـا مِـن نَـوالكُمُ ... وَلَنْ تَرَى طَارِدًا للمَرْءِ كالياسِ»[5]

وهذه الأبيات جاءَتْ سابقةً على ذلك البيت المُحْتمِلِ، فكانت قرينةً ترجِّح أنَّ الحُطيئة أراد الهجاء، لأنَّ كُلَّ معانيها تدلُّ على ذلك الغرضِ، وذلك البيت إنَّما احتمل المعنيين لقَطْعِه عنها.

---

(١) المثل السَّائر ١/ ٧٧.

(٢) الزَّهْرة ٢/ ٧٩١-٧٩٢.

(٣) ديوانه ٥٠.

(٤) ديوانه ٤٥-٤٩، وفي روايته بعض اختلاف. وأورد ابن قتيبة بين يدي هذه الأبيات قوله: «كان الحطيئة جاور الزِّبرقان بن بَدْرٍ، فلم يَحْمَد جواره، فتحوَّل عنه إلى بغيضٍ، فأكرم جواره، فقال يهجو الزِّبرقان ويمدح بغيضاً». الشعر والشعراء ١/ ٣٢٧. والأبيات في الأغاني ٢/ ١٨٤-١٨٥، وعنى بالبائس نفسه، والبائسُ: الزَّمِن. انظر ديوانه ٤٥.

(٥) الزَّهْرة ٢/ ٧٩٣.

وما وردَ في خبر الأبيات أنَّ الزِّبرقان لما شكا الحطيئةَ إلى عمرَ بن الخطَّاب رضي الله عنه، قال له: ما أراه هجاكَ، ولكنَّه مدحَك، أو نحو ذلك مما يوحي أنَّ ابن الخطاب لم يدرك معنى الهجاء منها حتى احتاج إلى مَنْ يحُكم في معناه[1] = يُحمَل على أنَّه رضي الله عنه أخذَ بظاهر قول الحطيئة: «**دعِ المكارم**»، أو على ما رواه الجاحظ بقوله: «كانَ عمرُ بن الخطَّاب، رحمه الله، أعلمَ النَّاس بالشِّعر، ولكنَّه كان إذا ابتُلي بالحُكْم بين النجاشيِّ والعَجْلاني، وبين الحطيئة والزِّبرقان، كَرِهَ أن يتعرَّضَ للشُّعراء، واستشهدَ للفريقين رجالًا، مثل حسَّان بن ثابت وغيره... فإذا سمع كلامهم حكمَ بما يعلَمُ، وكان الذي ظهرَ من حُكْمِ ذلك الشَّاعر مُقنِعًا للفريقين، ويكون هو قد تخلَّصَ بعرضِه سليمًا. فلمَّا رآه من لا علمَ له يَسألُ هذا وهذا، ظنَّ أنَّ ذلك لجهلِه بما يَعْرِفُ غيره»[2].

وعقدَ ابنُ رشيقٍ بابًا سمَّاه: «**ما أشكلَ منَ المدحِ والهجاء**»[3]، أورد فيه طائفة من تلك الأشعار المحتمِلةِ للمعنيين، وبيَّنَ في بعضها أنَّ الوقوف على السِّياق أو بعض قرائن الأحوال يهدي إلى ترجيح أحدِهما وتعيينه.

٢ – الدِّلالةُ على الأغراضِ البلاغيَّة:

وهي الأغراضُ الزَّائدةُ على أصلِ المعنى، ولا يدلُّ عليها اللَّفظُ بأَصْلِ الوَضْعِ، فقد يُستخرَجُ من عبارةٍ أغراضٌ كثيرةٌ لا تبدو للنَّاظر في ظاهر اللَّفظِ، وإنَّما تتكشَّفُ للمتأمِّل في باطنه، المُستدِلِّ عليها من خارجِه، وهذه الأغراضُ هي مناطُ المَزِيَّةِ في الكلام ومحَلُّ التَّفاضُل فيه، وهي الغاية في التَّناضُل والتَّنافُس بين الفُصحاء.

وفي هذا يقولُ عبدُ القاهر: «لا يكونُ لإحدى العبارتين مَزِيَّةٌ على الأُخرى، حتَّى يكونَ لها في المعنى تأثيرٌ لا يكون لصاحبتها. فإن قُلْتَ: فإذا أفادَتْ هذه ما لا تُفيدُ تلك، فليستا عبارتين عن معنى واحدٍ، بل هما عبارتان عن معنيين اثنين؛ قيل لك: إنَّ قولَنا (المعنى) في مثل هذا،

---

(١) انظر الخبر في: ديوان الحطيئة ٥٠، والشعر والشعراء ١/ ٣٢٨، والزَّهْرة ٢/ ٧٩٣، والأغاني ٢/ ١٨٥-١٨٦.

(٢) البيان والتبيين ١/ ٢٣٩-٢٤٠.

(٣) العمدة ٢/ ٨٩٣-٩٠٠.

يُراد به الغَرَضُ، والذي أرادَ المُتكلِّم أن يُثْبِتَه أو ينفيَهُ»[1]، فأراد بذلك الزِّيادة في المعنى بأن تُحدِث في نَظْمِ العبارةِ شيئًا لم يكن في الأُخرى[2].

وعَبَّر العصام عن هذه الأغراضِ بقوله: «المعاني الزَّائدةُ على أصل المعنى... هي المقاصِدُ في علم المعاني»[3]، فجعلها غايةَ علم المعاني؛ لأنَّها مَوْضِعُ المَزِيَّةِ كما ذكر عبد القاهر.

والقرائنُ هي السَّبيلُ إلى الوقوفِ على تلك الأغراضِ والمقاصِد، وهذا ما نصَّ عليه ابن البنَّاء المراكشي (ت ٧٢١هـ) بقوله: «**ويُستدَلُّ على المقاصِد بالقرائن**، ومنها سياقُ الكلام»[4]. وفي ذلك يقول المغربيُّ (ت ١١١٠هـ): «باعتبار **القرائنِ الدَّالَّةِ على قَصْدِ المُتكلِّم**»[5]. وعَبَّر باحثٌ مُعاصِرٌ عن ذلك بقوله: «أمَّا الأغراضُ فليس لها ألفاظٌ تدلُّ عليها، وإنَّما تُفهَمُ من جملة الكلام، بمعونة المقام والسِّياق»[6].

ولذلك كان كثيرٌ من البلاغيين يفتتحونَ كلامهم على أغراض كُلِّ فَنٍّ بلاغيٍّ أو يختتمونه بالتَّنْبيه على أنَّ ما ذكروه من الأغراض يُتوصَّلُ إليه بالقرائن، وأنَّ التَّعْويلَ عليها يهدي إلى أغراضٍ بلاغيَّةٍ جديدةٍ.

فمن ذلك قولُ القزوينيِّ بعد ذكر جُملةٍ من **أغراضِ حذفِ المُسندِ إليه**: «وقيامُ القرينةِ شَرْطٌ في الجميع»[7]، وقولُ العلويِّ في الموضع نفسه: «والتَّعْويل في ذلك كُلِّه على حسب ما يَعْرِضُ من القرائن، وهي غير مُنحصِرةٍ، وإنَّما نبهنا بالأقلِّ منها على الأكثر»[8].

---

(١) دلائل الإعجاز ٢٥٨.

(٢) انظر دلائل الإعجاز ٢٥٨.

(٣) الأطول ١/ ٢٨٩.

(٤) الروض المريع ١٢٣.

(٥) مواهب الفتَّاح ٣/ ٤٢٢.

(٦) التكرار بلاغة ٧٣.

(٧) الإيضاح ١١١، وانظر مفتاح تلخيص المفتاح ١١٦.

(٨) الإيجاز لأسرار الطِّراز ١٢٤.

ومِنْه قولُ العلويِّ بعد إيرادِ بعضِ **دواعي ذِكْرِ المُسنَد إليه**: «فهذه الأمورُ كُلُّها هي المُوجِبةُ لذِكْره، وقد تَعْرِضُ لذكره أمورٌ أُخَر غير ما أشرنا إليه، وأكثرُها إنَّما يكونُ على قَدْرِ ما يَسنَحُ من القرائن في الحالات كُلِّها»[(١)]، وقولُ السَّعْدِ في الموضع نفسِه: «هذا كُلُّه مع قيام القرينة»[(٢)].

ومنه قولُ السَّعْد في أول الكلام على **أحوالِ تعريفِ المُسنَد إليه**: «سائر المعارف... لا تُفيدُ أوَّلَ زمانِ ذِكْرِها إلَّا مفهوماتِها الكُلِّيَّةَ، وإفادتُها للجزئيات المُرادةِ في الكلام إنَّما تكونُ بواسطة قرينةٍ مُعيِّنةٍ لها»[(٣)].

ومنه قول محمد بن عليٍّ الجرجانيُّ في الكلام على **أغراض تنكير المُسنَد إليه**: «التحقيق أنّ النَّكِرة بالوضع لا تدلُّ إلّا على فردٍ غيرِ مُعيَّنٍ، أو جنسٍ غيرِ مُعيَّنٍ. وأما غيرُ ذلك من المعاني المذكورةِ فمِنْ قرائنِ الأحوال»[(٤)]، وفيها يقول المغربيُّ: «وينبغي أنْ يُتَنبَّهَ لكون إفادةِ التَّنكيرِ لِـمَا ذُكِرَ إنَّما هو بمعونةِ القرائنِ والمقام»[(٥)].

ومنه قولُ الشَّريف الجرجاني بعد ذكر ثلاثةٍ من **طُرق القَصْرِ**: «هذه الثَّلاثةُ وإن دلَّتْ بالوَضْعِ على القَصْرِ، إلَّا أنَّ أحواله من كونِه إفرادًا أو قلبًا أو تعيينًا إنَّما تُستفادُ منها بمعونةِ المقامِ، وهي المقصودةُ في هذا الفنِّ دون ما استُفيد منها بمُجرَّد الوَضْعِ»[(٦)].

وهذا النَّصُّ يُبيِّنُ لنا أنَّ جُملةً مما يذكرُه البلاغيون من القواعدِ التي تهدي إلى الدِّلالات الوضعيَّةِ ليسَتْ مقصودةً في علم البلاغةِ، وإنَّما هي أصولٌ يستنِدون إليها، وينطلقون منها في بحثهم عن المعاني الزَّائدة على تلك الأصولِ، كما ظهر في كلامِ مُحَمَّد بن عليٍّ الجرجاني السَّابقِ

---

(١) الإيجاز لأسرار الطِّراز ١٢٣-١٢٤.

(٢) المطوَّل ٦٩.

(٣) المطوَّل ٧٢-٧٣.

(٤) الإشارات والتنبيهات ٤٢-٤٣، وفي مطبوعه: «الفكرة» بدل: «النكرة»، و:«لا تدل أنّها على فرد» بدل: «لا تدل إلا على فرد»، و:«من قرائن الأحوال» بدل: «فمن قرائن الأحوال».

(٥) مواهب الفتَّاح ١/ ٣٤٨.

(٦) حاشية الشريف الجرجاني على المطوَّل ٢١٤.

ذكرُه، إذ ابتدأ ببيان معنى النكرة في أصلِ الوَضْعِ، ثم بنى عليه أنَّ غيره من معانيه يُعوَّلُ فيه على القرائن، وكذلك يفعلُ البلاغيون في أكثر الأبواب، يبيِّنونَ المعنى الوضعيَّ لذلك الأسلوب، كالأمر والنَّهي والتَّمنِّي والاستفهام والنِّداء وغيرها، ثم يتوجَّهُون إلى عَرْضِ بعضِ الأغراضِ البلاغيَّةِ التي اهتدوا إليها بالقرائن.

فما يبدو في كلام بعضهم على أنَّه قوانينُ ثابتةٌ إنَّما يُراد به الدِّلالة على المعاني الوَضْعيَّةِ، وذلك بأن يكثر في أسلوبٍ من الأساليب الدِّلالة على معنًى في غالِب استعماله، فيُقيَّدُ ذلك المعنى بقانونٍ يضبطُه، غير أنَّهم كانوا في أكثر أمرهم ينبِّهون على أنَّ ذلك المعنى وضعيٌّ، وأنَّه يُستفاد بمعزلٍ عن القرائن، وأنَّ ذلك الأسلوب قد يحتفُّ به من القرائن ما يجعلُه دالًّا على معنى آخر غيرِ ذلك المعنى الوضعيِّ.

فمن تلك القواعد قولُ عبدِ القاهر: «هاهنا **أَصْلٌ**، وهو أنَّه من حُكْم النَّفْي إذا دخل على كلامٍ، ثم كان في ذلك الكلامِ تقييدٌ على وَجْهٍ من الوجوه، أن يتوجَّه إلى ذلك التَّقْييد، وأن يقع له خُصوصًا»[(١)]، وأوردَ السَّعْد هذا الأَصْلَ مُعقِّبًا عليه بقوله: «والتَّعْويلُ على القرائن»[(٢)]، ونبَّه غيره على أنَّ هذه قاعدةٌ أغلبيَّةٌ لا كُلِّيَّةٌ، وأنَّها مُطَّرِدةٌ ما لم تُنصَب قرينةٌ على خلافِ ذلك[(٣)].

ومن القواعد التي أرسى دعائمها عبدُ القاهر: أنَّ تقديمَ لفظِ «كُلّ» على المُسنَد الفعليِّ المنفيِّ، من غير أن يكون داخلًا في حيِّز النَّفْي، يُفيدُ عمومَ النَّفْي، وإن تأخَّرَ فدخلَ في حَيِّزِه أفاد نَفْي العموم[(٤)].

وتعقَّبَه البلاغيون في هذه القاعدة، بأنَّ في القرآن الكريم آياتٍ تنقُضُها[(٥)]، فبيَّن بعضهم «أنَّ كلامَ الشَّيْخِ عبد القاهر مبنيٌّ على أصْلِ الوَضْعِ، وإفادة هذه الآيات لشمول النَّفْي ليس من أَصْلِ الوَضْعِ، وإنَّما هو بواسطة القرائن»[(٦)].

---

(١) دلائل الإعجاز ٢٧٩.

(٢) حواشي الكشَّاف اللوح ١٢/ ب.

(٣) انظر المُفصَّل في شرح المطوَّل ١/ ٨٥، ٤١٧.

(٤) انظر دلائل الإعجاز ٢٧٨-٢٨٥، وانظر ما سيأتي ٣١٣-٣١٤.

(٥) انظر تفصيل ذلك فيما سيأتي ٣١٥-٣١٦.

(٦) حاشية الدُّسوقي على المختصر ١/ ٤٤١.

وكذلك لـمَّا وقعَ في كلام السَّكَّاكيِّ أنَّ جُملةً من أدوات الشَّرْطِ تفيد العموم[1]، نبَّه القطب الشِّيرازي (ت ٧١٠هـ) على أنَّ ذلك يختلفُ بحسب المقامات وما ينضافُ إليها من قرائن الأحوال ومقاصد الأقوال[2].

واستدراكاتُهم على هذه القواعدِ لا تعني أنَّ الذين أوردوها لم يكونوا متنبِّهين على ذلك، حتى احتاجَتْ قواعدهم إلى تلك التَّعقُّبات، وإنَّما الأمرُ أنَّ أصحابَها أهملوا ذلك تعويلًا على ظهورِه في مطاوي كلامهم، فاحتاج من بعدهم إلى النَّصِّ عليه.

وعلى ما مضى لا يصحُّ ما ذكره بعض المُعاصرين كالدكتور شكري عيَّاد في قوله: «فما دامَتِ القوانينُ التي يصِلُ إليها علمُ البلاغةِ قوانينَ مطلقةً، لا يلحقُها التَّغْيير من عَصْرٍ إلى عَصْرٍ، أو بين بيئةٍ وبيئةٍ، أو شخصٍ وشخصٍ، فمن الضَّروري أن تُراعى دائمًا، كما تُراعى القوانين النَّحْويَّةُ»[3].

فليسَتِ القوانينُ البلاغيَّةُ كما ذَكر؛ لأنَّ ما يبدو في كُتب البلاغةِ قانونًا مُطلقًا ليس مقصودًا في هذا العلم، فتلكَ القوانين تُطلَق على ما يُعرَفُ بالوَضْعِ لا على ما يُعرَف بالقرائن، وعنايةُ البلاغيين مصروفةٌ إلى المعاني التي تأتي من وراء الوضع، وتُستفادُ بالقرائن، كما هو ظاهرٌ من تصريحهم بذلك في النُّصوص التي مضى ذِكْرُها.

والدكتور شكري عيَّاد أراد أن يبنيَ على ذلكَ الحُكْمِ قولَه: «علمُ البلاغةِ علمٌ معياريٌّ، على حين أنَّ علمَ الأسلوبِ علمٌ وصفيٌّ»[4]. وكيف يصحُّ هذا مع دعوةِ البلاغيين إلى تتبُّع أساليبِ العربِ لاستكناه أسرارها، والوقوف على أغراضها ومقاصِد مُتكلِّميها، يكرِّرون ذلك عند كُلِّ فنٍّ يتكلَّمون عليه لا يملُّون ذلك، خشية أن يركَن قارِئ كُتُبهم إلى ما استخرجوه، ويقِفَ عنده.

---

(١) انظر مفتاح العلوم ٣٥٠-٣٥١.

(٢) انظر مفتاح المفتاح اللوح ٧٥/ ب.

(٣) مدخل إلى علم الأسلوب ٣٦.

(٤) مدخل إلى علم الأسلوب ٣٦.

ويكفي في ردِّ ذلك أنَّ السَّكَّاكيَّ جعل من تعريف علم المعاني: **تتبُّعَ خواصِّ تراكيب الكلام في الإفادة**[1]، وانتقدَه القزوينيُّ بأن **التتبُّعَ** ليس بعلم، فلا يصحُّ تعريفُ شيء من العلوم به[2]، لكنَّ غيرَه نبَّه على أنَّه أرادَ بالتَّتبُّع المعرفةَ؛ تنبيهًا على أنَّ تلك المعرفةَ حاصِلةٌ من تتبُّع جزئيات تراكيب البلغاء، وعلى أنَّ ابتناءَ علم المعاني على التَّتبُّع؛ لتحريضِ الطالب على الممارسة[3]، فانظر إلى شغف السَّكَّاكيِّ بتنبيه دارس البلاغة على لزوم النَّظر في أساليب العرب، كيف حملَه على ارتكاب هذا المجاز في تعريفِ علم المعاني، لئلا يزولَ ذلك الخاطر عن فُؤادِه.

وعمدةُ التَّتبُّعِ القرائنُ؛ لأنَّها السَّبيل في الوقوفِ على الأغراضِ، ومن أوضحِ النُّصوصِ دلالةً على أثرِ القرائن في ذلك، وحِرْصِ البلاغيين على أن يتَّسِعَ مَنْ بعدَهم في استخراج الأغراضِ البلاغيَّةِ اعتمادًا على القرائن = قولُ السَّعْدِ بَعْدَ كلامِه على ما أوردَه القزوينيُّ من الأغراضِ التي يخرجُ إليها الاستفهام: «والحاصِلُ أنَّ كَلِمَةَ الاستفهامِ إذا امتنعَ حملُها على حقيقتِه تولَّد مِنْه **بمَعُونةِ القرائن ما يُناسِبُ المقام، ولا تَنْحَصِرُ المُتولِّداتُ فيما ذكره المُصنِّفُ، ولا يَنْحَصِرُ شيءٌ منها في أداةٍ دونَ أداةٍ؛ بل الحاكِمُ في ذلك هو سلامةُ الذَّوْقِ، وتَتَبُّعُ التَّراكيب، فلا ينبغي أنْ تَقْتَصِرَ في ذلكَ على معنًى سَمِعْتَهُ، أو مِثالٍ وَجَدْتَهُ، مِنْ غَيْر أَنْ تتخطَّاهُ؛ بل عليكَ بالتَّصُّرفِ، واستعمالِ الرَّويَّة. واللهُ الهادي**»[4].

وظاهرٌ من هذا النَّصِّ حِرْصُ البلاغيين على حَثِّ مَنْ يبتغي دَرْسَ هذا العِلْم بعدَهم على استعمال الذَّوْق، وزيادةِ التَّأمُّلِ في كلام الفُصحاء، لاستخراجِ الأغراضِ البلاغيَّةِ، ولا يكون ذلك إلّا بالنَّظَرِ في سياقاتِ ورودِ التَّراكيبِ ومقاماتها، لمعرفةِ القرائنِ التي ولَّدَتْ تلكَ الأغراضَ.

---

(١) انظر مفتاح العلوم ٢٤٧.

(٢) انظر الإيضاح ٨٤.

(٣) انظر شرح المفتاح للسَّعْد اللوح ٤/ أ–ب، وتلخيص التلخيص ١٦١، والمصباح في شرح المفتاح ١٢، والمطوَّل ٣٦.

(٤) المطوَّل ٢٣٩.

ويكشِفُ هذا النَّصُّ وما قبلَه من النُّصوصِ عن قيمة القرائن في تذُّوق كلام العرب، لأنَّها تُساعِدُ على استخراجِ خبيء ذلك الكلام، باستنباط أغراضِه ومقاصد مُتكلِّميه، وبها يمكن التَّوسُّع في فنونِ عِلْمِ البلاغةِ وإغنائه بأمثلةٍ جَمَّةٍ على مُختلِف الأغراض البلاغيَّة التي تنطوي عليها أساليبُ العرب، وذلك بالتَّتبُّعِ والنَّظرِ الدَّقيق في كلامهم، والاستفادةِ من السِّياقات التي وردَتْ فيها تلك الأساليب، والمقامات التي احتفَّتْ بها، والأحوال التي اشتملَتْ عليها، وفي هذا تطويرٌ لعلم البلاغة، ودَفْعٌ له إلى الارتقاء في التَّبصُّر بأسرار كلام العرب، وعودةٌ به إلى منابع الفصاحةِ التي منها تفجَّرت جداوله الأولى، فاستقَتْ منها كُتب البلاغةِ ما أَنْبتَ الجَنيَّ من ثمارِها.

وعلى ذلك يمكنُ القول: إنَّ **نظريَّةَ النَّظْمِ** لا تُؤتي أُكُلَها ولا تُجنَى ثمارُها إلَّا بمعونةِ **نظريَّةِ القرائنِ**؛ لأنَّها الدَّالُّ على الأغراضِ والمقاصدِ التي من أجلِها توخَّى المُتكلِّمُ بنظمِه ما توخَّى. والوقوفُ على تلك الأغراضِ وزيادتُها ونَقْصُها بين كلامٍ وكلامٍ هو مناطُ المَزيَّةِ والحُسْنِ اللَّذينِ يتفاضَلُ بهما المُتكلِّمون؛ وهي السَّبيلُ إلى الوقوف على نُكَتِ الكلام وأسرارِه التي بها يعلو كلامٌ حتى يَفْرَع السِّماك عُلُوًّا ويجوزَ مقاديرَ البشر، ويَسْفُلُ بها آخرُ حتى يدنو من أصواتِ العجماوات.

فإن اتَّفَق للمُستدِلِّ **بنظريَّةِ القرائن** الذَّوْقُ كانَتْ له طريقًا إلى كشفِ جُملةٍ من أسرارِ إعجاز القرآن الكريم، وفي هذا يقول البابرتيُّ (ت ٧٨٦هـ): «**مَدْرَكُ الإعجازِ هو الذَّوْقُ: وهو مَزيدُ ذكاءٍ تُعْرَفُ به المعاني الخفيَّةُ بقرائنِ الأحوال**»[1]، فبها يُكشَفُ القِناعُ عن وجهِ إعجازِ القرآن، وتُفتَّقُ أكمام الكلامِ عن أزاهير المعاني والأسرار المُستودعةِ في عباراتِهِ الرَّائقةِ.

وهذا ما نبَّه عليه ابن عاشورٍ في قوله: «إنَّ نَظْمَ القرآن مبنيٌّ على وَفْرةِ الإفادةِ وتعدُّدِ الدِّلالةِ، فجُمَلُ القُرآن لها دلالتُها الوضعيَّةُ التَّركيبيَّة التي يُشارِكُها فيها الكلامُ العربيُّ كُلُّه، ولها دلالتُها البَلاَغيَّةُ التي يُشارِكُها في مُجْمَلِها كلامُ البُلغاء ولا يصِلُ شيءٌ من كلامهم إلى مَبْلَغِ

(١) تلخيص التلخيص ١٥٠.

بَلاَغَتِها. **ولها دلالتُها المَطْوِيَّةُ، وهي دلالةُ ما يُذْكَرُ على ما يُقدَّرُ اعتمادًا على القرينة**، وهذه الدِّلالةُ قليلةٌ في كلامِ البُلغاء وكثُرَتْ في القرآن، مثل تقدير القولِ وتقدير الموصوفِ وتقدير الصِّفةِ»[1].

وهو يريدُ أنَّ المزايا والأغراضَ تتكاثَرُ في نظمِ القرآن على نحوٍ لا يُمكنُ أن يتَّفِقَ في كلام البَشَرِ، فلذلك تزيدُ الحاجةُ إلى الاعتماد على القرائنِ في ذلك النَّظْمِ؛ لأنَّها الطَّريقُ المُمهِّدةُ إلى الكَشْفِ عنها؛ ويقِلُّ الاحتياجُ إليها في كلام البُلغاءِ لِقلَّة تلك الأغراضِ فيه إذا ما قِيسَ بذلك النَّظْمِ.

غير أنَّ دلالة القرائن على أسرارِ النَّظْمِ في القرآن وفي غيرِه مُعتمِدةٌ على ما يُوقَفُ عليه من تلك القرائن، وهذا ما بيَّنَه الشَّاطبيُّ (ت ٧٩٠هـ) بقوله: «علم المعاني والبيان الذي يُعرَفُ به إعجازُ نَظْمِ القرآن، فضلًا عن معرفة مقاصِد كلام العربِ، إنَّما مدارُه على معرفةِ مُقتضيات الأحوالِ: حال الخِطاب من نَفْسِ جهةِ الخِطابِ، أو المُخاطِب، أو المُخاطَب، أو الجميع؛ إذ الكلامُ الواحِدُ يختلِفُ فهمُه بحسب حالين، وبحسب مخاطبين، وبحسب غيرِ ذلك، كالاستفهام لفظُه واحدٌ ويدخلُه **معانٍ أُخرُ** من تقريرٍ وتوبيخٍ وغير ذلك؛ وكالأمرِ يدخلُه معنى الإباحةِ والتَّهْديدِ والتَّعْجيز وأشباهِها، **ولا يدلُّ على معناها المُرادِ إلَّا الأمورُ الخارجةُ... وليسَ كُلُّ حالٍ يُنقَلُ ولا كُلُّ قرينةٍ تَقْترِنُ بنفسِ الكلام المنقول، وإذا فاتَ نَقْلُ بعضِ القرائنِ الدَّالَّةِ فاتَ فَهْمُ الكلامِ جُملةً، أو فَهْمُ شيءٍ منه**»[2].

فنظريَّةُ القرائنِ تُفسِّرُ لنا تفاوتَ النَّاسِ في فهم كتابِ الله تعالى، والوقوفِ على أسراره، وتفاوتَهم في إدراك بلاغةِ كلامِ الفُصحاء من العربِ؛ فالمعاني الوضعيَّةُ في ذلك الكلامِ لا تحتاجُ إلى القرائن في فهمها، لذا يصِلُ إليها النَّاظِرُ بالاطِّلاعِ على تلك الأوضاعِ اللُّغويَّةِ، وذلك لا يقتضي مزيد ذوقٍ ومعرفةٍ، وهذا ما يقعُ لعامَّةِ النَّاسِ في فهم المعاني الظَّاهرةِ في القرآن

(١) التحرير والتنوير ١/ ١١٠.

(٢) الموافقات ٣/ ٣١١.

الكريم، فإذا ما أرادَ المُتدبِّرُ الوقوفَ على الأغراضِ البلاغيَّةِ والمعاني الزَّائدة على ذلك الظَّاهرِ احتاج إلى النَّظَرِ في القرائن والاستعانةِ بها وقفَ عليه منها في الاستدلال على تلك المعاني الخفيَّةِ، ويكونُ تهدِّيه إلى تلكَ النُّكَتِ والأسرار على قَدْر القرائن التي وقفَه علمُه ونظرُه عليها، من أجل هذا قد يخفى على عالمٍ ما يظهر لغيره من تلك الأغراضِ، ولهذا أيضًا لا تفنى عجائبُ القرآن الكريم، لأنَّ ما يخصُّ النَّظْمَ منها مُتعلِّق بما ينتهي إليه المتدبِّرون من القرائن الهاديةِ إلى المعاني المَسْتُورة.

ومن أجل ذلك كان الصَّحابة رضوان الله عليهم يتفاوتون في فهم كتاب الله تعالى، بمقدار معرفتِهم بطرائق العرب في إخراجِ كلامهم على صُورٍ تشتمِلُ على تلك القرائن الدَّالَّةِ على مقاصدِهم، وعاداتهم في خطابهم، وبمقدار وقوفهم على قرائن الأحوالِ التي احتفَّتْ بالتَّنْزيلِ كأسباب النُّزول، وغيرها من أوقات النُّزولِ وظروف الخِطاب ومُلابساته، ولذلك كان بعضهم يَفْهَمُ أغراضًا من بعضِ الآياتِ لا يَفهمها غيره، استدلالًا منه بقرائن لم يعرفْها الآخر أو لم يتنبَّه عليها. ومثالُ ذلك ما ذكره الزَّمخشريُّ في قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وذلك قوله: «رُويَ أنَّ رجلًا من المُهاجرين حملَ على صَفِّ العدوِّ، فصاحَ به النَّاس: ألقى بيده إلى التَّهْلُكة، فقال أبو أيوبَ الأنصاريُّ: نحن أعلم بهذه الآية، وإنَّما أُنزلَتْ فينا؛ صَحِبْنا رسول الله ﷺ فنصرْناه وشهدْنا معه المشاهدَ وآثرناه على أهالينا وأموالنا وأولادنا، فلمَّا فشا الإسلامُ وكَثُر أهلُه ووضعتِ الحربُ أوزارها رجعْنا إلى أهالينا وأولادنا وأموالنا نُصلحُها ونُقيم فيها، فكانتِ التَّهْلُكَةُ الإقامةَ في الأهلِ والمالِ وتَرْكَ الجهادِ»[1]. فهم تأوَّلوا الآيةَ على ظاهرِها، وهو وَقَفَ على القرائن المحتفَّةِ بها، فاهتدى إلى الغرضِ الخفيِّ منها، وما انطوى عليه الاستعمال المجازيُّ لهذه الكلمةِ على خلافِ ما يظهرُ منها، وهو معنى الحثِّ على مواصلةِ الجهادِ والتَّحذيرِ من الركون إلى الحياةِ الفانية.

(١) الكشَّاف ١/ ٣٤٣، وانظر الخبر بطوله في أحكام القرآن لابن العربي ١/ ١٥٢.

وكان الصَّحابةُ يسألون رسولَ الله ﷺ عمَّا أشكل عليهم في كتاب الله تعالى، فيدلُّهم على معانيه الخفيَّةِ، ويُبيِّنُ لهم القرائن التي تهدي إلى تلك المعاني، أو يُنبِّههم عليها في سياق القرآن الكريم، وفي مثل هذا يقولُ عبدُ القاهرِ: «ولذلكَ تجِدُ الشيء يلتبِسُ منه حتَّى على أهل المعرفةِ، كما رُوي أنَّ عدِيَّ بن حاتم اشتبهَ عليه المُرادُ بلفظِ الخيطِ في قولِه تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] **وحمله على ظاهرِه**. فقد رُويَ أنَّه قال لَـمَّا نزلَتْ هذه الآيةُ: أخذْتُ عِقالًا أسودَ وعِقالًا أبيضَ، فوضعتُهما تحت وِسادتي، فنظرْتُ فلم أتبيَّن، فذكرْتُ ذلكَ للنَّبيِّ ﷺ فقال: إنَّ وِسادَكَ لطويلٌ عريضٌ، إنَّما هو اللَّيلُ والنهار»[(١)].

وبذلك يمكنُ القولُ: إنَّ كُلَّ كلامٍ فصيحٍ يُعطيكَ من نُكَتِه وأسرارِه بمقدارِ ما تقِفُ منه ومما يحيط به على القرائن الهادية إليها، وللوقوفِ على تلك القرائن طريقان: العلمُ والمعرفةُ بالسُّؤال والبَحْثِ عنها، ولاسيما قرائنِ الأحوال؛ والذَّوْقُ بالنَّظَرِ والتَّأمُّل في سياق الكلام لاستخراج القرائن المقاليَّة، ويُحتاج من وراء ذلك إلى ذكاءٍ في ملاحظةِ دلالة تلك القرائنِ على المعاني الخفيَّة؛ لأنَّ دلالة القرائن عقليَّةٌ كما مضى في ضوابطها[(٢)].

---

(١) أسرار البلاغة ٣٢٠-٣٢١، والحديث في صحيح البخاري ٥٢٨، وانظر أمثلةً أخرى على ذلك في: الموافقات ٣/ ٢٤٥-٢٤٩.

(٢) انظر ما مضى ١٦-١٩.

الـمَبْحَثُ الثَّاني

سِمَاتُ عَمَلِ القرائنِ

لا تكونُ القرائنُ على صِفَةٍ واحدةٍ في وجوه عملِها التي مضَتْ في المبحث السَّالف، بل تغدو فيما تأتيه من عملٍ على صفات مختلفةٍ ترتفعُ بها إلى القُوَّةِ أو تهوي بها إلى الضَّعْفِ، وتلحَقُ هذه السِّمات بالقرائن لأمورٍ تظهر فيما سيأتي من عَرْضٍ لما وُقِفَ عليه من تلك السِّماتِ في مظانِّ البحث.

١ – وضوحُ القرائن وخفاؤها:

ليسَتِ القرائن في درجةٍ واحدةٍ من الظُّهورِ، فبعضها يكون واضحًا جليًّا، وقد يبلغُ من ذلك درجةً لا يكاد يحتجِبُ فيها عن أدنى السَّامعين إدراكًا لها؛ وبعضُها يكونُ خفيًّا، وقد يصِلُ في خفائه إلى حدٍّ لا يكادُ يدركه فيها الخاصَّةُ من أهل الذَّكاء والفِطنة، ولكُلٍّ من الدَّرجتين مواضِعُ يحسُن فيها، وأخرى يكونُ فيها على خلافِ ذلك.

ففي مواضع رَفْعِ اللَّبْسِ والإبهامِ يحسُن أن تكون القرائن واضحةً جليَّةً، لِتؤديَ عملَها الذي من أجله نصبَها المُتكلِّمُ في كلامه، ولهذا جَعْل البلاغيون من الإخلالِ خفاءَها في تلكَ المواضع؛ لأنَّها دالَّةٌ أو مُعيِّنةٌ لأصلِ المُراد، ومن دونها يصيرُ الكلام لُغزًا لا يُدرَى السَّبيلُ إلى فهم حقيقتِه، ولهذا كان «الخَلَلُ إنَّما يتحقَّق... إذا كانتِ القرينةُ خفيَّةً، وينتفي... إذا كانت جليَّةً»[(١)]، و«المدارُ في صعوبةِ الفَهْمِ على خفاء القرائن»[(٢)]، ومِلاك التَّعْقيد خفاء القرائن[(٣)]، و«متى قامَتِ القرينةُ الواضحةُ انتفى التَّعْقيد»[(٤)].

---

(١) المُفصَّل في شرح المطوَّل ٢/ ٢١٩.

(٢) حاشية الدسوقي على المختصر ١/ ١٠٧، وانظر مواهب الفتاح ١/ ١٠٨.

(٣) انظر المُفصَّل في شرح المطوَّل ٢/ ٢٢١، و١/ ١٢٦، ٢/ ١٣، ٢٠١.

(٤) تقرير الإنبابي ١/ ٢٤٩، وانظره ١/ ٢٥٢، ٢٥٤-٢٥٩.

ومن أجلِ ما مضى عابَ النُّقادُ والبلاغيون قولَ عُروةَ بنِ الوَرْدِ[1]:

عَجِبْتُ لَهُمْ إِذْ يَقْتُلُونَ نُفُوسَهُمْ ... وَمَقْتَلُهُمْ عِنْدَ الوَغَى كَانَ أَعْذَرا

وذلكَ أنَّه أرادَ: إذ يقتلون نفوسهم في السِّلْمِ، فجعلوا ما صنَعه داخلًا في الحَذْفِ المُخِلِّ أو الرَّديء؛ لقصور لفظِه عن أداء ذلك المعنى[2].

والتَّأمُّل يدلُّ على أنَّ في كلامِه قرينةً خفيَّةً تهدي إلى المحذوفِ، وهي قوله: «الوغى»، إذ تدلُّ بالتَّضادِّ على لفظ «السِّلْمِ»، ولعلَّهم عوَّلوا عليها في تقدير مُرادِه، ولكن ذلك وحدَه لا يكفي، إذ ليس في كلامِه ما يهدي إلى أنَّه أراد هذا التَّضادَّ، فيحتاج فَهْمُ مُرادِه إلى تأمُّلٍ طويلٍ، وقد يُشْكِلُ على غير أهل العلمِ به، ولعلَّ عروةَ عوَّل في هذا البيتِ على قرينةٍ حاليَّةٍ كانَتْ حاضرةً وَقْتَ إنشادِ هذا البيتِ، تُقوِّي ما في لفظِه، غير أنَّها درسَتْ بعدَ ذلك، فتسلَّلَ الخفاءُ إلى قوله، ولحق به ذلك الخَلَلُ.

ويشهدُ لهذا أنَّ المغربيَّ قال عند الكلام على الحذفِ المُخِلِّ: «القرائن لا بُدَّ منها، لكن قد يكونُ الفهمُ واضحًا، وقد يكونُ الفهمُ منها تعسُّفًا وتكلُّفًا لخفائها وبُعْدِ الأَخْذِ منها»[3].

وكذلك مضى أنَّ ابن الأثير لم يعتدَّ بالقرينةِ الخفيَّةِ المُزيلةِ للقبح عن لفظِ «المقاعِد» في بيت الشَّريفِ الرَّضي، مع وقوعِها فيه؛ لأنَّ القرينةَ التي أَوْجبَتْ لها القُبْحَ أوضحُ وأجلى[4].

ولا يَحْسُن بقرائن رَفْعِ اللَّبْسِ والإبهام أن تكونَ خفيَّةً إلَّا إذا كانَ قَصْدُ المُتكلِّم الإلغازَ والتَّعْميةَ على السَّامع، وفي ذلك يقول ابن جِنِّي (ت ٣٩٢هـ): «وقد حُذِفَ المميِّزُ، وذلك إذا

---

(١) ديوانه ٦٧، وهو له في: نقد الشعر ٢١٦، والموشَّح ٢٩٦، وكتاب الصناعتين ١٨٨، وسر الفصاحة ٣٢٣، ونضرة الإغريض ٤٢٨، والإيضاح ٢٨١.

(٢) انظر نقد الشعر ٢١٧، والموشَّح ٢٩٧، وكتاب الصناعتين ١٨٨، وسر الفصاحة ٣٢٣، ونضرة الإغريض ٤٢٨، والإيضاح ٢٨١.

(٣) مواهب الفتَّاح ٣/ ١٧١.

(٤) انظر ما سلف ١٥٢-١٥٣.

عُلِمَ من الحالِ حُكْمُ ما كان يُعلَمُ منها به... فإن لم يُعلَمِ المرادُ لَزِمَ التَّمييزُ إذا قصدَ المُتكلِّمُ الإبانةَ، فإن لم يُرِدْ ذلكَ **وأراد الإلغازَ وحَذْفَ جانبِ البيانِ** لم يُوجِبْ على نفسِه ذِكْرَ التَّمْييز. وهذا إنَّما يُصلِحُه ويُفسِدُه **غرضُ المُتكلِّم**، وعليه مدارُ الكلام»[1].

ويقولُ حازمٌ القرطاجني (ت ٦٨٤هـ): «إنَّ المعانيَ وإن كانَتْ أكثرُ مقاصِد الكلام ومواطنُ القولِ تقتضي الإعرابَ عنها والتَّصريحَ عن مفهوماتها = فقد **يُقصَد في كثيرٍ من المواضعِ إغماضُها وإغلاقُ أبوابِ الكلام دونَها**»[2].

ويقولُ الإنبابيُّ (ت ١٣٠٦هـ): «قولُهم بامتناعِ اللَّبْسِ ليس على إطلاقه، وإن توهَّمَه كثيرون، بل هو بالنَّظَرِ إلى الغالبِ، وإلَّا فلا شكَّ **أنَّ المقام قد يقتضي التَّعْميةَ والإلغازَ**»[3].

ومن أمثلةِ ذلكَ ما ذكرَه السُّيوطي (ت ٩١١هـ) في الكلام على المُشترَك، وأنَّ منه ما يكونُ «من واضعٍ واحدٍ **لغَرَضِ الإبهامِ عَلَى السَّامعِ، حيثُ يكون التَّصريحُ سببًا للمَفْسَدةِ**، كما رُويَ عن أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه، وقد سأله رجلٌ عن النَّبيِّ ﷺ **وَقْتَ ذهابهما إلى الغار**: مَنْ هذا؟ قال: هذا رَجُلٌ يهديني السَّبيلَ»[4].

وقد صدق فيما قالَ، فالنَّبيُّ ﷺ يهديه إلى سبيل الحقِّ وإلى طريقٍ مُستقيم، وهذا المعنى يفهمُه مَنْ عرفَ أنَّ الذي معه هو النَّبيُّ ﷺ وعرفَ حال أبي بكرٍ معه، ولكن هذا السَّائل لا يَعْرِفُ ذلك؛ بقرينةِ سؤاله عنه، فالقرائنُ الرافعةُ للإبهام خفيَّةٌ في حقِّه، وهذا ما يَعْرِفُه أبو بكرٍ رضي الله عنه، ولكنَّه قَصَدَ التَّلْبيسَ على السَّامع؛ لأنَّ المقام يقتضي ذلك.

وهذا الأمر ينطبِقُ على ما سُمِّيَ في عِلْمِ البديع **بالتَّوْجيهِ أو الكلام المُوجَّهِ أو الإبهام**[5]،

---

(١) الخصائص ٢/ ٣٨٠.

(٢) منهاج البلغاء ١٧٢.

(٣) حاشية الإنبابي على الرِّسالة البيانية ٧٤.

(٤) المزهر ١/ ٣٦٩.

(٥) انظر تحرير التحبير ٥٩٦، ومفتاح العلوم ٥٣٧، والإيضاح ٥٢٨، وخزانة الأدب لابن حَجَّة ٢/ ١١٠، وأنوار الربيع ٢/ ٥.

وعرَّفه ابنُ أبي الإصبع (ت ٦٥٤هـ) بقوله: «وهو أن يقولَ المُتكلِّمُ كلامًا يحتمِلُ معنيين متضادَّين، لا يتميَّز أحدُهما على الآخر، ولا يأتي في كلامِه بما يحصل به التَّمْيِيزُ فيما بعد ذلك، بل يَقْصِدُ إبهام الأمرِ فيهما قصدًا»[(١)].

وكذلكَ يُقالُ في ما سُمِّيَ في علم البديع **بالإلغاز أو التَّعْمية أو المحاجاة**[(٢)]، وهو عند ابن معصومٍ (ت ١١٢٠هـ): «أن يأتي المُتكلِّم بكلامٍ يُعمِّي به المقصودَ، بحيث يخفى على السَّامع فلا يُدركُه إلَّا بفَضْلِ تأمُّلٍ ومزيدِ نظرٍ»[(٣)].

ففي هذين الفنَّين وأمثالهما يَحْسُن أن تخفى القرينةُ؛ لأنَّ مبناهما على ذلك، ولأنَّ المُتكلِّم قصدَ إلى أن تكون القرينة على تلك الصِّفة ليحصلَ له ما يريد.

وأمَّا القرائنُ الدَّالَّةُ على الأغراضِ البلاغيَّة فلا يُشترَطُ فيها أن تكونَ واضحةً، لأنَّ فهمَ أصلِ المُراد وظاهرِ الكلام غير مُتوقِّفٍ عليها، وإنَّما تُدرَك بها المعاني الزَّائدةُ، وهذه المعاني يتفاوتُ النَّاسُ في إدراكها تفاوُتَهم في الوقوف على تلك القرائن، ولا شكَّ في أنَّ أكثر ذلك يقعُ في الخفيَّةِ المُحتاجةِ إلى تأمُّلٍ دون الجليَّةِ، ولهذا يتنافسُ علماءُ البلاغةِ في استخراجها للوقوف على تلك النُّكَتِ، وفي هذا يقولُ السَّعْدُ عن الزَّمخشريِّ: «على ما هو دأبه في الذَّهاب بأدنى قرينةٍ إلى المجازِ المتضمِّنِ للفوائد البيانيَّةِ واللَّطائفِ القرآنية»[(٤)].

وقد يرجعُ خفاءُ هذه القرائن ووضوحُها إلى الغَرضِ وما يقتضيه من هذين الأمرين: فمن الأغراضِ المتعلِّقةِ بالقرائنِ الخفيَّةِ عند البلاغيين، **الحذفُ لاختبار مقدار تنبُّه السَّامعِ**، ومبلغِ **ذكائه في إدراك تلك القرينةِ الخفيَّة الدَّالَّةِ على المحذوف**[(٥)]. ومثَّل لها الشَّمسُ الكرماني (ت

---

(١) تحرير التحبير ٥٩٦.

(٢) انظر تحرير التحبير ٥٧٩، وخزانة الأدب لابن حَجَّة ٤/ ١٦٦، وأنوار الربيع ٦/ ٤٠.

(٣) أنوار الربيع ٦/ ٤٠، واختير مع تأخُّر زمنه؛ لأنَّه أدلُّ على المراد هاهنا.

(٤) حواشي الكشاف اللوح ٢٩٢/ ب.

(٥) انظر الإيضاح ١٠٩، وعروس الأفراح ١/ ٢٧٧، وتلخيص التلخيص ١٩٤، وتحقيق الفوائد الغياثية ١/ ٢٩٧، ومواهب الفتَّاح ١/ ٢٧٧، وحاشية الدُّسوقي على المختصر ١/ ٢٧٧.

٧٨٦هـ) بخبرٍ لطيفٍ هو «أنَّ واحدًا من خُلفاءِ بغداد ركِبَ مع واحدٍ من نُدمائه في سفينةٍ ذاتَ يومٍ، فبينا هما كذلك إذ سألَ نديمه: أيُّ طعامٍ أشهى عندك وألذُّ لديكَ؟ فقال: مُخُّ البيضِ المسلوق. فعبرا، حتَّى إذا اتَّفقَ عودُهما هنالك في العام القابل؛ فقال: مع أَيْشٍ؟ فأجاب النَّديمُ: مع المِلْحِ؛ فتعجَّب من استحضاره، وكمال تنبُّهه وتيقُّظِه؛ فخلع عليه، وقرَّبه من نفسِه»[(١)].

فالقرينةُ التي عوَّلَ عليها هذا النَّديمُ هي ركوبه مع الخليفةِ في السَّفينة، ومرورهما من المكان الذي سُئل فيه المرَّة الأولى، ومرور العام يُنسي ما هو أقوى من ذلك بكثير، فلذا كانتِ القرينةُ خفيَّةً، وكانَ تنبُّهه عليها دليلًا على يقظتِه وفرط ذكائه.

ومن الأغراضِ البلاغيَّةِ المبنيَّةِ على وضوحِ القرينةِ عند البلاغيين: **ذِكْرُ المُسْنَدِ إليه للتَّنْبيه على غباوة السَّامعِ**، وأنَّه ليس ممَّنْ تَنْفعُه القرائنُ[(٢)]، وهذا الغرضُ لا يتحقَّقُ إلَّا مع قرينةٍ واضحة؛ لأنَّ الخفيَّةَ قد تخفى على بعضِ الأذكياءِ، ولهذا قال الإنبابيُّ: «الذِّكْرُ عند وضوحِ القرينةِ يدلُّ على فَرْطِ الغباوةِ»[(٣)].

وقد يعودُ خفاءُ هذه القرائن ووضوحُها إلى المُتكلِّم وتقديره ما يصِلُ إليه فَهْمُ المخاطَب، ولهذا قال الفناريُّ (ت ٨٨٦هـ): «يكفي في القرينة ما هو ظاهرٌ»[(٤)]، وقال الدُّسوقي (ت ١٢٣٠هـ): «القرينةُ يكفي فيها ظنُّ المُتكلِّمِ أنَّ المخاطَب عالمٌ بالقرينة»[(٥)]، فقد يكون ذلك الظَّنُّ منه في غير موضِعه، فيحسب واضحًا كالبدرِ ما هو عند المخاطَب أخفى من السُّها، ولعلَّ هذا هو السَّببُ في خفاء بعضِ كلامِ العربِ؛ لأنَّهم خاطبوا به مَنْ قدَّروا فيه سرعةَ لَمْحِ المعنى ولُطْفَ الذِّهْنِ في إدراك ما تخفى قرائنه.

---

(١) تحقيق الفوائد الغياثية ١/ ٢٩٧-٢٩٨، وفي مطبوعه: «إذ سأل من نديمه»، وانظر حاشية الدُّسوقي على المختصر ١/ ٢٧٧-٢٧٨.

(٢) انظر مفتاح العلوم ٢٦٨، ومفتاح المفتاح اللوح ١١/ أ، وتحقيق الفوائد الغياثية ١/ ٣٠٩، ومواهب الفتَّاح ١/ ٢٨٣.

(٣) تقرير الإنبابي ٢/ ١٥.

(٤) حاشية الفناري على المطوَّل ٥٢٢.

(٥) حاشية الدُّسوقي على المختصر ١/ ٢٧٨.

وبهذا يتبيَّن أنَّ خفاء القرائن لدى السَّامع عائدٌ إلى تقدير المُتكلِّم، بأن اعتقد أنَّه سيتأتَّى إليها لِيهتديَ بها إلى مُرادِه، فإذا بها تقعُ منه موقِعًا غير الذي قدَّر فيه، ولذلك قد يَحمِلُ بعضُ السَّامعين كلامًا على معانٍ مُعوِّلًا على قرائن لم ينصبْها المُتكلِّمُ، وإنَّما أراد معانيَ أخرى بغيرها من القرائن، فيُسمِّي بعض البلاغيين تلكَ القرائن المتوهَّمة: قرائن كاذبة[1].

وستأتي أمثلة غير قليلة على خفاء القرائن وأثرها في الكلام[2].

٢ – تَعاضُد القرائن:

قد يُستدَلُّ على المُرادِ بقرينةٍ واحدةٍ، وقد تَشْتَرِكُ في ذلك قرينتان أو جملةٌ من القرائن تَجْتمِعُ في الدِّلالةِ على المقصود متآزِرةً في عملها ذاك، وهذه القرائن قد تكون من نوعٍ واحدٍ، وقد تختلِفُ أنواعُها. ومن الكلام ما يحتاجُ إلى هذا التَّعاضُدِ البتة، كالمجازِ المُعتمِد على قرينتين: مانعة من إرادة المعنى الأصليِّ، ومُعيِّنةٍ للمعنى المجازيِّ.

فمن تعاضُدِ قرينتين مقاليتين ما ورد عند الزَّمخشريِّ (ت ٥٣٨هـ) في قوله تعالى: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ﴾ [الزمر: ٩]، وذلك قولُه: «تقديره: أَمَّنْ هو قانِتٌ كغيره، وإنَّما حذفَ **لدلالة الكلام عليه؛ وهو جَرْيُ ذِكْرِ الكافِر قبلَه، وقولِه بعدَه:** ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزُّمر: ٤٩]»[3]، فاستدلَّ بالقرينةِ المقاليَّة السَّابقة والقرينة اللاحقة، واشتركتا في الدِّلالة على تعيين المحذوف.

ومنه قولُ القزوينيِّ (ت ٧٣٩هـ) في الاستدلال على حذفِ المخصوصِ بالمدحِ: «**لدلالة ما قبلَ الآية وما بعدها عليه**»[4]، وصرَّح بذلك البابرتيُّ (ت ٧٨٦هـ) بقوله في بعض أغراض حذفِ المُسنَد: «**في هذا المثالِ قد وُجِدَ قرينتان لفظيَّتان**»[5].

---

(١) انظر تقرير الإنبابي ٢/ ٣٢٢.

(٢) انظر ما سيأتي ١٨٨-١٨٩، ٢٦٧، ٢٧٠، ٣٧٥، ٤٧٥.

(٣) الكشّاف ٣/ ٣٩٠.

(٤) الإيضاح ٢٦٠.

(٥) تلخيص التلخيص ٢٦٦.

ومِنْ تعاضُدِ مقاليَّةٍ وحاليَّةٍ ما صرَّح به المرزوقيُّ (ت ٤٢١هـ) في قول الشَّاعر[١]:

سَـلِي الطَّـارِقَ المُعْـتَرَّ يـا أُمَّ مَالِـكٍ إذا مـا أتـاني بـين قِـدْري ومَجْـزِري

أَيُسْـفِرُ وَجْهِـي أَنَّـهُ أَوَّلُ القِـرَى وأَبْـذُلُ مَعْـرُوفي لَـهُ دُونَ مُنْكَـرِي

وذلك قولُه: «وقوله: (أَيُسْفِرُ وجهي) في موضع المفعول الثاني لـ(سَلِي)، وقد اكتفى به لأنَّ في الكلامِ إضمارَ (أم لا). **وساغ حذفُه لما يدلُّ عليه من قرائن اللَّفظِ والحالِ**»[٢]، فنصَّ على اجتماعهما في الدِّلالة على تعيين المحذوفِ، مع التَّصْريح بلفظ القرينةِ فيهما. وقد يَستدِلُّ بهما من غير أن يُسمِّيَهما قرينةً، وإنَّما يكتفي بالكناية عنها بما يرادِفُها من ألفاظٍ، كقوله: «وجاز إضمارُ خبر كان... **لأنَّ في الكلامِ والحالِ دليلًا عليه**»[٣]، فسمَّاها دليلًا، ومرادُه القرينةُ، كما لا يخفى.

ومِنْهُ قولُ الزَّمخشريِّ: «**والذي يليقُ بحالِ فرعونَ، ويدلُّ عليه الكلامُ**، أن يكونَ سُـؤالُه هـذا إنكارًا لأن يكون للعالَمين ربٌّ سواه؛ لادِّعائه الإلهيَّة»[٤]، وذلك في قوله تعالى: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٣]. ووقع في كلامِه ما يُؤكِّد معنى التَّعاضُدِ بين هذه القرائن، وذلك قولُه: «وقد حذف الخبر؛ لأنَّ **الحال والكلام معًا** يدلَّان عليه»[٥]، فلفظُ المعيَّةِ صريحٌ في اجتماعِ القرينة المقاليَّةِ والحاليَّةِ على هذه الدِّلالةِ.

ومضَتْ عباراتٌ كثيرةٌ للعلماء تدلُّ على هذا التَّعاضُد، ولا سيَّما في بيان الفَرْقِ بين السِّباق والسِّياق واللَّحاق، وفي الاستدلال على أنَّ قرينة الحالِ لا تدخُل في مفهوم السِّياق[٦]. وستأتي

---

(١) هما لحاتم الطَّائي في البيان والتبيين ١/ ١٠، وانظر زيادات ديوانه ٢٨٤؛ وللعُجير السَّلُولي في الأغاني ١٣/ ٦٦؛ ولعروة بن الورد في شرح الحماسة للتبريزي ٤/ ٦٥، وانظر زيادات ديوانه ١٣٥؛ وهما بلا نسبة في أمالي الزجاجي ٢٠٤، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤/ ١٥٧٥.

(٢) شرح الحماسة للمرزوقي ٤/ ١٥٧٦.

(٣) شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٥٢.

(٤) الكشَّاف ٣/ ١٠٩.

(٥) الكشَّاف ٢/ ٤٩٠، وانظر بقية كلامه فيما سلف ٧٧.

(٦) انظر ما سلف ٥٢-٥٣، ٩٠-٩٢.

أمثلةٌ كثيرةٌ على هذا التَّعْاضُد في الدِّلالة على الأغراضِ البلاغيَّة في بيان أثر القرائن في علم المعاني[1]. وسيظهرُ أنَّ كثيرًا من هذا التَّعْاضُد بين القرائن يعودُ إلى المُستدِلِّ، وذكائه في استخرج جُملةٍ من القرائن الدَّالَّةِ على الغرض المقصود.

٣ – تَعْارُضُ القَرائنِ:

كثيرًا ما يَشتمِلُ الكلامُ الفصيحُ على جُملةٍ من الأغراضِ البلاغية، فيقع في مَوْضِعٍ واحدٍ من ذلك الكلامِ غيرُ ما غرضٍ بلاغيٍّ، ويُحتاجُ في الاستدلال على كُلِّ واحدٍ من هذه الأغراضِ إلى قرينةٍ أو أكثر، وقد تكون هذه الأغراضُ متضادَّةً، كالتَّعْظيم والتَّحْقير والتَّقْليل والتَّكْثير، فتتعارَضُ قرائنُها، وحينئذٍ يُحمَلُ كُلُّ غَرَضٍ على قرائنه، وقد يترجَّحُ غرضٌ لقوَّة قرائنه، وذلك لكثرتها وتعاضُدِها أو لوضوحِها.

ووردَتْ عبارة «**تعارُضِ القرائن**» عند غير واحدٍ من البلاغيين[2]، ولها في كُتبهم أمثلةٌ غير قليلةٍ. فمن ذلك أنَّ أكثرهم ذهبَ إلى أنَّ قوله تعالى حكاية عن يعقوبَ عليه السَّلام: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨، ٨٣] يحتمِلُ أن يكونَ المحذوفُ منه المُسنَد إليه، وتقديرُه: فأمري صبرٌ جميلٌ؛ أو المُسنَد، فيكون التَّقْديرُ: فصبرٌ جميلٌ أمثلُ أو أجملُ[3]؛ فقال الشَّريفُ الجرجانيُّ (ت ٨١٦هـ): «فإن قُلْتَ: لا بُدَّ في الحذفِ من استحضار المحذوف... فكيفَ جازَ في كلامٍ واحدٍ أن يُقدَّرَ المُسنَدُ تارةً والمُسنَد إليه أخرى على وجوهٍ مختلفةٍ؛ قُلْتُ: جاز ذلك باعتبارِ **تعارُضِ القرائن**، فباعتبار كُلِّ قرينةٍ يتعيَّنُ المحذوفُ»[4]، ورجَّح بعضهم حذف المُسنَد إليه في الآية بكثرة القرائن الدَّالَّةِ عليه[5].

---

(١) انظر ما سيأتي ١٨٢، ١٨٣، ٢١٦-٢١٨، ٢٢٠-٢٢٥، ٢٦٢-٢٦٦، وغيرها.

(٢) انظر المصباح في شرح المفتاح ١٣٧، ١٣٨، وحاشية الفناري على المطوَّل ٢١٥، وتقرير الإنبابي ١/ ٤٠٩.

(٣) انظر الكشَّاف ٢/ ٣٠٨، ومفتاح العلوم ٣٠٧، والإيضاح ١٧٢، والمطوَّل ١٤٢، ومواهب الفتَّاح ٢/ ١٠-١٢، وحاشية الدسوقي على المختصر ٢/ ١١.

(٤) المصباح في شرح المفتاح ١٣٧.

(٥) انظر المطوَّل ١٤٢، وتلخيص التلخيص ٢٦٧، والإيضاح في شرح المُفصَّل ١/ ١٦٠، والتفتازاني وآراؤه البلاغية ٢٣٣-٢٣٥.

وقال الشَّريفُ الجرجانيُّ في مثالٍ آخر قريبٍ من السَّابق: «وحيثُ **تعارضَتِ القرائن يُحمَلُ** على مقتضى كُلٍّ بدلًا عن الآخر»[1]، وسيأتي لهذا التَّعارُض والتَّرجيح غيرُ قليلٍ من الأمثلةِ، عند بيان أثر القرائن في علم المعاني[2].

وكلام الشَّريف هذا تفسيرٌ لقولهم: «النُّكَات لا تتزاحم»[3]، وقولهم: «لا امتناعَ في أن يجتمِعَ في مثالٍ واحدٍ عِدَّةٌ من الأغراض»[4]، ونبَّهوا على أنَّه لا يجوزُ لأحدٍ أن يمنعَ نُكتةً رآها غيرُه على خلافِه إلّا بوجهٍ ظاهرٍ، وفي ذلك يقولُ السَّعْدُ (ت ٧٩٢هـ): «والحقُّ أنَّ أمثالَ هذا مفوَّضةٌ إلى **قرينةِ الحالِ واقتضاءِ المقام**، وهي تختلِفُ باختلافِ الطِّباعِ والأفهام، **فمن ادَّعى أحدَ الطَّرفين بمقتضى ذوقِه وموجب فهمه، فليسَ بحُجَّةٍ على منِ ادَّعى الطَّرَفَ الآخر، كذلكَ ولا مَنْعَ لأحدِهما على الآخرِ، ما لم تظهرْ جهةُ امتناعٍ هنالك**، وأمَّا مُجَرَّدُ أنَّا لا نُسلِّم أنَّ المعنى على هذا، ولِـمَ لا يجوزُ أن يكون على ذلك؟ فخارِجٌ عن قانونِ هذا الفَنِّ، وإنَّما يصِحُّ في البُرهانيَّاتِ»[5]، فقد تظهرُ لمتأمِّلٍ قرينةٌ أو قرائنُ دالَّةٌ على غرضٍ بلاغيٍّ في كلامٍ، ولا يبدو ذلك لغيره، لتفاوُت النَّاس في الوقوفِ على القرائن، ولا سيَّما الخفيِّ منها.

ولما غابَ هذا الأمر عن بعض الباحثين المُعاصرين راحوا يتَّهمون علماءَنا الأقدمين بالاضطراب؛ أن رأوهم يختلِفون في الغرضِ البلاغيِّ لبعض الأساليب[6]، فيحملُها كُلٌّ منهم على غرضٍ انتهى إليه بذوقِه وحِسِّه، وبما وقف عليه من القرائن، والميدانُ في ذلك أوسعُ ممَّا ظنُّوا وأرحبُ، والمجال فيه فسيحٌ للاختلاف، فلا ضيرَ في ذلك على علمائنا.

---

(١) المصباح في شرح المفتاح ١٣٨.

(٢) انظر ماسيأتي ٢١٤-٢١٦، ٢٢٢-٢٢٥، ٢٨٥-٢٨٧، ٢٨٧-٢٨٩، ٣٠٧-٣٠٩، وغيرها.

(٣) تقرير الإنبابي ١/ ٣١٠.

(٤) المطوَّل ١٩٧، وانظر شرح المفتاح للسَّعْد اللوح ٤٥/ ب – ٤٦/ أ، ٧٥/ أ – ب.

(٥) شرح المفتاح للسَّعْد اللوح ١٤٠/ ب.

(٦) انظر الإنشاء في العربية ٤٢٨-٤٢٩، والسُّؤال البلاغي ١٤٥-١٤٦.

خاتمة:

ظهر أنَّ عمل القرائن في رفع اللَّبْسِ والإبهامِ يدورُ على ما استُعمل بخلافِ الأصل، فإن غابَتْ تلك القرائن أو خفيَتْ وقع التَّعْقيدُ اللَّفظيُّ في أصلِ النَّظْمِ، والتَّعْقيدُ المعنويُّ في مقتضياته كالمجاز والكناية، ولذا كان غيابُ القرائن سبب خلل النَّظْمِ في بيتِ الفرزدقِ العَلَمِ على سوء النَّظْمِ، وتلك القرائن تُحقِّقُ الحدَّ الأدنى من البيان وهو وضوحُ المعنى وانجلاؤه، فمن أجل ذلك كانت شرطاً في تحقُّق المجاز والكناية.

وانتُهي إلى أنَّ بيتَ العبَّاسِ بن الأحنف الشَّاهدَ على التَّعْقيد المعنويِّ فيه قرينةٌ تهدي إلى مرادِه، لكنَّها خفيَّةٌ ضعيفةٌ؛ لمعارضتِها بما هو أقوى منها، ورأى البحثُ أنَّ ذلك ليس بمعيبٍ، ولاسيَّما أنَّ القدماء لم يعيبوه، فكأنَّ عبد القاهر أوَّل من ذهبَ إلى نقده، ثم تبعه القزوينيُّ ومَنْ لحِق به.

وتبيَّن أنَّ القرائن هي السَّبيل إلى تلقُّف الأغراض البلاغيَّة المختبئة وراء صُور النَّظْم، فتهتك حُجُبها وتفتِّقُ أكمامها، فبها يُكشَفُ عن المزيَّةِ والحُسْنِ، وهي المسؤولةُ عن إعطاءِ القواعد المذكورة في كُتبِ البلاغةِ حريَّةً، لأنَّها قواعد مبنيَّةٌ على أصلِ الوَضْعِ والاستعمالِ، والقرائن تبيحُ الخروج على ذلك فتكسِرُ صرامةَ تلك القوانين، وهذا أمرٌ لم يتنبَّه عليه كثيرٌ من المُحْدَثين فاتهموا القواعد البلاغيَّةَ بالجمود.

وبدا أنَّ القرائن الخفيَّةَ لا تَحْسُن في رفع اللَّبْسِ والإبهام إلَّا عند القَصْدِ إلى التَّلْبيس على السَّامعِ، وهذا ما ينطبق على التَّوجيه والإلغاز من فنون البديع، أما الدَّالَّةُ على الأغراضِ فتعود إلى تقدير المُتكلِّم.

وتبيَّن أن القرائن قد تتآزرُ في العمل فتقوى، وقد تتعارض فيُحمل على مقتضى كُلٍّ منها، ولهذا لا تتزاحم النُّكَاتُ، وقد يترجَّح غرضٌ على غرضٍ بظهور قرائنه وقوتها، وهذا ما يدفعُ اتهامَ بعضِ الباحثين علماءَنا بالاضطراب عندما تعددت أغراضهم في الجملة الواحدة.

البابُ الثَّاني

أثرُ القَرائنِ في عِلْم المَعاني

الفَصْلُ الأوَّلُ: أثرُ القرائنِ في أحوالِ الإسنادِ

الفَصْلُ الثَّاني: أثرُ القرائنِ في التَّعْريفِ والتَّنْكيرِ

الفَصْلُ الثَّالثُ: أثر القرائن في التَّقْديمِ والتَّأْخيرِ

الفَصْلُ الرَّابعُ: أثرُ القرائن في القَصْرِ

الفَصْلُ الخامِسُ: أثر القرائن في الفَصْلِ والوَصْلِ

الفَصْلُ السَّادِسُ: أثر القرائنِ في الإيجازِ والإطنابِ

الفَصْلُ الأَوَّلُ

أثرُ القرائنِ في أحوالِ الإسنادِ

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: الإِسْنادُ الـخَبريُّ

المَبْحَثُ الثَّاني: الإِسْنادُ الإنْشائيُّ

تمهيدٌ:

قَرَّ رأيُ علماءِ العربيّةِ على انحصارِ الكلامِ في الخبرِ والإنشاءِ[1]، وأنّ كُلًّا منهما لا يخلو من رابطةٍ تُسمَّى: الإسناد، تربطُ بينَ طرفين هما: المُسْنَدُ إليه والمُسْنَدُ: «فالمُسْنَد إليه هو الموصوفُ والمحكومُ عليه، والمُسْنَد به هُوَ نَفْسُ الصِّفةِ والحُكْمِ، ونَفْسُ الإسنادِ هو نَفْسُ الإضافةِ، فلا بُدَّ في مفهوم الإسنادِ مِنْ مُراعاةِ هذه الأمورِ الثلاثةِ»[2].

ويُفْهَمُ من جُملةِ تعريفاتِهم للإسنادِ أنَّه: نسبةٌ بينَ طرفينِ على وَجْهِ الإفادةِ التَّامَّةِ[3]، وينبِّهون على أنَّه يقعُ في الخبرِ والإنشاءِ على حَدٍّ سواءٍ؛ قال ابنُ يعيشَ (ت٦٤٣هـ): «الإسنادُ أعمُّ مِنَ الخبر؛ لأنَّ الإسنادَ يشمَلُ الخبرَ وغيرَه من الأمرِ والنَّهي والاستفهام»[4]، حتّى إنّ بعضهم نصَّ على ذلك في تعريفه، فقال: الإسنادُ: تعليقُ خبرٍ بمُخْبَرٍ عنه، نحو: (زيدٌ قائمٌ)؛ أو طلب بمطلوب منه كـ(اضربْ)» [5]، وإن كانوا يَرَوْنَ أنّ الخَبَرَ أصلٌ والإنشاءَ طارِئٌ عليه ومُشْتَقٌّ منه[6].

ولن يضمَّ مبحثُ الإسناد الخبري هاهنا الكلامَ على الحقيقةِ العقليّةِ والمجاز العقلي، على نحو ما صَنَعَ القَزوينيُّ (ت٧٣٩هـ) ومَنْ تابعه مِنْ شُرّاح تلخيصه، لما ثَبَتَ بالبحث أنّهما داخلان في علمِ البيان لا في علم المعاني[7].

---

(١) انظر أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٨١، والإيضاح ٨٥، والإشارات والتنبيهات ١٠٠، والمطوَّل ٣٧، ومعترك الأقران ١/ ٤٢٠، والإتقان في علوم القرآن ٢/ ٢٢٥، واستقصى فيه السُّيوطي تقسيمات أخرى للكلام غير ما اتّفق عليه الجمهور، وانظر في هذه التقسيمات: الصَّاحبي ٢٨٩، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٢٤، والبرهان في علوم القرآن ٢/ ٣١٧، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/ ٧٣٧، وانظر مناقشةً لهذه التقسيمات في: الإنشاء في العربية ٢٢٤-٢٣١.

(٢) الإيجاز لأسرار الطِّراز ١١٥.

(٣) انظر شرح المُفصَّل لابن يعيش ١/ ٢٠، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٨٢٠، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٣١، والإشارات والتنبيهات ٢١، والتعريفات ٤٣.

(٤) شرح المفصّل لابن يعيش ١/ ٢٠، وانظر أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٢١، والإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ١٤، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٣٢، والطراز ٣/ ٢٥١، والإيجاز لأسرار الطِّراز ١٩١، والمطوَّل ٣٧، والإنشاء في العربية ٥٢-٥٤، ومن نحو المباني إلى نحو المعاني ٢٧٧.

(٥) المُساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥، وانظر الجملة العربية: تأليفها وأقسامها ١٩.

(٦) انظر الإشارات والتنبيهات ١٠٠، والمطوَّل ٤٣، والسُّؤال البلاغي ٤٥.

(٧) انظر تفصيل ذلك في التفتازاني وآراؤه البلاغية ٢١٦-٢١٩.

الفهارس العامة

١- فهرس آيات القرآن العظيم

٢- فهرس الأحاديث

٣- فهرس الأمثال

٤- فهرس القوافي

٥- فهرس الأعلام

٦- فهرس المصادر والمراجع

٧- فهرس المحتوى

١- فهرس آيات القرآن العظيم

رقم الآية	الصفحة
	١- الفاتحة
١	١
٢	٤٧، ٢٤٨
٣	٢٤٨
٤	٢٤٨، ٤٤٨
٥	٢٤٨، ٤٤٨
٦	٤٤٨
	٢- البقرة
١	٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠٥
٢	١٩٩، ٢٦٠، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠٥
٣	٢٦٠، ٤٠٥
٤	٢٦٠، ٤٠٥
٥	٢٦٠، ٤٠٥، ٥٣٢
٦	٤٠٥، ٤٢٥
٧	٤٢٥
٨	٣٥٧، ٤٢٥
٩	٣٥٧
١١	٣٧٥
١٢	٣٧٥، ٣٧٦

رقم الآية	الصفحة
١٤-١٥	٤٠٩
٢٢	٨٨
٢٤-٢٥	١٢٢
٤٠	٤٣٣
٤٩	٤٢٧، ٤٢٩
٥٤	٤٦٠، ٤٦١
٥٨	٤٣٣
٦٧-٧٢	٣٣٨
٧٣	٣٣٨، ٣٣٩
٩٦	٢٨٢
١٢٢	٤٧٣
١٢٣	٤٧٣
١٣٢	٢٢٨
١٥٣	٤٧٢
١٣٦	٤٧٢
١٣٧	٤٧٣
١٥٩	١٠١
١٦٤	٤٧١
١٧٨	٤٤٣، ٤٤٦
١٧٩	٤٤٢، ٤٨٢
١٨٤	٩٠

رقم الآية	الصفحة
١٨٥	٤٣، ٩٠
١٨٧	١٦٤
١٨٩	٤١٩
١٩٥	١٦٣
٢٠٥	٩٨
٢١١	١١٤
٢٤٧	٢١٣
٢٥٨	٣٨٧
٢٧٦	٣١٦
٢٧٨	٢٨٣
٢٧٩	٢٨٣
٣- آل عمران	
١٤	٣٢٦
٣٥	١٨٣، ٢٧٤
٣٦	١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ٢٧٤
٤٠	٢١٣
٤٧	٢١٣-٢١٤
٦٢	٣٦٤
٧٥، ٧٨	٣٠٥
٩٠	٩٦
١٢١	١٥٢
١٤٤	٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦
١٥٩	٢٤٥
١٦٨	٢٢٥
١٨٨	١٢٧
٤- النساء	
١	٣٣١
٣	٣٢٨
٤	١٢٤
١١	٣٣٤
٥ - المائدة	
٨	٢٤٠
١٣	٣٤٨
١١٦	٣٥٧
١١٧	٣٥٦
٢٢-٢٣	٣٤٨
٢٤-٢٥	٣٤٧
٦١	٣٠٧-٣٠٨
٦- الأنعام	
١	٣٣٥
٣٦	٣٧٠
٥١	٤٧٣-٤٧٤
٥٩	٣٤٥

رقم الآية	الصفحة
٦٠-٦٢	٣٤٦
٨٤	٣٨٢
٨٧-٨٨	٣٨٢
٩٠	٣٨٢
١٠١	٢١٤
١٠٢	٤٧٢
٧- الأعراف	
٣١	٤١٧
٣٤	٤١٠
١٥٧	١٥٢
١٦١	٤٣٣، ٤٣٤
١٧٩	٤٣٢
٨- الأنفال	
٣٣	١٤٩، ١٥٠
٦٨	٢٨٨
٩- التوبة	
٦	٧٣
٢٤	٣٢٧
٦٩	٣٢٦
٧٢	٢٨٥
١٠١	٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩
١٠٢-١٠٤	٣٨٥
١٠- يونس	
٢	٢٥٠، ٢٥١
٤	٢٥١
٢١	٢٥٠
٢٢	٢٤٩
٢٣	٢٥٠
٥٧	٢٥٠
٧٢	٣٥٨
٨٨	٩٧
١١- هود	
١٤	٢١١
٣٧	١٩٦
٤٠	١٩٦-١٩٧
٤٢	١٩٧
٤٥	١٩٧
٨٧	٩٧
٨٨	٩
١٢- يوسف	
٣	٤٤٧
١٨	٧٢، ١٧٢
٢١	٢٦٤

رقم الآية	الصفحة
٢٣	٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦
٢٤	٢٦٣، ٢٦٦
٢٥-٢٦	٢٦٣
٣٠	٢٥٩، ٢٦٣، ٤٠١
٣١	٣٩٥، ٤٠٠، ٤٠١
٣٢	٢٥٩
٣٦-٣٧	٤٣١
٤٥-٤٦	٤٦٢
٥١-٥٢	٢٦٣
٥٨-٦٢	٤٣١-٤٣٢
٨٣	٧٢، ١٧٢
١٠٠	٤٤٧

١٣- الرعد

٧	٣٥٩
١٦	٣٧٢
١٩	٣٧١، ٣٧٢
٤٣	٣٤٥

١٤- إبراهيم

٥	٤٣٠
٦	٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩
٧	٤٣٠

رقم الآية	الصفحة
٩	٣٦٩، ٤٢٩
١٠	٣٦٨
١١	٣٦٩

١٦- النحل

٥	١١٨، ٣٣٧
٦	٣٣٧
٥١	٨٧
٦١	٤١٠
٨٠	١١٨
٨١	١١٧

١٧- الإسراء

٦	٣٢٦
٤٩-٥١	٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤
٧٣-٧٤	٣٨١
٨٩	٢٤٦
١٠٥	٢٤٥

١٨- الكهف

٥	٣٦٦
٣١	٣٣٠
٦٠	٧٧

رقم الآية	الصفحة
٢٠- طه	
١٥	١٧
١٨-١٧	٤٧٥
٦٧	٢٩٨
٢١- الأنبياء	
٥٧	٢١٥
٦٠	٢١٥
٦١	٢١٥
٦٢	٢١٤، ٤٧٦
٦٣	٤٧٦
٦٦	٤٧٦
٦٨	٢١٦
٨٧	١٥٠
١٠٨	٢١١
٢٢- الحج	
٢٣	٣٣٠
٧٢	٧٠
٢٣- المؤمنون	
١٥	١٩٨
٦٨	٣٢٢
٨٢-٨١	٣٢٢
٨٣	٣٢١

رقم الآية	الصفحة
٢٤- النور	
١٢	٣٨٣
١٤	٢٨٨
١٦	٣٨٣
٢٥- الفرقان	
٣	٣٠٥
٣٦-٣٥	٤٦٣
٤٨	٣٢٧
٤٩	٣٢٧، ٣٢٨
٢٦- الشعراء	
٢٣	١١٢، ١٧١
٣٤-٣٣	٣٩٩
٧٠-٦٩	٤٧٦
٧١	٤٧٦، ٤٧٧
١١٥-١٠٥	٣٥٣-٣٥٤
١٢٤	٣٩٩
١٣٠-١٢٨	٣٩٩
١٣٤-١٣٢	٣٩٨
١٤٨-١٤٦	٣٩٩
٢٧- النمل	
٢٠	٢١١
٦٠	٣٤٦-٣٤٧

رقم الآية	الصفحة
٦١	٣٤٧
٦٤	٣٤٧
٦٥	٣٤٦
٦٧-٦٨	٣٢١
٢٨- القصص	
٢٠	٣٢٠
٢٩- العنكبوت	
٣٨	٣٣٥
٦٣	٧٣
٣١- لقمان	
١٣	١٥٠
٢٥	٧٢
٣٤	
٣٣- الأحزاب	
٣٥	٣٣١
٣٤- سبأ	
٣٥	٣٢٦
٤٦	٣٢٨، ٣٢٩
٤٧	٣٣٠
٥٠	٣٣٠
٣٥- فاطر	
٨	٧٤، ٧٥

رقم الآية	الصفحة
١٨	٣٥٠، ٣٦٧
١٩	٣٦٨
٢٢	٣٦٦، ٣٦٨
٢٣	٣٦٦، ٣٦٧
٢٥-٢٦	٣٦٨
٢٧	٣٤٧
٢٨	٣٤٩، ٣٥٠
٢٩-٣٠	٣٥٠
٣٣	٣٣٠
٣٦- يس	
٦	٣٢١
١١	٣٧٠
١٣	٣٢١، ٣٥٦
١٤	٣٥٦
١٥	٣٥٥، ٣٥٦
٢٠	٣٢٠، ٣٢١
٤٥-٤٦	٧١
٥٣-٥٩	٤١٤، ٤١٥
٣٨- ص	
٣٠	٢٤١
٣١	٧٥، ٢٤١
٣٢	٧٥، ٩٦، ٢٤٠، ٢٤١

رقم الآية	الصفحة
٣٩- الزمر	
٨	٣٧٢
٩	١٧٠، ٣٣١، ٣٧١، ٣٧٢
١٨-١٩	٣٧٢
٣٨	٧٢
٤٩	١٧٠
٦٥	١٢٣
٤٠- غافر	
٢٩	٤٦٧
٣٠، ٣٢	٤٦٧
٣٦	٤٧٠
٣٧	٤٧٠، ٤٧١
٣٨-٣٩	٤٦٦
٤١- فُصلت	
٤٠	٢٢٠، ٢٢١
٤١	٢٢٢
٥١	٢٢٥
٤٢- الشورى	
١٥	٤٧٣
٤٨	٣٣٢
٤٩	٣٣١، ٣٣٢
٥٠	٣٣٢

رقم الآية	الصفحة
٤٣- الزخرف	
٩	٧٣
٤٤- الدخان	
١٣-١٤	٧٨، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤
٤٩	٩٧، ١٣٩
٤٥- الجاثية	
٢٤	٣٨٧
٤٨- الفتح	
٢٧-٢٩	٢٥٣
٤٩- الحُجرات	
٦	٣١٧
٧	٣١٧، ٣١٨
٥١- الذّاريات	
٢٤-٢٨	٤٣٠
٥٨	٣٨٧
٥٣- النجم	
٢١	٣٣١
٣٣	٣٣٥، ٣٣٦
٣٤-٣٥	٣٣٥
٣٦	٣٣٥، ٣٣٦
٣٧-٣٨	٣٣٥
٤٣-٤٤	٣٨٦

رقم الآية	الصفحة
٤٥	٣٨٦
٤٩	١٢٥
٥٤- القمر	
١٥، ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠، ٥١	٢١١
٥٥- الرحمن	
٦-٥	٤٢٠
٧٧-١٣	٤٦٨
٧٢	٣٤٢
٥٧- الحديد	
١٠	٤٦١
٢٠	٣٢٦
٢٣	٣١٦
٥٨- المجادلة	
١٩	١٢٩
٢٢	١٢٩
٥٩- الحشر	
٢	٣١٨
٢٠	٤٦٢
٦٥- الطلاق	
٤	٧٢
٦٨- القلم	
١٠	٣١٦
٦٩- الحاقّة	
٣٢-٣٠	٢٩٨
٧٢- الجن	
٩-٨	١٥٢
٧٤- المدثر	
٤٨	٤٧٤
٧٩- النازعات	
٤٥	٣٧١
٨١- التكوير	
٢٦	٢١١
٨٢- الانفطار	
١٤-١٣	٤٠٦، ٤٠٧، ٤١٦
٨٧- الأعلى	
١٩-١٨	٣٣٥
٨٨- الغاشية	
٢٠-١٧	٢١٨
٩٣- الضحى	
٨-٦	٤٧٠
٩٤- الشرح	
٤-١	٤٦٩

رقم الآية	الصفحة
٦-٥	٤٧٠
٩٧- القدر	
١	٢٤٣
١٠٢- التكاثر	
٤-٣	٤٦٧
١٠٣- العصر	
٣-١	٢٧٢
١٠٩- الكافرون	
٢	٣٨٠

رقم الآية	الصفحة
٥-٣	٣٨٠
٦	٣٧٩، ٣٨٠
١١١- المسد	
١	٢٥٢
٣	٢٥٢
١١٢- الإخلاص	
١	٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٥١
٢	٢٤٥

٢- فهرس الأحاديث

- إذا لم تستحِ فاصنع ما شئت... ٩٣
- اذهب يا رافع إلى ابن عباس... ١٢٧
- إنَّ وسادك لطويل عريض... ١٦٤
- كانت الأنصار إذا حجُّوا فجاؤوا لا يدخلون من أبواب بيوتهم... ٤١٩

٣ – فهرس الأمثال

- أتُعلِّمني بضَبٍّ أنا حرشته. ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩
- إليكَ يُساق الحديثُ ٨٣
- إن يبغِ عليكَ قومُك لا يبغِ عليكَ القمرُ ١٣٣
- قَتْلُ البعضِ إحياءٌ للجميع ٤٤٣
- اللَّهُم ضَبُعًا وذئبًا ١١٨

٣- فهرس القوافي*

أول البيت	قافيته	بحره	عددالأبيات	قائله	الصفحة
		الهمزة			
إنما	الظلْماءُ	الخفيف	١	عبيد الله بن قيس الرقيات	٣٧٣، ٣٧٤
ملكه	كبرياءُ	الخفيف	١	عبيد الله بن قيس الرقيات	٣٧٣
أنا	الأعداءُ	الخفيف	١	عبيد الله بن قيس الرقيات	٣٧٤
زعموا	الولاءُ	الخفيف	١	الحارث بن حلزة	١٥١
يرمون	الرقباءِ	الكامل	١	أبو دؤاد الإيادي	٤٣٧
رب	الهجاءِ	الخفيف	٥	ابن الرومي	٣٦٢-٣٦٣
يفضح	سوداءِ	الخفيف	١	المتنبي	١١٥
فأوردها	مشربا	الطويل	١	عدي بن الرقاع	٧٩
		الباء			
رأيت	المُتصوب	الطويل	٣	كُثير عزة	٣٢٣
له	حاجب	الطويل	١	متنازع النسبة	٢٨٣، ٢٨٥
أصم	غائب	الطويل	١	متنازع النسبة	٢٨٤
فليتك	غضاب	الطويل	٨	أبو فراس الحمداني	٢٠٥-٢٠٦
[من يك]	لغريب	الطويل	١	ضابئ بن الحارث البرجمي	٧١
وما	يقاربه	الطويل	١	الفرزدق	١٤٢
يعتدلُ	الذهب	المنسرح	٢	عبيد الله بن قيس الرقيات	٣٧٤
لم ينفقِ	الذهبِ	البسيط	٢	أبو تمام	٣٦٢
مثْلُك	عَريه	السريع	١	المتنبي	٣١٢
		التاء			
جزى	فزلت	الطويل	٣	طُفيل الغنوي	٣١١
فلو	أجرت	الطويل	١	عمرو بن معديكرب	٤٥٨

* ضم هذا الفهرس الأبيات، وأنصافها، وميزت الأنصاف بوضع حاصرتين على ما أُتم منها، إنْ في الصدر أو العجز.

أول البيت	قافيته	بحره	عددالأبيات	قائله	الصفحة
فنِعم	هنات	الوافر	٥	البرج بن مسهر	١٨٧-١٨٨
فإن	المسات	الوافر	١	البرج بن مسهر	١٩٠
تركنا	الشتات	الوافر	١	البرج بن مسهر	١٩١
فإن	الممات	الوافر	١	البرج بن مسهر	١٩١
		الحاء			
جاء	رماح	السريع	١	حجل بن نضلة	١٩٧
ألستم	راحِ	الوافر	١	جرير	١٢٠، ٢١٦
		الدال			
سأطلب	لتجمدا	الطويل	١	العباس بن الأحنف	١٤٦
قالت	المتنهد	الكامل	١	المتنبي	١٢١، ٤٥٤
إن	تتقلد	الكامل	١	المتنبي	٤٥٥
فمضت	العسجد	الكامل	٣	المتنبي	٤٥٧
لخولةَ	اليد	الطويل	١	طرفة بن العبد	٣١٩
أعزز	العواد	الكامل	١	الشريف الرضي	١٥٢
		الراء			
عجبت	أعذَرا	الطويل	١	عروة بن الورد	١٦٦
أقولُ	نوار	الطويل	١	جرير	٢٠٦
هو	عشارا	المتقارب	٣	الأعشى	٣٨٩
هل	الجمر	الطويل	١	لفائد بن منير القشيري	٧٦
لمية	المواطر	الطويل	١	ذو الرمة	٣١٩
ثلاثةٌ	والقمر	البسيط	١	محمد بن وهيب	٣١٦
عشيةَ	بدرِ	الطويل	١	قبيصة بن النصراني	١٥
سلي	مجزري	الطويل	٢	متنازع النسبة	١٧١
بالله	البشرِ	البسيط	١	متنازع النسبة	٢٥٢

أول البيت	قافيته	بحره	عددالأبيات	قائله	الصفحة
وقال	بمقدارِ	البسيط	١	الأخطل	٤٠٤
		السين			
تقول	المتقاعس	الطويل	١	متنازع النسبة	١٠٨، ٢٥٧
فقلت	الفوارس	الطويل	١	متنازع النسبة	٢٥٨
لعمر	لفارس	الطويل	١	متنازع النسبة	٢٥٨
دع	الكاسي	البسيط	٥	الحطيئة	١٥٤
		الضاد			
أبكانيَ	يرضي	السريع	١	حطان بن المُعلى	٨٠
		العين			
تعدون	المُقنعا	الطويل	١	متنازع النسبة	٧٤
ألما	مربعا	الطويل	٤	الحُسين بن مطير	٢٣٣
أولئك	المجامع	الطويل	٤	الفرزدق	٢٥٥
ليهنيكم	خلوعها	الطويل	١	ابن الرومي	٣٦٣
غيري	شجعوا	البسيط	١	المتنبي	٣١٢
إن	تصرعوا	الكامل	٤	عبدة بن الطبيب	٢٦٨-٢٦٩
سريع	بسريع	الطويل	١	الأقيشر	١٣٠
قد	تدعي	الرجز	٢	أبو النجم العجلي	٣١٤
		القاف			
وما	ساقا	الوافر	١	المتنبي	٤٠٢
هواي	موثّق	الطويل	٣	جعفر بن علْبة	٢٧٧، ٢٧٩
زارت	[نطاق]	الكامل	١	المعري	٢٤٣
ومن	لفاق	الكامل	١	المعري	٢٤٤
		اللام			
إذا	شمالا	الوافر	٣	المعري	٢٨٩-٢٩٠

أول البيت	قافيته	بحره	عددالأبيات	قائله	الصفحة
إذا	الجميلا	الوافر	١	الخنساء	٢٧٦
وإذا	معزالا	الكامل	٢	حجر بن خالد	٢٢٩
إن	هوى لها	الكامل	١	عروة بن أذينة	٢٧٩
رأى	أولا	المتقارب	١	محمود الوراق	١٩٠
لليلى	فتحملوا	الطويل	١	أوس بن حجر	٣١٩
ترنح	ترتحلُ	البسيط	١	البحتري	٧٨
إن	عُولُ	البسيط	٦	عبدة بن الطبيب	٢٧٠-٢٧١
إن	أطولُ	الكامل	١	الفرزدق	٢٦٧
قال	طويلُ	الخفيف	١	-	١٣٤، ٤٥٢
أمطْ	مثْلي	الطويل	١	المتنبي	١١٥
ألا	بأمثلِ	الطويل	١	امرؤ القيس	٢٢٥
		الميم			
أقولُ	مسلما	الطويل	١	-	٧٧
لو	درهما	الطويل	٢	متنازع النسبة	١٥٣
فذلك	مذَمما	الطويل	١	حاتم الطائي	٢٦١
لعزةَ	المُتيما	الطويل	١	كُثير عزة	٣١٩
إذا	الحمام	الوافر	١	المتنبي	٣٨٨
أعطيتني	قديم	الكامل	١	أبو تمام	١٥١
لا والذي	كَريم	الكامل	٥	أبو تمام	٤٢١-٤٢٢
ودع	لمُطْعمِ	الطويل	١	كبشة بنت معديكرب	١٢٢
سائلْ	الأكَمِ	البسيط	١	زيد الخيل الطائي	٧٦
هذا	السلْمِ	البسيط	١	ابن الرومي	٢٥٤
أتى	الهَرمِ	البسيط	١	المتنبي	٨٠، ٤٥٩
ولا تشك	الرخم	البسيط	٣	المتنبي	٤٦٠

أول البيت	قافيته	بحره	عددالأبيات	قائله	الصفحة
إذا	حرامِ	الوافر	١	المتنبي	١١٧
عادات	حسامِ	الكامل	٢	متنازع النسبة	١١١
قومي	سهمي	الكامل	١	الحارث بن وعلة	١٨٧، ٢٨٠
النون					
لو	شيبانا	البسيط	١	متنازع النسبة	١٣١
إنا	فاسقينا	البسيط	٢	متنازع النسبة	١٠٠
سليمى	أينا	مجزوء الوافر	١	عروة بن أُذينة	٣١١
أسكان	سكانُ	الطويل	١	ابن باجة	٢٣٠
ما كُل	السفُن	البسيط	١	المتنبي	٣١٤
الياء					
لا سيف	علي	مجزوء الكامل	١	-	٣٤٧
هم	المُغاليا	الطويل	١	المُعذل البكري	٣١٠

٤- فهرس الأعلام*

حرف الهمزة

الآلوسي (شهاب الـدين) ٥٢، ٥٣، ٩١، ١٨٣، ٢٦٢، ٣٣٣.

الآمدي (الحسن بن بشـر) ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٨٤، ١١٧.

إبراهيم (عليه السلام) ٢١٤، ٢١٥، ٢٢٨، ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٨٧، ٤٧٢، ٤٧٦.

إبراهيم الخولي (الدكتور) ٤٦٦.

ابن الأثير (ضياء الدين) ٢٠، ١٠٣، ١٣٣، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٣، ١٦٦، ٢٩٩، ٣٢٥، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٣٩، ٤٤٨، ٤٦١.

أحمد بن الحسين = المتنبي

أحمد الحملاوي ٢٨.

أحمد بن علي الرازي = الجصاص

أحمد بن محمد = المرزوقي

أحمد نتوف (الدكتور) ٨.

الأخفش ٣٢.

إسحاق (عليه السلام) ٤٧٢.

إسرائيل= يعقوب

إسماعيل (عليه السلام) ٤٧٢

ابن أبي الإصـبع المصـري ١٤٨، ١٤٩، ١٦٨، ٤٢٢، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٧٧.

الأعشى ٣٨٩.

الأعلم = الشنتمري

الأقيشر ١٣٠

امرؤ القيس ٢٢٥، ٢٢٦.

الإنبـاري (الشـمس) ١٩، ٢٠، ٢١، ٨٩، ٩١، ٩٩، ١٦٧، ١٦٩.

أوس بن حجر ٣١٩.

أبو أيوب الأنصاري (رضي الله عنه) ١٦٣.

حرف الباء

البابرتي (أكمل الدين) ١٦١، ١٧٠.

البلافلاني (محمد بـن الطيـب) ٤٣، ٤٥، ٤٦٥.

البحتري ٣٤، ٤٢٣

البرج بن مسهر الطائي ١٨٧، ١٨٨.

أبو البركات بن الأنباري ٤١.

البقاعي (برهان الدين) ٥٢، ٥٣، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٥، ١٠٠.

أبو بكر الصديق (رضـي الله عنـه) ١٦٧، ٣٨٤، ٤١٢، ٤١٣.

أبو بكر بن عياش ١٨٢.

ابن البناء المراكشي (أحمد بن محمـد) ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٩٥، ١٣٥، ١٥٦، ٤٤١.

البناني (مصطفى بن محمد) ١٩، ٢٤، ١١٣

---

* ١- اقتصر في هذا الفهرس على الأعلام المذكورين في صلب الرسالة دون حواشيها؛ لأنّ أكثر أعلام الحواشي لا جـدوى مـن ذكرهم، كأسماء المؤلفين.

٢- رتبت الأسماء بحسب ما اشتهرت به، مع الحوالة عند ذكر من عرف بغير اسمه.

٣- أهمل (ال وابن وأبو وأم) ونحوها عند الترتيب.

٤- أهملت الأعلام الواردة في الشعر كأسماء المحبوبات؛ إذ لا فائدة من ذكرها في هذا الفهرس.

البهاء السبكي ٢٣، ٢٤، ٥٠، ٩١، ١٠٤، ١٤٥، ٢٦٣، ٣٠٤، ٣٦٤
البيضـ ـــاوي ٣٣٣، ٣٥٤، ٣٩٨، ٤٣٤، ٤٤٨.

حرف التاء

التبريزي ١٣١، ٢٩٠.
التفتازاني = السعد
التلمساني ٥٦
أبو تمـ ـام ٨٤، ١٥١، ٣٦٢، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٣٥، ٤٨٢
تمام حسان (الـ ـدكتور) ٦، ٥٤، ٥٦، ٥٨، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٨٩، ٩٢، ٤٧٩.
التهانوي ٢٥، ٢٦.

حرف الجيم

الجـ ـاحظ ٣٨، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١١١، ١١٢، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٦، ١٥٥، ٤١٢، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٦٤، ٤٧٣.
الجامي (عبد الرحمن) ١٨، ٢٥، ٢٩، ٥٧.
الجرجاني = الشريف الجرجاني
الجرجاني = عبد القاهر الجرجاني
الجرجاني = القاضي الجرجاني
الجرجاني = محمد بن علي الجرجاني
جريـ ـر ١٢٠، ٢٠٦، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٥٥، ٢٥٦
الجصاص (أحمد بن علي) ٤٣، ٤٤
جعفر بن علْبة الحارثي ٢٧٧.
جلال الدين = السيوطي
ابن جـ ـني ١٧، ١٩، ٣٠، ٣٩، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥-٤٦، ٤٨، ٤٩، ٦٧، ٧٦، ٨٤، ١٠٧، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١٣٢، ١٣٦، ١٤٤، ١٦٦، ٢٠٨، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٣١٣، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٩، ٤٥٥، ٤٦٥، ٤٧٩.

حرف الحاء

حاتم الطائي ٢٦١.
الحاتمي ١١٧، ١١٨، ٤٣٧.
ابن الحاجب ٢٤٢٠، ٣٦، ٥٧، ٧٤، ٩١، ١٣٣، ١٤٩.
الحارث بن حلزة ١٥٠.
الحارث بن وعلة الذهلي ٢٨٠.
حـ ـازم القرطـ ـاجني ١٣٩، ١٥٠، ١٥١، ١٦٧.
ابن حجة الحَموي ٤٢٢-٤٢٣.
حجر بن خالد ٢٢٩.
حسان بن ثابت (رضي الله عنه) ١٥٥.
الحسن البصري ١٧.
الحسين بن محمد = الطيبي
الحسين بن مطير ٢٣٣.
الحصري القيرواني ٢٨٥، ٤٢٢.
حطان بن المُعلى ٨٠.
الحطيئة ١٥٤، ١٥٥.
أبو حيان الأندلسي ١٨٣، ١٨٤، ٣٨٢.

حرف الخاء

ابن الخشاب ٤١.
الخطابي ٣٤، ٤٦٥، ٤٦٨.
الخطيب الإسكافي ٤٨، ٣٢٢، ٣٢٣.
الخطيب = التبريزي
الخطيب = القزويني
الخفاجي = ابن سنان

الخَلْخالي (محمد بن مظفر) ٢٠، ٩١، ٢١٥.
خليل أيوب (الدكتور) ٩.
الخنساء ١٣١، ٢٧٦.
الخوارزمي = صدر الأفاضل

حرف الدال

أبو دؤاد الإيادي ٤٣٧.
داود (عليه السلام) ٢٤١.
الدسوقي ١٨، ٢٠، ٣٥، ٧٠، ١٠٠، ١١٥، ١٣٤، ١٦٩، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢٢١، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٨٣، ٢٨٤، ٤١٢.
ابن الدهان ٤١.
ابن دقيق العيد ١٢٨.

حرف الذال

ذو الرمة ٣١٩.

حرف الراء

رافع (بواب مروان) ١٢٧.
الرافعي = مصطفى صادق الرافعي.
الرازي (فخر الدين) ١٧، ٢٠، ١٨٥، ٣٠٨، ٣٣٦، ٣٣٧، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٤٤، ٤٤٥.
الراغب الأصفهاني ٤١٢.
الربعي ١١٦.
الرضي الأستراباذي ١٧، ٥٠، ٥٧، ٨٨، ٢٤١.
الرماني ١٩، ٣٤، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٤٩، ٤٦٤.
ابن رشيق ٤٠، ١٥٥، ٤٢٢، ٤٣٩.

حرف الزاي

الزبرقان بن بدر (رضي الله عنه) ١٥٤، ١٥٥.
ابن الزبير الغرناطي ١٥٠، ٣٢٠، ٣٢٢، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٣، ٤٣٨
الزجاج ٣٠، ٣٣.
الزركشي ٨٧، ٩٤، ٩٥، ١١٣، ١٣٩، ١٤١، ٣٢٥، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٧، ٤٢٧، ٤٤٨.
الزمخشري ٣٥، ٤١، ٤٢، ٥١، ٧٧، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ١١٢، ١١٣، ١١٨، ١٢٤، ١٦٨، ١٧٠، ١٧١، ١٨١، ٢١٦، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٨٧، ٢٩٣، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣١٠، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٤، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١٠، ٤٢٠، ٤٢٥، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٤٣، ٤٥٠، ٤٦١، ٤٦٣، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٦.
ابن الزملكاني ١٥، ٩١، ٣٠٣، ٣٢٥.
الزوزني (الحسين بن أحمد) ٢٢٦.
زكريا (عليه السلام) ٢١٣.
زكريا فصاب (الدكتور) ٩.
زليخا (امرأة العزيز) ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥.
زيد بن مالك الأصغر ٢٦٩.

حرف السين

السجِلْماسي (القاسم) ١٨، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ١٣٥، ٤٥١

السبكي = البهاء السبكي

السـ ـعد ١٦، ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٥١، ٥٢، ٦٢، ٧٨، ٨٦، ٨٨، ٩١، ٩٥، ١٠٣، ١٠٤، ١٢٣، ١٢٦، ١٣١، ١٣٤، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٨، ١٧٣، ١٨١، ١٨٧، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢١٢، ٢٢٥، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٤٢، ٢٥٤، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٨، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣١٠، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٥٣، ٣٦٠، ٣٦٤، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٥، ٣٨١، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٧، ٤٠٧، ٤١٠، ٤١١، ٤٢٨، ٤٥٣، ٤٥٨.

أبو السعود (محمد بن محمـد) ٥٢، ٢٦٥، ٣٣٠، ٣٣٧، ٣٥٠، ٣٨٠، ٣٨٣، ٤٠٧.

السكاكي ١٦، ٣٩، ٤٩، ٥٠، ٧١، ٧٣، ٧٨، ٨٧، ٨٨، ١١٩، ١٢٥، ١٥٩، ١٦٠، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١١، ٢١٩، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٨، ٢٩٤، ٢٩٦، ٣١٠، ٣٠٣، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٤٠، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٨١، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٢، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢١، ٤٣٥، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢.

ابن أبي السمط ٢٨٣

السمين الحلبي ١٨٥، ١٨٦.

السـ ـهيلي ٤١، ٤٥، ١١١، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٤٠.

السيد = الشريف الجرجاني

السيرافي ٣٦، ١٤١.

السيوطي (جلال الدين) ٢١، ١٦٧، ١٨٣، ١٨٤، ٣٦٢.

سعيد بن العاص ١٣.

سليمان (عليه السلام) ٢٤١.

ابن سنان الخفاجي ٤١.

سهل بن هارون ١١٢.

سـ ـيبويه ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٦٧، ٧١، ١١٨، ١٢٠، ١٣٢، ١٣٦، ٢٩٥، ٢٩٦، ٤٧٩.

ابن سيرين ١٧.

سيف الدولة الحمداني ٢٠٥، ٢٠٦.

حرف الشين

الشاطبي (أبو إسحاق) ١٦٢.

ابن الشجري ٤١، ٧٤، ٨٤، ١١٦، ٢١٧، ٢٢٣، ٢٢٤.

الشريف الجرجـاني ٢٢، ٢٣، ٦٢، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ١٤١، ١٥٧، ١٧٢، ١٧٣، ٣٥١، ٣٥٣، ٤٠٨، ٤٢٥.

الشـ ـريف الرضـ ـي ١٥٢، ١٥٣، ١٦٦، ٤٤٩.

الشمس = الإنبابي
الشمس الكرماني ٢٤، ٥٢، ١٦٨، ٢٧٤، ٣٠٤، ٣١٣، ٣٤٣، ٣٥٢، ٤٠٦، ٤٥٣.
الشنتمري (الأعلم) ١٥، ٢٥٨.
الشهاب = الآلوسي
الشهاب الخفاجي ٢٨٨، ٢٨٩، ٣٠٨، ٣٢٣، ٣٣٢، ٣٣٣.
الشيرازي = القطب الشيرازي
شعيب (عليه السلام) ٩٧.
شكري عياد (الدكتور) ١٥٩.

حرف الصاد

صالح (عليه السلام) ٣٩٩
الصاحب بن عباد ٤١٢.
الصبان ٢٧.
الصلاح الصفدي ٤٢٣.
صدر الأفاضل الخوارزمي ٢٨٩، ٢٩٠.

حرف الضاد

ضياء الدين = ابن الأثير

حرف الطاء

طاهر الجزائري ٢٨، ١١٠.
طرفة بن العبد ٣١٩.
الطّبري (إمام المفسرين) ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٩٠، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٢، ٢٢٤، ٣٠٧، ٣١٧، ٣١٨، ٣٣٦، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٧، ٣٦٦، ٣٨٠، ٣٨٣.
الطوفي ٢٩٤.
الطيبي (الحسين بن محمد) ٢٠٥، ٢٢٨، ٣١٠، ٣٦٥، ٣٣٦، ٣٨٥.
أبو الطيب = المتنبي
طُفيل الغنوي ٣١١.

حرف العين

عائشة (رضي الله عنها) ٣٨٣، ٣٨٤.
ابن عاشور = محمد الطاهر
عاصم بن أبي النجود ١٨٢.
ابن عامر (عبد الله) ١٨٢.
ابن عباس = عبد الله بن عباس
العباس بن الأحنف ١٤٦، ١٧٤، ٤٨٠.
أبو العباس (ثعلب أو المبرد) ١٩٣، ١٩٤، ٢٣٧.
عبدة بن الطبيب ١٣١، ٢٦٨، ٢٧٠.
عبد الحميد الفراهي ٤٦٨.
ابن عبد ربه ١٢١.
عبد القاهر الجرجاني ٧، ١٧، ١٩، ٤١، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٨٤، ١٣٠، ١٣٤، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٤، ١٧٤، ١٩٣، ١٩٦، ١٩٩، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٩٣، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣٤٠، ٣٥١، ٣٥٦، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٢، ٣٩٣، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٣، ٤١٦، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٥، ٤٤٩، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٨١، ٤٨٢.
عبد الله بن عباس (رضي الله عنه) ١٠٢، ١٢٧، ٤٦٨
عبد الله بن معديكرب الزبيدي ١٢٢.

عبد الملك بن مروان ١٠٦، ١٢٠، ٢١٦، ٢١٧، ٣٧٤، ٣٧٥.
أبو عبيدة (معمر بن المثنى) ١٣١، ٢١٦.
أبو عبيد = القاسم بن سلَّام
عبيد الله بن قيس الرقيات ٣٧٤، ٣٧٥.
عثمان = ابن جني
العجلاني (تميم بن أُبي بن مقبل) ١٥٥.
عدي بن الرقاع ٧٩.
ابن العربي (أبو بكر) ٤٥.
عروة بن أذينة ٢٧٩، ٣١١.
عروة بن الورد ١٦٦.
العز بن عبد السلام ٥٢، ٨٨، ٩١، ٩٧، ٤٥٠.
العسكري = أبو هلال
العصام ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٨٨، ٩٦، ١٠٤، ١٣٤، ١٤١، ١٤٦، ١٥٦، ٢٥٥، ٢٦٥، ٢٨٤، ٢٨٥.
ابن عطية ٤١، ٤٥، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٨، ٣٠٨، ٣١٨، ٣٢٩، ٣٣٣، ٣٣٤.
العلوي = يحيى بن حمزة
علي بن خلف الكاتب ٤٣٨.
علي أبو زيد (الدكتور) ٩.
علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) ٣٤٧.
علي بن عبد العزيز = القاضي الجرجاني
علي بن عيسى = الرماني
أبو علي الفارسي ٣١، ٣٧، ٧٥، ٧٩.
عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ١٥٥.
عمرو بن معديكرب الزبيدي ١٢١، ١٢٢، ٤٥٨.
العمري الرشدي ٢٠، ٢٦، ٩٦، ٣٠٤، ٤٥٣.
عيسى العاكوب (الدكتور) ٣٤٧.
عيسى (عليه السلام) ٣٢٠، ٣٥٦، ٣٥٧، ٤٧٢.

حرف الغين

الغزالي ٣١، ٤٥، ٥٦.

حرف الفاء

ابن فارس ١٣، ٢٦، ٦٥، ٨٣.
الفارسي = أبو علي
فخر الدين = الرازي
أبو فراس الحمداني ٢٠٥، ٢٠٦
أبو الفرج الأصفهاني ١٢١، ٢١٨، ٣٧٥.
الفراء ٣٠، ٣٢، ٣٣، ١٢٤، ٤٤١.
الفرزدق ١٤٢، ١٤٧، ١٧٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٧
فرعون ١١٢، ١١٣، ١٧١، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٦٦، ٤٧٠، ٤٧١.
الفناري (محمد بن حمزة) ٩١، ٩٥، ١٦٩.
ابن فُورجة (محمد بن حمد) ١١٦.

حرف القاف

القاسم بن سلام ٩٣.
القاضي الجرجاني ٣٠، ٣٣، ٣٤، ٣٧، ١١٦.
قَبيصة بن النصراني الجرمي ١٥.
ابن قتيبة ٣٤، ٤٣٧، ٤٦٥، ٤٦٨، ٤٦٩.
قُدامة بن جعفر ٣٧٤.
القرطبي (محمد بن أحمد) ١٨٤
قُريط بن أنيف ١٣١.

القزويني (الخطيـب) ١٢٧، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٦، ١٦٠، ١٧٠، ١٧٤، ١٧٧، ١٧٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٥، ٢٤٠، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٦، ٣٥٢، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٦٤، ٣٧٢، ٢٧٨، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٩٨، ٤٠٤، ٤١١، ٤٤٠، ٤٦٩.

القطـب الشـيرازي ١١٤، ١٥٩، ٢٠٤، ٢٧٩، ٢٨١، ٣٥٣، ٣٥٦، ٤٥٣.

ابن قيم الجوزية ٣٢٦، ٣٢٧.

حرف الكاف

كافور الإخشيدي ١١٥

أبو كبشة ١٢٥.

كبشة أخت عمر بن معديكرب ١٢١.

ابن كثير ١٠٢.

كُثير عزة ٣١٩، ٣٢٣.

الكفَوي ٢٦، ١٤٣.

الكندي (الفيلسوف) ١٩٣، ١٩٤، ٢٣٧.

حرف اللام

أبو لهب ٢٥٢.

حرف الميم

المـبرد ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٧، ٣٨، ١٤٧، ١٤٩، ٤٤٦، ٤٧٧.

المتنبـي ٨٠، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١٢١، ٣١٢، ٣١٤، ٣٨٨، ٤٠٢، ٤٠٤، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩.

محمـد (ﷺ) ٣، ٩٠، ١٠٢، ١١٤، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٧، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٧، ٢١٢، ٢٤٣، ٢٥١، ٢٥٣، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٩، ٣٣٦، ٣٥٩، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٤٦٣، ٤٧٠.

محمد أحمد الدالي (الدكتور) ٩.

محمد الأمين الخضـري (الـدكتور) ٤٠٨، ٤١٠، ٤٢٨، ٤٣١.

محمد بن حبيب ١٢٠.

محمد بن داود الظاهري ١١١، ١٥٤.

محمد شفيق البيطار (الدكتور) ٩.

محمد الطّاهر ابـن عاشـور ١٠١، ١٠٢، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٦١، ١٨٥، ٢٤١، ٢٥١، ٢٥٣، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣٥٠، ٣٥٨، ٣٦٧، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٧، ٤٠٧.

محمد بن علي الجرجـاني ٧١، ٧٣، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٤١، ١٥٧، ٢١٥، ٢٣٧، ٢٧٤، ٢٨٧، ٣٠٩، ٣١٥، ٣٦١، ٢٧٨، ٢٧٩، ٤٥١، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٧٥، ٤٧٦.

محمد أبو موسى (الـدكتور) ٢٠٣، ٢٠٤، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥١.

محمد بن وهيب ٣١٦.

محمود = الآلوسي

محمود بن حمزة الكرماني ٤١، ٤٣٨.

المرزوقي (أحمد بن محمـد) ١٤، ١٥، ٤٠، ٤٢، ٤٤، ٧٦، ٨٠، ١٠٠، ١٢١، ١٢٢، ١٣١، ١٧١، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٠، ١٩١، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٨١، ٣١٠.

مروان بن الحكم ١٢٧.

مروان بن أبي حفصة ٢٧٩.

مريم (عليها السلام) ٢١٣.

أم مريم (امرأة عمران) ١٨١، ١٨٢، ١٨٣.
مصطفى صادق الرافعي ١٢٤.
مصعب بن الزبير ٣٧٣، ٣٧٤.
المُطرزي ٤١٣.
أم معبد ٨٣.
المعري (أبـو العـلاء) ١٤، ١٠٠، ٢٤٤، ٢٨٩، ٢٩٠، ٤٥٥.
ابن معصوم ١٦٨.
ابن معقلٍ الأزدي ٤٥٦، ٤٥٨.
معمر بن المثنى = أبو عبيدة
معن بن زائدة ٢٣٣، ٢٣٤.
المغربي (ابن يعقوب) ١٨، ٣٥، ٩٦، ١١٤، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٦، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٤٠، ٢٤٦، ٢٥٢، ٢٩٧، ٣١٧، ٣٧١، ٤٢٤.
المُلوي (أحمد بن عبد الفتاح) ١٩، ١٠٤.
موسى (عليه السـلام) ٢٤٦، ٢٩٨، ٣٢٠، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٨، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٦٠، ٤٦٣، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٥.

حرف النون

النجاشي الحارثي ١٥٥.
أبو النجم العجلي ٧٨، ٣١٣، ٣١٤.
نوح (عليه السـلام) ١٩٦، ١٩٧، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٤٢٩.

حرف الهاء

هامان ٤٧٠، ٤٧١.
ابن هشام الأنصاري ١٨، ٩٢، ١٢٧.
أبو هلال العسـكري ١٢٣، ٤٢٢، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٢، ٤٦٤.

حرف الواو

الواحدي (علي بـن أحمـد) ١١٧، ١٢٦، ٣٨٥، ٤١٩، ٤٥٥.
ابن وكيع التنسي ١١٥، ٤٢٢.
الوليد بن عقبة بن أبي معيط ٣١٨.

حرف الياء

يحيى **بن حمزة العلوي** ٢٠، ٥٧، ٨٥، ١٠٤، ١١٠، ١١٣، ١١٩، ١٥٦، ١٥٧، ١٩٥، ٢٧٣، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٧، ٣٢٥، ٣٣٥، ٣٥٣، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٨٦.
يعقوب (عليه السلام) ١١٤، ١٢٣، ١٧٢، ٢٢٨، ٤٧٢.
ابن يعيش ١٧٧.
يوسف (عليه السلام) ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٦، ٤٠٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٦٢، ٤٦٣.
يوسف البديعي ٤٢٣.
يونس (عليه السلام) ١٥٠.

فهرس المصادر والمراجع

أ - المطبوعة:

- القرآن الكريم.

١ - الإبانة في تفصيل ماءات القرآن، لجامع العلوم الأصفهاني الباقولي، بتحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ٢٠٠٩م.

٢ - الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ببيروت، ط١، ٢٠٠٧م.

٣ - أثر النحاة في البحث البلاغي، للدكتور عبد القادر حسين، دار غريب بالقاهرة، ١٩٩٨م

٤ - إحكام صنعة الكلام، للكلاعي، بتحقيق الدكتور محمد رضوان الداية، دار الثقافة ببيروت، بلا تاريخ.

٥ - أحكام القرآن، لابن العربي، بتحقيق عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي ببيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

٦ - أدب الكاتب، لابن قتيبة، بتحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٢، ١٩٩٦م.

٧ - الأدلة الاستئناسية عند الأصوليين، لأشرف الكناني، دار النفائس بالأردن، ط١، ٢٠٠٥م.

٨ - الأرجوزة الأنيقة في المجاز والحقيقة، شرح البوري على منظومة ابن كيران، بتحقيق محمد ناجي بن عمر، إفريقيا الشرق بالدار البيضاء، ط١، ٢٠٠٣م.

٩ - أساس البلاغة، للزّمخشريّ، دار الفكر ببيروت، ط١، ١٩٩٤م.

١٠ - الأساليب الإنشائية، لعبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٥، ٢٠٠١م.

١١ - أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، للدكتور قيس إسماعيل الأوسي، بيت الحكمة ببغداد، ١٩٨٨م.

١٢ - أسباب اختلاف المفسرين في تفسير آيات الأحكام، للدكتور عبد الإله حوري الحوري، دار النوادر بدمشق، ط١، ٢٠٠٨م.

١٣ - أسباب نزول القرآن، للواحدي، بتحقيق السيد أحمد صقر، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط٢، ١٩٨٤م.

١٤ - أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص، للدكتور عماد الدين الرشيد، دار الشهاب بدمشق، ط١، ١٩٩٩م.

١٥ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر القرطبي، بتحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل ببيروت، ط١، ١٩٩٢م.

١٦ - أسرار البلاغة، لعبد القاهر الجرجاني، بتحقيق محمود محمّد شاكر، دار المدني بجدة، ط١، ١٩٩١م.

١٧ - أسلوب القصر في محكم النَّظْم، للدكتور هاشم الديب، دار الطباعة المحمدية بالقاهرة، ط١، ١٩٩٠.

١٨ - الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، لمحمد بن علي الجرجاني، بتحقيق الدكتور عبد القادر حسين، دار نهضة مصر، بلا تاريخ.

١٩ - الإشارة إلى الإيجاز في أنواع المجاز، للعز بن عبد السلام، مصورة في دار الحديث بالقاهرة عن طبعة دار الطباعة العامرة ١٣١٣هـ.

٢٠ - الأشباه والنظائر، للخالديين، تحقيق الدكتور السيد محمد يوسف، مصورة في الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠٠٢م، عن طبعة دار الكتب المصرية.

٢١ - الأصمعيات، للأصمعي، بتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بالقاهرة، ط٧، ١٩٩٣م.

٢٢ - الأصول، للدكتور تمام حسَّان، عالم الكتب بالقاهرة، طبعة ٢٠٠٤م.

٢٣ - الأطول، لعصام الدين بن عربشاه، بتحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٢٤ - الإعجاز والإيجاز، للثعالبي، بتحقيق إبراهيم صالح، دار البشائر بدمشق، ط٢، ٢٠٠٤م.

٢٥ - الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين ببيروت، ط١٦، ٢٠٠٥م.

٢٦ - الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، مصورة في الهيئة المصرية العامة ٢٠٠١م، عن طبعة دار الكتب المصرية.

٢٧ - الأقصى القريب، لزين الدين التنوخي، مطبعة السعادة بمصر، ط١، ١٣٢٧هـ.

٢٨ - الإكسير في علم التفسير، للطوفي، بتحقيق الدكتور عبد القادر حسين، مكتبة الآداب بالقاهرة، بلا تاريخ.

٢٩ - أمالي ابن الحاجب، بتحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قداره، دار عمار بعمَّان ودار الجيل ببيروت، بلا تاريخ.

٣٠ - أمالي ابن الشجري، بتحقيق الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٢م.

٣١ - أمالي الزجاجي، بتحقيق عبد السلام هارون، مطبعة المدني بالقاهرة، بلا تاريخ.

٣٢ - أمالي السهيلي، بتحقيق محمد إبراهيم البنا، المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة، طبعة ٢٠٠٢م.

٣٣ - الأمالي، لأبي علي القالي، مصورة في دار الجيل ودار الآفاق الجديدة ١٩٨٧، عن طبعة دار الكتب المصرية.

٣٤ - أمالي المرزوقي، بتحقيق الدكتور يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط١، ١٩٩٥م.

٣٥ - الإمام في بيان أدلة الأحكام، للعز بن عبد السلام، بتحقيق رضوان مختار بن غربيَّة، دار البشائر الإسلامية ببيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٣٦ - الانتصار للقرآن، للباقلاني، بتحقيق الدكتور محمد عصام القُضاة، دار الفتح بعمان ودار ابن حزم ببيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٣٧ - الإنشاء في العربية، للدكتور خالد ميلاد، نشر جامعة منوبة والمؤسسة العربية للتوزيع بتونس، ط١، ٢٠٠١م.

٣٨ - الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري، بتحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر ببيروت، بلا تاريخ.

٣٩ – أنوار الربيع، لابن معصوم، بتحقيق شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان بالنّجف الأشرف، ط١، ١٩٦٨م.

٤٠ – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، بتحقيق بركات يوسف هبود، دار الفكر ببيروت، ط١، ١٩٩٤م.

٤١ – الإيجاز لأسرار كتاب الطّراز، ليحيى بن حمزة العلوي، بتحقيق الدكتور بن عيسى باطاهر، دار المدار الإسلامي بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.

٤٢ – الإيضاح في شرح المفصّل، لابن الحاجب، بتحقيق الدكتور إبراهيم عبد الله، ط١، ٢٠٠٥م.

٤٣ – الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني، بتحقيق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني ببيروت، ط٤، ١٩٧٥م.

٤٤ – البحث الدلالي عند الأصوليين، للدكتور محمد يوسف حبلص، عالم الكتب بالقاهرة، ط١، ١٩٩١م.

– البحر المحيط (وهو المراد عند الإطلاق) = تفسير البحر المحيط.

٤٥ – البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، بتحقيق عبد القادر العاني وصحبه، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط٢، ١٩٩٢م.

٤٦ – البرهان في إعجاز القرآن أو بديع القرآن، لابن أبي الإصبع المصري، بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي، منشورات المجمع العلمي ببغداد، ٢٠٠٦م.

٤٧ – البرهان في علوم القرآن، للزركشي، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث بالقاهرة، بلا تاريخ.

٤٨ – البرهان في متشابه القرآن، لمحمود بن حمزة الكرماني، بتحقيق أحمد عز الدين عبد الله خلف الله، دار الوفاء بالمنصورة، ط٢، ١٩٩٨م.

٤٩ – البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، لابن الزملكاني، بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة العاني ببغداد، ط١، ١٩٧٤م.

٥٠ – بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، بتحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد بمكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٧هـ.

٥١ – البديع في نقد الشعر، لأسامة بن منقذ، بتحقيق أحمد أحمد بدوي وصاحبيه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٩٦٠م.

– بديع القرآن = البرهان في إعجاز القرآن.

٥٢ – البديع، لابن المعتز، بتحقيق إغناطيوس كراتشقوفسكي، أعادت طبعه مكتبة المثنى ببغداد ١٩٧٩م.

٥٣ – بقية الخاطريات، لابن جني، بتحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٩٢م.

٥٤ – البلاغة فنونها وأفنانها: علم المعاني، للدكتور فضل حسن عباس، دار الفرقان بعمان، ط١، ٢٠٠٥م.

٥٥ – البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، للدكتور محمّد أبو موسى، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط٢، ١٩٨٨م.

٥٦ – البلاغة، للمبرد، بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، ط٢، ١٩٨٥م.

٥٧ – البلاغة والاتصال، للدكتور جميل عبد المجيد، دار غريب بالقاهرة، ٢٠٠٠م.

٥٨ – البلاغة والأسلوبية، للدكتور محمّد عبد المطّلب، مكتبة لبنان ناشرون ببيروت، ط١، ١٩٩٤م.

٥٩ – البلاغة والنقد الأدبي في شروح الاختيارات الشعرية، للدكتور محمّد الصيقل، مكتبة التوبة بالرياض، ط١، ٢٠٠٢م.

٦٠ – البلاغة والنقد: المصطلح والنشأة والتجديد، لمحمد كريم الكواز، الانتشار العربي ببيروت، ط١، ٢٠٠٦م.

٦١ – بيان إعجاز القرآن، للخطابي (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، بتحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بالقاهرة، بلا تاريخ.

٦٢ – البيان في روائع القرآن، للدكتور تمام حسَّان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢م.

٦٣ – البيان والتبيين، للجاحظ، بتحقيق عبد السلام هارون، مصوّر بدار الجيل، بلا تاريخ.

٦٤ – تاج العروس، للزَّبيدي، بتحقيق جماعة، طبعة وزارة الإعلام بالكويت، ١٩٦٥–٢٠٠١م.

٦٥ – تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي ببيروت، ط٤، ١٩٧٤م.

٦٦ – تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة، بتحقيق محمد محيي الدين الأصفر، المكتب الإسلامي ببيروت ومؤسسة الإشراق بالدوحة، ط٢، ١٩٩٩م.

٦٧ – تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، بتحقيق السيد أحمد صقر، مصورة بدار الكتب العلمية، ١٩٨١م.

٦٨ – التَّاج في أخلاق الملوك، للجاحظ، بتحقيق أحمد زكي باشا، القاهرة، ١٩١٤م.

٦٩ – التبيان في البيان، للطِّيبِي، بتحقيق الدكتور توفيق الفيل وصاحبه، مطبوعات جامعة الكويت، ط١، ١٩٨٦م.

– التبيان في شرح الديوان = ديوان أبي الطيب.

٧٠ – التبيان في علم البيان، لابن الزملكاني، بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة العاني ببغداد، ط١، ١٩٦٤م.

– التحرير والتنوير = تفسير التحرير والتنوير.

٧١ – التفتازاني وآراؤه البلاغيَّة، لضياء الدين القالش، دار النوادر بدمشق، ط١، ٢٠١٠م.

٧٢ – التقريب والإرشاد (الصغير)، للباقلاني، بتحقيق الدكتور عبد الحميد بن علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٢، ١٩٩٨م.

٧٣ – التكرار بلاغة، للدكتور إبراهيم الخولي، دار الأدب الإسلامي بمصر، ط٢، ٢٠٠٤م.

٧٤ – التكرار، للدكتور حسين نصار، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٣م.

٧٥ – التكرير بين المثير والتأثير، للدكتور عز الدين علي السيد، دار الطباعة المحمدية بالقاهرة، ط١، ١٩٧٨م.

٧٦ – التلخيص في علوم البلاغة، للقزويني، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي ببيروت، ط١، ١٩٠٤م.

٧٧ – التلويح إلى كشف حقائق التنقيح، للتّفتازانيّ، بتحقيق محمد عدنان درويش، دار الأرقم ببيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٧٨ – التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، لابن جني، بتحقيق الدكتور حسن هنداوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ٢٠٠٨م.

٧٩ – التوقيف على مهمات التعاريف، للمُناوي، بتحقيق الدكتور محمد رضوان الداية، دار الفكر بدمشق، ط١، ١٩٩٠م.

٨٠ – التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، بتصحيح أوتويرتزل، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.

٨١ – تجريد البَنَّاني على مختصر التفتازاني (بهامش تقرير الإنبابي)، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٣٠هـ.

٨٢ – تحرير التحبير، لابن أبي الإصبع المصري، بتحقيق الدكتور حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٩٩٥م.

٨٣ – تحقيق الفوائد الغياثية، لشمس الدين الكرماني، بتحقيق الدكتور علي العوفي، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنوّرة، ط١، ١٤٢٤هـ.

٨٤ – تحولات البنية في البلاغة العربية، للدكتور أسامة البحيري، دار الحضارة بطنطا، ط١، ٢٠٠٠م.

٨٥ – التعريفات، للسيد الشريف الجرجاني، بتحقيق إبراهيم الأبياري، دار الريان للتراث، بلا تاريخ.

٨٦ – تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، دار إحياء التراث العربي ببيروت، بلا تاريخ.

٨٧ – تفسير أرجوزة أبي نواس، لابن جني، بتحقيق محمد بهجة الأثري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط٢، بلا تاريخ.

٨٨ – تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، ط٢، ١٩٩٢م.

٨٩ – تفسير البيضاوي (أنوار التنْزِيل وأسرار التأويل) بهامش حاشية الشهاب عليه، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٢٨٣هـ، مصوّر بدار صادر ببيروت.

٩٠ – تفسير التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون بتونس، ط١٠، ١٩٩٧م.

٩١ – تفسير الخازن (لباب التأويل في معاني التنزيل)، مصورة في دار الفكر ببيروت، عن طبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٩٥٧م.

٩٢ – تفسير الرازي (التفسير الكبير للإمام الفخر الرازي)، دار إحياء التراث ببيروت، ط٤، ٢٠٠١م.

٩٣ – تفسير الطّبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، بتحقيق رهط من الباحثين بإشراف الدكتور عبد الحميد مدكور، دار السلام بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.

٩٤ – تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، بتحقيق سامي بن محمد السلامة، دار طيبة بالرياض، ط١، ٢٠٠٩م.

٩٥ – التفكير البلاغي عند العرب، للدكتور حمادي حمّود، منشورات كلية الآداب بمنوبة، ط٢، ١٩٩٤م.

٩٦ – تقرير الإنبابي على مختصر التفتازاني وتجريد الإنبابي، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٣٠هـ.

٩٧ – تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، للدكتور حلَّام الجيلالي، منشورات اتحاد الكتاب العرب بدمشق، ١٩٩٩م.

– تلخيص التلخيص = شرح التلخيص للبابرتي.

٩٨ – تهذيب اللغة، للأزهري، بتحقيق عبد السلام هارون وصحبه، مصورة عن طبعة الدار المصرية بالقاهرة، ١٩٦٤م.

٩٩ – الجامع الكبير، لابن الأثير، بتحقيق الدكتور مصطفى جواد والدكتور جميل سعيد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٩٥٦م.

١٠٠ – الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله القرطبي، بتحقيق الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي وآخرين، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط١، ٢٠٠٦م.

١٠١ – الجمان في تشبيهات القرآن، لابن ناقيا البغدادي، بتحقيق الدكتور محمد رضوان الداية، دار الفكر بدمشق، ط١، ٢٠٠٢م.

١٠٢ – الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، للدكتور فاضل السامرائي، منشورات المجمع العلمي ببغداد، بلا تاريخ.

١٠٣ - جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق الدكتور رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين ببيروت، ط١، ١٩٨٧م.

١٠٤ - جنان الجناس، للصّفدي، مطبعة الجوائب بالقسطنطينية، ١٢٩٩هـ، مصوّر في دار المدينة ببيروت.

١٠٥ - الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، للدكتور عبد البديع النيرباني، دار الغوثاني بدمشق، ط١، ٢٠٠٦م.

١٠٦ - جواهر البلاغة، لأحمد الهاشمي، مطبعة الاعتماد بمصر، ط١٠، ١٩٤٠، مصور في إيران.

١٠٧ - جوهر الكنز، لابن الأثير الحلبي، تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام، منشأة المعارف بالإسكندرية، بلا تاريخ.

١٠٨ - حاشية الإنبابي على الرسالة البيانية، للصبان، المطبعة الأميرية ببولاق مصر، ط١، ١٣١٥هـ.

١٠٩ - حاشية البيجوري على الرسالة السمرقندية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٩٣٧م.

١١٠ - حاشية حفيد العصام على شرح العصام على الرسالة السمرقندية (بهامش حاشية الصبان)، المطبعة البهيَّة بمصر، ١٢٩٩هـ.

١١١ - حاشية الدسوقي على مختصر التفتازاني (ضمن شروح التلخيص)، دار الإرشاد الإسلامي ببيروت، بلا تاريخ.

١١٢ - حاشية السيد الشريف الجرجاني على الكشاف (بهامش الكشاف طبعة دار المعرفة).

١١٣ - حاشية السيد الشريف الجرجاني على المطوّل (بهامش المطول طبعة إستانبول ١٣٣٠هـ).

١١٤ - حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الراضي)، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٢٨٣هـ، مصورة في دار صادر ببيروت.

١١٥ - حاشية الصبان على شرح العصام على الرسالة السمرقندية، المطبعة البهيّة بمصر، سنة ١٢٩٩هـ.

١١٦ - حاشية عُليش على الرسالة البيانية، للصبان، بتحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ٢٠٠١م.

١١٧ – حاشية الفناري على المطوّل، لحسن شلبي، مطبعة شركة الصحافية العثمانية، ١٣٠٩هـ، مصوّرة في دار الذخائر بقم باسم: حاشية المطوّل.

١١٨ – حاشية لقط الجواهر السنية على الرسالة السمرقندية، لمحمد الدمنهوري، مطبعة بكري الحلبي بالقاهرة، ١٢٧٣هـ.

١١٩ – حديقة الأذهان في حقيقة البيان، لطاهر الجزائري، بتحقيق عدنان عمر الخطيب، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ٢٠٠٩م.

١٢٠ – الحذف في الأساليب العربية، للدكتور إبراهيم عبد الله رفيدة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية بليبيا، ط١، ٢٠٠٢م.

١٢١ – الحذف والتقديم والتأخير في ديوان النابغة الذبياني، للدكتورة ابتسام أحمد حمدان، دار طلاس بدمشق، ط١، ١٩٩٢م.

١٢٢ – حلية المحاضرة، لأبي علي الحاتمي، بتحقيق الدكتور جعفر الكتاني، وزارة الثقافة والإعلام ببغداد، ١٩٧٩م.

١٢٣ – الحماسة البصرية، لعلي بن الحسن البصري، بتحقيق الدكتور عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٩م.

١٢٤ – حماسة القرشي، لعباس بن محمد القرشي، بتحقيق خير الدين محمود قبلاوي، منشورات وزارة الثقافة بدمشق، ١٩٩٥م.

١٢٥ – الحيوان، للجاحظ، بتحقيق عبد السلام هارون، مصورة بدار الجيل ببيروت، ١٩٩٦م.

١٢٦ – الخاطريات، لابن جني، بتحقيق علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط١، ١٩٨٨م.

١٢٧ – خزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حَجَّة الحمَوي، بتحقيق الدكتورة كوكب دياب، دار صادر ببيروت، ط١، ٢٠٠١م.

١٢٨ – خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٢٩٩هـ، مصوَّرة بدار صادر ببيروت.

١٢٩ – خصائص التعبير البياني وسماته البلاغية، للدكتور عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط١، ١٩٩٢م.

١٣٠ – الخصائص، لابن جني، بتحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ١٩٨٦م.

١٣١ – الدُّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، بتحقيق أحمد الخراط، دار القلم بدمشق، ط٢، ٢٠٠٣م.

١٣٢ – الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، بتحقيق الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي، دار هجر بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٣م.

١٣٣ – دراسات في اللغة والنحو، للدكتور عمر مصطفى، دار الينابيع بدمشق، ط١، ٢٠٠٨م.

١٣٤ – دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث بالقاهرة، بلا تاريخ.

١٣٥ – درَّة التنزيل وغرَّة التأويل، للخطيب الإسكافي، بتحقيق الدكتور محمد مصطفى آيدين، منشورات جامعة أم القرى، ط١، ٢٠٠١م.

١٣٦ – دفاع عن البلاغة، لأحمد حسن الزَّات، مطبعة الرِّسالة بالقاهرة، ١٩٤٥م.

١٣٧ – دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، بتحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ط٣، ١٩٩٢م.

١٣٨ – دلالات التراكيب، للدكتور محمد أبو موسى، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط٢، ١٩٨٧م.

١٣٩ – دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، للدكتور عبد الفتاح البركاوي، دار المنار بالقاهرة، ط١، ١٩٩١م.

١٤٠ – دلالة السياق، للدكتور ردة الله الطلحي، جامعة أم القرى بمكّة المكرّمة، ط١، ١٤٢٤هـ.

١٤١ – دور السياق في الترجيح بين الأقاويل التفسيرية، للدكتور محمد إقبال عروي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط١، ٢٠٠٧م.

١٤٢ – ديوان ابن الرومي، بتحقيق الدكتور حسين نصار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٩٣م.

١٤٣ - ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، بتحقيق محمد عبده عزام، دار المعارف بالقاهرة، ط٤، ١٩٧٦م.

١٤٤ - ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العكبري المسمّى: التبيان في شرح الديوان، بتحقيق مصطفى السَّقا وصحبه، مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٩٥٦م.

١٤٥ - ديوان أبي فراس الحمداني، جمع الدكتور سامي الدهان، منشورات المعهد الفرنسي بدمشق، ١٩٤٤م.

١٤٦ - ديوان أبي النجم العجلي، جمع الدكتور محمد أديب جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ٢٠٠٦م.

- ديوان الأخطل = شعر الأخطل.

١٤٧ - ديوان الأعشى الكبير، بشرح الدكتور محمد محمد حسين وتعليقه، مؤسسة الرسالة، ط٧، ١٩٨٣م.

١٤٨ - ديوان امرئ القيس، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط٥، ١٩٩٠م.

١٤٩ - ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري، تحقيق الدكتور أنور أبو سويلم والدكتور محمد علي الشوابكة، إصدارات مركز زايد للتراث والتاريخ، ط١، ٢٠٠٠م.

١٥٠ - ديوان أوس بن حجر، بتحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر بيروت، ط٣، ١٩٧٩م.

١٥١ - ديوان البحتري، بتحقيق حسن كامل الصيرفي، دار المعارف بالقاهرة، ط٣، بلا تاريخ.

١٥٢ - ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بالقاهرة، ط٤، ٢٠٠٦م.

١٥٣ - ديوان الحسين بن مطير، جمعه الدكتور محسن غياض عجيل، وزارة الإعلام ببغداد، ١٩٧١م.

١٥٤ - ديوان الحطيئة برواية ابن السكيت وشرحه، تحقيق نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٨٧م.

١٥٥ - ديوان الخنساء بشرح أبي العباس ثعلب، بتحقيق الدكتور أنور أبو سويلم، دار عمّار بعمّان، ط١، ١٩٨٨م.

١٥٦ – ديوان ذي الرُّمة بشرح أبي نصر الباهلي ورواية ثعلب، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٣، ١٩٩٣م.

١٥٧ – ديوان زيد الخيل الطائي، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة النعمان بالنجف الأشرف، بلا تاريخ.

١٥٨ – ديوان الشريف الرضي، شرحه الدكتور محمود مصطفى حلاوي، دار الأرقم ببيروت، ط١، ١٩٩٩م.

١٥٩ – ديوان شعراء بني كلب بن وبرة، صنعة الدكتور محمد شفيق البيطار، دار صادر ببيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

١٦٠ – ديوان شعر حاتم الطائي، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، برواية محمد بن هشام الكلبي، بتحقيق الدكتور عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٩٩٠.

١٦١ – ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري، بتحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٥م.

١٦٢ – ديوان طفيل الغنوي شرح الأصمعي، بتحقيق حسان فلاح أوغلي، دار صادر ببيروت، ط١، ١٩٩٧م.

١٦٣ – ديوان العباس بن الأحنف، شرح وتحقيق عاتكة الخزرجي، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط١، ١٩٥٤م.

– ديوان عبدة بن الطبيب = شعر عبدة بن الطبيب.

١٦٤ – ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، بتحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر ببيروت، بلا تاريخ.

١٦٥ – ديوان عدي بن الرقاع برواية ثعلب، تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي والدكتور حاتم الضامن، مطبوعات المجمع العلمي ببغداد، ١٩٨٧م.

– ديوان عروة بن أذينة = شعر عروة بن أذينة.

١٦٦ - ديوان عروة بن الورد بصنعة ابن السكيت، تحقيق الدكتور محمد فؤاد نعناع، مكتبة الخانجي بالقاهرة ومكتبة دار العروبة بالكويت، ط١، ١٩٩٥م.

- ديوان الفرزدق = شرح ديوان الفرزدق.

١٦٧ - ديوان كثير عزَّة، جمع الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة ببيروت، ١٩٧١م.

١٦٨ - ديوان المتنبي، دار صادر ببيروت، ط٢٠، ١٩٩٩م.

١٦٩ - ديوان المتنبي بشرح الواحدي، برلين، ١٨٦١، مصوّر في دار صادر ببيروت.

١٧٠ - ديوان مجنون ليلى، بتحقيق عبد الستار فرّاج، مكتبة مصر بالقاهرة، بلا تاريخ.

١٧١ - ديوان محمد بن وُهيب (ضمن شعراء عباسيون)، جمعه الدكتور يونس أحمد السامرائي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ببيروت، ط٢، ١٩٩٠م.

١٧٢ - ديوان المفضليات بشرح الأنباري، بتحقيق كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٢٠م.

١٧٣ - ذيل أمالي القالي، مصورة في دار الجيل ودار الآفاق الجديدة ١٩٨٧م، عن طبعة دار الكتب المصرية.

١٧٤ - الرسالة البيانية، للصبان (بهامش حاشية الإنبابي عليها)، المطبعة الأميرية ببولاق، ط١، ١٣١٥هـ.

١٧٥ - الرسالة الحاتمية، لأبي علي الحاتمي (مع الإبانة عن سرقات المتنبي للعميدي)، بتحقيق إبراهيم الدسوقي البساطي، دار المعارف بالقاهرة، ط٢، ١٩٦٩م.

١٧٦ - الرسالة الشافية (مع دلائل الإعجاز)، بتحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ط٣، ١٩٩٢م.

١٧٧ - الرسالة الموضحة، للحاتمي، بتحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر ببيروت، ١٩٦٥م.

١٧٨ - الروض المريع في صناعة البديع، لابن البناء المراكشي، بتحقيق رضوان بنشقرون، دار النشر المغربية بالدار البيضاء، ١٩٨٥م.

١٧٩ - رسائل الجاحظ، بتحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، بلا تاريخ.

١٨٠ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للآلوسي، بتحقيق محمد الأمد وعمر السلامي، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ط١، ١٩٩٩م.

١٨١ - الزَّهْرة، لمحمد بن داود الأصبهاني الظَّاهري، بتحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار بالزرقاء، ط٢، ١٩٨٥م.

١٨٢ - زهر الآداب، للحصري القيرواني، بتحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، ط٢، بلا تاريخ.

١٨٣ - زهر الربيع في المعاني والبيان والبديع، لأحمد الحملاوي، المطبعة الأميرية ببولاق مصر، ط١، ١٩٠٥م.

١٨٤ - سرّ الفصاحة، لابن سنان الخفاجي، بتحقيق الدكتور النبوي عبد الواحد شعلان، دار قباء بالقاهرة، ٢٠٠٣م.

١٨٥ - السؤال البلاغي، لبسمة بلحاج رحومة الشكيلي، دار محمد علي للنشر، ط١، ٢٠٠٧م.

١٨٦ - السبعة في القراءات، لابن مجاهد، بتحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بالقاهرة، ط٣، ١٩٩٨م.

١٨٧ - سمط اللآلي، لعبد العزيز الميمني، مصور في دار الكتب العلمية ببيروت، بلا تاريخ.

١٨٨ - سياق الحال في الدرس الدلالي: تحليل وتطبيق، للدكتور فريد عوض حيدر، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، بلا تاريخ.

١٨٩ - شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد، بتحقيق محمد خلوف العبد الله، دار النوادر بدمشق، ط٢، ٢٠٠٩م.

١٩٠ - شرح التلخيص، للبابرتي، بتحقيق الدكتور محمد مصطفى رمضان صوفية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان بطرابلس، ط١، ١٩٨٣م.

- شرح الحماسة = شرح ديوان الحماسة.

١٩١ - شرح الدروس في النحو، لابن الدهان، تحقيق الدكتور إبراهيم الإدكاوي، مطبعة الأمانة بالقاهرة، ط١، ١٩٩١م.

١٩٢ - شرح ديوان الحماسة، للأعلم الشنتمري، بتحقيق الدكتور علي المفضّل حمُّودان، دارالفكر بدمشق، ٢٠٠١م.

١٩٣ - شرح ديوان الحماسة، للخطيب للتبريزي، المطبعة الأميرية ببولاق ١٢٩٦هـ، مصوّرة بعالم الكتب.

١٩٤ - شرح الحماسة، للفارسي (أبي القاسم زيد بن علي)، تحقيق الدكتور محمد عثمان علي، دار الأوزاعي ببيروت، ط١، بلا تاريخ.

١٩٥ - شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، بتحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، مصوّر بدار الجيل ببيروت، ط١، ١٩٩١م.

١٩٦ - شرح ديوان الفرزدق، جمعه عبد الله إسماعيل الصاوي، مطبعة الصاوي بمصر، ط١، ١٩٣٦م.

١٩٧ - شرح الرسالة السمرقندية في الاستعارات، لعصام الدين بن عربشاه، بتحقيق عدنان الخطيب، دار التقوى بدمشق، ٢٠٠٦م.

١٩٨ - شرح الرضي على الكافية، بتحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٩٧٨م، مصوّر في مؤسسة الصادق بطهران.

١٩٩ - شرح رسالة الرماني في إعجاز القرآن، لعالم مجهول كأنَّه الإمام عبد القاهر الجرجاني، بتحقيق الدكتور زكريا سعيد علي، دار الفكر العربي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٧م.

٢٠٠ - شرح عقود الجمان، للسيوطي، مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٩٣٩م.

٢٠١ - شرح عقود الجمان، للعمري المعروف بالمرشدي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط٢، ١٩٥٥م.

٢٠٢ - شرح القصائد التسع المشهورات، لأبي جعفر النحاس، بتحقيق أحمد خطاب، وزارة الإعلام ببغداد، ١٩٧٣م.

٢٠٣ - شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لابن الأنباري، دار المعارف بالقاهرة، ط٥، ١٩٩٣م.

٢٠٤ - شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع، لصفي الدين الحلي، بتحقيق الدكتور نسيب نشاوي، دار صادر ببيروت، ط٢، ١٩٩٢م.

٢٠٥ - شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب وجماعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦-٢٠٠٦م.

٢٠٦ - شرح المعلقات السبع، للزوزني، دار الإرشاد بحمص، ط١، ١٩٩٤م.

٢٠٧ - شرح المعلَّقات العشر، للخطيب التبريزي، بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر بدمشق، ط٢، ٢٠٠٦م.

٢٠٨ - شرح المفصّل، لابن يعيش، مكتبة المتنبي بالقاهرة، بلا تاريخ.

- شرح المفضليات = ديوان المفضليات.

٢٠٩ - شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصورة في دار الجيل، ط١، ١٩٨٧م.

- شرح الواحدي = ديوان المتنبي بشرح الواحدي.

٢١٠ - شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب، بتحقيق الدكتور موسى بنَّاي العليلي، مطبعة الآداب بالنجف الأشرف، ١٩٨٠م.

٢١١ - شروح سقط الزند، بإشراف الدكتور طه حسين، الدار القومية بالقاهرة، ١٩٤٥م.

٢١٢ - الشّعر والشعراء، لابن قتيبة، بتحقيق أحمد محمد شاكر، دار الحديث بالقاهرة، ط٢، ١٩٩٨م.

٢١٣ - شعر الأخطل صنعة السُّكّري، بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر بدمشق، ط٤، ١٩٩٦م.

٢١٤ - شعر طيئ وأخبارها في الجاهلية والإسلام، جمع د. وفاء فهمي السنديوني، دار العلوم بالرياض، ط١، ١٩٨٣.

٢١٥ - شعر عبدة بن الطبيب، تحقيق الدكتور يحيى الجبوري، دار التربية ببغداد، ١٩٧١م.

٢١٦ - شعر عروة بن أذينة، جمع الدكتور يحيى الجبوري، مكتبة الأندلس ببغداد، بلا تاريخ.

٢١٧ - شعر عمرو بن معديكرب الزُّبيدي، جمعه مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٤م.

٢١٨ - شعر مروان بن أبي حفصة، بتحقيق الدكتور حسين عطوان، دار المعارف بالقاهرة، ١٩٧٣م

٢١٩ - صبح الأعشى في صناعة الإنشا، للقلقشندي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م.

٢٢٠ - صحيح البخاري، بترقيم وترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، وتقديم أحمد محمد شاكر، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٤م.

٢٢١ - صحيح مسلم، دار الفيحاء بدمشق ودار السلام بالرياض، ط٢، ٢٠٠٠م.

٢٢٢ - الصاحبي، لابن فارس، بتحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، بلا تاريخ.

٢٢٣ - الصبح المُنْبي عن حيثية المتنبي، ليوسف البديعي، بتحقيق مصطفى السقا وصاحبيه، دار المعارف بالقاهرة، ط٣، ١٩٩٤م.

٢٢٤ - الصَّحاح، للجوهري، بتحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين ببيروت، ط٤، ١٩٩٠م.

٢٢٥ - الصنيع البديع في شرح الحلية ذات البديع، لابن زاكور الفاسي، بتحقيق بشرى البدراوي، منشورات كلية الآداب بالرباط، ط١، ٢٠٠٢م.

٢٢٦ - ضرام السِّقْط، لصدر الأفاضل الخوارزمي (ضمن شروح سقط الزند)، بإشراف الدكتور طه حسين، الدار القومية بالقاهرة، ١٩٤٥م.

٢٢٧ - ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي، لرشيد بلحبيب، كلية الآداب في جامعة محمد الأوَّل بوجدة، ط١، ١٩٩٨م.

٢٢٨ - طبقات فحول الشعراء، لابن سلَّام الجمحي، بتحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، بلا تاريخ.

٢٢٩ - الطِّراز، ليحيى بن حمزة العلوي، تصحيح سيد بن علي المرصفي، مطبعة المقتطف بمصر، ١٩١٤م، صُوّر في دار الكتب العلمية ببيروت مع إسقاط مقدمة المرصفي!

٢٣٠ - الظاهرة الدلالية، للدكتور صلاح الدين زرال، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠٠٨م.

٢٣١ - العجاب في بيان الأسباب، لابن حجر العسقلاني، بتحقيق أبي عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٢م.

٢٣٢ - عروس الأفراح، لبهاء الدين السبكي (ضمن شروح التلخيص)، دار الإرشاد الإسلامي ببيروت، بلا تاريخ.

٢٣٣ - عقد الدُّرر البهية في شرح الرسالة السمرقندية، للمُلَّوي (مع شرح الرسالة السمرقندية للعصام)، بتحقيق عدنان الخطيب، دار التقوى بدمشق، ٢٠٠٦م.

٢٣٤ - العقد الفريد، لابن عبد ربه، بتحقيق أحمد أمين وصاحبيه، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط٣، ١٩٦٥م.

٢٣٥ - العلاقات والقرائن في التعبير البياني، للدكتور محمود موسى حمدان، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.

٢٣٦ - علم الأدب عند السكاكي، لمجدي بن صوف، منشورات المعهد العالي للدراسات الأدبية والعلوم الإنسانية بتونس، ط١، ٢٠١٠م.

٢٣٧ - علم الدلالة، للدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب بالقاهرة، ط٥، ١٩٩٨م.

٢٣٨ - علوم القرآن الكريم، للدكتور نور الدين عتر، مطبعة الصباح، ط٦، ١٩٩٦م.

٢٣٩ - العمدة في صناعة الشعر ونقده، لابن رشيق، بتحقيق الدكتور النبوي عبد الواحد شعلان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٠م.

٢٤٠ - عيار الشعر، لابن طباطبا العلوي، بتحقيق الدكتور عبد العزيز المانع، منشورات اتحاد الكتاب العرب بدمشق ٢٠٠٥م.

٢٤١ - عيون الأخبار، لابن قتيبة، دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٢٥م.

٢٤٢ - غريب الحديث، لأبي عُبيد القاسم بن سلَّام، بتحقيق الدكتور حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة، ١٩٨٤م.

٢٤٣ - غريب الحديث، للخطَّابي، بتحقيق الدكتور عبد الكريم العزباوي، منشورات جامعة أم القرى بمكة المكرَّمة، ط٢، ٢٠٠١م.

٢٤٤ - الفاضل في اللغة والأدب، للمبرد، بتحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، ١٩٥٥م.

٢٤٥ - الفتح على أبي الفتح، لابن فورجة، بتحقيق عبد الكريم الدُّجيلي، دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد، ط٢، ١٩٨٧م.

٢٤٦ - الفَسْر (شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي)، بتحقيق الدكتور رضا رجب، دار الينابيع بدمشق، ط١، ٢٠٠٤م.

٢٤٧ - الفصل والوصل في القرآن الكريم، للدكتور شكر محمود عبد الله، دار دجلة بعمان، ط١، ٢٠٠٩م.

٢٤٨ - الفصول في الأصول، لأحمد بن علي الرازي الجصَّاص، بتحقيق الدكتور عجيل جاسم النشمي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط١، ١٩٨٥م.

٢٤٩ - فضُّ الختام عن التورية والاستخدام، لصلاح الدين الصفدي، بتحقيق الدكتور المحمدي عبد العزيز الحناوي، دار الطباعة المحمدية بالقاهرة، ط١، ١٩٧٩م.

٢٥٠ - الفوائد الضيائية (مُلَّا جامي)، لعبد الرحمن الجامي، إستانبول، بلا تاريخ.

٢٥١ - القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ضبط يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر ببيروت، ١٩٩٩م.

٢٥٢ - قانون البلاغة، لأبي طاهر البغدادي، بتحقيق الدكتور محسن غيَّاض عجيل، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٢، ١٩٨٩م.

٢٥٣ - القرائن عند الأصوليين، للدكتور محمد بن عبد العزيز المبارك، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٥م.

٢٥٤ - القرائن وأثرها في التفسير، للدكتور محمد بن زيلعي هندي، دار كنوز إشبيليا، ط١، ٢٠١٠م.

٢٥٥ - القرائن وأثرها في فهم الخطاب الشرعي، للدكتور حمحامي مختار، الشركة الجزائرية اللبنانية ودار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٩م.

٢٥٦ – القرينة في اللغة العربية، للدكتور كوليزار كاكل عزيز، دار دجلة بعمان، ط١، ٢٠٠٩م.

٢٥٧ – القضاء بالقرائن المعاصرة، للدكتور عبد الله العجلان، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٦م.

٢٥٨ – الكامل، للمبرّد، بتحقيق الدكتور محمد أحمد الدّالي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٣، ١٩٩٧م.

٢٥٩ – كتاب الأمثال، لأبي عُبيد القاسم بن سلّام، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث بدمشق، ط١، ١٩٨٠م.

٢٦٠ – كتاب سيبويه، بتحقيق عبد السلام هارون، مصور بدار الجيل ببيروت، بلا تاريخ.

٢٦١ – كتاب الشعر، لأبي علي الفارسي، بتحقيق الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٨٨م.

٢٦٢ – كتاب الصناعتين، لأبي هلال العسكري، بتحقيق علي محمد البجاوي وصاحبه، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٩٥٢م.

٢٦٣ – كتاب المعاني الكبير، لابن قتيبة، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٤م.

٢٦٤ – كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانوي، مكتبة لبنان ناشرون ببيروت، بمراجعة الدكتور رفيق العجم، ط١، ١٩٩٦م.

٢٦٥ – الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، دار المعرفة ببيروت، مصوّر في دار الفكر ببيروت، بلا تاريخ.

٢٦٦ – كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٩٩٢م.

٢٦٧ – كشف المعاني في المتشابه من المثاني، لبدر الدين بن جماعة، بتحقيق الدكتور عبد الجواد خلف، دار الوفاء بالمنصورة، ط١، ١٩٩٠م.

٢٦٨ – الكلّيات، للكفوي، بتحقيق الدكتور عدنان درويش وصاحبه، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٢، ١٩٩٣م.

٢٦٩ – لسان العرب، لابن منظور، دار صادر ببيروت، ط٣، ١٩٩٤م.

٢٧٠ – اللامع العزيزي: شرح ديوان المتنبي، لأبي العلاء المعري، بتحقيق محمد سعيد المولوي، منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ٢٠٠٨م.

٢٧١ – اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور تمام حسَّان، دار الثقافة بالدار البيضاء، طبعة ١٩٩٤م.

٢٧٢ – اللغة والمعنى والسياق، لجون لاينز، ترجمة الدكتور عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد، ط١، ١٩٨٧م.

٢٧٣ – المآخذ على شراح المتنبي، لابن معقل الأزدي، بتحقيق الدكتور عبد العزيز المانع، منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ٢٠٠١م.

٢٧٤ – المؤتلف والمختلف، للآمدي، بتحقيق عبد الستار فراج، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، ١٩٦١م.

٢٧٥ – ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزَّاز القيراوني، بتحقيق المنجي الكعبي، الدار التونسية للنشر، ١٩٧١م.

٢٧٦ – ما يحتمل الشعر من الضرورة، للسيرافي، بتحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي، ط٣، ١٩٩٣م.

٢٧٧ – المثل السائر، لابن الأثير، بتحقيق الدكتور أحمد الحوفي وصاحبه، نهضة مصر بالقاهرة، بلا تاريخ.

٢٧٨ – المجازات النبوية، للشريف الرَّضي، بتحقيق مروان العطية والدكتور محمد رضوان الداية، منشورات المستشارية الثقافية الإيرانية بدمشق، ١٩٨٧م.

٢٧٩ – المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع، للدكتور عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط٣، ٢٠٠٤م.

٢٨٠ – مجاز القرآن، لأبي عبيدة، بتحقيق فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٢، ١٩٨١م.

٢٨١ – مجالس العلماء، للزجاجي، بتحقيق عبد السلام ها رون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٩٩٩م.

٢٨٢ – مجمع الأمثال، للميداني، بتحقيق محي الدين عبد الحميد، دار النصر ببيروت، بلا تاريخ.

٢٨٣ - مجمل اللغة، لابن فارس، بتحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط١، ١٩٨٤م.

٢٨٤ - مجهول البيان، للدكتور محمد مفتاح، دار توبقال بالدار البيضاء، ط١، ١٩٩٠م.

٢٨٥ - محاضرات الأدباء، للراغب الأصفهاني، بتحقيق الدكتور رياض مراد، دار صادر ببيروت، ط٢، ٢٠٠٦م.

٢٨٦ - المُحبَّر، لمحمد بن حبيب، بتصحيح الدكتورة إيلزه ليختن شتيتر، دار الآفاق الجديدة ببيروت، بلا تاريخ.

٢٨٧ - المحتسب، لابن جني، بتحقيق علي النجدي ناصف وصاحبيه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٩٩٩م.

٢٨٨ - المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، بتحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م.

٢٨٩ - المحصول في علم أصول الفقه، للفخر الرازي، بتحقيق الدكتور طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٢، ١٩٩٢م.

٢٩٠ - المحكم والمحيط الأعظم، لابن سِيده، معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، ٢٠٠٣م.

٢٩١ - المختصر، للتفتازاني (ضمن شروح التلخيص)، دار الإرشاد الإسلامي ببيروت، بلا تاريخ.

٢٩٢ - مدخل إلى علم الأسلوب، للدكتور شكري عياد، أصدقاء الكتاب بالقاهرة، ط٣، ١٩٩٦م.

٢٩٣ - المرايا المحدَّبة: من البنيوية إلى التفكيك، للدكتور عبد العزيز حمودة، عالم المعرفة بالكويت، العدد ٢٣٢، ١٩٩٨م.

٢٩٤ - المرتجل، لابن الخشَّاب، بتحقيق علي حيدر، طبعة دمشق، ١٩٧٢م.

٢٩٥ - المزهر، للسيوطي، بتحقيق علي محمد البجاوي وصحبه، دار إحياء الكتب العربية، بلا تاريخ.

٢٩٦ - المساعد على تسهيل الفوائد، لابن مالك، بتحقيق الدكتور محمد كامل بركات، منشورات جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط٢، ٢٠٠١م.

٢٩٧ - المستصفى في علم الأصول، للإمام الغزالي، بتحقيق الدكتور حمزة حافظ، شركة المدينة المنوّرة للطباعة والنشر، بلا تاريخ.

٢٩٨ - المستقصى في الأمثال، للزمخشري، دار الكتب العلمية ببيروت، ط٢، ١٩٧٧م.

٢٩٩ - المصباح، لبدر الدين بن مالك (ابن النّاظم)، بتحقيق الدكتور حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب بالقاهرة، ط١، ١٩٨٩م.

٣٠٠ - المصون في الأدب، لأبي أحمد العسكري، بتحقيق عبد السلام هارون، منشورات وزارة الإعلام بالكويت، ط٢، ١٩٨٤م.

٣٠١ - المطوّل في شرح تلخيص المفتاح، للتّفتازاني، إستانبول ١٣٣٠هـ، مصوّر في المكتبة الأزهرية للتراث.

٣٠٢ - معاني القرآن الكريم، لأبي جعفر النحاس، تحقيق محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، ط١، ١٩٨٨م.

٣٠٣ - معاني القرآن، للأخفش، بتحقيق الدكتورة هدى قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

٣٠٤ - معاني القرآن، للفراء، بتحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٨٠م.

٣٠٥ - معاني القرآن وإعرابه، للزّجّاج، بتحقيق عبد الجليل شلبي، دار الحديث بالقاهرة، ٢٠٠٤م.

٣٠٦ - معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، للعباسي، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب ببيروت، ١٩٤٧م.

٣٠٧ - معترك الأقران في إعجاز القرآن، للسيوطي، بتحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي بالقاهرة، بلا تاريخ.

٣٠٨ - المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري، بتحقيق محمد حميد الله وصاحبيه، منشورات المعهد الفرنسي بدمشق، ١٩٦٤م.

٣٠٩ - معجم الأدباء، لياقوت الحموي، بتحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٣١٠ - معجم البلاغة العربية، صنعة الدكتور بدوي طبانة، دار المنارة بجدة ودار ابن حزم ببيروت، ط٤، ١٩٩٧م.

٣١١ - معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر ببيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

٣١٢ - معجم الشعراء، للمرزباني، بتحقيق عبد الستار فراج، الهيئة العامة لقصور الثقافة بالقاهرة، ٢٠٠٣م.

٣١٣ - معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها، للدكتور أحمد مطلوب، مكتبة لبنان ناشرون، ط٢، ١٩٩٦م.

٣١٤ - معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، لمجدي وهبة وكامل المهندس، مكتبة لبنان ببيروت، ط٢، ١٩٨٤م.

٣١٥ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، لمحمد فؤاد عبد الباقي، مصور في إيران، بلا تاريخ.

٣١٦ - المعجم الوسيط، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط٣، ١٩٩٣م.

٣١٧ - المعنى في البلاغة العربية، للدكتور حسن طبل، دار الفكر العربي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

٣١٨ - المعنى وظلال المعنى: أنظمة الدلالة في العربية، للدكتور محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي ببيروت، ط١، ٢٠٠٧م.

٣١٩ - معيار النُّظَّار في علوم الأشعار، للزنجاني، بتحقيق الدكتور محمد علي رزق الخفاجي، دار المعارف بالقاهرة، ١٩٩١م.

٣٢٠ - المُغرِب في ترتيب المُعرَب، للمطرِّزي، بتحقيق محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد بحلب، ط١، ١٩٧٦م.

٣٢١ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، بتحقيق الدكتور عبد اللطيف الخطيب، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، ط١، ٢٠٠٠م.

٣٢٢ - مفتاح تلخيص المفتاح، للخلخالي، بتحقيق الدكتور هاشم محمد هاشم محمود، المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.

٣٢٣ - مفتاح العلوم، للسّكاكي، بتحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٣٢٤ - مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، للتلمساني، بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية ببيروت، بلا تاريخ.

٣٢٥ - مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، بتحقيق صفوان داودي، دار القلم بدمشق والدار الشامية ببيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٣٢٦ - مفردات القرآن، لعبد الحميد الفراهي، بتحقيق الدكتور محمد أجمل أيوب الإصلاحي، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

٣٢٧ - المفصّل في شرح المطوّل، لموسى العالمي البامياني، مطبعة النعمان بالنّجف الأشرف، ١٩٦٧م.

٣٢٨ - المفصّل في علوم البلاغة العربية، للدكتور عيسى العاكوب، منشورات جامعة حلب، ٢٠٠٥م.

٣٢٩ - المُفصَّل في النحو، للزمخشري، نشرة المستشرق بروخ، برلين، ١٨٥٩م.

٣٣٠ - المفضّليات، للمفضّل الضبّي، بتحقيق أحمد محمد شاكر وصاحبه، دار المعارف بالقاهرة، ط٨، ١٩٩٣م.

٣٣١ - مقالات في اللغة والأدب، للدكتور تمّام حسّان، عالم الكتب بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.

٣٣٢ - مقاييس اللغة، لابن فارس، بتحقيق عبد السلام هارون، نسخة مصورة بدار الجيل ببيروت، بلا تاريخ.

٣٣٣ - مقتضى الحال بين البلاغة القديمة والنقد الحديث، للدكتور إبراهيم الخولي، دار البصائر بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.

٣٣٤ - المقتضب، للمبرد، بتحقيق عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ببيروت، بلا تاريخ.

٣٣٥ - مقدمة تفسير ابن النقيب، بتحقيق الدكتور زكريا سعيد علي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٥م. (وكان قد طُبع خطأ بعنوان: الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، لابن قيم الجوزية، فصحّح المحقّق نسبته).

٣٣٦ - مِلاك التأويل، لابن الزبير الغرناطي، بتحقيق سعيد الفلاح، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط٢، ٢٠٠٧م.

٣٣٧ - المناسبة في القرآن: دراسة لغوية أسلوبية للعلاقة بين اللفظ والسياق اللغوي، للدكتور مصطفى شعبان عبد الحميد، المكتب الجامعي الحديث بالإسكندرية، ط١، ٢٠٠٧م.

٣٣٨ - مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزرقاني، بتحقيق الدكتور بديع السيد اللحام، دار قتيبة بدمشق، ط٢، ٢٠٠١م.

٣٣٩ - المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، للسجلماسي، بتحقيق علاَّل الغازي، مكتبة المعارف بالرباط، ط١، ١٩٨٠م.

٣٤٠ - المنصف، لابن جني، بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط١، ١٩٥٤م.

٣٤١ - المنصف للسارق والمسروق منه في إظهار سرقات أبي الطيب المتنبي، لابن وكيع، بتحقيق الدكتور يوسف محمد نجم، دار صادر ببيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٣٤٢ - من نحو المباني إلى نحو المعاني، بحث في الجملة وأركانها، للدكتور محمد طاهر الحمصي، دار سعد الدين بدمشق، ط١، ٢٠٠٣م.

٣٤٣ - منهاج البلغاء وسراج الأدباء، لحازم القرطاجني، بتحقيق محمد الحبيب ابن خوجة، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط٢، ١٩٨١م.

٣٤٤ - المنهاج الواضح للبلاغة، لحامد عوني، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنوَّرة، بلا تاريخ.

٣٤٥ - منهج السياق في فهم النص، للدكتور عبد الرحمن بودرع، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، ط١، ٢٠٠٦م.

٣٤٦ - موادّ البيان، لعلي بن خلف الكاتب، بتحقيق الدكتور حاتم الضامن، دار البشائر بدمشق، ط١، ٢٠٠٣م.

٣٤٧ - الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، للآمدي، (١-٢) بتحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف بالقاهرة، ط٤، ١٩٩٢، و(٣-٤) بتحقيق الدكتور عبد الله محارب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

٣٤٨ - الموافقات في أصول الشريعة، للشاطبي، بتحقيق الدكتور عبد الله درّاز، دار المعرفة ببيروت، ط٦، ٢٠٠٤م.

٣٤٩ - مواهب الفتّاح، لابن يعقوب المغربي، (ضمن شروح التلخيص)، دار الإرشاد الإسلامي ببيروت، بلا تاريخ.

- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم = كشاف اصطلاحات.

٣٥٠ - الموشح، للمرزباني، بتحقيق علي محمد البجاوي، نهضة مصر، بلا تاريخ.

٣٥١ - المُوضِح في شرح شعر أبي الطيب المتنبي، للتبريزي، بتحقيق الدكتور خلف رشيد نعمان، دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد، ط١، ٢٠٠٠م.

٣٥٢ - نتائج الفكر في النحو، للسُّهيلي، بتحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، ط٢، ١٩٨٤م.

٣٥٣ - نسب قريش، للزبيري، بتحقيق إ.ليفي بروفنسال، دار المعارف بالقاهرة، ط٤، ١٩٩٩م.

٣٥٤ - نُصْرة الثائر على المثل السائر، لصلاح الدين الصفدي، بتحقيق محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، بلا تاريخ.

٣٥٥ - نَضْرة الإغريض في نُصْرة القريض، للمُظفَّر العلوي، بتحقيق الدكتورة نهى عارف الحسن، دار صادر ببيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

٣٥٦ - نظرة في قرينة الإعراب، للدكتور محمد صلاح الدين بكر، حوليات كلية الآداب بجامعة الكويت، الحولية الخامسة، الرسالة العشرون، ١٩٨٤م.

٣٥٧ - نظرية اللغة في النقد العربي، للدكتور عبد الحكيم راضي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٠م.

٣٥٨ - نظم الدُّرر في تناسب الآيات والسُّور، لبرهان الدين البقاعي، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، بلا تاريخ.

٣٥٩ - نقد الشعر، لقدامة بن جعفر، بتحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٩٧٩م.

٣٦٠ - النِّظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام، لابن المستوفي، بتحقيق الدكتور خلف رشيد نعمان، دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد، ط١، ١٩٨٩م.

٣٦١ - النقد التطبيقي عند العرب في القرنين الرابع والخامس الهجريين، للدكتور أحمد محمد نتُّوف، دار النوادر بدمشق، ط١، ٢٠١٠م.

٣٦٢ - النكت في إعجاز القرآن، للرماني (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، بتحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بالقاهرة، بلا تاريخ.

٣٦٣ - نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، للرازي، بتحقيق الدكتور نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر ببيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

٣٦٤ - الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للواحدي، بتحقيق صفوان داودي، دار القلم بدمشق، ط١، ١٩٩٥م.

٣٦٥ - الوحدة السياقية للسورة في الدراسات القرآنية، لسامي العجلان، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ٢٠٠٩م.

٣٦٦ - وحي القلم، لمصطفى صادق الرافعي، مكتبة الأسرة بالقاهرة، ٢٠٠٣م.

٣٦٧ - وسائل الإثبات في الشريعة الإسلامية، للدكتور محمد الزحيلي، مكتبة دار البيان بدمشق، ط٣، ٢٠٠٧م.

٣٦٨ - الوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، دار القلم ببيروت، بلا تاريخ.

٣٦٩ - وفيات الأعيان، لابن خلكان، بتحقيق إحسان عباس، دار صادر ببيروت، ط٤، ٢٠٠٥م.

٣٧٠ - الوقف في العربية على ضوء اللسانيات، للدكتور عبد البديع النيرباني، دار الغوثاني بدمشق، ط١، ٢٠٠٨م.

ب - المخطوطات:

١ - حاشية قطب الدين الشيرازي على الكشاف، نسخة محفوظة بمكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق برقم ٦٥.

٢ - حواشي الكشاف، للتفتازاني، نسخة محفوظة بمكتبة الأسد الوطنية برقم ٦١٩.

٣ - شرح المفتاح، للتفتازاني، نسخة محفوظة بمكتبة الأسد الوطنية برقم ١٥٥١٣.

٤ - مفتاح المفتاح، لقطب الدين الشِّيرازي، نسخة محفوظة بمكتبة الأسد الوطنية برقم ٩١٠٤.

جـ - الرسائل الجامعية:

١ - السياق في كتب التفسير، محمد المهدي حمامي رفاعي (رسالة ماجستير)، جامعة حلب، ٢٠٠٤م.

٢ - فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب، للطِّيبِي، دراسة وتحقيق (من أول القرآن الكريم إلى الآية ١٠٠ من سورة البقرة)، إعداد نور الهدى الكرك، جامعة دمشق، ٢٠٠٠م.

٣ - القرائن المعنوية في النحو العربيِّ، إعداد عبد الجبار توامي، جامعة الأغواط بالجزائر، ١٩٩٦م.

٤ - قرينة التَّضامّ في القرآن الكريم: دراسة بلاغية، إعداد مصطفى عبد الرحمن نمر، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠م.

٥ - القرينة الصوتية في النحو العربي، إعداد عبد الله الأنصاري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ.

٦ - المصباح في شرح المفتاح، للشريف الجرجاني: دراسة وتحقيق، إعداد نوال علي حمود، جامعة دمشق ٢٠٠١م.

٧ - نظرية السِّياق في التراث البلاغي: من القرن الثالث إلى القرن الخامس الهجري، إعداد بثينة أحمد سليمان، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٩م.

٨ - الواو وموقعها في النظم القرآني، إعداد محمد الأمين الخضري، جامعة الأزهر، ١٩٨٣م.

د – المجلات:

١ – مجلة اتحاد الجامعات العربيَّة للآداب، العدد ٢، المجلد ٤، ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧م، تصدرها جمعية كليات الآداب في الجامعات أعضاء اتحاد الجامعات العربية، عنوان البحث المستفاد منه: «نظرية القرائن في التحليل اللغوي». لخالد بسندي.

٢ – مجلة الإحياء العدد ٢٥، جمادى الثانية ١٤٢٨ هـ = تموز ٢٠٠٧م، تصدرها الرابطة المحمدية للعلماء بالمغرب، عنوان الأبحاث المستفادة منه:

«السياق: إشكالية قديمة في أضواء جديدة» للدكتور محمد الولي.

«السياق بين علماء الشريعة والمدارس اللغوية الحديثة» للدكتور إبراهيم أصبان.

«السياق عند الأصوليين: المصطلح والمفهوم» للدكتورة فاطمة بوسلامة.

= والعدد ٢٦، شوال ١٤٢٨هـ = تشرين الثاني ٢٠٠٧م؛ عنوان الأبحاث المستفادة منه:

«السياق: المفهوم، المنهج، النظرية» للدكتور طه جابر العلواني.

«المعنى بين اللفظ والقصد: في الوظائف المنهجية للسياق» للدكتور حميد الوافي.

«المعنى والسياق بين الشافعي والشاطبي: رؤية مقصدية» للدكتور محمد كمال الدين إمام.

٣ – مجلة التراث العربي، العدد ١٠١، المحرَّم ١٤٢٧ هـ = كانون الثاني ٢٠٠٦م، السنة السادسة والعشرون، يصدرها اتحاد الكتاب العرب بدمشق؛ عنوان البحث المستفاد منه: «القاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللبس أو خشية الوقوع فيه» للدكتور إبراهيم محمد عبد الله.

٤ – مجلة فصول، العدد ٤، المجلد ١٥، شتاء ١٩٩٧م، تصدرها الهيئة المصرية العامة للكتاب، عنوان البحث المستفاد منه: «في النِّصبة والبيان ومحنة المعنى» لرجاء بن سلامة.

فهرس المحتوى

المقدمة ٣-٩

الباب الأول: نظرية القرائن ١٠-١٧٤

الفصل الأول: مصطلح القرينة ١١-٦٧

المبحث الأول: تعريف القرينة ١٣-٢٩

المعنى اللغوي ١٣-١٤

اشتقاق لفظ القرينة ١٤-١٥

المعنى الاصطلاحي ١٥-٢٩

ضوابط تعريف القرينة ١٦-٢٢

تعريفات القرينة عند البلاغيين ٢٢-٢٩

المبحث الثاني: مراحل ظهور مصطلح القرينة ٣٠-٥٣

مرحلة الاقتصار على الكناية عنه بألفاظٍ دالة عليه ٣٠-٣٩

مرحلة التصريح به على قلة والكناية عنه في الأكثر ٣٩-٤٩

مرحلة انتشار المصطلح والعناية به ٤٩-٥٣

المبحث الثالث: مصطلح القرينة عند المعاصرين ٥٤-٦٧

مصطلح القرينة عند الدكتور تمام حسان ٥٤-٦٠

مصطلح القرينة عند أتباع الدكتور تمام حسان ٦٠-٦٧

الفصل الثاني: أنواع القرائن ٦٨-١٣٦

المبحث الأول: القرائن المقالية ٧٠-٨٠

القرائن الدالة بلفظها ٧٠-٧٥

القرائن الدالة بمعناها ٧٥-٨٠

الدلالة بالتناسب ٧٥-٧٩

الدلالة بالتضاد ٧٩-٨٠

المبحث الثاني: قرينة السياق ٨١-١٠٢

السياق لغة ٨٣-٨٥

السياق اصطلاحاً ٨٥-٩٠

هل تدخل دلالة الحال في مفهوم السياق؟ ٩٠-٩٥

السياق من القرائن ٩٥-٩٧
حدود السياق في الكلام ٩٧-١٠٢
المبحث الثالث: القرائن الحالية ١٠٣-١٣٥
أحوال المتكلم ١٠٤-١١٩
أ – الأحوال الظَّاهرة المصاحبة للكلام ١٠٥-١١١
ب – الأحوال التي تُعرف عن المُتكلِّم ١١-١١٤
جـ - الأحوال التي تُعرَف من المتكلم ١١٤-١١٩
أحوال المخاطب ١١٩-١٢٦
أ – الأحوال الظاهرة المصاحبة للكلام ١٢٠-١٢١
ب – الأحوال التي تُعرَف عن المخاطب ١٢١-١٢٦
الظروف المحيطة بالكلام ١٢٦-١٣٥
أ – أسباب النزول ١٢٦-١٣٠
ب – مناسبات الكلام ١٣٠-١٣٤
جـ - العرف والعادة ١٣٤-١٣٥
الفصل الثالث: عمل القرائن ١٣٧-١٧٤
المبحث الأول: وجوه عمل القرائن ١٣٩-١٦٤
رفع اللبس والإبهام ١٣٩-١٥٥
أ – رفع اللبس والإبهام عمَّا استُعمل بخلاف الأصل ١٤٠-١٤٨
ب – رفع اللبس والإبهام عن مُحتمِل الدلالة ١٤٨-١٥٥
الدلالة على الأغراض البلاغية ١٥٥-١٦٤
المبحث الثاني: سمات عمل القرائن ١٦٥-١٧٣
وضوح القرائن وخفاؤها ١٦٥-١٧٠
تعاضد القرائن ١٧٠-١٧٢
تعارض القرائن ١٧٢-١٧٣

الباب الثاني: أثر القرائن في علم المعاني ١٧٥-٤٧٨
الفصل الأول: أثر القرائن في أحوال الإسناد ١٧٦-٢٣٧
المبحث الأول: الإسناد الخبري ١٧٨-٢٠٠
أغراض الخبر ١٧٩-١٩٢
أ – أغراض لا تعلُّق لها بالقرائن ١٧٩
ب – أغراض تتعلَّق بالقرائن ١٨٠-١٩٢
أضرب الخبر ١٩٢-٢٠٠
أ – إخراج الكلام على مقتضى الظاهر ١٩٢-١٩٤
ب – إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ١٩٤-٢٠٠
المبحث الثاني: الإسناد الإنشائي ٢٠١-٢٣٦
التمني ٢٠٣-٢٠٧
الاستفهام ٢٠٧-٢١٨
الأمر ٢١٨-٢٢٦
النهي ٢٢٦-٢٢٩
النداء ٢٢٩-٢٣٥
وقوع الخبر موقع الإنشاء ٢٣٥-٢٣٦
الفصل الثاني: أثر القرائن في التعريف والتنكير ٢٣٨-٣٩١
المبحث الأول: التعريف ٢٤٠-٢٨١
التعريف بالإضمار ٢٤٠-٢٥١
وضع المضمر موضع المظهر ٢٤٢-٢٤٤
وضع المظهر موضع المضمر ٢٤٥-٢٤٦
الالتفات ٢٤٦-٢٥١
التعريف بالعَلَمية ٢٥١-٢٥٣
التعريف بالإشارة ٢٥٤-٢٦١
التعريف بالموصول ٢٦١-٢٧٢
التعريف باللام ٢٧٢-٢٧٧
التعريف بالإضافة ٢٧٧-٢٨١

المبحث الثاني: التنكير ٢٨٢-٢٩٠
التنكير لإفادة النوعية ٢٨٢-٢٨٣
التنكير للتعظيم وللتحقير ٢٨٣-٢٨٥
احتمال التنكير لغير ما غرضٍ ٢٨٥-٢٨٩
التنكير لمانع من التعريف ٢٨٩-٢٩٠
الفصل الثالث: أثر القرائن في التقديم والتأخير ٢٩٢-٣٤٠
المبحث الأول: التقديم والتأخير النحوي ٢٩٤-٣٢٣
الرُّتب النحوية في التقديم والتأخير ٢٩٤-٢٩٥
المسائل المشكلة في التقديم والتأخير ٢٩٥-٣٠١
التقديم والتأخير للعناية والاهتمام ٢٩٥-٢٩٧
التقديم والتأخير لمراعاة التناسب ٢٩٧-٢٩٩
إطلاق التقديم على ما أُقِرَّ في مكانه ٣٠٠-٣٠١
مواضع التقديم والتأخير وأثر القرائن فيها ٣٠١-٣٢٣
١ – تقديم المسند إليه ٣٠٢-٣١٦
٢ – تقديم المسند ٣١٦-٣١٩
٣ – تقديم متعلقات الفعل ٣١٩-٣٢٣
المبحث الثاني: التقديم والتأخير المعنوي ٣٢٤-٣٣٩
مقاييس التقديم والتأخير المعنوي ٣٢٤-٣٢٦
التقدم بالعلة والسبب ٣٢٦-٣٢٨
التقدم بالطبع والذات ٣٢٨-٣٣١
التقدم بالشرف والفضل ٣٣١-٣٣٥
التقدم بالزمان ٣٣٥-٣٣٩
الفصل الرابع: أثر القرائن في القصر ٣٤١-٣٩٠
المبحث الأول: أقسام القصر ٣٤٣-٣٥٩
تقسيمه بحسب طرفيه ٣٤٣
تقسيمه بحسب الحقيقة والواقع ٣٤٤-٣٥٢
أ – القصر الحقيقي ٣٤٤-٣٥١
ب – القصر الإضافي ٣٥١-٣٥٢

تقسيم الإضافي بحسب حال المخاطب ٣٥٢-٣٥٩
أ – قصر الإفراد ٣٥٣-٣٥٦
ب – قصر القلب ٣٥٦-٣٥٨
جـ - قصر التعيين ٣٥٩
المبحث الثاني: طرق القصر ٣٦٠-٣٨٩
العطف بـ«لا» و«بل» و«لكن» ٣٦٠-٣٦٤
النفي والاستثناء ٣٦٤-٣٦٩
إنما ٣٦٩-٣٧٦
تقديم ما حقه التأخير ٣٧٦-٣٨٤
توسيط ضمير الفصل ٣٨٤-٣٨٧
تعريف الخبر ٣٧٨-٣٨٩
الفصل الخامس: أثر القرائن في الفصل والوصل ٣٩١-٤٣٥
المبحث الأول: مواضع الفصل ٣٩٨-٤١٠
كمال الاتصال ٣٩٨-٤٠١
أ – أن تكون الجملة الثانية مؤكِّدة للأولى ٣٩٣-٣٩٧
ب – أن تكون الجملة الثانية بدلاً من الأولى ٣٩٧-٣٩٩
جـ - أن تكون الجملة الثانية صفة للأولى أو بياناً لها ٤٠٠-٤٠١
شبه كمال الاتصال (الاستئناف) ٤٠٢-٤٠٤
كمال الانقطاع ٤٠٤-٤٠٨
أ – اختلاف الجملتين خبراً وإنشاءً ٤٠٤-٤٠٥
ب – فقدان الجامع بين الجملتين ٤٠٥-٤٠٨
شبه كمال الانقطاع (القطع) ٤٠٩-٤١٠
المبحث الثاني: مواضع الوصل ٤١١-٤٢٦
كمال الانقطاع مع الإيهام ٤١١-٤١٣
التوسط بين الكمالين ٤١٣-٤١٦
أ – أن تتفق الجملتان خبراً وإنشاء، معنى لا لفظاً ٤١٤-٤١٥
ب – أن تتفق الجملتان خبراً وإنشاء، لفظاً ومعنى ٤١٦-٤٢٦
الجهات الجامعة ٤١٦-٤٢٦

المبحث الثالث: الفصل والوصل في متشابه القرآن ٤٢٧-٤٣٤
مراعاة القصد العام في مبنى السور ٤٢٧-٤٣٠
مراعاة مقام الكلام واختلاف المتكلمين ٤٣٠-٤٣٢
مراعاة السياق ٤٣٢-٤٣٤
الفصل السادس: أثر القرائن في الإيجاز والإطناب ٤٣٦-٤٧٨
المبحث الأول: الإيجاز ٤٤١-٤٦٣
إيجاز القصر ٤٤٢-٤٤٨
إيجاز الحذف ٤٣٩-٤٦٣
أ – حذف الكلمة (المسند إليه، والمسند، والمفعول به) ٤٥٢-٤٥٩
ب – حذف الجملة ٤٥٩-٤٦٢
جـ - حذف الجمل ٤٦٢-٤٦٣
المبحث الثاني: الإطناب ٤٦٤-٤٧٧
الإطناب بالزيادة ٤٦٤-٤٧٤
أ – التكرير ٤٦٥-٤٦٩
ب - الإيضاح بعد الإبهام ٤٦٩-٤٧١
جـ - بسط الكلام وتفصيله ٤٧١-٤٧٤
الإطناب بالذِّكْر ٤٧٤-٤٧٧
أ – ذكر المسند إليه ٤٧٤-٤٧٦
ب – ذكر المسند ٤٧٦-٤٧٧
نتائج البحث ٤٧٩-٤٨٤
الفهارس العامة ٤٨٥-٥٤٦
١ – فهرس آيات القرآن العظيم ٤٨٦-٤٩٤
٢ – فهرس الأحاديث ٤٩٥
٣ – فهرس الأمثال ٤٩٥
٤ – فهرس القوافي ٤٩٦-٥٠٠
٥ – فهرس الأعلام ٥٠١-٥٠٨
٦ – فهرس المصادر والمراجع ٥٠٩-٥٣٩
٧ – فهرس المحتوى ٥٤٠-٥٤٥